

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لامين دباغين - سطيف 2-

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

الرقم التسلسلي.....

رقم التسجيل:



خريطة العزف الحضري بمدينة سطيف

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في فرع: علم الاجتماع، تخصص: ديموغرافيا حضرية

من إعداد الطالبة: بلعيفة ليلي

لجنة المناقشة:

الصفة	مؤسسة الانتساب	الرتبة	اسم و لقب الأستاذ
جامعة سطيف 2	رئيسا	أستاذ محاضر - أ-	بلقاسم نويصر
جامعة سطيف 2	مشرفا ومقررا	أستاذ التعليم العالي	الجمعي نوي
جامعة بسكرة	مناقشا	أستاذ التعليم العالي	شوقي قاسمية
جامعة سكيكدة	مناقشا	أستاذ التعليم العالي	نبيل حميدشة
جامعة سطيف 1	مناقشا	أستاذ محاضر - أ-	لحسن فرطاس
جامعة سطيف 2	مناقشا	أستاذ محاضر - أ-	يعلى فاروق

السنة الجامعية 2021-2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم و البحث العلمي

جامعة محمد ملين دباغين - سطيف 2-

قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

الرقم التسلسلي.....

رقم التسجيل :.....



أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في فرع : علم الاجتماع ، تخصص : ديموغرافيا حضرية

خريطة العنق الحضري بمدينة سطيف

من إعداد الطالبة : بلعيفة ليلي

لجنة المناقشة :

الصفة	مؤسسة الانتساب	الرتبة	اسم و لقب الأستاذ
جامعة سطيف 2	رئيسا	أستاذ محاضر - أ-	بلقاسم نويصر
جامعة سطيف 2	مشرفا و مقرا	أستاذ التعليم العالي	الجمعي نوي
جامعة سكيكدة	مناقشا	أستاذ محاضر - أ-	نبيل حميدشة
جامعة سطيف 1	مناقشا	أستاذ محاضر - أ-	حسن فرطاس
جامعة سطيف 2	مناقشا	أستاذ محاضر - أ-	يعلى فاروق

السنة الجامعية : 2021-2022

الفهرس

الصفحة	الموضوع
أ-ب-ج	مقدمة
45-15	الفصل الأول : الإطار النظري و التصوري للدراسة .
17	أولا : مبررات اختيار الدراسة.
18	ثانيا : أهداف الدراسة .
19	ثالثا : الإشكالية .
22	رابعا : الفرضيات.
24	خامسا : الإطار المفاهيمي :
24	- خريطة
27	- العنف الحضري
37	- الجريمة
41	- الانحراف
44	سادسا : المنهجية المعتمدة في الدراسة
46	الفصل الثاني : التحليل النقدي للدراسات السابقة والمشاهدة للدراسة .
48	أولا : عرض بالدراسات السابقة و المشاهدة .
77	ثانيا : تحليل الدراسات وفق المشكلة باستخدام نموذج جانن
82	ثالثا : تحليل الدراسات وفق الاستفادة من العناصر البحثية .
86	الفصل الثالث : الاتجاهات النظرية و مسألة العنف في المدينة
91	أولا : الاتجاه الايكولوجي .
100	ثانيا : الاتجاه الاجتماعي .
108	ثالثا : الاتجاه الثقافي .
114	الفصل الرابع : العنف في المدينة الجزائرية : الواقع و التحديات
116	أولا : أشكال العنف الحضري في الجزائر .
124	ثانيا : أسباب و مظاهر العنف الحضري في الجزائر .
139	ثالثا : مراحل التطور العنف في المدينة الجزائرية.
148	رابعا : آليات مواجهة ظاهرة العنف في المدينة .
152	الفصل الخامس : مقومات مدينة سطيف أثرها في تنامي ظاهرة العنف .

154	أولاً: لمحة تاريخية عن مدينة سطييف .
160	ثانياً: المقومات مدينة سطييف.
161	- المقومات الجغرافية.
170	- المقومات الديموغرافية.
173	- المقومات العمرانية.
176	- المقومات الاقتصادية.
178	ثالثاً: حجم ظاهرة العنف بمدينة سطييف
179	الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة.
181	أولاً : مجالات الدراسة
181	1- المجال المكاني للدراسة .
188	2- المجال البشري للدراسة.
191	3- المجال الزمني للدراسة .
192	4- الصعوبات التي واجهت الدراسة .
192	ثانياً : الأساليب المنهجية و مصادر و أدوات جمع البيانات .
193	1- مصادر جمع البيانات
194	2- أدوات جمع البيانات
196	الفصل السابع: تحليل وتفسير بيانات الدراسة .
198	1- عرض و تحليل الاحصائيات
297	2- عرض و تحليل الاستمارة البحث
325	3- عرض و تحليل المقابلة .
340	4- عرض و تحليل الخرائط .
355	الفصل الثامن : مناقشة نتائج الدراسة .
356	أولاً : في ضوء الفرضيات .
365	ثانياً: في ضوء الدراسات السابقة .
369	خاتمة
372	قائمة المراجع .
383-378	الملاحق



1- فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
48	عرض الدراسات السابقة و المشاهدة	1
49	جغرافيا الجريمة	2
53	التوزيع المكاني لجريمة في مدينة الرياض	3
55	واقع الجريمة و اتجاهاتها في الوطن العربي .	4
58	أشكال العنف في مدينة قسنطينة	5
62	التهميش السوسيو-مكاني ، العنف ، و الشعور باتعدام الأمن في أحياء قسنطينة .	6
66	العنف في الوسط الحضري	7
70	جرائم العنف و سبل المواجهة	8
74	العنف و الوضع الاجتماعي في الوسط الحضري الهامبي .	9
77	تحديد ما كتبه الدراسات السابقة والمشاهدة عن المشكلة البحثية للدراسة الراهنة	10
82	المفاهيم الاصطلاحية	11
82	المفاهيم الإجرائية	12
83	الدراسات السابقة	13
83	الإطار النظري	14
83	منهج الدراسة	15
84	أدوات البحث	16
84	صعوبات الدراسة	17
84	نتائج الدراسة	18
85	المراجع و المصادر	19
133	مراحل تطور الكثافة السكانية في الجزائر	20
134	توزيع السكان المقيمين في الأسر العادية و الجماعة حسب الولاية و المنطقة 1977	21
135	توزيع السكان المقيمين في الأسر العادية و الجماعة حسب الولاية و المنطقة 1987	22
135	توزيع السكان المقيمين في الأسر العادية و الجماعة حسب الولاية و المنطقة 1998	23
136	توزيع السكان المقيمين في الأسر العادية و الجماعة حسب الولاية و المنطقة 2008	24
147	حجم العنف في الجزائر لسنة 2016	25
148	حجم العنف في الجزائر لسنة 2017	26
169	التقسيم الإداري لولاية سطيف	27
172	تطور الكثافة السكانية لولاية سطيف	28
178	اشكال العنف لولاية سطيف خلال السنوات 2011-2017	29
184	توزيع العاملين على القطاعات	30
186	عدد السكان التقديري لسنة 2014	31
187	التجمعات و المناطق السكنية بالقطاعات الحضرية	32
188	توزيع السكان عبر القطاعات الحضرية	33
190	حجم العينة	34
199	اشكال العنف بالقطاع الحضري الاول	35
200	جنس مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الاول	36
201	سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الاول	37
202	المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الاول	38
203	الحالة العائلية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الاول	39
204	مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الاول	40
205	الوضعية القانونية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الاول	41
206	اشكال العنف بالقطاع الحضري الثاني	42
207	جنس مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني	43
208	سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني	44
209	المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني	45
210	الحالة العائلية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني	46
211	مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني	47
212	الوضعية القانونية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني	48
214	اشكال العنف بالقطاع الحضري الثالث	49
214	جنس مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثالث	50
216	سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثالث	51
217	المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثالث	52
218	الحالة العائلية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثالث	53
219	مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثالث	54

220	الوضعية القانونية لمركبي العنف بالقطاع الحضري الثالث	55
221	اشكال العنف بالقطاع الحضري الرابع	56
222	جنس مركبي العنف بالقطاع الحضري الرابع	57
223	سن مركبي العنف بالقطاع الحضري الرابع	58
225	المستوى التعليمي لمركبي العنف بالقطاع الحضري الرابع	59
226	الحالة العائلية لمركبي العنف بالقطاع الحضري الرابع	60
227	مهنة مركبي العنف بالقطاع الحضري الرابع	61
228	الوضعية القانونية لمركبي العنف بالقطاع الحضري الرابع	62
229	اشكال العنف بالقطاع الحضري الخامس	63
230	جنس مركبي العنف بالقطاع الحضري الخامس	64
231	سن مركبي العنف بالقطاع الحضري الخامس	65
232	المستوى التعليمي لمركبي العنف بالقطاع الحضري الخامس	66
233	الحالة العائلية لمركبي العنف بالقطاع الحضري الخامس	67
234	مهنة مركبي العنف بالقطاع الحضري الخامس	68
235	الوضعية القانونية لمركبي العنف بالقطاع الحضري الخامس	69
237	اشكال العنف بالقطاع الحضري السادس	70
237	جنس مركبي العنف بالقطاع الحضري لسادس	71
238	سن مركبي العنف بالقطاع الحضري لسادس	72
239	المستوى التعليمي لمركبي العنف بالقطاع الحضري السادس	73
240	الحالة العائلية لمركبي العنف بالقطاع الحضري السادس	74
241	مهنة مركبي العنف بالقطاع الحضري لسادس	75
242	الوضعية القانونية لمركبي العنف بالقطاع الحضري السادس	76
244	اشكال العنف بالقطاع الحضري السابع	77
244	جنس مركبي العنف بالقطاع الحضري السابع	78
245	سن مركبي العنف بالقطاع الحضري السابع	79
246	المستوى التعليمي لمركبي العنف بالقطاع الحضري السابع	80
247	الحالة العائلية لمركبي العنف بالقطاع الحضري السابع	81
248	مهنة مركبي العنف بالقطاع الحضري السابع	82
249	الوضعية القانونية لمركبي العنف بالقطاع الحضري السابع	83
251	اشكال العنف بالقطاع الحضري الثامن	84
252	جنس مركبي العنف بالقطاع الحضري الثامن	85
253	سن مركبي العنف بالقطاع الحضري الثامن	86
254	المستوى التعليمي لمركبي العنف بالقطاع الحضري الثامن	87
255	الحالة العائلية لمركبي العنف بالقطاع الحضري الثامن	88
256	مهنة مركبي العنف بالقطاع الحضري الثامن	89
257	الوضعية القانونية لمركبي العنف بالقطاع الحضري الثامن	90
258	اشكال العنف بالقطاع الحضري التاسع	91
259	جنس مركبي العنف بالقطاع الحضري التاسع	92
260	سن مركبي العنف بالقطاع الحضري التاسع	93
261	المستوى التعليمي لمركبي العنف بالقطاع الحضري التاسع	94
262	الحالة العائلية لمركبي العنف بالقطاع الحضري التاسع	95
263	مهنة مركبي العنف بالقطاع الحضري التاسع	96
264	الوضعية القانونية لمركبي العنف بالقطاع الحضري التاسع	97
266	اشكال العنف بالقطاع الحضري العاشر	98
266	جنس مركبي العنف بالقطاع الحضري العاشر	99
267	سن مركبي العنف بالقطاع الحضري العاشر	100
268	المستوى التعليمي لمركبي العنف بالقطاع الحضري العاشر	101
269	الحالة العائلية لمركبي العنف بالقطاع الحضري العاشر	102
270	مهنة مركبي العنف بالقطاع الحضري العاشر	103
271	الوضعية القانونية لمركبي العنف بالقطاع الحضري العاشر	104
273	اشكال العنف بالقطاع الحضري الحادي عشر	105
274	جنس مركبي العنف بالقطاع الحضري الحادي عشر	106
275	سن مركبي العنف بالقطاع الحضري الحادي عشر	107
276	المستوى التعليمي لمركبي العنف بالقطاع الحضري الحادي عشر	108
277	الحالة العائلية لمركبي العنف بالقطاع الحضري الحادي عشر	109
278	مهنة مركبي العنف بالقطاع الحضري الحادي عشر	110
279	الوضعية القانونية لمركبي العنف بالقطاع الحضري الحادي عشر	111
280	اشكال العنف بالقطاع الحضري الثاني عشر	112

281	جنس مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني عشر	113
282	سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني عشر	114
283	المستوى التعليمي لمركبي العنف بالقطاع الحضري الثاني عشر	115
284	الحالة العائلية لمركبي العنف بالقطاع الحضري الثاني عشر	116
285	مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني عشر	117
286	الوضعية القانونية لمركبي العنف بالقطاع الحضري الثاني عشر	118
287	أشكال العنف الحضري لمدينة سطيف.	119
290	يبين عدد الافراد الذين مارسوا العنف بمدينة سطيف	120
291	جنس الافراد الذين مارسوا العنف بمدينة سطيف	121
292	سن الافراد الذين مارسوا العنف بمدينة سطيف	122
293	المستوى التعليمي للافراد الذين مارسوا العنف بمدينة سطيف	123
294	الحالة العائلية للافراد الذين مارسوا العنف بمدينة سطيف	124
295	مهنة الافراد الذين مارسوا العنف بمدينة سطيف	125
296	الوضعية القانونية للافراد الذين مارسوا العنف بمدينة سطيف	126
297	جنس مجتمع الدراسة	127
298	سن مجتمع الدراسة	128
300	جنس مجتمع الدراسة	129
301	المستوى التعليمي لمجتمع الدراسة	130
303	الحالة الاجتماعية للمبحوثين مهنة المبحوثين	131
305	العلاقات الاجتماعية في الحي	132
309	الإجابة حول التعرض للعنف	133
312	صفات المعتدي	134
314	ترقيم أشكال العنف حسب رأي المبحوثين .	135
316	أنواع العنف الممارس في الحي:	136
318	المناسبات التي يكثر فيها العنف	137
321	الفصول التي ينتشر فيها العنف .	138
323	أوقات حدوث العنف .	139
343	توزيع مقرات الأمن الحضري عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيف.	140
347	حالات العنف بمدينة سطيف.	141
351	توزيع مرتكبي العنف عبر القطاعات الحضرية لمدينة سطيف.	142

2- فهرس الأشكال

رقم	الموضوع	الصفحة
1	الشكل الأول في تحديد العنف	88
2	الشكل الثاني في تحديد العنف	89
3	الشكل الثالث في تحديد العنف	90
4	مقومات الاتجاه الايكولوجي	92
5	معدل تطور الكثافة السكانية في الجزائر	133
6	تطور اشكال العنف	178
7	مراحل تطور حالات العنف	178
8	توزيع السكان في القطاعات الحضرية	188
9	حجم العينة	190
10	أشكال العنف بالقطاع الحضري الاول	199
11	جنس مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الاول	200
12	سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الاول	201
13	المستوى التعليمي لمركبي العنف بالقطاع الحضري الاول	202
14	الحالة العائلية لمركبي العنف بالقطاع الحضري الاول	203
15	مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الاول	204
16	الوضعية القانونية لمركبي العنف بالقطاع الحضري الاول	205
17	أشكال العنف بالقطاع الحضري الثاني	206
18	جنس مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني	207
19	سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني	208
20	المستوى التعليمي لمركبي العنف بالقطاع الحضري الثاني	209
21	الحالة العائلية لمركبي العنف بالقطاع الحضري الثاني	210
22	مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني	212
23	الوضعية القانونية لمركبي العنف بالقطاع الحضري الثاني	213
24	اشكال العنف بالقطاع الحضري الثالث	214

215	جنس مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثالث	25
216	سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثالث	26
217	المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثالث	27
218	الحالة العائلية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثالث	28
219	مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثالث	29
220	الوضعية القانونية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثالث	30
221	اشكال العنف بالقطاع الحضري الرابع	31
222	جنس مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الرابع	32
224	سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الرابع	33
225	المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الرابع	34
226	الحالة العائلية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الرابع	35
227	مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الرابع	36
228	الوضعية القانونية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الرابع	37
229	اشكال العنف بالقطاع الحضري الخامس	38
230	جنس مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الخامس	39
231	سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الخامس	40
232	المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الخامس	41
233	الحالة العائلية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الخامس	42
234	مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الخامس	43
235	الوضعية القانونية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الخامس	44
237	اشكال العنف بالقطاع الحضري السادس	45
238	جنس مرتكبي العنف بالقطاع الحضري لسادس	46
239	سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري لسادس	47
240	المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري السادس	48
241	الحالة العائلية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري السادس	49
242	مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري لسادس	50
243	الوضعية القانونية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري السادس	51
244	اشكال العنف بالقطاع الحضري السابع	52
245	جنس مرتكبي العنف بالقطاع الحضري السابع	53
246	سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري السابع	54
247	المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري السابع	55
248	الحالة العائلية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري السابع	56
249	مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري السابع	57
250	الوضعية القانونية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري السابع	58
251	اشكال العنف بالقطاع الحضري الثامن	59
252	جنس مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثامن	60
253	سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثامن	61
254	المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثامن	62
255	الحالة العائلية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثامن	63
256	مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثامن	64
257	الوضعية القانونية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثامن	65
258	اشكال العنف بالقطاع الحضري التاسع	66
259	جنس مرتكبي العنف بالقطاع الحضري التاسع	67
260	سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري التاسع	68
261	المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري التاسع	69
262	الحالة العائلية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري التاسع	70
263	مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري التاسع	71
264	الوضعية القانونية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري التاسع	72
266	اشكال العنف بالقطاع الحضري العاشر	73
267	جنس مرتكبي العنف بالقطاع الحضري العاشر	74
268	سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري العاشر	75
269	المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري العاشر	76
270	الحالة العائلية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري العاشر	77
271	مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري العاشر	78
272	الوضعية القانونية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري العاشر	79
273	اشكال العنف بالقطاع الحضري الحادي عشر	80
274	جنس مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الحادي عشر	81
275	سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الحادي عشر	82

276	المستوى التعليمي المرتكبي العنف بالقطاع الحادي عشر	83
277	الحالة العائلية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الحادي عشر	84
278	مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الحادي عشر	85
279	الوضعية القانونية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الحادي عشر	86
280	اشكال العنف بالقطاع الحضري الثاني عشر	87
281	جنس مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني عشر	88
282	سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني عشر	89
283	المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني عشر	90
284	الحالة العائلية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني عشر	91
285	مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني عشر	92
286	الوضعية القانونية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني عشر	93
288	أشكال العنف الحضري لمدينة سطيف.	94
288	أشكال العنف الحضري عبر القطاعات الحضرية لمدينة سطيف.	95
290	عدد الافراد الذين مارسوا العنف بمدينة سطيف لسنة 2014.	96
291	جنس الافراد الذين مارسوا العنف بمدينة سطيف لسنة 2014.	97
292	سن الافراد الذين مارسوا العنف بمدينة سطيف لسنة 2014.	98
293	المستوى التعليمي لافراد الذين مارسوا العنف بمدينة سطيف لسنة 2014.	99
294	الحالة العائلية لافراد الذين مارسوا العنف بمدينة سطيف لسنة 2014.	100
295	مهنة الافراد الذين مارسوا العنف بمدينة سطيف لسنة 2014.	101
296	الوضعية القانونية لافراد الذين مارسوا العنف بمدينة سطيف خلال سنة 2014.	102
298	جنس مجتمع الدراسة	103
299	سن مجتمع الدراسة المستوى التعليمي لمجتمع الدراسة	104
300	المستوى التعليمي لمجتمع الدراسة	105
302	الحالة العائلية لمجتمع الدراسة	106
303	مهنة المبحوثين	107
306	طبيعة العلاقات بين المبحوثين وسكان الحي.	108
307	نوع العلاقة التي تجمع بين المبحوثين و سكان الحي .	109
308	طبيعة علاقات الجيرة في الحي .	110
310	إجابات المبحوثين حول تعرضهم للعنف .	111
311	أنواع العنف التي تعرض لها المبحوثين داخل أحيائهم .	112
311	طبيعة المكان الذي تعرض فيه المبحوثين للعنف .	113
313	جنس مرتكبي العنف الذين اعتدوا على المبحوثين .	114
313	نوع العلاقة التي تربط المبحوثين بالمعتدين عليهم .	115
315	ترتيب أشكال العنف من قبل المبحوثين .	116
319	المناسبات التي يكثر فيها العنف .	117
322	الفصول التي يكثر فيها العنف في مدينة سطيف .	118
324	زمن حدوث العنف بمدينة سطيف.	119

3- فهرس الخرائط

الصفحة	الموضوع	رقم
158	الموقع الجغرافي لولاية سطيف	1
159	تطور الحدود الإدارية لولاية سطيف	2
160	الموقع الجغرافي لولاية سطيف	3
161	موقع الولاية	4
162	التقسيم الإداري لسنة 1984	5
163	تضاريس الولاية	6
164	المناطق المتجانسة لولاية سطيف	7
165	انحدارات الولاية	8
166	الشبكة الهيدروغرافية لولاية سطيف	9
168	كمية الامطار المنساقطة	10
181	خريطة بلدية سطيف	11
185	مجال الدراسة العام	12
344	التغطية الأمنية لمقرات الامن الحضري لمدينة سطيف	13
348	توزيع حالات العنف عبر القطاعات الحضرية للمدينة	14
350	اشكال العنف في مدينة سطيف	15
352	توزيع مرتكبي العنف عبر القطاعات الحضرية لمدينة سطيف	16
353	الخريطة الزمنية للعنف الحضري لمدينة سطيف	17



مقدمة

يعتبر العنف من الظواهر التي شغلت الرأي العام العالمي والمحلي في الآونة الأخيرة، حيث انجذبت اليه أنظار العديد من المختصين والأكاديميين، فالعنف موضوع شديد الغموض والتشابك ويعتبر حالة تمرد على النظم الاجتماعية، ولا يمكن فهمه بمعزل عن السياق الاجتماعي الذي تواجد فيه، فتعدد الدراسات والأبحاث في جميع التخصصات لمحاولة تفسيره والبحث في خبايا الظاهرة ومحاولة إيجاد حلول لها.

ومع ازدياد حجم العنف والجرائم المرتكبة يوميا، قل الشعور بالأمن والأمان، هذا ما أثر على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. الأمر الذي دعا الى التصدي له والوقاية منه ومعالجة آثاره.

وبالحديث عن العنف في المدينة الجزائرية عامة ومدينة سطيف خاصة، فهو ظاهرة متجذرة في المجتمع الجزائري صاحب مساره التاريخي، وهو محصلة لتظافر العديد من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمكانية والحضارية، الأمر الذي أدى الى وجوب الوقوف عند الظاهرة ومحاولة تفسير السلوك العنيف. ومن هنا ظهرت العديد من الدراسات والمحاولات الجادة الامام بالموضوع.

فالمجتمع الجزائري يواجه تحديات كبرى نظرا لتشعب الظاهرة، وتنوع أبعادها، و تباين أشكالها و معدلاتها، فأرقام العنف في الجزائر تبدو مخيفة، و هي في تزايد مستمر، مع ظهور اشكال جديدة يصعب التحكم فيها، جراء تسارع الحضري الذي تعيشه.

والدراسة الراهنة تسعى دراسة العنف الحضري بمدينة سطيف باعتبارها ثاني قطب ديموغرافي بعد العاصمة، والتي تشهد نشاط اقتصادي وتجاري ونمو سكاني كبير ساهم في انتشار ظاهرة العنف، ومحاولة التعرف على العوامل التي تتحكم في توزيع العنف مكانيا من أجل بناء خريطة للعنف الحضري بالمدينة بغية التعرف على خصائص الأحياء والمناطق السكنية التي ترتفع وتنخفض فيها معدلات العنف. والتعرف أكثر على انتشار أشكال العنف عبرها.

ومنه فالدراسة الراهنة تحاول القيام بدراسة كارتوغرافية لظاهرة العنف الحضري بمدينة سطيف، من خلال دراسة ميدانية تركز فيها على صور العنف وأشكاله، وكيفية توزيعه عبر قطاعاتها الحضرية. والبحث في أسبابها الظاهرة والكامنة، والتعرف على صفات الديموغرافية والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية للأفراد الذين مارسوا العنف بها.

وسوف تأتي الدراسة في ثمانية فصول على النحو التالي:

يتمثل الفصل الأول في مدخل الى موضوع الدراسة، حيث تم إعطاء مبررات لاختيار موضوع البحث وأهميته، والتحديد الأهداف التي تصبوا الدراسة التوصل اليها. وصياغة الإشكالية العامة التي يدور حولها البحث النظري والميداني، ووضع فرضيات الدراسة، وتحديد مفاهيم الدراسة.

أما الفصل الثاني فقد تم من خلاله عرض الدراسات المشابهة والسابقة للموضوع البحث، وذلك نظرا لأهمية الدراسات السابقة في البحوث، والتعرف على مختلف الدراسات التي تناولت العنف والجريمة في تخصصات مختلفة وأماكن وأزمنة مختلفة. حيث تم الاعتماد على 8 دراسات وطنية وأجنبية التي أتاحت للباحثة، والتي تقرب لموضوع الدراسة.

في حين تناول الفصل الثالث منها البحث عن الإطار النظري لظاهرة العنف الحضري باعتبارها ظاهرة صاحبت مسار تطور المدن، والتركيز على الاتجاهات النظرية للدراسة والتي تتمثل في ثلاثة اتجاهات تتمثل في: الاتجاه الايكولوجي، الاتجاه الاجتماعي، الاتجاه الثقافي.

وتناول الفصل الرابع موضوع العنف في المدينة الجزائرية باعتبارها مسرحا لمختلف الأحداث عبر فترات زمنية مختلفة، والتطرق الى الأسباب والعوامل المؤدية الى انتشار الظاهرة، ومراحل تطورها، والقاء الضوء على آليات محابتها.

والفصل الخامس يدور حول تحديد جملة الخصائص التي تمتاز بها مدينة سطيف والتي ساهمت في انتشار ظاهرة العنف الحضري. من خلال التعرف لمختلف الجوانب الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في تنامي الظاهرة بالمدينة.

بالنسبة للفصل السادس قد عرضنا من خلاله مختلف الإجراءات المنهجية للدراسة، والتي سهلت العمل الميداني من تحديد مجالات الدراسة، وتوضيح الأساليب المنهجية من تحديد مناهج، وأدوات جمع البيانات المتبعة في الدراسة.

ويأتي الفصل السابع من أجل تحليل المعطيات الميدانية المتحصل عليها من مجتمع البحث، وكذا تحليل وتفسير البيانات الإحصائية المتحصل عليها من خلال سجلات الشرطة المتعلقة بالعنف، حيث سهلت هذه العملية في وضع خريطة للعنف الحضري بمدينة سطيف وتحليلها وفق متطلبات الدراسة.

أما الفصل الأخير والمتمثل في حوصلة الدراسة، فتناول عرض خطوات الدراسة الميدانية من خلال تحليل نتائج الدراسة المتوصل إليها، ومناقشتها في ضوء الفرضيات المطروحة والدراسات السابقة، والتوصل الى تحقيق أهداف الدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري والتصوري للدراسة

• أهمية الدراسة ومبررات اختيار الموضوع.

أولاً

• أهداف الدراسة.

ثانياً

• الإشكالية

ثالثاً

• فروض الدراسة.

رابعاً

• مفاهيم الدراسة

خامساً

• المنهجية المتبعة في الدراسة

سادساً

الفصل الأول: الإطار النظري والتصوري للدراسة

أولاً: أهمية الدراسة ومبررات اختيار الموضوع

ثانياً: أهداف الدراسة

ثالثاً: الإشكالية

رابعاً: الفرضيات

خامساً: مفاهيم الدراسة

- خريطة

- العنف الحضري

- الجريمة

- الانحراف

سادساً: المنهجية المتبعة في الدراسة

أولاً: أهمية الدراسة ومبررات اختيار الموضوع:

إن الوعي الاجتماعي بمشكلات المجتمع هو مرحلة متقدمة من مراحل تطور الفكر الإنساني انطلاقاً من المعرفة الحسية، مروراً بالمرحلة الفكرية أو التصورية الناقدة ثم الوصول إلى مرحلة الوعي الحقيقي غير المزيف بالواقع وقضاياها.

وظاهرة العنف من الظواهر الاجتماعية التي تحتاج إلى الوعي بالعوامل الموضوعية لفهم الظاهرة، وتحليلها وكذلك الوعي بنمط الحياة المعيشية، حتى يمكن تحليل الظاهرة في سياقها المجتمعي والوقوف على مسار تطور الظاهرة والتحكم فيها.

والمجتمع الجزائري عرف منذ بداية تكونه تزايداً مستمراً في معدلات العنف، واتساع دائرته، وتنوع أشكاله وأنواعه منها: العنف الحضري، العنف السياسي، العنف الديني، العنف الرياضي، العنف الأسري، العنف ضد المرأة..... وغيرها من الأشكال التي اتخذت لنفسها مكاناً في المدينة الجزائرية خاصة في السنوات الأخيرة وباتت هذه الظاهرة تهدد كيان المجتمع ككل، وصاحبت مسار نموها الحضري السريع، حيث تحاول الدراسة الراهنة تناول ظاهرة العنف في المدينة الجزائرية باعتبارها آلية من آليات التفاعل الاجتماعي. وتتلور أهمية الدراسة الراهنة فيما يلي:

- الأهمية النظرية:

رغم وجود دراسات مختلفة حول ظاهرة العنف في العالم والعالم العربي ككل، والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص، والتي تتمثل في أطروحات الباحثين والمهتمين بالظاهرة أو من خلال دراسات المقدمة في الملتقيات وندوات لتحديد معالم الظاهرة. إلا أن الدراسة الحالية تحاول المساهمة في إثراء الدراسات الأميركية للعنف التي تهتم بالتوزيع المكاني للظاهرة وتبيان العوامل التي تتحكم في هذا التوزيع هذا من جهة، ومن جهة أخرى دراسة العنف في المدينة بهذا الحيز المكاني الذي يعتبر رمزاً للتنظيم الاجتماعي تحكمه قواعد وقوانين، وتسهر جميع المؤسسات الرقابية بوسائلها وامكانياتها لحمايته، رغم هذا إلا أننا نلمس بعض الانفلاتات التي تحدث تشوهاً لصورة المدينة وتزعزع كيانها، والتي يمكن ارجاعها لجملة متنوعة من العوامل والأسباب ساهمت بشكل كبير في تجذر العنف وانتشاره.

- الأهمية التطبيقية:

لقد تناول الباحثين في مختلف التخصصات دراسة العنف وفق زاوية تخصصه، والتركيز أكثر على شكل من أشكاله كالعنف الأسري، العنف المدرسي، العنف الجامعي، العنف ضد المرأة... أو دراسة الأسباب المؤدية إليه. إلى أن ما تسعى إليه هذه الدراسة هو رسم خريطة للعنف الحضري لتبيان حجم الظاهرة، والكشف عن مواقع توطن العنف ومعرفة خصائص المناطق الجاذبة للمجرمين لممارسة أفعالهم، والتعرف على نطاق انتشاره، وذلك من أجل بناء تصور واقعي لحجم الظاهرة بغية وضع استراتيجية شاملة لاحتواء الظاهرة ودراساتها عن عمق لكشف خباياها وبناء آلية لمواجهة لها.

ثانيا: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- دراسة الخلفية التاريخية لظاهرة العنف الحضري في المجتمع السطايفي مع تحديد الحجم الحقيقي لها.
- 2- التعرف على أشكال العنف الحضري لمدينة سطيف وإبراز التباين على الحيز المكاني.
- 3- معرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية لمرتكبي العنف.
- 4- الكشف عن الأسباب الدافعة والعوامل المساعدة التي ساهمت في ارتكاب العنف وانتشاره.
- 5- تحديد السياق المكاني والزمني للظاهرة والبحث في أبعادها ميدانيا.
- 6- محاولة وضع خريطة للعنف بمدينة سطيف وتحديد حجمها إحصائيا ومعالمها الجغرافية.
- 7- محاولة تفسير العلاقة بين العنف والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الجزائري.
- 8- تسليط الضوء على حجم العنف الممارس داخل التجمع الرئيسي للمدينة دون الأطراف.

ثالثا: الإشكالية:

شغل موضوع العنف منذ القدم حيزا هاما في الفكر الإنساني باعتباره ظاهرة اجتماعية قديمة قدم المجتمع البشري، فهو يمثل التعدي على قواعد والقيم، والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، حيث تناول دراسته العديد من الباحثين والمفكرين باعتباره ظاهرة تهدد المجتمعات، فلقد شهدت معظم المجتمعات القديمة والحديثة مظاهر مختلفة للعنف، منها ما هو منبؤ اجتماعيا ومنها ما هو مقبول ويدخل ضمن مقوماتها ويرجع ذلك للتصورات والاعتقادات المختلفة حول العنف. فتعددت الدراسات والأبحاث التي تناولته، وفي هذا الصدد يجدر الإشارة الى:

أرسطو الذي بحث في أسباب السلوك الإجرامي و حاول تحديد سمات المجرمين ، بينما القديس أوغسطين يعتقد بأن كل كائن بشري يرث الخطيئة من آدم الذي عصى ربه، لذا كل ذرية آدم يولدون وفيهم بذور الشر أما ابن خلدون في مقدمته اعتبر أن الإنسان يميل بالفطرة نحو العدوان و الظلم و التعدي على الآخرين .وأشار الفيلسوف الانجليزي توماس هوبز إلى أن المجتمعات قبل أن تصل إلى مرحلة الحياة الاجتماعية ووجود الدول كانت تعيش على الطبيعة ،وإنسان أناني بطبعه لديه ميول نحو الصراع، وهذا الأخير يؤدي إلى الحرب، ويعرض حياة الإنسان إلى الموت .ويؤكد جون جاك روسو أن حالة الطبيعة يسودها الخير و أن الشر لا يأتي إلا بمخالطة الناس .في حين نجد أن بعض العلماء أرجعوا العنف إلى الكراهية و العوامل النفسية و العضوية ، وقد نتج عن ذلك تعدد النظريات والاتجاهات لتفسير العنف¹.

ونظرا لتطور ظاهرة العنف في المجتمعات الحديثة وتنوع أشكالها واختلاف عواملها واتساع نطاق توزيعها فلقد حظيت الظاهرة باهتمام كبير من قبل الباحثين والأكاديميين في جميع التخصصات كما يسعى الدارسين لهذه الظاهرة إلى البحث في أسبابها وإيجاد الحلول لها.

ويعتبر المفكرين والباحثين أن العنف ظاهرة خطيرة تهدد أمن وسلامة المجتمعات، وهذا ما تضمنته المواثيق الدولية ولعل أهداف الألفية الثانية للأمم المتحدة لأكثر دليل على ذلك، اذ جعلت من الأمن الإنساني وما يرتبط به من أمن اجتماعي واقتصادي ضرورة للاستقرار المجتمعات. فكلما تغيرت الحياة الاجتماعية جراء عوامل تاريخية كالثورة الصناعية والحروب، والليبرالية وآثارها الاجتماعية على الفئات الهشة في المجتمع كلما زادت معدلات العنف في المجتمعات بغض النظر عن ما بلغته من تطور اقتصادي و اجتماعي.

وبالحديث عن العنف في المجتمع الجزائري يتضح لنا بأنه ظاهرة ليست وليدة الساعة بل تمتد جذورها في عمق تاريخ تطور المدن الجزائرية، التي صاحب مسار نموها الحضري جملة من المعوقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أسفرت عن ظهور آفات اجتماعية خطيرة في طليعتها: البطالة، الفقر، الصراع الطبقي، أحداث العنف والشغب، وانتشار الجرائم خطيرة الخ.

ولقد أثارت ظاهرة العنف في المجتمع الجزائري ومنذ أكثر من عقدين العديد من التساؤلات عن أسبابها وحواسنها والدوافع التي تغذي استمرارها بسبب طغيان لغة العنف على الحوار والتفاهم في مجتمع. وبما أن العنف ظاهرة مجتمعية مركبة متعددة الجوانب والأوجه، وهي نتاج تفاعل عدة عوامل: سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، فإن انتشار العنف في الجزائر تزامن مع تدهور في الأوضاع السياسية، وتردي في الأوضاع الاقتصادية واجتماعية أدى هذا إلى فقدان الانسجام الاجتماعي وتفشي العنف.

ولعل ما يلفت الانتباه في المجتمع الجزائري خاصة في فترة الثمانينات والتسعينات بروز أزمة سياسية أفرزت شكلا جديدا من العنف تطور وفق سياقات مختلفة يمارس بشكل جماعي أو فردي يتجلى في الإرهاب المسلح. هذا الأخير كان نتيجة لإخفاق في بناء مؤسسات قوية في المجتمع تسهر على إحلال العدالة وحفظ الأمن العام، وتسعى الى تنمية وتطوير المجتمع، ووضع خطط لتجاوز أزماته الآنية والمستقبلية.

وبالرغم من ارتفاع معدلات العنف خلال السنوات الأخيرة، وظهور أنواع جديدة حسب التقارير الرسمية. إلا أن هذه الأرقام تشير الى وجود تطور مستمر ومتغير للظاهرة عبر السنوات. فلقد سجلت معدلات الجريمة في الجزائر ارتفاعا ملحوظا يقدر بـ 16% بين سنتي 2016 و 2017. وحسب تصنيف قاعدة البيانات¹ نامبيو NUMBEO المختصة في حساب مؤشرات الجريمة في العالم لسنة 2017 فان الجزائر تحتل المرتبة 49 عالميا و6 عربيا في مؤشر الجريمة من أصل 125 دولة بمقياس يقدر بـ 49,57%. بينما في سنة 2018 فالجزائر تحتل المرتبة 33 عالميا بمؤشر جريمة يقدر بـ 50,68%. والمرتبة 2 على مستوى منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي بتقدير 57,50%. و هذا ما يدل على الارتفاع المتزايد لمعدلات الجريمة داخل المجتمع الجزائري.

إن هذه الزيادة في معدلات الجريمة والعنف تصاحب مع وجود عدة اختلالات اجتماعية تمر بها الجزائر في الآونة الأخيرة تتمثل في:

¹ www.numbeo.com

الفصل الأول: الإطار النظري و التصوري للدراسة

- من الناحية الديموغرافية: ارتفاع عدد السكان حيث بلغ 42.2 مليون نسمة مع بداية 2018. حيث تقدر نسبة الفئة النشطة من السكان بـ 41.8 % لسنة 2017. يتمثلون في 12.2 مليون مشغل من بينهم 2.4 مليون أنثى. وارتفاع نسبة الوافدين للمدن بحثا عن العمل أو الدراسة، بالإضافة الى ارتفاع نسبة الشباب¹.
- من الناحية الاقتصادية: تفيد تقارير الديوان الوطني الإحصائيات إلى ارتفاع في معدل البطالة والذي قدر بـ 11.7% لسنة 2017، وتدهور القيمة النقدية للدينار، ودخول الدولة في سياسة التقشف مع تسجيل ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية والسيارات².
- من الناحية الاجتماعية: ارتفاع نسبة الفئات الهشة، وانتشار الفقر والآفات الاجتماعية، انتشار الهجرة السرية بين أوساط الشباب.
- من الناحية السياسية: الفساد السياسي الذي تشهده الجزائر، وسيطرة نظام واحد على الحكم لأكثر من أربع عهديات والتمهيد للدخول في العهدة الخامسة، وانتشار البيروقراطية والفساد، والصراعات الحزبية.
- من الناحية الأمنية: مرت الجزائر بظروف أمنية عسيرة تمثلت في العشرية السوداء، والتي راح ضحيتها الآلاف من الشباب.

ومنه فان هذه التغيرات ساهم في تطور معدلات العنف وانتشارها على نطاق واسع مما أدى إلى الإخلال بالنظام العام وعدم مقدرة أجهزة الدولة السيطرة عليها رغم المجهودات المبذولة، لأن تطور ظاهرة العنف في المدن الجزائرية ترجع لعدة عوامل متشابكة ومترابطة ساهمت إلى اتساع نطاقها الجغرافي. ومما سبق سوف يتم عرض واقع العنف والكشف عن أنماطه وأشكاله المختلفة من خلال دراسة معمقة حول مدينة سطيف باعتبارها ثاني مدينة بعد العاصمة من ناحية الكثافة السكانية وامتلاكها لعدة مقومات الاقتصادية والاجتماعية ساهمت في ذلك. ومنه نحاول الإجابة عن المشكل الذي مفاده:

ماهي العوامل التي تتحكم في التوزيع المكاني للعنف، وعلى تباين أشكاله ومعدلاته بمدينة سطيف؟ وتندرج ضمنه عدة تساؤلات فرعية تتمثل في:

- ماهي العوامل الجغرافية والطبيعية التي تساهم في التوزيع المكاني للعنف وفي اختلاف معدلاته وأشكاله؟

¹- www.ons.dz
²- نفس المرجع

- ماهي العوامل السوسيو -اقتصادية التي تتحكم في توزيع المكاني للعنف تساهم في التوزيع المكاني للعنف وفي اختلاف معدلاته وأشكاله؟
- ماهي المناطق الأكثر عنفا في المدينة؟
- ماهي أشكال العنف الأكثر انتشارا بمدينة سطيف، وكيف تتوزع عبر قطاعاتها الحضرية؟
- ماهي صفات مرتكبي العنف داخل القطاعات الحضرية بمدينة سطيف؟ .

رابعا: فرضيات الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية تحقيق الفرضيات التالية:

1- الفرضية العامة:

تتنوع العوامل التي تتحكم في التوزيع العنفي عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيف، وعلى تباين معدلاته وأشكاله بمدينة سطيف.

2-الفرضيات الجزئية: لقد اعتمدت الدراسة الحالية على خمس فرضيات جزئية تتمثل في:

-الفرضية الجزئية الأولى: تتنوع العوامل الجغرافية والطبيعية التي تساهم في توزيع العنف عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيف وعلى تباين أشكاله ومعدلاته. وتتمثل مؤشراتها في:

- طبيعة الموقع: موقع المدينة ككل، موضع الحي. مكان ارتكاب العنف.
- زمن حدوث العنف: النهار، الليل، بعد منتصف الليل.
- الفصول التي يكثر فيها العنف: الشتاء، الصيف.

- الفرضية الجزئية الثانية: تتباين العوامل السوسيو-اقتصادية التي تساهم في توزيع العنف عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيف، وعلى اختلاف أشكاله ومعدلاته. وتتمثل مؤشرات الفرضية في:

- المؤشر الديموغرافي: ارتفاع عدد السكان. ارتفاع الكثافة السكانية بالقطاعات الحضرية. ارتفاع نسبة الوافدين للمدينة.

● المؤشر الاجتماعي: ضعف الروابط والعلاقات الاجتماعية بين سكان المدينة، تراجع علاقات الجيرة بالمدينة، ارتباط أعمال العنف بالمواسم والمناسبات الاجتماعية (رمضان، الأعراس، مباريات كرة القدم....)

● المؤشر الاقتصادي: الفقر الحضري، البطالة، الطابع الاقتصادي والتجاري للمدينة.

● المؤشر الأمني: ضعف وتباين التغطية الأمنية داخل القطاعات الحضرية بمدينة سطيف (عدم تناسب بين عدد المقرات الأمن وحجم السكان وحجم الأحياء، عدم تمركز مقرات الأمن داخل القطاعات التابعة لها).

- الفرضية الجزئية الثالثة: تتنوع المناطق المنتجة للعنف بمدينة سطيف. ومؤشراتها:

- الأحياء الشعبية والفقيرة.
- الأحياء ذات صيغة اجتماعية.
- الأحياء ذات نشاط تجاري وحركة سكانية كبيرة.

- الفرضية الجزئية الرابعة: يتخذ العنف الحضري أشكالاً وأنواعاً متباينة تتوزع بنسب مختلفة عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيف. ومؤشراتها تتمثل في:

- العنف اللفظي: الإساءة اللفظية، السب والشتيم، التهديد.
- العنف البدني: الاعتداءات الجسمية، القتل، الضرب والجرح العمدي.
- العنف الجنسي: الاغتصاب، التحرش، هتك عرض، اعتداءات الجنسية.
- العنف الرمزي: الرسومات والكتابات الحائطية.
- الاعتداء على الممتلكات الأفراد: السرقة، السطو، الحرق، الاتلاف.
- الاعتداء على ممتلكات الدولة: إلحاق ضرر بممتلكات الدولة.

-الفرضية الجزئية الخامسة: تساهم الخصائص الديموغرافية والاجتماعية في دفع الأفراد الى ارتكاب العنف. ومؤشراتها:

- الجنس: ارتفاع عدد الذكور عن الاناث في ممارسة العنف.
- العمر: ارتفاع نسبة البالغين في ارتكاب العنف.
- المستوى التعليمي: تدني المستوى التعليمي لمرتكبي العنف.
- الحالة العائلية: أغلب مرتكبي العنف عزاب.
- المهنة: معظم مرتكبي العنف بطالين.
- الوضعية القانونية: أغلب مرتكبي العنف لهم سوابق إجرامية.
- العلاقة بالضحية: لا توجد صلة بين مرتكبي العنف وضحاياهم.

خامسا: تحديد مفاهيم الدراسة.

تتضمن هذه الخطوة عرض مجمل المفاهيم الواردة في الدراسة، من خلال استعراضها وتحديدتها تحديدا دقيقا يتماشى مع متطلبات الدراسة التالية: خريطة، العنف الحضري، الجريمة، الانحراف.

1- الخريطة:

ورد تعريف الخريطة في معجم الوسيط على أنها اسم وجمعها خريطة خرائط. والخريطة: كيس من جلد أو نحوه يشد على ما فيه وخريطة أيضا هي مصور جغرافي، وهي ورق أو ورق مقوى ترسم عليه هيئة الأرض أو هيئة بعض أقطارها¹

في حين المعجم العربي² يعرف خريطة: جمع: خرائط. (خ ر ط) . وضع أغراضه في الخريطة : وعاء من جلد أو نحوه يشد على ما فيه. فخريطة البلاد : رسم يتضمن شكلها و هيئتها و حدودها ، وما بها من جبال وسهول وأنهار ، خارطة : خريطة العالم ، الخريطة السياسية مصطلح يستعمل لتحديد الانتماءات السياسية وحجمها وقوتها .

¹ - المعجم الوسيط www.almutadaber.com

² - المعجم العربي : www.almaany.com

والمعجم الغني يعطي تصنيف للخريط: فهي جمع خريطات وخرائط : في الجغرافيا : خارطة هي رسم للكورة الأرضية أو جزء منها ، الخريطة البيانية : تمثيل البيانات الإحصائية في توزيع جغرافي على خريطة ، الخريطة السياسية : رسم وضع سياسي للدول على نطاق واسع أو ضيق ، الخريطة العربية : امتدادات الوطن العربي ، خريطة طبوغرافية :خريطة عامة لملامح سطح الأرض خريطة الطقس : خريطة تبين عليها عناصر الطقس وتساعد على استطلاع ظروف الجو المقبلة ، خريطة الجو خريطة تصف الأحوال الأر صادية فوق منطقة جغرافية معينة في وقت معينة¹ .

وكلمة خريطة Map هي في الأصل كلمة اللاتينية Mappa وتعني قطعة قماش في حجم منديل اليد، حيث اطلقت كلمة Mun Mappa على خارطة العالم في العصور الوسطى سنة 840 ميلادية، وتعرف الخريطة بأنها تمثيل اصطلاحي أو رمزي صغير المقاس لتفاصيل سطح الأرض الكروي أو جزء منها ، كما ترى من الأعلى على لوحات مسطحة من الورقة² .

وهي تمثيل مسطح للشكل الدائري للكورة الأرضية، والخرائط تمثل سطح الأرض ولكن في شكل مصغر، ويعتمد التصغير على الهدف من استخدام الخريطة، كما يمكن أن تظهر كل عناصر في الخريطة بنفس التفاصيل.

وتتألف كلمة كارتوغرافيا Cartography من مقطعي هما carte وتعني لوح الورق و craphie تعني يوصف او يصور بالرسم إن تحديد مفهوم الخريطة يجعلنا أمام تعاريف متعددة، سواء تعلق الأمر الخريطة الجغرافية بشكل خاص أو بالخريطة عامة، لذا سنقتصر على بعض التعاريف من شأنها أن تساعدنا على إدراك وتحديد المفهوم³ .

أما قاموس جامعة أكسفورد فلقد قدم تعريفا شاملا للخريطة هي رسم مصغر لسطح الأرض أو السماء أو جزء منه يظهر المعالم الطبيعية والسياسية...الخ. مرسوما على سطح مستوي من الورق او موارد أخرى، حيث تمثل كل نقطة على هذا الرسم موقعا جغرافيا او سماويا محددًا وذلك بناء على مقياس رسم و طريقة إسقاط⁴ . يعرفها جولي بأنها تمثيل هندسي مستوي مبسط لكل أو جزء من سطح الأرض، وذلك بموجب علاقة متشابهة وملائمة والتي نسميها المقياس⁵ .

أما جورجس يعتبرها لغة رمزية وأداة تعبيرية وحصيلة كل ما تم إدماجه في صورة شمولية للمجال¹ .

¹ - المعجم الغني : www.almaany.com

² - مقرر الخرائط و التمثيل الكارتوغرافي : www.fayoum.edu.eg

³ - محمد سليم قريوج : الخرائط الموضوعية الرقمية ، جامعة ملك عبد العزيز ، www.new.educ.com

⁴ - جمعة محمد داود: المخل الى الخرائط ، ط1، 2013 ، ص 16 : www.cpas-egypt.com

⁵ - ماهي الكارتوغرافيا : www.bayt.com

في حين أحمد جودت سعادة يعرف الخريطة بأنها رسم تخطيطي يمثل سطح الأرض كله أو جزء منه، بحيث يتم فيه توضيح الحجم النسبي والموقع لذلك الجزء بناء على استخدام مقياس رسم معين للتصغير، واعتماد مسقط خريطة محدد من المساقط المعروفة، مما يساعد على توضيح الظواهر الطبيعية أو الأنشطة البشرية المتعددة للمنطقة الجغرافية².

يعرفها محمد زكور أنها وثيقة تعبر عن مجال يشمل معطيات جغرافية محددة مكانيا وممثلة حسب طريقة اصطلاحية معينة.

وتعرف الخريطة أيضا بأنها صورة مصغرة بمقياس رسم مناسب لسطح الأرض أو لجزء منه مرسومة على لوحة مستوية، وتخضع في رسمها لأسلوب معين يهدف إلى المحافظة على الاتجاه الصحيح أو المسافة الصحيحة أو المساحات الصحيحة.

وتعرف الخريطة أيضا بأنها: لغة خاصة تعتمد على الرموز بدلا من الأحرف لاختصار المعلومات الكافية³. كما تعرف الخريطة أيضا بأنها عبارة عن تمثيل تفاصيل سطح الأرض الكروي ، على لوحات مسطحة من الورق ، بدلا من وضع معيار ثابت يمكن ن طريقه الحكم حكما صادقا على طبيعة العلاقات التي تربط بين الخريطة و المنطقة التي تمثلها⁴.

والخريطة هي ذلك التمثيل الهندسي لكامل الكرة الأرضية، أو لجزء منها ، بحسب مقياس مضبوط يحدد حجم الخريطة، بالمقارنة مع حجم المجال الحقيقي الذي تقوم بتمثيله، ويكون دورها اختزال ذلك المجال في مجموعة من المعطيات الدالة ، بحيث يظهر مكثفا عندما يتم عرضه فوق الخريطة، فتسهل على العين ملاحظته، وهنا تظهر جدوى وفاعلية الخريطة، ولكن أيضا محدوديتها، فمهما كانت دقة الخريطة عالية، ومهما كان كبر حجم مقياسها، إلا أنها لا تستطيع عكس الواقع في تفاصيله، لكنها في آخر المطاف تبقى وسيلة جيدة جدا لتجميع معطيات متوقعة في المجال، وعرضها في لوحة واحدة تأليفية ، بحيث يختصر وقت وجهد مطالعتها مكتوبة⁵.

1- نفس المرجع .

2- المرجع السابق .

3 - جمعة محمد داود: المرجع السابق .

4- محمد صبحي عبد الحكيم ،ماهر عبد الحميد الليثي : علم الخرائط ، مكتبة الانجلو المصرية ، مصر ، 1996 ، ص 52 .

5- مولاي المصطفى البرجاوي : الخريطة بين التطور التاريخي و التوظيف الديدانتيكي ، شبكة الألوكة ، www.alukah.net

الفصل الأول: الإطار النظري و التصوري للدراسة

و يعرف جمعة داوود الخريطة بأنها هي تمثيل مصغر لسطح الأرض - أو جزء منه - مبني على أساس رياضي خاص ، ويظهر توزيع و حالة و علاقات المعالم الطبيعية و البشرية باستخدام رموز خاصة منتقاة لوظيفة كل خريطة¹.

أما صبري حمدان فتعرفها بأنها اسقاط أفقي (مسقط) لمنظمة ما (إقليم) ، و بنسبة ما (مقياس الرسم) و يرمز معين (الرموز)² .

المفهوم الإجرائي للخريطة: هي عبارة عن تمثيل كارتوغرافي للبيانات الإحصائية الخاصة بظاهرة العنف الحضري مع تحديد الحيز المكاني الذي ترتفع وتنخفض فيه معدلات العنف، والأخذ بخصائص هذه المناطق: جغرافيا، اجتماعيا، اقتصاديا، ديموغرافيا، وعمرانيا.

2- مفهوم العنف الحضري:

قبل التطرق في تحديد مفهوم العنف الحضري وجب توضيح العلاقة بين العنف والجريمة حيث يظهر التداخل الواضح بين مفهوم الجريمة ومفهوم العنف، ويمكن التفرقة بين المفهومين على اعتبار أن العنف أكثر اتساعا من الجريمة حيث يشتمل على تلك الأفعال والسلوك التي لا يعاقب القانون عليها، بل أن بعضها يكون مرغوبا فيه اجتماعيا عندما يكون منظما من خلال معايير المجتمع.

- مفهوم العنف:

يرجع أصل كلمة *violence* إلى الكلمة اللاتينية *violentai* و تعني استخدام القوة وتتكون كلمة *violence* من مقطعين هما *vi* و هو مقطع مأخوذ من نفس الجزء المأخوذ من لفظ *vitality* أي الحيوية وفي اللغة اليونانية توجد هناك علاقة بين *bios* أي الحياة و لفظة *bia* أي العنف³ .

وتشتق كلمة *violence* كذلك من كلمة اللاتينية *vis* أي القوة في شكلها الفيزيقي الملموس. و هي ماضي كلمة *fero* وتعني يحمل و منه فكلمة *violence* تعني حمل القوة أو تعمد ممارستها تجاه شخص أو شيء.

1- أسماء ماهر معروف : مساق مبادئ في علم الخرائط : www.iugaza.edu

2- نفس المرجع .

3- حسين عبد الحميد رشوان : العنف و المجتمع دراسة في علم الاجتماع النفسي و السياسي و الاتصالي ، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر ،

بدون سنة ، ص4.

والعنف مفردة مشتقة كذلك من الكلمة اللاتينية *violare* تعني ينتهك أو يؤذي أو يغتصب، أي استخدام القوة استخداما غير مشروع.¹

وكلمة **العنف في اللغة العربية** من جذر الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو عنيف إذا لم يكن رفيقا في أمره، وعنف به، وعليه عنف، وعنافة أخذه بشدة وقسوة ولامه وغيره. واعتنف الأمر أخذه بعنف و أتاه ولم يكن على دراية به.²

ويعرف ابن منظور في **لسان العرب العنف** بأنه: الخرق بالأمر وقلة الرفق به وهو ضد الرفق. كما هو كل قول أو فعل ضد الرأفة والرفق واللين و هو الوسيلة الأخيرة في يد الإنسان لإفلات من مأزق.³

وتشير لفظة **العنف في اللغة العربية** الى كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة والتوبيخ واللوم وعلى هذا الأساس قد يكون العنف قوليا أو فعليا.⁴

وال**العنف** هو الخرق بالأمر وقلة الرفق به وهو ضد الرفق وأعنف الشيء أي أخذه بشدة، والتعنيف هو التفرغ واللوم. وهو من الشدة والتعنيف والتفرغ والعنف في معناه اللغوي ضد الرفق وعنقوان شبابه: أي قوته وعنقه تعنيفا: لامه وعتب عليه. مما يعني أن العنف ضد الرأفة متمثلا في استخدام القوة القولية أو الفعلية ضد شخص آخر.⁵

أما في اللغة الإنجليزية فكلمة *violence* معناها الاستخدام غير مشروع للقوة المادية لإلحاق الأذى والإضرار بالملتمكات ويتضمن في ذلك معاني العقاب والاعتصاب والتدخل في حريات الآخرين

¹- إسماعيل محمد زبوت: **العنف المجتمعي -اطلالة نظرية -**، الطبعة الأولى، دار الكنوز المعرفة، الأردن، ص19.

²- حجار ماجدة: **العولمة و العنف: مقارنة سوسولوجية لظاهرة العنف في ظل العولمة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تنمية الموارد البشرية، فسنطينة 2009-2010. ص 74 .

³- محمود سعيد خولي : **العنف في مواقف الحياة اليومية نطاقات و تفاعلات** ، ط1، دار الاسراء للطبع و النشر ، 2006 ، ص35.

⁴- بلقاسم سلاطنة ، سامية حميدي: **العنف و الفقر في المجتمع الجزائري**، ط1، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2008 ، ص 7.

⁵- إسماعيل محمد زبوت : **نفس المرجع** ، ص 19 .

وورد تعريف العنف في قاموس أكسفورد بأنه ممارسة القوة لانزال الضرر بالأشخاص أو الممتلكات، وكل فعل أو معاملة تنصف بهذا تعتبر عنفا، وكذلك المعاملة التي تميل إلى إحداث ضرر جسماني أو تداخل في الحرية الشخصية.¹

ووردت كلمة **عنف** **Violence** في اللغة الفرنسية بمعنى حمل القوة أو تعمد ممارستها تجاه شخص أو شيء ما. ويقصد بكلمة العنف أيضا بأنها صفة عنيفة تستعمل فيها القوة بطريقة تعسفية هدفها الإرغام والقهر.

ويعرف **العنف** أيضا بأنه الاستخدام غير مشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات ويتضمن ذلك معاني: العقاب، الاغتصاب، التدخل في حريات الآخرين.²

وعرف العنف في قاموس لاروس: بأنه خاصية لكل ما تنتج عنه مفعول بقوة شديدة متطرفة ووحشية فهو خاصية لما هو عدواني، أما كلمة اعتداء فتعني سلوكا يرمي إلى إيذاء الغير أو الذات، أو ما يحل محلها من الرموز، ويعني السلوك الاعتدائي تعويضا عن الحرمان الذي يصيب الشخص المعتدي.³

يعرفه القاموس الفرنسي المعاصر روبرتوت بأنه التأثير على الفرد وإرغامه على العمل رغم أنفه، دون إرادته باستعمال القوة أو التهديد بالفعل، أو العمل الذي من خلاله يمارس العنف.⁴

ورد العنف في الموسوعة الفلسفية بأنه كل فعل يؤدي لاغتصاب حق الآخرين واقتحام له ولحقه.

أما المعجم النقدي لعلم الاجتماع فلقد عرف العنف بأنه سلوك لاعقلاني يعود أصله إلى مركب من الميول والمصالح المتخاصمة التي تسبب إلى حد ما انحلال المجموعة نفسها وأنه في كثير من الحالات سلوك قمعي ومتلازم لعملية اختلال النظام.⁵

أما الموسوعة العلمية **Universals** تحدد مفهوم العنف بأنه كل فعل يمارس من طرف جماعة أو فرد ضد أفراد آخرين عن طريق التعنيف قولاً أو فعلاً وهو فعل عنيف يجسد القوة المادية أو المعنوية.

¹- كمال بوطورة: مظاهر العنف المدرسي و تداعياته في المدارس الثانوية الجزائرية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علم الاجتماع، بسكرة، 2016-2017، ص 20.

²- علي سموك: إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقارنة سوسيولوجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 34.

³- حسين عبد الحميد رشوان: المرجع السابق، ص 5.

⁴- أمال جمعة: القضايا و المشكلات الاجتماعية المعاصرة، دار الكتاب الجامعي، ط1، 2015، ص 165.

⁵- كريم أبو حلاوة: ثقافة العنف - بحث في الأسباب و التداعيات و الحلول المحتملة - دراسة مقدمة في ورشة عمل بمركز دمشق للأبحاث والدراسات -مداد-، 2016، ص 5.

تعرف الأمم المتحدة العنف على أنه: الفعل القائم على سلوك عنيف ينجم عنه الإيذاء أو المعاناة (الجنسية، النفسية)، أو الحرمان النفسي من الحرية في الحياة العامة أو الخاصة.

- تعريف العنف من الناحية الفلسفية:

يرى الفيلسوف الوجودي جون بول سارتر أن العنف هو وسيلة من بين الوسائل للوصول إلى النهاية، لكن اختيار المستقبل لبلوغ النهاية بأية وسيلة¹.

أما أندريه لا لاند فيعتبر العنف هو استعمال غير مشروع أو على الأقل غير قانوني للقوة، وهو أي اكراه على ابرام عقد لا يوجبه القانون².

في حين توماس هوبز يرى أن العنف يمثل عنصرا أساسيا في العلاقات الاجتماعية، ذلك أن الباعث الأساسي لسلوك الإنسان هو حب البقاء والحفاظ على الذات، وبالتالي فكل إنسان بحكم أنانيته الطبيعية يمثل خطرا بالنسبة لكل إنسان آخر، ففي الحالة الطبيعية السابقة على وجود الدولة يكون الجميع في حرب ضد الجميع، لذا يتحتم تأسيس دولة قاهرة لإيقاف الحرب ولضمان الحياة واستمرارية المجتمع.

- تعريف العنف من الناحية الاجتماعية:

يعرف العنف على أنه مجموعة من السلوكات تهدف إلى إلحاق الأذى بالنفس أو بالآخر ويأتي بشكلين إما بدني مثل الضرب، التشاجر أو تدمير أو إتلاف الأشياء. والعنف اللفظي مثل التهديد، الفتنة، الغمز، النكتة لاذعة. وهو في الأخير يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى إلحاق الأذى.

يعرفه أحمد زكي بدوي بأنه استخدام الضغط أو القسوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما.³

و يعرفه العالم ألدنر : استجابة تعويضية عن إحساس بالنقص أو الضعف⁴.

¹- بلعابد عبد القادر : الاتجاه نحو العنف و علاقته بالاغتراب لدى الشباب في ضوء متغيري الثقافة و الجنس : رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم النفس ، جامعة وهران ، 2013-2014، ص 20.

²- محمد الهلالي ، عزيز لزرقي : العنف- دفاتر فلسفية -، دار توبقال للنشر ، المغرب ، ط1 ، 2009 ، ص 9 .

³- محمد يسري إبراهيم ، الإرهاب و الشباب ، ط2 ، 1996، ص 8-9 .

⁴- وناسي سهام : العنف : الاشكال و العوامل و النظريات المفسرة له ، مجلة افاق للعلوم ، العدد التاسع ، سبتمبر 2017 الجلفة ، ص249.

ويعرفه العالمان الأمريكيان غراهام و وجر انه الميل إلى إيقاع الأذى الجسدي بالأشخاص و هو الاستخدام الفعلي للقوة أو تهديد لإلحاق الأذى و الضرر بالأشخاص و الإتلاف للممتلكات.

و يعرفه بيير فيو: بأنه ضعف جسدي أو معنوي ذو طابع فردي أو جماعي ينزله الإنسان بالإنسان¹.

يعرفه محمد بيومي بانه عبارة عن سلوك عدواني بين الطرفين متصارعين يهدف كل منهما الى تحقيق مكاسب معينة، او تغيير وضع اجتماعي معين.²

أما حسين و فيق إبراهيم³ فيعتبر العنف على أنه ظاهرة مركبة لها جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وهو ظاهرة عامة تعرفها كل المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة.

يعرفه مصطفى عمر التير عبارة عن فعل يتضمن إيذاء الآخرين، ويكون مصحوبا بانفعالات الانفجار والتوتر، كأى فعل آخر لابد وأن يكون له هدف يتمثل في تحقيق مصلحة معنوية أو مادية.⁴

وتعرف منظمة الصحة العالمية العنف: الاستخدام المتعمد أو التهديد المتعمد لاستخدام القوة الجسدية أو للسلطة ضد النفس أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة أو طائفة والذي يؤدي إلى مخاطرة التسبب بتر ما أو موت أو ضرر معنوي أو نقص أو عجز في النمو. كما تصنف المنظمة العنف إلى ثلاث فئات كبرى وهي:

1- العنف الموجه إلى الذات:

- سلوكيات انتحارية: الأفكار الانتحارية، محاولات الانتحار، الانتحار الفعلي.

- القسوة الموجهة للنفس: مثل الأفعال التي تهين النفس أو تؤذيها.

2- العنف بين الأشخاص:

- العنف الأسري: عنف بين أعضاء الأسرة وبين الشركاء المحبين.

1- حسين توفيق إبراهيم : ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط1، مركز الدراسات للوحدة العربية ، بيروت ، لبنان، 1992، ص43.

2- محمد بيومي : ظاهرة التطرف، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1992، ص100.

3- خالص حلي : سيكولوجية العنف و استراتيجيات الحل السلمي ، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت ، لبنان، 1998، ص120.

4- مصطفى عمر التير : العدوان و العنف و التطرف، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ، السعودية ، 1993، ص42.

- العنف بين المجموعات أو الطوائف: العنف بين الأشخاص الذين لا تربطهم قرابة: عنف الشبيبة الصغار والاعتصاب والعنف بين المجموعات سواء الطائفية أو الأثنية.

3- العنف الجماعي:

- العنف الاقتصادي الاجتماعي: انتفاضات طبقية أو جرائم البغض، أو أفعال الإرهاب.

- العنف السياسي: الحروب على أنواعها الأهلية منها أو مطاعم الكبرى.¹

وتعرفه ليلى عبد الوهاب بأنه: سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية ويصدر عن طرف قد يكون فردا أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة بهدف استغلال، أو اخضاع طرف آخر في إطار علاقة ما ذات قوة متكافئة اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا، مما قد يسبب هذا السلوك في احداث اضرار مادية ونفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى.²

-تعريف العنف من الناحية القانونية :

العنف من الناحية القانونية هو القوة المادية والإرغام البدني أو الإكراه البدني، واستعمال القوة بغير حق ويشير اللفظ إلى كل ما هو شديد وغير عادي وبالغ الغلظة. فالعنف في نظر رجل القانون هو جريمة يعاقب عليها القانون حسب درجة ونوع العنف، لأنه سلوك غير معترف به، ويكون عن طريق استخدام القوة بمختلف أنواعها. يعرفه أحمد جلال عز الدين بأنه: الاستخدام الإنساني للقوة بغرض إرغام الغير وإخافته وإرعابه أو الموجه إلى الأشياء بتدميرها أو إفسادها أو الاستيلاء عليها، ذلك الاستخدام الذي يكون دائما غير مشروع ويشكل في الأصل جريمة.³

وتعرفه شادية فناوي العنف القانوني بأنه ممارسة الانسان للقوى الطبيعية للتغلب على مقاومة الغير.⁴

¹- منى الفياض : أن نتعامل مع العنف بيننا ، ط1، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ، 2014 ، ص 18.

²- ليلى عبد الوهاب : العنف الاسري - الجريمة و العنف ضد المرأة - ، دار المدى للثقافة و النشر ، دمشق سوريا ، ص16.

³- محمود سعيد الخولي : المرجع السابق ، ص 37.

⁴- شادية علي فناوي : نحو تفشي آليات العنف في المجتمع المصري ، المجلد الأول ، مركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية ، مصر ، 2002، ص320.

كما يعرفه جورج جرينر بأنه: التعبير الصريح عن القوة البدنية ضد الذات أو الآخرين، أو هو اجبار الفعل ضد رغبة شخص على أساس إيدائه بالضرر والقتل أو قتل النفس أو إيلاهما وجرحه.¹

أما فيما يتعلق بالقانون الجزائري فلقد اقتبس قانون العقوبات الجزائري الأحكام المتعلقة بأعمال العنف العمد، كباقي أحكام القانون من قانون العقوبات الفرنسي، وظل التشريع الفرنسي إلى غاية صدور قانون، 1863/05/20 يجرم ويعاقب الضرب والجرح فحسب، وأضاف إليهما أثر صدور القانون المذكور، أعمال العنف *violence* والتعدي *voies de fait*.

ثم جاء قانون 1981/02/02 ليحذف عبارة الجرح لكونها تقتضي إما الضرب إما أعمال العنف في القانون الجزائري ورد تعريف العنف ضمن قانون العقوبات الجديد لسنة 1992 تحلى الشروع الفرنسي عن كل هذه المصطلحات واستبدالها بمصطلح واحد هو: أعمال العنف: في حين مازال القانون الجزائري يعتمد على التقسيم الرباعي للعنف العمد. ويعاقب على كل أنواع العنف العمد من ضرب وجرح أو التعدي على الأشخاص وإلحاق الضرر المادي والمعنوي بهم.²

والعنف هو وسيلة السلطة والمعارضة بالوقت نفسه، وهي في حقيقتها تعبير عن السالب والموجب في القيم المأخوذة، أو الوجهان لعملة الواحدة بمعنى أن المعارضة لو حلت مكان السلطة، فإن الأدوار ستعود كما كانت لان لون التعامل هو وجود الأول يعني إلغاء الآخر³

يعرفه محمد عاطف غيث بأنه تعبير صارم عن القوة التي تمارس لإجبار الفرد أو الجماعة على القيام بعمل من الأعمال المحددة يريدها الفرد أو جماعة أخرى حيث يعبر العنف عن القوة الظاهرة التي تتخذ أسلوبا فيزيقيا مثال ذلك الضرب، أو يأخذ شكل الضغط الاجتماعي، وتعتمد مشروعيتها على اعتراف المجتمع به.⁴

- تعريف العنف من الناحية الإعلامية:

يعرفه لوينزوفيلشس في كتابه التلفزيون في الحياة اليومية أن العنف هو فعل من شأنه إحداث إصابات أو جروح أو يفضي إلى موت لشخص آخر.

¹ - محمد خضر بن مختار: الاغتراب و التطرف نحو العنف، دار غرب، القاهرة، 1999، ص 155 .

² - أحمد بوسقيعة : الوجيز في القانون الجنائي الخاص ، ج1، ص ص 49-52 .

³ - خالص جبلي : سيكولوجية العنف واستراتيجية الحل السلمي . ط1، دار الفكر المعاصر، لبنان، 1998، ص3

⁴ - محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 192 .

وتعرفه أمال كمال : هو تهديد واضح باستخدام القوة الجسدية، أو الاستخدام الفعلي لهذه القوة بهدف إحداث أذى بدني لشخص أو مجموعة من الأشخاص، كما يشمل العنف بعض المشاهد التي تصور نتائج ذلك الأذى جسديا على شخص أو مجموعة من الأشخاص، والذي يحدث كنتيجة لوسائل عنف قد تكون غير معروضة على الشاشة¹.

يعرفه خضيرة شعبان بأنه شكل من أشكال التفاعل الإنساني المؤدي الى الأذى الجسدي أو الروحي أو كليهما، مسببا في بعض الأحيان القتل، سواء أكان هذا العنف عن قصد أم عن غير قصد، ويكون موجها للإنسان والحيوان والممتلكات.²

تعريف العنف من الناحية الاقتصادية:

تعرفه سامية قادري هو استخدام القوة الفيزيائية بقصد الإيذاء، و الأضرار المرتبطة بالحرمان من الحقوق عن طريق الاستخدام غير العادل للسلطة مزودا بمعان أخرى تشير جميعها إلى الهجوم و العدوان و استخدام الطاقة الجسدية ورفض الآخرين بصور مختلفة³.

ويعرف العنف كذلك بأنه محصلة الفجوة غير محتملة بين الرضا الناس لحاجياتهم المتوقعة، وبين رضاهم لحاجتهم الفعلية أو بمعنى آخر هو الفرق بين الواقع والمتوقع من الناحية الاقتصادية.

- تعريف العنف من الناحية النفسية:

يعرف عاطف عدلي عبد العبيد العنف على أنه: صورة من التفاعل الانساني يؤدي الى الأذى الذي يصيب الجسد أو النفس أو كلاهما، ويسبب ضرر قد يؤدي إلى القتل، ويكون موجها الى الإنسان أو الحيوان أو الممتلكات، سواء كان ذلك عمدا أو مصادفة⁴

يرى سعد المغربي بأن العنف هو استجابة سلوكية تتميز بصفة انفعالية شديدة، قد تنطوي على انخفاض في مستوى البصيرة والتفكير، وعلى ذلك فمن غير الضروري أن يكون العنف قرينا للعدوان السلبي ولا ملازم للشر

¹- أمال كمال: الاتجاه نحو العنف لدى الأطفال: المجلد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، مصر، 2002، ص 214.

²- خضيرة شعبان: مصطلحات في الاعلام والاتصال، دار اللسان العربي، باتنة، الجزائر، 1422، ص12.

³- سامية قادري : مظاهر العنف المصاحبة لعمالة الأطفال ، المجلد الثاني ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية ، 2002 ، ص 783.

⁴- عاطف عدلي عبد العبيد: مدخل الاتصال والرأي العام، دون دار نشر، القاهرة، 1993 ،ص15.

الفصل الأول: الإطار النظري و التصوري للدراسة

والتدمير، فقد يكون العنف ضروري في موقف معين للتعبير عن الواقع معين أو لتغيير واقع يتطلب تغييره استخدام العنف في العدوان. وقد يحدث العنف كرد فعل أو استجابة لعنف قائم وهو العنف المضاد¹.

أما شهبال دزي فتقسم مفهوم العنف الى صنفين: يتمثل الأول في العنف الفردي الذي يشمل كل مظاهر العنف الانفعالي العاطفي، والعدوان الفسيولوجي والذي يستند الى عوامل وأسباب لا ارادية و لاواعية. والصنف الثاني هو العنف العادي للمجتمع ويعتمد على الإرادة الحرة للفرد.²

ويعرف العنف أيضا بأنه فعل يباليغ في السلوك العدواني أو عدائي، يترتب عليه ارسال مؤشرات مقلقة أو مدمرة تحدث أدى نفسيا أو فيزيقيا أو ماديا في الموضوع.³

ب-العنف الحضري:

يعرفه بيلو و كورجان هو نتاج سياسات التسيير الحضري (سياسة السكن، التعليم، العمل، الشباب)، وحسب رأي روشي هي جملة التهديدات من قبل الفئات الضعيفة و التي يستوجب احتوائها.

كما يعرف العنف الحضري في إحدى الدراسات أيضا بأنه أشكال العنف الجماعي التي يقوم بها الشباب في الأماكن العامة للمدينة وضواحيها، وتكون هذه الأعمال غير منظمة يمكن تمييزها عن جنوح الأحداث. والعنف الحضري هو عبارة عن أعمال بسيطة مقارنة بإعمال التخريب والشغب وحرب المدن. و تتمثل أشكاله في :

- 4- سرقة المحلات التجارية.
- 5- سرقة راديو السيارات.
- 6- الابتزاز.
- 7- اشتباكات العصابات الشوارع.
- 8- الإساءة اللفظية واستفزاز الأفراد ووكلاء التجار.
- 9- الاعتداءات الجسدية.

¹- سعد المغربي : سيكولوجية العدوان و العنف، مجلة البحوث والدراسات النفسية عن الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، العدد 01، جانفي 1987 ، ص ص 35-36.

²- شهبال دزي: العنف ضد المرأة بين النظرية و التطبيق، دار الكتب القانونية، مصر، 2010، ص 39.

³- أمال رداق : أشكال العنف الحضري في مدينة قسنطينة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علم اجتماع حضري ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2006-2007، ص 21.

10- تجارة المخدرات.

11- التعدي على المراكز الشرطة والمنشآت العامة.

12- السلب والنهب.

و يعرف **العنف الحضري** أيضا بأنه هو إلحاق الأذى بالآخرين و بأموالهم و ممتلكاتهم عن طريق استعمال القوة كجرائم السلب و السرقة بإكراه و القتل و الاغتصاب، يمارس بشكل جماعي أو فردي ، منظم أو بالصدفة داخل المدينة ¹.

ويعرفه **إبراهيم تومي وآخرون** بأنه عبارة عن عمليات تقوم بها جماعات أو جماعات إحداث تغيير في الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية أو حتى السياسية القائمة على طريق المطالبة بحقوق اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو كل ذلك مجتمعا. وذلك باستخدام أساليب هادئة أو عنيفة داخل المحيط الحضري. بإضافة إلى تصنيف السلوك العنيف في ضوء المعايير التالية:

13- معيار شكل السلوك وطبيعته (إضرابات، تظاهرات، أحداث شغب ...).

14- معيار الفعل العنيف ودوافعه (أهداف سياسية، اقتصادية، اجتماعية، دينية ...).

15- معيار طبيعة القوى التي تمارس العنف (عنف طلابي، العمالي، المؤسساتي ...).

16- معيار حجم المشاركين في أعمال العنف (العنف الجماعي والفردي).

17- معيار درجة التنظيم (العنف المنظم كالإرهاب وغير المنظم كمظاهرات وأعمال الشغب ...) التهميش والعنف الحضري ².

أما **ميشال فوكو فيقول**: إن العنف الذي يحمل دلالات بالنسبة للمجتمع الحديث هو ذلك العنف الذي يتجلى في مؤسسات السجون ³.

¹- ليلي بلعيفة: **الاشكال الجديدة للعنف الحضري -حالة مدينة سطيف** ، ورقة غير منشورة مقدمة في اليوم الدراسي حول أشكال الجديدة للعنف الحضري بالجزائر ، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية crasc، وهران 2013، ص 5.

²- إبراهيم تومي و اخرون: **التهشم و العنف الحضري**، قسنطينة ، الجزائر، جامعة منتوري ، قسنطينة ، مختبر الانسان و المدينة ، 2004، ص 41-42.

³- مالك شليح توفيق: **العنف في الوسط الحضري- دراسة ميدانية بمدينة وهران** - رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2013-2014 ، ص 64 .

أما عبد الرزاق أمقران فيضع تعريفا لعنف المدينة ويعتبره عنف يتجسد في عجز المؤسسات الرسمية عن ادماج الشباب في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تسطر مركزيا والتي تزيد من تهميش الشباب في المجتمع يمثلون فيه شريحة الأكبر عجز يدعمه التسلط وضعف الاتصال مع الشباب¹.

المفهوم الإجرائي للعنف الحضري: هو ممارسة الأفراد داخل المدينة مجموعة من الأفعال والسلوكيات التي تلحق ضررا بالأشخاص وممتلكاتهم، ويتخذ أشكالا مختلفة تتمثل في: العنف اللفظي، العنف البدني، العنف الرمزي، العنف الجنسي، وجملة الاعتداءات على ممتلكات الأفراد والدولة. ويكون في شكل جماعات أو أفراد.

3- مفهوم الجريمة:

لغة هي من الأصل الثلاثي لكلمة (جرم) يدل على أربعة أمور هي : القطع والكسب والذنب والجسد أو قد يأتي بمعنى الجزاء على الفعل. جمع: جرائم. [ج ر م]. (مصدر جرم) :- اتهم جريمة لم يرتكبها : بجناية، بجرم . وهي كل أمر إيجابي أو سلبي يعاقب عليه القانون ، سواء أكان مخالفة أم جنحة أم جناية والجريمة جمع جرائم (لغير المصدر) مصدر جرم- كل عمل يجلب الأذى المعنوي العميق لقيم مجتمع ما . القانون بوجه عام: كل أمر إيجابي أو سلبي يعاقب عليه القانون سواء أكانت مخالفة أم جنحة أم جناية أم تهمة وبوجه خاص: جناية :- ارتكب جريمة ، ضبط متلبسا بالجريمة :- جريمة أخلاقية : جريمة تمس العرض والشرف ، كل جرم أو ذنب يقترفه الموظف في أثناء القيام بأعمال وظيفته ، - قانون الجرائم ، - مسرح الجريمة : المكان الذي ارتكبت فيه.²

وردت كلمة الجريمة في معجم الوسيط بوجه عام): كل أمر إيجابي أو سلبي يعاقب عليه القانون، سواء أكان مخالفة أم جنحة أم جناية. و-(بوجه خاص): الجناية.(الجمع): جرائم. من الرجال: الكاسب. يقال: فلان جريمة أهله.³

وأصل كلمة جريمة في اللغة العربية من مجرم أي قطع وكسب، أن الكسب المستهجن والمستحب والمكروه، وفي آخر يراد فيها الحمل على فعل آثما ، ومن ثم يمكننا إطلاق كلمة جريمة على كل فعل أو سلوك مخالف للحق، والعدل المستقيم. كما أشتق من ذلك المعنى إجرام وأجرموا.¹

¹- عبد الرزاق أمقران : دراسات في علم الاجتماع ، ط1، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع ، قسنطينة ، الجزائر ، 2008 ، ص 270.

²- تعريف الجريمة لغة ، www.almaany.com

³- معجم الوسيط : www.almougem.com

وقد قال تعالى : " إن الذين أجمعوا كانوا من الذين آمنوا يضحكون." وقد قال تعالى : "كلوا وتمتعوا قليلا إنكم مجرمون" ، " وما أضلنا إلا المجرمون " ، " ويحق الله الحق بكلماته ولو كره المجرمون " .

ومما سبق بيانه يتضح لنا أن كلمة الجريمة في معناه اللغوي تعني إتيان الفعل، الذي لا يستحسن ويستهن والامتناع عن الفعل الذي يستحسن ولا يستهن.

وفي اللغة الفرنسية الجريمة تقابل مفردة **la crime** ووردت في قاموس لاروس بمعنى مخالفة التي يعاقب عليها القانون بالسجن أو الاحتجاز لمدة 10 سنوات الى المؤبد ².

- التعريف الاجتماعي للجريمة:

الجريمة هي كل فعل ضار بالمصالح الاجتماعية وفيه انتهاك لحرمة التقاليد والأعراف والعادات ويقتضي الحساب والمسائلة المرتكب. فالجريمة اذن هي شكل من الاشكال السلوك الانحرافين يهدف الى افساد النظام القائم. ³

عرفها سالن : إن الجريمة هي انتهاك للمعايير الاجتماعية، وتأتي شهرة هذا التعريف من كونه جمع كثيرا من الاعتبارات الاجتماعية في عبارة قصيرة، فالعادات والتقاليد والأعراف والقانون كلها معايير اجتماعية. ⁴ ويعرفها براون بأنها انتهاك للعرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكه.

أما ديفيز فيعتبرها كل سلوك ينحرف عن معايير المجتمع السياسي ، يقصد به المجتمع الذي تحكمه قوانين التي تشرف على صياغتها و تقود عملية تنفيذها سلطة منظمة معترف بها اجتماعيا و رسميا و بالتالي فالجريمة هي الفعل الذي يعاقب عنه القانون . ⁵

¹- نجيب بوالمين: الجريمة و المسالة السوسولوجية -دراسة بأبعادها السوسيوثقافية و القانونية -،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علم اجتماع التنمية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2007-2008، ص 29.

²- www.larousse.fr

³- عبد الرحمان عبد الله علي بدوي: التوزيع المكاني للجريمة في مدينة الرياض و علاقتها بالخصائص البيئية للمكان -دراسة تحليلية في جغرافية الجريمة -رسالة ماجستير ، السعودية ، 2003، ص 15.

⁴- أكرم عبد الرزاق المشهداني : واقع الجريمة و اتجاهاتها في الوطن العربي ، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، السعودية ، 2005، ص 43.

⁵- نفس المرجع : ص 42.

و عند محمد إبراهيم زايد الجريمة هي كل فعل يعتبر مخالفا للحاجات الأساسية و المصالح الرئيسية لمجتمع معين، أو يمثل خطرا على المجتمع او يجعل من المستحيل تحقيق التعايش و التعاون بين الافراد الذين يكونونه.¹ كما يعرفها توماس بأنها ذلك الفعل العدائي والمعارض لتماسك الجماعة التي يعتبرها الفرد جماعته الخاصة. أما أهرنج فلقد عرف الجريمة بأنها فعل ينطوي على تعريض شروط الحياة الجماعة للخطر، نص عليه المشرع، ورتب له عقوبة.

- التعريف النفسي للجريمة:

يرى علماء النفس أن الجريمة تعتبر موقف وهذا الموقف يمكن وصفه بأنه تضارب سلوك الفرد مع سلوك الجماعة. وقد عرف لاغاش الجريمة بأنها التعدي الحاصل من فرد أو عدة أفراد أعضاء في مجتمع معين على القيم المشتركة الخاصة بهذا المجتمع.²

عرفها ايكهورن بأنها تعبير عن طاقة انفعالية لم تتمكن من التعبير عن نفسها تعبيرا اجتماعيا، فأدت بصاحبها الى الانخراط في سلوك لا يتفق مع قيم المجتمع ومبادئه.³

التعريف القانوني للجريمة:

ان الجريمة في التصور القضائي والقانوني هي الاعتداء او العدوان على القانون ولذلك تستحق المحاسبة والمجازاة.⁴

عرفها هورتن بأنها أي فعل ينتهك القانون. وعرفها فرانك بأنها أي فعل يؤدي إلى انتهاك القانون ويعاقب صاحبه من قبل الدولة.⁵

¹ محمد إبراهيم زي : علم الاجتماع و التعريف الاجتماعي للجريمة ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد 5، العدد 2 ، القاهرة مصر ، يوليو 1964، ص 278.

² نجيب بولمين: الجريمة و المسألة السوسولوجية -دراسة بأبعادها السوسيوثقافية و القانونية -،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علم اجتماع التنمية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2007-2008، ص 29.

³ جعفر عبد الأمير ياسين : أثر التفكك العائلي في جنوح الاحداث ، ط1، عالم المعرفة ، بيروت ، لبنان ، 1981، ص39.

⁴ غيث محمد عاطف: المشاكلك الاجتماعية والسلوك والانحراف، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1988، ص78.

⁵ - بركات النمر المهيرات: جغرافيا الجريمة -علم الاجرام الكارتوجرافي -، ط1، دار مجدلاوي للنشر، 2000، ص36.

ويعرفها هيل بأنها ضرر محشور بمقتضى القانون الجنائي، منسوب الى رجل عادي بالغ، ارتكبه عن إرادة وقصد، ويجب أن ينال عليه عقابا معنيا في القانون.¹

أما سذرلاند فعرف الجريمة سلوك تحرمه الدولة لضرر عليها، ويمكن ان ترد عليه العقوبات.

في حين عرفها كارارا بأنها خرق لقانون الدولة بفعل ذي كيان حسي صادر عن شخص دون ان يبرره بواجب او ممارسة لحق، متى تناول القانون هذا الفعل بالعقاب.²

في القانون الجزائري تم قسيم الجريمة حسب الجسامة: وهو التقسيم الذي اعتمده المشرع الجزائري في المادة الخامسة من قانون العقوبات، والمادة 27 منه، إذا يعتمد هذا التقسيم على الخطورة والشدة والجسامة وذلك على النحو التالي:

(أ) - الجنائية : هي ذات الضرر الكبير والعقوبة الأشد عقوبتها هي الإعدام السجن المؤبد، السجن المؤقت بين 05 سنوات وعشرين سنة.

(ب) - الجنح : هي المتوسطة الضرر عقوبتها من شهرين إلى خمس سنوات حبسا ماعدا العقوبات التي يقرر لها القانون عقوبات أخرى، إضافة للغرامة التي تتجاوز ألفين (2000 د.ج).

(ج) - المخالفات : ذات الضرر ضعيف أو التافه عقوبتها من يوم إلى شهرين حبس والغرامة من عشرين (20) إلى ألفين (2000) د.ج.

تقسيم الجريمة حسب الركن المعنوي: وتنقسم الجريمة حسب الركن المعنوي إلى جريمة عمدية وجريمة غير عمدية.³

¹- العربي البختي : جنوح الاحداث في ضوء الشريعة و علم النفس -الأسباب و العوامل -الجزاء و العلاج، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2014، ص25.

²- نفس المرجع ،ص19.

³- بلعابد محمد :أثر القراية على الجرائم و العقوبات ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الشريعة و القانون ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2012-2013 ، ص 41.

التعريف الشرعي للجريمة:

أما تعريف الجريمة في اصطلاح الفقهاء له اتجاهان: الاتجاه العام: هو قولهم بان الجريمة هي: فعل ما نهى الله عنه وزجر وعصيان ما أمر الله به. والاتجاه الخاص: وهو قولهم بان الجريمة هي: محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بجد أو تعزير، أو الجزاء المقرر لمصلحة الجماعة على عصيان أمر الشارع.

كما يقسم الشرع الإسلامي الأفعال المعاقب عليها إلى ثلاث أقسام:

- جرائم الحدود: وهو ما يتعلق بحقوق الله عزو جل .
- جرائم قصاص هو ما تعلق بحقوق العباد.
- جرائم تعزير: وهو ما لم تقدر به عقوبة، وجميع هذه الجزاءات متصلة مع بعضها بعضا¹

المفهوم الإجرائي للجريمة: هي جميع الممارسات غير قانونية التي يرتكبها الأفراد داخل المجتمع، والتي تشكل اختراقا للقوانين.

3- مفهوم الانحراف:

يعود أصل كلمة انحراف في اللغة العربية الة مفردة حرف ويقال حرف الجبل أي أعلاه محذب ويقال فلان على حرف من أمره. أي من الناحية منه. والتحريف الكلم عن مواضعه يعني تغييره.

لغة الانحراف هو الميل وإذا مال الإنسان عن شيء يقال: تحرفا وانحراف وحروف. وهو الميل عن الوسط والاعتدال وهو ميل عن كل ما هو مألوف يعتبر انحراف. انحراف -[ح ر ف]. (مص. انحراف). "انحراف عن الطريق المستقيم: الخروج عن جادة الصواب، الابتعاد عنها².

ويقابل الانحراف في اللغة الفرنسية مصطلح *délinquance* و في اللغة الانجليزية *delinquency* ويقصد به كل فعل جانح ارتكب من طرف الفرد سواء شخصه القانون أو لم يشخصه.

- من الناحية الدينية :

¹- خالد بن سعود البشر: مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض السعودية، 2000، ص19.

²- www.damascusuniversity.edu احمد على كنعان: الشباب الجامعي و الهوية الثقافية في ظل العولمة .

الانحراف هو مجانبة الفطرة السليمة، وإتباع الطريق الخطأ المنهي عنه دينياً، أو الخضوع والاستسلام للطبيعة الإنسانية دون قيود. ولم يذكر مصطلح الانحراف في القرآن بل ذكر مصطلح جناح حيث ذكر ثلاثة وعشرين مرة وبمعاني عديدة منها: الإثم، الضلالة، والميلان ويرتبط تعريف القرآني للانحراف أو الجنوح بتقسيم وضبط سلوك الفرد.¹

من الناحية القانونية:

الانحراف هو الخروج عن القانون وعدم الالتزام بالقوانين. أو هو أي فعل أو نوع من السلوك أو موقف يمكن أن يعرض أمره على المحكمة ويصدر فيه حكم قضائي.²

وهو انتهاك لقواعد ومعايير المجتمع، ووصمة تلصق بالأفعال أو الأفراد المتبعدين عن طريق الجماعات المستقيمة داخل المجتمع. وكذلك يعتبر انتهاك للقواعد يتميز بدرجة كافية من الخروج على حدود التسامح العام في المجتمع.

- من الناحية الأخلاقية:

ويعرف الانحراف بأنه ممارسة سلوكيات شاذة والغير أخلاقية الخارجة عن القيم المعايير التي وضعها المجتمع. وكذلك هو ذلك السلوك الذي يصدر من المراهق يחדش الحياء أو يعود بالضرر المباشر على الفرد نفسه أو غيره سواء بالاعتداء المباشر أو من خلال التحريض.³

- من الناحية الاجتماعية والنفسية :

تعرفه سامية جابر: هو السلوك الذي يتعارض أو يتصارع مع مستويات و المعايير المقبولة ثقافيا و اجتماعيا داخل نسق جماعة اجتماعية⁴

¹- ليلي بلعيفة : حول أسباب انحراف الشباب في المجتمع الجزائري ، مجلة عالم التربية ، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية و تنمية الموارد البشرية ، القاهرة ، مصر ، العدد 59 ، الجزء 7 ، يوليو 2016 ، ص 177 .

²- سليم نعامة : سايكولوجيا الانحراف ، ط21، مكتب الخدمات الجامعية ، 1985 ، ص 21 .

³- يعقوب الاسطل : مشكلات النفس اجتماعية و الانحرافات السلوكية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس ، جامعة الإسلامية غزة ، فلسطين 2011 ، ص 51 .

⁴ سامية محمد جابر ، سوسيولوجيا الانحراف ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية مصر 2004 ، ص 345 .

سيد رمضان الانحراف هو موقف اجتماعي يخضع فيه صغير السن لعامل أو أكثر من العوامل ذات القوة المسببة مما يؤدي به إلى السلوك غير المتوافق أو يحتتمل أن يؤدي إليه ¹.

أما تالكوت بارسونز فعرف الانحراف باضطراب في توازن النسق المتفاعل .

أما السيد على الشتا فلقد عرف الانحراف على ان السلوك الذي يخرج على التوقعات المشتركة و المشروعة داخل النسق الاجتماعي . ²

و يعرفه ميرتن هو ذلك السلوك الذي يخرج بشكل ملموس عن المعايير التي أقيمت للناس في ظروفهم الاجتماعية.

و يعرف الانحراف أيضا بانه سلوك يخالف المعايير التي يقدرها الناس، إذا اتصفت بالاستمرارية أصبح لها دور سلبي في نظر الناس، وأصبح من الضروري أن تهتم بها وسائل الضبط الاجتماعي ³

أما كوهين فيعرف السلوك الانحراي: بأنه السلوك الذي يعتدي على توقعات التي يتم الاعتراف بشرعيتها من قبل المؤسسات و النظم الاجتماعية .

قام سيغموند فرويد بدراسة للسلوك المنحرف وعرفه على أنه: ما هو إلا صراع بين رغبات وطموحات، ودوافع الفرد من جهة، ووسائل الضبط الاجتماعي من جهة أخرى .وما الانحراف إلا نتيجة لفشل وسائل الضبط الاجتماعي في السيطرة على الدوافع الطبيعية الكامنة عند الإنسان ⁴ .

ويعرفه سيرل بيرت بأنه افراط في التعبير عن القوة الغرائز وشدة انفعالها لدى بعض الأفراد ⁵.

¹- السيد رمضان : الجريمة و الانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،مصر، 2001، ص21.

²- السيد علي الشتا : علم الاجتماع الجنائي ، مكتبة الاشعاع للطباعة و النشر و التوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، 1999، ص85.

³- www.banglajol.info محمد عبد الصمد: ظواهر الانحراف الاجتماعي في المجتمع الإسلامي ومعالجتها: رؤية إسلامية، دراسات ، الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ لمجلد الرابع، ديسمبر 2007، ص 146 .

⁴- سمير يونس: ظاهرة العود للانحراف-دراسة الظروف الأسرية - ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الجريمة و الانحراف، جامعة عنابة 2006/2005، ص 18 .

⁵- فتيحة كرشوش : ظاهرة انحراف الاحداث في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2011، ص11.

التعريف الإجرائي للانحراف: الانحراف هو ذلك السلوك الذي يرتكب بقصد مخالفة الأعراف والتقاليد والقيم داخل السياق الاجتماعي الذي يعيش فيه المنحرف، ويتسبب في تدخل السلطات الرسمية لإيقافه والحد منه.

سادسا: المنهجية المعتمد في الدراسة .

تنطلق الدراسة الراهنة من رؤية تصورية مفادها أن هناك تراكمات تاريخية وتناقضات اجتماعية تؤدي إلى إنتاج العنف واستمراره في المدينة. ومن أجل دراسة ظاهرة العنف وجب النزول إلى الميدان من أجل التحقق من صحة الفرضيات المطروحة.

1- من حيث المنهج : اعتمدت الدراسة الراهنة على ثلاث مناهج لدراسة ظاهرة العنف الحضري في

المدينة الجزائرية تتمثل في :

- منهج الوصفي : وصف الظاهرة المدروسة و تحليلها .
- المنهج الإحصائي : تحليل البيانات باعتماد على طرق إحصائية .
- المنهج المقارن : المقارنة

2- من حيث مصادر جمع البيانات :

- التراث المكتوب حول ظاهرة العنف .
- الإحصائيات و السجلات الرسمية .
- خرائط رقمية وورقية .

3- من حيث أدوات جمع البيانات .

- الملاحظة.

- الاستمارة بالمقابلة:

- المقابلة: نظرا لتشعب الموضوع دفع بالباحثة إلى الاعتماد على المقابلات مع الفئات التالية من أجل

الإلمام بالموضوع :

- ممثل عن الشرطة .
- ممثل عن الحركة الجمعوية .
- ممثل عن الجامعة سكان المدينة .
- الصور الفوتوغرافية : للرسومات و الكتابات الحائطية .

- الخرائط و المخططات : خاصة بمدينة سطيف .

الفصل الثاني : الدراسات السابقة و المشابهة

• عرض الدراسات السابقة و المشابهة للدراسة

أولاً

• تحليل الدراسات وفق المشكلة البحثية

ثانياً

• تحليل الدراسات وفق الاستفادة من العناصر البحثية

ثالثاً

تمهيد:

يعتبر العنف تهديد أمن وسلامة المجتمعات، حيث قام العديد من الباحثين بدراسة الظاهرة من زوايا مختلفة، وفي تخصصات مختلفة، فظهرت دراسات عديدة في تخصصات مختلفة.

ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول عرض بعض الدراسات التي توفرت للباحثة، وتناولت ظاهرة العنف والجريمة بطريقة تصب في نفس سياق الدراسة الراهنة، حيث تم الاعتماد على ثمان دراسات تناولت العنف والجريمة بطرق متباينة وضمن تخصصات مختلفة.

في هذا العنصر سوف يتم دراسة الدراسات السابقة بطريقة مغايرة وفق طرح جديد يمزج بين التحليل الكلاسيكي للدراسات السابقة وتوظيف نموذج جانغ في التحليل.

أولا : عرض الدراسات السابقة و المشابهة .

الرقم الدراسة	المؤلف	العنوان	نوع الدراسة	البلد	سنة النشر أو تاريخ المناقشة
1	بركات النمر المهيترات	جغرافيا الجريمة -علم الإجرام الكارتوغرافي - دراسة تطبيقية للجوانب المكانية لظاهرة الجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية -	كتاب	الأردن	2001
2	عبد الرحمان عبد الله علي بدوي	التوزيع المكاني للجريمة في مدينة الرياض و علاقتها بالخصائص البيئية للمكان -دراسة تحليلية في جغرافية الجريمة -	ماجستير	السعودية	2003
3	أكرم عبد الزراق المشهداني	واقع الجريمة و اتجاهاتها في الوطن العربي - دراسة تحليلية لجرائم السرقات ،القتل العمد، المخدرات .	كتاب	السعودية	2005
4	أمال رداق	أشكال العنف في مدينة قسنطينة -دراسة ميدانية بالمدينة الجديدة علي منجلي -	ماجستير	قسنطينة الجزائر	2007-2006
5	CHOUGUIA- BELMALLEM SALIHA	MARGINALITE SOCIO – SPATIALE, VIOLENCE ET SENTIMENT D’INSECURITE DANS LES QUARTIE PERIPHERIQUES DE CONSTANTINE : CAS DE BOUDRAA SALAH ET D’EL GAMMAS	THÈSE DOCTORAT en URBANISME	CONSTANTINE	2011-2010
6	مالك شليح توفيق	العنف في الوسط الحضري-دراسة ميدانية بمدينة وهران (حي الحمري الصباح نموذجاً)	رسالة دكتوراه	وهران الجزائر	2014
7	عبد الله عبد الغني غانم	جرائم العنف و سبل المواجهة	كتاب	السعودية	2014
8	EMERSON JEAN BAPTISTE	VIOLENCE ET RAPPORT SOCIAL DANS LE MILIEU URBAIN HAITIEN :LES CAS DE CITÉ SOLEIL ET DE MARTISSANT, 2004-2012.	THÈSE DOCTORAT EN SOCIOLOGIE	MONTREAL Canada	2017

الدراسة رقم (1): جغرافيا الجريمة _دراسة تطبيقية للجوانب المكانية لظاهرة الجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية -

عناصر البحث	العرض
مشكلة البحث	<ul style="list-style-type: none"> - إبراز مشكلات المجتمع الأردني في الفترة ما بين (1985-1996). - المساهمة في دراسة ظاهرة الجريمة من منظور جغرافي.
الفرضيات	لم يوضح
المفهوم الاصطلاحي	<ul style="list-style-type: none"> - الجريمة - المجرم
المفهوم الإجرائي	<p>مفهوم الجريمة: هي سلوك مضاد للمجتمع كواقعة مادية إنسانية تناهض قيم المجتمع ومصالح أفراد. وان هذا السلوك يكشف بالتالي عن الشخصية المنحرفة يصل انحرافها إلى ارتكاب الجريمة التي تستوجب العقاب، وإن هذا السلوك الإجرامي لا بد له من دوافع تسبق الجريمة، وأخرى تلازم حدوث الجريمة وهذه الدوافع تخلقها ظروف داخلية وأخرى خارجية تحيط بالشخص مرتكب الجريمة من وحي البيئة الطبيعية التي تعيش فيها وتحت الظروف الجغرافية التي تسود ذلك المكان.</p> <p>مفهوم الشخص المجرم: يجب التفريق بين أفعال المجرم السوي الذي يصدر منه الفعل الإجرامي بقصد وإرادة، والمجرم غير السوي الذي يقدم على الفعل بإرادة يشوبها أحد العيوب تفقده التمييز بكل من الأفعال التي أقدم عليها. فالأول مسئول عن تبعه أفعاله، أما الثاني فهو مدار تساؤل مع أن الفعل المجرم (الجريمة) قد وقع منه لكنه بالنظر القانون لا يسأل ولكن يرتب له جزاء من نوع خاص.</p>
الدراسات السابقة	لم تحدد
الإطار النظري	<p>الفصل الأول: الاتجاهات النظرية في تفسير الظاهرة الإجرامية.</p> <ul style="list-style-type: none"> - مقدمة. - مفهوم الجريمة والتعريف بها. - التطور التاريخي لتفسير الظاهرة الإجرامية. - تفسير السلوك الإجرامي وصلته بالظواهر الجغرافية. <p>الفصل الثاني: الخصائص البيئية للمملكة الأردنية الهاشمية و أثرها على التطور</p>

<p>الظاهرة الإجرامية :</p> <ul style="list-style-type: none"> - الموقع . - العوامل البيئية . - العوامل الاجتماعي و الحضارية . - العوامل الاقتصادية . - العوامل السياسية و الإدارية . - كفاءة جهاز الشرطة . - بطء الفصل في الجرائم . <p>الفصل الثاني : اتجاهات الجرائم في المملكة الأردنية الهاشمية .</p> <ul style="list-style-type: none"> - مقدمة . - التوزيع النسبي للجرائم المرتكبة في الأردن . - التوزيع الجغرافي للجرائم . - أنواع الجرائم المرتكبة في المملكة الأردنية وتوزيعها . - الجرائم العامة للأحداث في المملكة الأردنية الهاشمية . 	
<ul style="list-style-type: none"> - استبيان . - طرق إحصائية : ● اختبار مربع كاي . ● أسلوب التحليل التمييزي . ● أسلوب التحليل العنقودي . ● حساب بعض النسب . 	<p>منهج وأدوات الدراسة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - المجال المكاني : محافظات المملكة الأردنية. - المجال البشري : عينة عشوائية 1000 نازل (مراكز الإصلاح و التأهيل) من مجتمع بحث يبلغ عددهم 2885 نزيل و نزيلة . - المجال الزمني : ثلاث سنوات للدراسة الميدانية (1994-1995-1996). 	<p>مجالات الدراسة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - نقص البيانات الإحصائية حول المجرمين و مراكز الإصلاح و التأهيل . 	<p>الصعوبات</p>

	النتائج
<p>- نقص البيانات الإحصائية الجنائية (مديرية الأمن).</p> <p>✓ أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية و الديموغرافية على مرتكبي الجرائم:</p> <p>- الخصائص الديموغرافية: علاقة قوية بين نمو السكان و بين زيادة الجرائم .</p> <ul style="list-style-type: none"> ● الجنس : تقل نسبة إجرام المرأة مقابل إجرام الرجل . ● الفئة العمرية : لكل فئة من الفئات ميل خاص نحو ارتكاب جرائم معينة ● الحالة الزوجية : أكثر فئة ترتكب جرائم هي العزاب تليها متزوجين ثم المطلقين ● المستوى التعليمي : نسبة ارتكاب الجرائم تتناسب عكسيا مع مستوى التعليم أي كلما زاد مستوى التعليم قل ارتكاب الجرائم . <p>- خصائص الوضع الاقتصادي :</p> <ul style="list-style-type: none"> ● المهنة : تناسب طردي لطبيعة المهنة لا تحتاج إلى مؤهل علمي عال ، مع ارتكاب الجرائم و العكس صحيح .و أكثر فئة ارتكابا للجرائم هي فئة المهن الحرة . ● مستوى الدخل الشهري : تختلف أنواع الجرائم باختلاف دخل الأفراد . <p>- الوضع الأسري: علاقة قوية بين أنماط الجرائم و الوضع الأسري الذي تعيشه الأسرة في بيئتها الاجتماعية .</p> <p>✓ تصنيف مرتكبي الجرائم حسب مجموعات رئيسية :</p> <p>- المجموعة الأولى :تضم 91 مجرم معظم مرتكبي الجرائم من منطقة الزرقاء و يقيمون في مناطق متردية ، بطالين ،وعزاب ،معظمهم من الفئة العمرية (18-25) ،دخلهم متدني اقل من 100 د شهري ، من اسر يفوق عددهم 10 فرد في بيت واحد .معظم جرائمهم هتك عرض والسرقة و السلب في مناطق مهجورة في النهار ، كما يفلون فصل الربيع ، دافع الجريمة الفقر و التغيرير .</p> <p>- المجموعة الثانية :تضم 268 مجرم معظم مرتكبي الجرائم من محافظة العاصمة عمان ،يفضلون ارتكاب الجرائم خلال النهار و فصل الصيف ،يميلون لجرائم إعطاء شيك بدون رصيد السرقة السلب دوافعهم الفقر و الظروف الاقتصادية المتردية .</p>	

<p>- المجموعة الثالثة: تضم 259 مجرم معظم مرتكبي الجرائم من محافظة الزرقاء يقيمون في المناطق الشعبية تتراوح أعمارهم ما بين (18-25) دخلهم يقل عن 100 د شهريا ، ينتمون إلى اسر يفوق عددها 10 فرد ، يرتكبون جرائمهم في محافظة الزرقاء خلال الليل و أثناء فصل لشتاء ،يرتكبون جرائم السرقة و السلب داخل المنازل بدافع الفقر و الانتقام .</p> <p>- المجموعة الرابعة: شملت 95 مجرم ، معظمهم من محافظة جرش يقيمون المناطق الشعبية ،عاطلين عن العمل ، اغلبهم عزاب وينتمون إلى اسر صغيرة الحجم من أصحاب الدخل المتدني .ارتكبوا جرائمهم من الزرقاء و العقبة خلال ساعات النهار و كانت اغلب جرائمهم السرقة و السلب و إعطاء شيك بدون رصيد معظم جرائمهم داخل المنازل ، يفضلون فصل الصيف و دوافعهم الفقر و الظروف الاقتصادية المتردية .</p> <p>- المجموعة الخامسة: تضم 104 مجرم يسكن معظم مرتكبي الجرائم محافظة العاصمة يقيمون المناطق الشعبية ، معظمهم عاطلين عن عمل و متزوجين و من الفئة (41 فما فوق) ومعظمهم من أصحاب الدخل المتدني و ينتمون إلى اسر عدد أفرادها 10 فرد و الوالدين متوفين .يرتكبون جرائمهم في العاصمة خلال نهار ،معظم جرائمهم كانت شيك بدون الرصيد ،جرائمهم داخل المنازل خلال فصل الشتاء بدافع الفقر و الظروف الاقتصادية المتدهورة</p>	
<p>- المراجع باللغة العربية : 74</p> <p>- المراجع باللغة الأجنبية : 20</p>	<p>مصادر و مراجع</p>

الدراسة رقم (2) : التوزيع المكاني للجريمة في مدينة الرياض وعلاقتها بالخصائص البيئية للمكان - دراسة تحليلية في جغرافيا الجريمة -

عناصر البحث	العرض
مشكلة البحث	<ul style="list-style-type: none"> - ما هي طبيعة التوزيع الجغرافي للجرائم و مرتكبيها في مدينة الرياض ؟ - هل توجد علاقة بين الظروف البيئية و الطبيعية و الجرائم بمدينة الرياض ؟ - هل توجد مراكز للشرطة بهذه المدينة ترتفع فيها معدلات الجريمة لأكثر من غيرها من المراكز الشرطة الأخرى بنفس المدينة ؟
الفرضيات	لم تحدد
المفهوم الاصطلاحي	<ul style="list-style-type: none"> - النمط المكاني . - توزيع السكان . - البيئة . - الايكولوجية . - الخصائص البيئية . - العلاقة . - المدينة . - الجريمة . - جغرافيا الجريمة .
المفهوم الإجرائي	لم تحدد
الدراسات السابقة	<ul style="list-style-type: none"> - دراسة هيرت لمدينة سوانسي . - محمد مدحت جابر :رحلة إلى الجريمة من وجهة نظر الجغرافية . - عبد الرحمان الباحوت : جريمة المخدرات في مملكة العربية السعودية . - ليلي صالح زعزوع :الأنماط المكانية لجرائم السرقة في مدينة الرياض . - محمد مدحت عبد الجليل : الأبعاد الجغرافية لظاهرة الجريمة في المدن الخليجية . - محمد مدحت جابر : جغرافية الحضرة في جمهورية مصر العربية . - محمد مدحت جابر: رحلة الجريمة من وجهة نظر الجغرافيا .

<ul style="list-style-type: none"> - الأصم عبد الحافظ احمد الأصم : الجريمة في السودان . - مارشان : الأنماط المكانية لجريمة السرقة في مدينة الرياض . - الخليفة : المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة من أحياء مدينة الرياض . - عبد الله ناصر الربيعي : السرقة في مدينة الرياض - دراسة تحليلية ميدانية في جغرافيا الجريمة - - إبراهيم بن صالح الدوسري : التوزيع المكاني للجريمة في مدينة جدة وخصائص الجناة الاجتماعية و الاقتصادية و التعليمية . - عساف بن علي الحواس : نمذجة التوزيع المكاني لقوات الشرطة و الجرائم في مدينة الرياض . - فهد بن محمد العيسى : اثر البيئة العمرانية على النواحي الأمنية في الحي السكني . - رشوان بن محمد الخريف : الجريمة في المدن السعودية -دراسة في جغرافية الجريمة- 	
<p style="text-align: center;">الإطار النظري:</p> <ul style="list-style-type: none"> - المفاهيم الأساسية لجغرافيا الجريمة . - مفهوم التباين المكاني بين مناطق المدينة الواحدة في معدلات الجريمة . - وجود علاقة وثيقة بين سكن الجناة ومواقع ارتكابهم للجرائم . - تركز الجريمة في حدود الأحياء . - التباين المكاني للجرائم بين منطقة و أخرى . - مفهوم الضبط الاجتماعي المحلي . - مفهوم انتهاز الفرص. - مفهوم البعد النفسي و المكاني . 	<p style="text-align: center;">الإطار النظري</p>
<ul style="list-style-type: none"> - المنهج المكتبي القائم على استخلاص المرئيات و النتائج . - الإحصاء الوصفي . 	<p style="text-align: center;">المنهج</p>
<ul style="list-style-type: none"> - بيانات منشورة وغير منشورة لشرطة الرياض . - الكتاب الإحصائي السنوي . - أطلس منطقة الرياض . 	<p style="text-align: center;">الأدوات</p>
<ul style="list-style-type: none"> - البعد المكاني : مدينة الرياض . 	<p style="text-align: center;">مجالات الدراسة</p>

	- البعد الزمني : (1411-1423)هجري
نتائج الدراسة	- تناقض داخل المركز الشرطي الواحد بين الفئات السكانية من حيث : الدخل ، المستوى التعليمي . - يزيد عدد الجرائم بزيادة عدد السكان في أي منطقة جغرافية معينة داخل النسيج الحضري لمدينة الرياض . - هناك علاقة قوية بين الجرائم و الفقر . - إن هناك علاقة وثيقة بين الجريمة و المتغيرات البيئية للمدينة . - لوحظ وجود علاقة بين الجريمة و أنماط استخدامات الأرض . - لوحظ ارتفاع نسبي في معدلات جرائم السرقات و الجرائم الأخلاقية وهذا يعزي لمنظومة من الأسباب ، لعل أهمها :التقبل الجزئي للنمط الغربي من التحضر و التأثير بالإعلام الخارجي غير الموجه .
الصعوبات	لم تذكر
المراجع	- المراجع بالغة العربية :50 . - المراجع بالغة الأجنبية :18 .

الدراسة رقم (3) : أكرم عبد الرزاق المشهداني : واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي -دراسة تحليلية لجرائم السرقات ،القتل العمد ، المخدرات .

عناصر	العرض
مشكلة البحث	اعتمدت على فرضيات
الفرضيات	- هناك تباين بين الأقطار العربية في اتجاهات الجريمة و توطنها . - لدرجة التحضر في الوطن العربي علاقة قوية بالجريمة . - تتباين الجريمة بين أقطار الوطن العربي باختلاف التركيب النوعي لسكان هذه الأقطار - لمستوى التنمية البشرية علاقة بالجريمة فيه من حيث الكم و النوع . - تشكل الجريمة أنماطها مختلفة طبقا لوحدة قياسها (عدد ،نسبة المئوية نسبة لعدد السكان)

<p>- تشكل الجريمة أنماطا مختلفة طبقا لنوعها .</p>	
<p>- الجريمة - الانحراف . - الاتجاهات .</p>	<p>المفهوم الاصطلاحي</p>
<p>- الجريمة : هي فعل او امتناع عن فعل (سلوك ايجابي او سلبي) يصدر عن انسان مسؤول و ينتهك القانون ، و يترتب قانونا على مرتكبه عقوبة او تدبير احترازيا . - الانحراف : هو سلوك او موقف الذي ينتهك معايير و عادات و مقاييس الجماعة السائدة في وقت ارتكابه ، و يتجاوز حدود التسامح التي وضعها المجتمع ،دوم ان يشكل بالضرورة جريمة وفق المفهوم القانوني . - الاتجاهات : هي دراسة تنبؤية لمسار حركة الجريمة من خلال بياناتها الاحصائية الكمية و النوعية، و علاقتها بالمتغيرات المختلفة : فردية او اجتماعية او طبيعية .</p>	<p>المفهوم الإجرائي</p>
<p>- محمد الامين البشري (انماط الجرائم في الوطن العربي 1999). - مازن بشير محمد ، العوامل المجتمعية لأنماط السلوك المنحرف في الوطن العربي 1999. - ذياب البدانية ، واقع و آفاق الجريمة في الوطن العربي 1999. - مضر خليل العمر و أكرم عبد الرزاق المشهداني ، التباين المكاني للجريمة في الوطن العربي 1999. - محمد انور البصول : اتجاهات الجريمة في الوطن العربي على أبواب القرن الحادي والعشرين 1996. - محمد محسن عبد الحميد احمد ، اتجاهات ظاهرة الجريمة في المجتمع العربي في العقد القادم 1990. - اكر منشات ابراهيم : مشكلة المخدرات في الوطن العربي ،2000. - دراسة الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لغربي آسيا (السكو) استعراض السيارات و البرامج الوطنية لمنع الجريمة و مكافحتها في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا 1992 .</p>	<p>الدراسات السابقة</p>

<p>الفصل الأول : الخصائص و التحديات .</p> <ul style="list-style-type: none"> - خصائص المجتمع العربي و مقوماته . - التعليم في الوطن العربي . - الهجرة . - البطالة . - ابرز التحديات الأمن العربي . <p>الفصل الثاني : النظريات التفسيرية للجريمة .</p> <ul style="list-style-type: none"> - المدخل الفردي الذاتي في تفسير الجريمة . - المدخل الاجتماعي في تفسير الجريمة . - المدخل التكاملي في تفسير الجريمة . - التفسير الإسلامي للسلوك الاجتماعي . 	<p>الجانب النظري</p>
<p>- المنهج الكمي</p>	<p>المنهج</p>
<p>- إحصاءات رسمية</p>	<p>أدوات الدراسة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - المجال المكاني : أقطار الوطن العربي : 22 دولة عربية . - المجال البشري : جميع الأشخاص الذين ارتكبوا الجرائم . - المجال الزمني : ما بين عامي 1987-1998 . 	<p>مجالات الدراسة</p>
<p>لم تذكر</p>	<p>الصعوبات</p>
<p>التباين الزمني و المكاني للجريمة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - لا يعكس واقع الجريمة في الأقطار العربية تباينا طفيفا في معدلات الجرائم. - وجود تباين واضح بين الأقطار العربية في معدل عدد الجرائم. - وجود تفاوت وتباين بين الأقطار العربية في النواحي الاجتماعية والاقتصادية. - تفاوت في درجة تذبذب حدوث الجريمة زمنيا بين الأقطار العربية. - تباين في نوع الجريمة. - ارتفاع معدلات جرائم السرقة . - البحرين في المرتبة الأولى من معدل السنوي للسرقة . 	<p>نتائج الدراسة</p>

<ul style="list-style-type: none"> - وجود علاقة طردية بين جرائم السرقة و درجة كثافة السكانية . - ارتباط التوزيع المكاني لجرائم السرقة مع درجة التنمية البشرية . - انخفاض في جرائم القتل العمدي . - زيادة جرائم القتل في نسبة سكان الأرياف و انخفاضها في المناطق الصناعية . - جرائم المخدرات لا تتناسب مع حجم السكان . - تباين في حجم الجرائم المخدرات و علاقتها بالتنمية البشرية . 	
<p>باللغة العربية :215</p> <p>باللغة الأجنبية :35</p>	المصادر والمراجع

الدراسة رقم (4) : آمال ردا ف : أشكال العنف في مدينة قسنطينة -دراسة ميدانية بالمدينة الجديدة علي منجلي

عناصر البحث	العرض
مشكلة البحث	- البحث عن أشكال العنف
الفرضيات	<ul style="list-style-type: none"> - الفرضية العامة : يتخذ العنف أشكالا كثيرة داخل المجتمعات السكنية الجديدة . - الفرضيات الفرعية : ● العنف الرمزي احد أشكال العنف داخل التجمعات السكنية الجديدة . ● العنف اللفظي مجالا آخر لانتشار داخل المجمعات السكنية الجديدة . ● إن العنف بالوسائل المادية اخطر أشكال العنف حاليا .
المفاهيم	<ul style="list-style-type: none"> - العنف . - العنف و القوة . - العنف و العدوان . - العنف و الجريمة . - العنف و الانحراف . - العنف و الإساءة . - العنف و الإرهاب .

<ul style="list-style-type: none"> - العنف و البلطجة . - العنف و الغضب . - المدينة . 	
<p>العنف ظاهرة اجتماعية مكتسبة من خلال عملية الاتصال المباشر مع الآخرين ، للوصول إلى أهداف و مطامح نفسية و مادية غير مشروعة ،تقوم بها بعض الفئات الشابة التي تعاني من فقدان الانتماء الاجتماعي بسبب عوامل ذاتية ،ثقافية ،اقتصادية ،اجتماعية . تساهم في عملية التنشئة الاجتماعية للفرد ، تستهدف فئة خاصة من المجتمع هي النساء. ويتخذ العنف أشكالا متعددة منها كتابات و الرموز الحائطية ، التلفظ بألفاظ بذيئة و السرقة باستخدام التهديد . حيث تتحول هذه الأشكال في الغالب إلى المهن يمارسونها تتعارض مع القيم و معايير المجتمع الذي يتصف إزاء هذه الظاهرة بالتذمر و اللامبالاة .</p>	<p>المفهوم الإجرائي</p>
<ul style="list-style-type: none"> - عباس بوفريوة : الاتجاهات الوالدية و أثارها على الانحراف المراهقين الجزائريين. - رفيقة م. : أبناء يعتدون على آبائهم . - عبد الرحمان عسيوي : مبحث الجريمة :دراسة في تفسير الجريمة و الوقاية منها . 	<p>الدراسات السابقة</p>
<p>الفصل الأول : الأبعاد النظرية لتعريف العنف .</p> <ul style="list-style-type: none"> - تعريف العنف . - التعريف الإجرائي - مفاهيم مرتبطة بالعنف . - نظريات العنف . - تقسيمات العنف . - أشكال العنف . - حالة العنف في الجزائر . <p>الفصل الثاني : المدينة .</p> <ul style="list-style-type: none"> - تعريف بالمدينة . - أنواع المدن . - مفاهيم مرتبطة بالمدينة . - مدينة قسنطينة . 	<p>الجانب النظري</p>

<p>- المدينة الجديدة :علي منجلي .</p>	
<p>- المنهج الوصفي . - المنهج إحصائي .</p>	<p>المنهج</p>
<p>- الملاحظة . - المقابلة . - السجلات و الوثائق . - الاستمارة .</p>	<p>أدوات الدراسة</p>
<p>- المجال الجغرافي : المدينة الجديدة علي منجلي قسنطينة . - المجال البشري : اختيار 20 عائلة لكل وحدة جواريه (9وحدات) . - المجال الزمني : جانفي 2005 حتى 2007 .</p>	<p>مجالات الدراسة</p>
<p>لم تذكر</p>	<p>الصعوبات</p>
<p>أولا : العنف الرمزي هو أحد أشكال العنف و يتجسد في: 1-يكثر انتشار الكتابات الغير لائقة على الجدران داخل المدينة الجديدة - علي منجلي- . 2-الكتابات الحائطية تمس الحس العام للأشخاص . 3-يشعر السكان بالإحراج و الخجل من هذه الكتابات الحائطية . 4-عدم اكتراث السكان عند مشاهدتهم لأشخاص يقومون بوضع هذه الكتابات الحائطية . 5-لم يسبق لأحد أن قام بشطب مثل هذه الكتابات . 6-الشباب هم الفئة التي تقوم بهذه الكتابات الحائطية . 7-لا تعد هذه الكتابات مجرد جمل صماء . 8-تعكس هذه الكتابات الحائطية المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها هؤلاء الشباب و المتمثلة أساسا في البطالة، حيث لا يجدون سوى هذه الكتابات للتعبير عن الذات في زمن يعانون من هؤلاء من الفراغ و التذمر . 9-ليست موجهة هذه الكتابات إلى شخص أو مؤسسة .</p>	<p>نتائج الدراسة</p>

- 10- تنتشر هذه الكتابات داخل المدينة الجديدة علي منجلي بصورة متفاوتة.
 - 11- لم يتعود السكان على رؤية مثل هذه الكتابات في مناطق سكناهم السابقة بمثل هذه القوة.
 - 12- تغيرت مضامين هذه الكتابات الحائطية داخل هذه المجتمعات السكنية الجديدة.
- شعور السكان باللامبالاة من كل هذه الكتابات الحائطية
ثانيا العنف اللفظي يتمثل في :
 - 1- يشعر سكان المجتمعات السكنية بالتذمر جراء سماعهم لألفاظ غير لائقة في المدينة الجديدة- علي منجلي.-
 - 2- تعود سماع هذه الكلمات غير لائقة من طرف النساء و الشباب و الأطفال دون استثناء.
 - 3- يكثر تداول هذه الألفاظ غير اللائقة في الشارع.
 - 4- تشاجر أفراد العينة مع أشخاص صدرت منهم هذه الألفاظ غير اللائقة.
 - 5- هذه الألفاظ لا تصدر أثناء الشجارات فقط.
 - 6- التلطف بهذه الألفاظ مجرد وسيلة للتعبير عن رأي بعض الأشخاص ضد مواقف معينة.
 - 7- هذه الظاهرة ليست جديدة و لكنها زادت انتشارا في هذه المجتمعات السكنية.
 - 8- تزايد انتشار الظاهرة داخل هذه المجتمعات السكنية بسبب غياب وسائل الردع والعقاب.
 - 9- الأشخاص الذين تعرضوا لمثل هذا العنف لم يقدموا أية شكوى للشرطة.
 - 10- أما في السكنات القديمة كان هؤلاء السكان يعالجون مثل هذه المواقف.
 - 11- السبب الرئيسي في انتشار ظاهرة العنف اللفظي هي التنشئة الخاطئة للفرد .
- ثالثا : العنف باستخدام الوسائل المادية : العنف بالوسائل المادية أخطر أشكال العنف حاليا و التي يعاني منها سكان المجتمعات السكنية الجديدة و التي يمكن حصرها فيما يلي :**
- 1- هناك اعتداءات بالوسائل المادية تعرض لها سكان المدينة الجديدة - علي منجلي
 - 2- عدم مبالاة باقي السكان بما يعاني بعضهم جراء الاعتداءات بالوسائل المادية.
 - 3- السرقة باستعمال السلاح هي أخطر اعتداء يتعرض لها السكان.
 - 4- يتسبب الشباب في إثارة المشاكل داخل المدينة الجديدة.

<p>5-تعد النساء الفئة الأكثر تضررا من الاعتداءات بالوسائل المادية داخل المدينة الجديدة -علي منجلي.-</p> <p>6-بعد إبلاغ الشرطة تتولى هذه الأخيرة البحث عن المعتدي من خلال القبض على المشتبه بهم داخل المدينة الجديدة.</p> <p>7-الاعتداء بالوسائل المادية ليست ظاهرة جديدة على السكان، بل كانت نادرا ما تحدث في السكنات القديمة.</p> <p>8-يتمثل موقف السكان من هذه الاعتداءات بأخذهم الاحتياطات الأمنية للسكن فقط حتى لا تتعرض منازلهم للسرقة.</p> <p>9-العنف بالوسائل المادية من أخطر أشكال العنف لأنها تؤدي في الغالب إلى القتل.</p>	
	<p>المراجع باللغة العربية</p> <p>المراجع باللغة الفرنسية</p>

الدراسة رقم (5) : التهميش السوسيو - مكاني ، العنف و الشعور بانعدام الأمن في أحياء قسنطينة - حالة بودرعة صلاح و قماس .

العرض	عناصر البحث
<p>التساؤل الرئيسي : هل ظروف البيئة الحضرية السيئة التي تتسم بها العشوائيات تولد ارتفاع معدلات العنف ؟</p> <p>التساؤلات الفرعية :</p> <ul style="list-style-type: none"> - هل تهميش السكن العشوائي في ضواحي المدن يساهم في انتشار العنف ؟ - هل ظروف السكن السيئة والكثافة العالية و نقص المرافق الاجتماعية و التعليمية تدفع بالشباب نحو الانحراف ؟ - هل يمكن أن ترتبط نوعية العلاقات بين الجيران في الحي بالسلوكات الممجية ؟ 	<p>مشكلة البحث</p>
<p>الفرضية العامة : تنتج المناطق الهامشية ذو الكثافة السكانية العالية و الطابع غير رسمي شكل الهامشية السوسيو - مكانية و المناطق المناسبة لظاهرة العنف .</p> <p>الفرضيات الفرعية :</p>	<p>الفرضيات</p>

<ul style="list-style-type: none"> - إن نمو العشوائيات المحيطة بالمدن أو على حوافها تؤدي إلى تطور العنف و الهمجية . - انعدام المرافق الترفيهية و الثقافية و الرياضية تدفع الشباب الذي يعاني من البطالة وانعدام فرص العمل نحو الانحراف . - إن المساكن الضيقة و الكثافة العالية في المناطق العشوائية تدفع بالشباب نحو الشارع مما يولد الصراعات و العدوان . - القرب المجالي - الاجتماعي هو أصل الصراعات بين الجيران وبالتالي ظهور مشادة داخل الحي . - انتشار الأعمال الهمجية في المنطقة يزيد من الشعور بعدم الأمان . 	
<ul style="list-style-type: none"> - البيئة الحضرية . - السكن العشوائي . - المناطق المحيطة . - الهامشية . - العنف . - انعدام الأمن . 	<p>المفهوم الاصطلاحي</p>
<p>لم يتم تحديدها</p>	<p>المفهوم الإجرائي</p>
<ul style="list-style-type: none"> - المحور الأول : العنف نحو طرح مفاهيمي <ul style="list-style-type: none"> ● المدن و التجمعات الكبرى . ● الأبعاد السوسيو-مكانية للتهميش . ● العنف الحضري ، الانحراف ، اللا أمن . ● الوضع الأمني في الجزائر . - المحور الثاني : التعريف بمنطقة الدراسة . <ul style="list-style-type: none"> ● التحضر و المحيط . ● نظرة عامة حول مدينة قسنطينة . ● التحليل العمراني لحي بودراع صلاح . ● التحليل العمراني لحي قماس . 	<p>لجانب النظري</p>

<p>- المحور الثالث : الجوانب المنهجية للدراسة : تحليل و تفسير بيانات البحث .</p> <ul style="list-style-type: none"> ● المنهجية المستعملة. ● العنف في الأحياء . ● الفضاء المكاني . ● متطلبات السكن . ● مخاطر الفضاءات العامة . ● تلاصق السكنات و أثره على علاقة الجيرة . 	
<p>المسح</p>	<p>منهج الدراسة</p>
<p>- المقابلة . - الملاحظة المباشرة. - إحصائيات .</p>	<p>أدوات الدراسة</p>
<p>المجال المكاني : حي بودراع صلاح ، و حي قماس قسنطينة . المجال البشري : عينة الدراسة 293 مبحوث . المجال الزمني : من أفريل 2007 إلى غاية مارس 2008 .</p>	<p>مجالات الدراسة</p>
<p>لم تحد د باحثة صعوبات واضحة .</p>	<p>صعوبات الدراسة</p>
<p>- خصائص المناطق العشوائية : تتمثل في :</p> <ul style="list-style-type: none"> ● وضعية غير مستقرة للأراضي و عدم جود ملكية لها . ● تدهور حالة المساكن المصنوعة من الخشب و الصفائح ● الاستغلال غير القانوني للمكان . ● انعدام قنوات الصرف الصحي و المياه . ● الممرات غير معبدة مع تساقط الأمطار تتحول إلى بالوعات . ● عدم وجود مرافق عمومية و ترفيهية . ● امتداد للسكنات على مساحات هامة في المدينة . <p>- خصائص سكان المناطق العشوائية :</p>	<p>نتائج الدراسة</p>

- انتشار البطالة .
 - انخفاض مستوى التعليم .
 - تدهور الأوضاع الصحية .
 - عدم اندماج السكان في حياة المدينة .
 - شعور السكان بالتهميش من قبل الدولة .
- نتائج الدراسة حول التهميش و العنف و انعدام الأمن :
- ارتفاع معدلات العنف في المنطقة :حي بوزراع صلاح 87.3 % ، و الجماس 97.7%.
 - أشكال العنف الأكثر انتشارا في الحيين هي : العنف اللفظي ، السرقة ، الاعتداءات ، الكتابات الحائطية ، ترويج المخدرات .
 - تصور العنف و الشعور بانعدام الأمن متشابهة في كلا الحيين .
 - وجود أوجه تشابه بين الانحراف و العدوان و العنف في كلا الحيين .
 - شعور سكان الحيين بشكل دائم بانعدام الأمن.
 - 41.1 % من المبحوثين في حي الجماس يعتبرون حيهم غير آمن ، في مقابل 33% في حي صلاح بوزراع .
 - الشعور بعدم الأمان يصعب فهمه بشكل خاص لأنه يعبر عن عدم ارتياح شخصي يختبره الفرد في بيئته أو في وضع معين .
 - جملة مشاكل الحيين (البطالة ، الفقر ، الفشل في الدراسة ، تركيب السكان ، ارتفاع نسبة الشباب ..) كلها مؤشرات ساهمت في ظهور العنف .
 - افتقار الحي لجميع شروط الحياة ، و تهميش الشباب أدى إلى تشجيع الشباب على الانحراف .
 - عدم استغلال الشباب يدفع بهم نحو العنف و ثقافة الشارع و الجريمة .
 - عدم وجود مرافق ضرورية ترفيهية و رياضة و ثقافية تسد وقت فراغه تدفع بالشباب نحو الانحراف و العنف .
 - ارتكاب العنف يرتبط بعدة أسباب (اقتصادية ، اجتماعية ، غياب الرقابة الأسرية

<p>، فشل دور الأسرة و المدرسة و الشارع).</p> <ul style="list-style-type: none"> • يرتبط ارتفاع نسبة المنحرفين بتواجد الأسواق و المناطق المعزولة . • قلة الإنارة بالحي (92.85%) حيث يساعد الظلام على ارتكاب الجريمة. • 44.4 % من السكنات وضعها غير محدد، و 15.7% وضع إيجار . • صرح معظم المبحوثين بقضاء معظم وقتهم في الشارع نظرا لصغر مساحة المسكن مما يصبحون معرضين للاغتصاب و العنف • ما يقارب 48.5% من المبحوثين يصرحون بتواجد أسرة أخرى تتقاسم معهم السكن . • علاقات الجيرة لحي بودراع أفضل من حي جماس لأنه حي قديم و انخفاض المستأجرين 19.30% مستأجر في حي جماس و 9.8% في بودراع ،توسع دائرة المعارف و التآزر و تبادل الزيارات . • إن القرب الاجتماعي المكاني للمنطقة لا يؤثر على نوعية العلاقات بين للجيران بل هو مصدر للالتحام . • 38.2% يشعرون بعدم الأمان ،و 45.40% يريدون مغادرة الحي و الرغبة في العيش في حي أكثر أمانا ، و امتلاك منزل 	
<p>المصادر والمراجع</p> <ul style="list-style-type: none"> - مراجع باللغة العربية : 2 - مراجع باللغة الفرنسية : - الانترنت : 16 	

الدراسة رقم (6) : مالك شليح توفيق: العنف في الوسط الحضري.

العرض	عناصر البحث
<ul style="list-style-type: none"> - ما هي التصورات ومواقف شباب حي الحمري و حي الصباح بمدينة وهران للعنف ؟ - ما هي الدلالات التي يحملها هذا العنف لدى الشباب في الوسط الحضري ؟ 	مشكلة البحث
<ul style="list-style-type: none"> - وجود العنف بحي الصباح وحي الحمري بمدينة وهران بمدينة وهران في أوساط الشباب راجع إلى انعدام المرافق الثقافية و الترفيهية و الفنية التي تلجم العنف 	الفرضيات

<p>وتؤسس لمبدأ التسامح، فغياهما ينجم عنه وجود العنف لدى الشباب .</p> <p>- العنف مرتبط بمؤسسات التنشئة الاجتماعية ومنها الأسرة التي لها دور مهم في كبح العنف من خلال التوصل العلائقي بينها وبين أفرادها على قيم نبذ العنف وتشجيع القيم الإنسانية.</p>	
<p>- التحضر .</p> <p>- التنشئة الاجتماعية.</p> <p>- العنف المدرسي .</p> <p>- الشباب</p> <p>- الانحراف</p>	<p>المفهوم الاصطلاحي</p>
<p>لا توجد مفاهيم إجرائية</p>	<p>المفهوم الإجرائي</p>
<p>- عبد الرحمان موساوي : كتاب العنف في الجزائر ، 1994.</p> <p>- هوارى العدي : كتاب الجزائر و الديمقراطية ، 1994.</p>	<p>الدراسات السابقة</p>
<p>الفصل الأول : البعد السوسيولوجي للتحضر و المدينة.</p> <p>- مفهوم التحضر .</p> <p>- المداخل النظرية للتحضر .</p> <p>- المنظور السوسيولوجي للتحضر.</p> <p>- الظاهرة الحضرية في الجزائر .</p> <p>- الاتجاهات الحضرية .</p> <p>- خصائص التحضر عند ابن خلدون و لويس ورت .</p> <p>الفصل الثاني : العنف المدرسي و التنشئة الاجتماعية .</p> <p>- التنشئة الاجتماعية ماهيتها و أهميتها .</p> <p>- أهداف و خصائص التنشئة الاجتماعية .</p> <p>- المدرسة و الأساليب التي يستعملها في عملية التنشئة الاجتماعية .</p> <p>- العلاقة بين التنشئة الاجتماعية و ممارسة العنف .</p> <p>- العنف المدرسي ماهيته و أنواعه.</p> <p>- النظريات المفسرة للعنف المدرسي .</p>	<p>الجانب النظري</p>

<p>الفصل الثاني: المدينة وإنتاج ظواهر العنف .</p> <ul style="list-style-type: none"> - الشباب بين التهميش و الاندماج . - التهميش و المجتمع . - الانحراف الاجتماعي أسبابه و نظرياته. - النظريات المفسرة للانحراف . - المميزات الحضرية المؤثرة في الجريمة . - نظريات حول علاقة التحضر التمدن و الجريمة . 	
<p>المنهج الكيفي الذي يعتمد على الوصف و التحليل</p>	<p>منهج الدراسة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - المقابلة بنوعيتها . - الملاحظة بنوعيتها . - التحليل السيميائي للرسومات الحائطية . 	<p>أدوات الدراسة</p>
<p>-المجال المكاني : حي الحمري و حي الصباح بمدينة وهران - الجزائر -</p> <ul style="list-style-type: none"> - المجال البشري : 25 مبحوث(11 حي الصباح ،14 حي الحمري) تتراوح أعمارهم ما بين (18-50). - المجال الزمني : لم يتم تحديده 	<p>مجالات الدراسة</p>
<p>لم يتحدث عن صعوبات</p>	<p>صعوبات</p>
<p>✓ هناك اختلاف واضح بين حي الحمري و حي الصباح من حيث :</p> <ul style="list-style-type: none"> - التركيبة العمرانية : حي الصباح حي جديد عبارة عن عمارات، أما حي الحمري حي عتيق و بناياته هشة . - التركيبة السكانية :حي الصباح هو عبارة عن فسيفساء من أفراد المجتمع من الأحياء القديمة للمدينة لهم خصوصيات مختلفة .أما حي الحمري جميع سكانه من سكان الأصليين لمدينة وهران يتميزون بروح التضامن و التفاؤل . <p>✓ إن اختلاف مكان الإقامة السابق و اختلاف الذهنيات لدى الأفراد الحي الجديد أي حي الصباح يخلق صعوبة المعاشرة فيما بينهم في محيط واحد مما</p>	<p>النتائج</p>

<p>أدى إلى صراع وامتدادات عنيفة بين الأفراد .</p> <p>✓ عجز الكثير من الأسر في التكيف مع الوسط الحضري الجديد ، و إحساسهم بشعور الاغتراب فيه .</p> <p>✓ عقلية الفرد الجزائري تستقطب شرارة العنف بصورة فعالة و سريعة لاسيما في حالة المساس بالشرف ..</p> <p>✓ عدم توفر ثقافة العمارات عند سكان الأحياء المهشة و الفوضوية و القصديرية ، لذا وجب الدراسة الثقافة السكان قبل انجاز أنماط سكنية بغرض تحقيق التكافؤ بينهم.</p> <p>✓ عدم لعب الأسرة دورها في خلق روح التسامح و التكيف ، و خلق سلوكيات لا تتماشى وخصوصيات الفرد المدني .</p>	
<p>- 72 مرجع باللغة العربية .</p> <p>- 58 مرجع باللغة الأجنبية .</p> <p>- 2 موقع الانترنت .</p>	مصادر و مراجع

الدراسة رقم (7): عبد الله عبد الغني غانم : جرائم العنف و سبل المواجهة .

عناصر البحث	العرض
مشكلة البحث	<ul style="list-style-type: none"> - دراسة طبيعة و واقع جرائم العنف التي ترتكب في الوطن العربي . - دراسة أساليب مواجهة جرائم العنف في الوطن العربي .
الفرضيات	<ul style="list-style-type: none"> - تلعب الخصائص الديموغرافية دورا هاما في تهيئة الأفراد لارتكاب جرائم العنف . - إن خصائص الاجتماعية الاقتصادية والتعليمية و البيئية تلعب دورا هاما في تهيئة الأفراد لارتكاب جرائم العنف . - يلعب التاريخ الإجرامي دورا مهما في تهيئة الأفراد للانغماس في ارتكاب جرائم العنف . - تلعب نظم العدالة الجنائية الحالية دورا سلبيا و تؤدي إلى نتائج عكسية للمستهدف منها بالنسبة لجرائم العنف . - إن العوامل الدافعة للعنف تختلف من شخص لآخر و لا ترتبط بعلاقة سببية مباشرة بالجريمة بقدر ارتباطها بشخصية الجاني و ظروفه و سياق المكان و الزمان و ظروفه الصحية والهدف الذي يستهدفه الجاني من ارتكاب الجريمة .
المفهوم الاصطلاحي	<ul style="list-style-type: none"> - مفهوم العنف . - أنواع العنف . - مفهوم جرائم العنف
المفهوم الإجرائي	<p>جرائم العنف : تتمثل في إقدام شخص أو مجموعة من الأشخاص على ارتكاب أفعال أو القيام بممارسة من شأنها إلحاق الأذى البدني بالآخرين أو الإضرار بممتلكاتهم أو حريتهم .</p>
الدراسات السابقة	<ul style="list-style-type: none"> - السياق الاجتماعي للعنف : ماكس جلوكمان - التأثير الحاسم للعنف في التلفزيون : اللجنة الاستشارية العامة للجراح في الوم ا - العنف المحتوم بين الهنود في كارولينا الشمالية : هاري - التأثيرات الرئيسية و الثانوية للتحكم في العنف في المجتمع زابوتيك احد مجتمعات المحلية الهندية المكسيك : كارل هويل

<p>الفصل الأول : واقع جرائم العنف في الدول العربية</p> <ul style="list-style-type: none"> - حجم جرائم العنف في الدول العربية - الوضع النسبي لجرائم العنف بالنسبة لمختلف الجرائم في الدول العربية . - تكلفة جرائم العنف بالدول العربية - التباين في نمطي العنف في الدول العربية . - الفصل الثاني : النظريات المفسرة للعنف . - التفسيرات النظرية للعنف . - التفسيرات النفسية للعنف . - التفسيرات الاجتماعية للعنف . - الفصل الثالث : الدراسات السابقة . - دراسات اهتمت بالعنف و اتخذته موضوعا للبحث . - دراسات تركز على جرائم العنف . 	<p>الإطار النظري</p>
<p>المسح الاجتماعي بالعينة</p>	<p>منهج</p>
<ul style="list-style-type: none"> - الاستمارة . - برنامج SPSS - اختبار مربع كاي - النسب المئوية 	<p>أدوات الدراسة</p>
<p>المجال المكاني : دول المغرب العربي : تونس ،دول المشرق : مصر ، دول العربية الأسبوية:الأردن المجال البشري :عينة من المبحوثين 160 مبحوث ، موزعين مصر 64مبحوث ،الأردن 53 مبحوث ، تونس 43 مبحوث المجال الزمني :جمعت البيانات في 1995-1996.</p>	<p>مجالات الدراسة</p>
<p>لم تحدد</p>	<p>الصعوبات</p>
<ul style="list-style-type: none"> - العوامل المهمة للعنف بين المبحوثين :خلص الباحث إلى الدور الكبير الذي تلعبه الخصائص الديموغرافية ،الاقتصادية ،التعليمية ،البيئة الاجتماعية في تهيئة الفرد 	<p>نتائج الدراسة</p>

- للعنف، واعتبرت هذه العوامل عوامل داعمة و دائمة لإنتاج العنف .
- العمر: هناك عمر إجرامي واحد بالنسبة لجرائم القتل و الاغتصاب و الضرب والإيذاء البالغ و هي الفئة العمرية (25-30) حيث ارتكب أفرادها هذه الفئة أعلى نسبة .
 - الحالة الزوجية: المتزوجين اقل نسبة في ارتكاب الجرائم ، و العزاب هم الفئة الأكثر ارتكابا لجرائم الاغتصاب .
 - الجنس : المرأة اقل من الرجل في ارتكاب الجرائم .
 - الوضع الأسري : كشفت الدراسة عن وجود علاقة عكسية بين حجم الأسرة وعدد مرتكبي الجرائم .وانعدام وجود علاقة بين نوع الجريمة و حجم الأسرة .
 - الحالة التعليمية : وجود علاقة عكسية بين ارتفاع مستوى التعليم و الإقدام على ارتكاب الجرائم .ووجود علاقة طردية بين انخفاض مستوى التعليم و نوع الجريمة .
 - الحالة الاقتصادية :أوضحت الدراسة أن ارتكاب الجرائم لا يرتبط بعلاقة مباشرة مع البطالة وان معظم المجرمين يعملون بصفة منتظمة .وبينت أيضا وجود علاقة عكسية بين تزايد الدخل و أنواع جرائم العنف الموجهة ضد الملكية و بين انخفاض الدخل و تزايد جرائم العنف الموجهة ضد الأشخاص بدل الوطن العربي .
 - البيئة الاجتماعية :اغلب مرتكبي العنف من سكان المدينة ،يقطنون الأحياء الشعبية ،و مساكن غير مناسبة مقارنة بحجم الأسرة .
- العوامل الدافعة لجرائم العنف : لقد حدد الباحثون العوامل الدافعة لارتكاب جرائم العنف فأرجعوها إلى :
- تعاطي المخدرات و الخمور وقت ارتكاب الجريمة .
 - السرقة كانت سببا في ارتكاب جرائم العنف .
 - تأثير الأصدقاء و تشجيعهم و مشاركتهم في ارتكاب الجرائم.

<ul style="list-style-type: none"> • يرجعون جرائمهم إلى نزع الشيطان . • الرغبة في الانتقام من المجني . • اقتراهم بمشاجرات عادية بينهم و بين الضحايا . • وضع الضحية . • الأسباب العائلية . • الرغبة في الحصول على المال . <p>- إستراتيجية المواجهة العنفي في الوطن العربي : عبارة عن توصيات اقترحها الباحث في أربع محاور تتمثل في:</p> <ul style="list-style-type: none"> • المحور الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي : دور المجتمع في مواجهة الجريمة • المحور الشرطي : دور الشرطة في مواجهة الجريمة • المحور القضائي : دور القضاء في مواجهة الجرائم • المحور العقابي : دور اللوائح و القوانين و المؤسسات العقابية في الحد من الجرائم 	
	<p>مصادر و مراجع</p> <p>مراجع باللغة العربية : 52</p> <p>مراجع باللغة الأجنبية : 32</p>

الدراسة رقم (8): العنف و الوضع الاجتماعي في الوسط الحضري الهايتي :حالة حي صولاي ومارتيسان
2012-2004 .

عناصر البحث	العرض
مشكلة البحث	<ul style="list-style-type: none"> - ما هي السمات المميزة لظاهرة العنف الحضري (السياق، الظروف، الأسباب)؟ - ما هي أنواع العنف؟ - ما هي عناصر العنف؟ - كيف يفسر الفاعلين الظاهرة؟
الفرضيات	<ul style="list-style-type: none"> - العنف في المناطق الحضرية في هايتي هو ظاهرة معقدة لها تفسيرات متعددة. - يتطلب فهم العنف في أحياء سيتي سولاي و مارتيسان مايلي : <ul style="list-style-type: none"> ● مراعاة السياق المحلي والعالمي. ● الأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر (الضحايا والجهات الفاعلة) .
المفهوم الاصطلاحي	<ul style="list-style-type: none"> - العنف الحضري . - العنف الفعال . - العنف المدمر . - العنف التأسيسي أو الإصلاحية . - المساواة العامة . - المساواة الخاصة
المفهوم الإجرائي	لم تحدد
الدراسات السابقة	لم تحدد
الإطار النظري	<p>الفصل الأول : حول أسباب العنف</p> <ul style="list-style-type: none"> - الأزمة المؤسساتية لفهم أنماط العنف .

<ul style="list-style-type: none"> - الإحباط. - الفقر. الفصل الثاني : مخلفات العنف في هايتي . - الإطاحة بالنظام . - الدمار . - التغير القيمي . - ملخص لظروف و نتائج العنف . الفصل الثالث : - الأداة السياسية و الاقتصادية . - الوسائل و الخدمات الاجتماعية - أداة التخصيب . - حل النزاع . - الجهود السياسية . - العنف الجماعي . - العنف كأداة . الفصل الرابع : العنف المؤسسي - البحث عن التكامل الاجتماعي و السعي في تحديد الهوية . - المطالب الاجتماعية و الأنشطة السياسية الهادفة . - العنف ضد النظام . - الأمر الخطير و الواضح . - وعي الجهات الفاعلة - تغير ظروف المعيشة و المطالبة ببعض الحقوق . - توليف العنف المؤسسي و عرض نموذج هايتي . 	
<ul style="list-style-type: none"> - المنهج الاستنتاجي - المنهج الاستقرائي 	<p>المنهج</p>

<p>- المقابلة - الملاحظة بالمشاركة</p>	<p>الأدوات</p>
<p>- المجال المكاني : حي صولاي Cité Soleil ، وحي مارتيسانت Martissant بدولة هايتي . - المجال البشري : 32 شخص ممثلين اجتماعيين و سياسيين . - المجال الزمني: الدراسة من سنة 2004- 2012 ، 6 أشهر دراسة ميدانية في هايتي .</p>	<p>مجالات الدراسة</p>
<p>- للعدالة وجهان : المساواة العامة و المساواة الخاصة . - دوافع العنف : تتمثل في : • دوافع جوهرية • دوافع إصلاحية • دوافع تأسيسية - أسباب العنف : تتمثل في : • أزمة مؤسساتية • الإحباط • الفقر - آثار العنف : تتمثل في : • تغيير النظام • الدمار • تغير القيم</p>	<p>نتائج الدراسة</p>
<p>- الوضع الأمني غير مستقر. - فترة زمنية محدودة. - ميزانية محدودة .</p>	<p>الصعوبات</p>
<p>مراجع باللغة الفرنسية: 99 .</p>	<p>المراجع و المصادر</p>

ثالثا: التحليل والتعقيب.

1- تحديد ما كتبه الدراسات السابقة والمشابهة عن المشكلة البحثية للدراسة الراهنة.

عناصر المشكلة البحثية للدراسة الحالية	عناصر المشكلة البحثية للدراسة السابقة	تحديد أشكال العنف الحضري	خرائط تبين التوزيع الجغرافي للعنف الحضري	العوامل المتحكمة في توزيع العنف	خصائص مرتكبي العنف
1- بركات نمر المهيرات: جغرافية الجريمة	وضع خريطة للجرائم.	أنواع الجرائم: - هتك العرض - السرقة . - سرقة المنازل . - شيك بدون رصيد	مناطق متردية - مناطق شعبية.	الفقر - الظروف الاقتصادية متردية - الانتقام.	الجنس: ذكور - العمر: فئات مختلفة - الحالة الزوجية: العزاب ثم متزوجين ثم المطلقين . - المستوى التعليمي: متدني - المهنة: المهن الحرة - الوضع الأسري: متدهور
2- عبد الرحمان بدوي: التوزيع المكاني للجريمة في مدينة الرياض وعلاقتها بالخصائص البيئية للمكان	وضع خريطة للجرائم .	أنواع الجرائم : - الاعتداءات . - السرقة . - المسكرات . - الجرائم الأخلاقية .	الفقر . - المتغيرات البيئية . - التأثير بالنمط الغربي في التحضر - التأثير بالإعلام الخارجي غير الموجه . - الصراع القيمي . - تراجع قوة الضبط الاجتماعي - الابتعاد عن الدين . - كثرة الأجانب ذوي الدخل	أغلبهم الوافدين للرياض - ذوي الدخل المنخفض . - الوضع الأسري : تفكك الأسري ، الطلاق ، ضعف العلاقات الأسرية - البطالين . - مدمنين على المخدرات .	

	<ul style="list-style-type: none"> المتدنية . - زيادة السكان . - أنماط استخدامات الأرض . 				
	<ul style="list-style-type: none"> - الكثافة السكانية . - درجة التنمية البشرية . - البطالة . - الهجرة . 		<p>أنواع الجرائم :</p> <ul style="list-style-type: none"> - السرقة - القتل - المخدرات . - جرائم الأخلاقية . 		<p>3-أكرم المشهداني :واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي</p>
	<ul style="list-style-type: none"> - فقدان الانتماء الاجتماعي . - التنشئة الاجتماعية . - البطالة . 	<ul style="list-style-type: none"> - أحياء جديدة . 	<p>أشكال العنف :</p> <ul style="list-style-type: none"> - العنف الرمزي . - العنف اللفظي . - العنف باستخدام الوسائل المادية . 		<p>4-أمال رداق :أشكال العنف في مدينة قسنطينة</p>
	<ul style="list-style-type: none"> - فئة الشباب . 				
	<ul style="list-style-type: none"> - الفقر . - البطالة . - غياب الرقابة الأسرية . - الفشل في الدراسة . - ارتفاع نسبة الشباب المهمش - تركيبة السكان . - افتقار الحي للمرافق الضرورية و الترفيهية . - فشل دور الأسرة ،المدرسة، الشارع . 	<ul style="list-style-type: none"> - السكن العشوائي 	<p>أشكال العنف :</p> <ul style="list-style-type: none"> - العنف اللفظي . - السرقة . - الاعتداءات . - الكتابات الحائطية . - ترويح المخدرات . 		<p>5-شوقية صليحة : التهميش السوسيو مكاني،العنف والشعور بانعدام الأمن .</p>

تحليل الدراسات السابقة و المماثلة

الفصل الثاني

	<ul style="list-style-type: none"> - تراجع دور الأسرة . - تراجع دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية . - عدم التكيف مع السكنات الجديدة . - اختلاف الذهنيات السكان . - عقلية الفرد الجزائري . - غياب ثقافة العمارات عند السكان . 	<ul style="list-style-type: none"> - حي عتيق . - حي جديد . 	<p>أشكال العنف :</p> <ul style="list-style-type: none"> - العنف الرمزي . - العنف اللفظي . - العنف الجسدي . 		<p>6-مالك شليح :العنف في الوسط الحضري</p>
<ul style="list-style-type: none"> - العمر (25-30). - الجنس : الذكور - الحالة الاجتماعية : العزاب . - الحالة التعليمية : منخفض . - الحالة الاقتصادية : دخل منخفض . - الوضع الأسري : كبر حجم الأسرة . 	<ul style="list-style-type: none"> - المخدرات . - السرقة . - تأثير الأصدقاء . - الانتقام . - مشاجرات عادية . - وضع الضحية . - أسباب عائلية . - المال 	<ul style="list-style-type: none"> - أحياء شعبية . - مساكن غير لائقة . 	<p>أنواع الجرائم :</p> <ul style="list-style-type: none"> - القتل . - الضرب و الإيذاء البليغ . - الاغتصاب . 		<p>7-عبد الله غانم :جرائم العنف وسبل المواجهة .</p>
	<ul style="list-style-type: none"> - أزمة مؤسساتية . - الإحباط . - الفقر . 	<ul style="list-style-type: none"> - منطقة شعبية فقيرة . 	<p>أنواع العنف :</p> <ul style="list-style-type: none"> - العنف الحضري . - العنف الفعال . - العنف المدمر . 		<p>8-امرسون باتريست : العنف والوضع الاجتماعي</p>

من خلال ما عرض في الجدول أعلاه يتبين لنا أوجه التوافق والاختلاف بين الدراسات السابقة والمشاهدة والدراسة الحالية فيما يتعلق بعناصر المشكلة البحثية، فالدراسة الراهنة تهدف الى وضع خريطة للعنف الحضري بمدينة سطيف، تبين التوزيع المكاني للعنف و ذلك انطلاقا من معطيات إحصائية مستخرجة من سجلات الشرطة تم توزيعها وتمثيلها بيانيا عبر قطاعات حضرية محددة، وتبيان أشكال العنف الحضري، وتحديد العوامل والأسباب المؤدية إليه بالإضافة إلى تحديد خصائص مرتكبي العنف. فبينت لنا المعطيات المدونة أعلاه عن ما يلي:

● العنصر الأول: وضع خريطة للعنف الحضري:

لم تقم الدراسات التي تناولت العنف الحضري بشكل مباشر بتحديد خريطة له ضمن المناطق التي تمت دراسته فيها. بحيث لم تقم بدراسة العنف من خلال الحيز الجغرافي الذي يشغله. وتبيان أماكنه ضمن مخططات أو خرائط للمناطق المدروسة لأنها لم تعتمد على الإحصاءات الرسمية للعنف في الدراسة الميدانية واكتفت فقط باستخدام المقابلات والاستبيانات، بينما الدراسات التي تناولت الجريمة فقامت الدراسة الأولى والثانية بوضع خرائط تفصيلية عن توزيع الجرائم. فقد اعتمدت على الإحصاءات الرسمية ووضعها في خرائط توضيحية تبين مناطق تركز الجرائم ولقد استفادت الباحثة من هذه التصاميم في وضع خريطة العنف الحضري لكون الصورة هي أنجح وسيلة في تبليغ المعلومة.

● العنصر الثاني: أشكال العنف الحضري.

سبق وأن تطرقنا لتوضيح الفرق بين العنف والجريمة، وعليه فان جميع الدراسات التي تناولت موضوعهما بينت الأشكال المختلفة لهما. ووضحت بعض الأنواع، فصنفت أشكاله وفق العرض التالي:

- العنف الجسدي: الضرب، القتل، الاعتداءات.
- العنف اللفظي: الإساءة اللفظية.
- العنف الرمزي: الكتابات والرسومات الحائطية.
- العنف الجنسي: هتك عرض، الاغتصاب، جرائم غير أخلاقية.
- العنف المادي: السرقة وسرقة المنازل..

وهي تصنيفات مشابهة للتصنيف الذي اعتمده الدراسة الراهنة والذي يتمثل في: العنف اللفظي، العنف البدني، العنف الرمزي، العنف الجنسي، العنف الرمزي و تختلف عنهم في إضافة نوعين من العنف هما العنف الموجه ضد ممتلكات الأفراد والدولة.

• العنصر الثالث: خصائص المناطق التي ينتشر فيها العنف:

حددت الدراسات السابقة والمشاهدة المناطق التي تعتبر بؤرا للعنف، وبينت خصائصها، فجميع الدراسات أرجعت إنتاج العنف في المدينة واستمراره الى المناطق والأحياء الشعبية المتردية والفقيرة، والعشوائيات الحضرية. ومنها من درس العنف في الأحياء الجديدة للمدن باعتبارها مناطق تفرز العنف نتيجة عدم تأقلم الوافدين الجدد مع الحياة المدنية الجديدة. أما الدراسة الراهنة فتحاول الكشف عن خصائص الأحياء التي ترتفع وتنخفض فيها معدلات العنف بمدينة سطيف، فتتوعدت بين المناطق الشعبية والأحياء العتيقة والأحياء الجديدة.

• العنصر الرابع: عوامل وأسباب العنف الحضري :

لقد أرجعت الدراسة الحالية العوامل المتحركة في توزيع العنف الحضري بمدينة سطيف الى جملة من العوامل المختلفة منها: الجغرافية، الديموغرافية، الأمنية، والسوسيو-اقتصادية. وحاولت الخوض في أبعادها المختلفة.

أما الدراسات السابقة والمشاهدة فأرجعت أسباب العنف الحضري إلى: ارتفاع عدد السكان، البطالة، الفقر، التنشئة الاجتماعية، تراجع دور الأسرة، المشاكل الأسرية، الهجرة، الإحباط، فقدان الانتماء الاجتماعي، درجة التنمية البشرية، غياب الرقابة الأسرية، الفشل في الدراسة، الانتقام، ارتفاع نسبة الشباب المهمش، غياب ثقافة العيش في العمارات، افتقار الحي للمرافق الضرورية، المخدرات، بدافع السرقة، مشاجرات عادية، وضع الضحية، المال.

أما الدراسات التي تناولت الجريمة فأرجعت أسباب الفعل الاجرامي الى: الفقر، الظروف المزرية، المتغيرات البيئية، تأثير الإعلام، التأثير بالغرب، صراع القيم، الابتعاد عن الدين، الهجرة الأجنبية، زيادة سكانية، تراجع قوة الضبط الاجتماعي، البطالة، الانتقام.

جميع هذه الدراسات لم تعتمد في أبحاثها على توضيح الأسباب والعوامل الكامنة التي ساهمت في انتشار العنف والجريمة، بل اكتفت بتحديد بعض متغيرات دون التفضيل في أبعادها ومؤثراتها.

• العنصر الخامس: صفات مرتكبي العنف:

لقد قامت بعض الدراسات السابقة بتحديد صفات الأفراد الذين يمارسوا العنف والجريمة، والتي تتمثل في: إن أغلب مرتكبي العنف ذكور، شباب، عزاب، ذوي مستويات علمية متدنية، أغلبهم بطالين أو يمتهنون مهنا حرة، ينتمون الى أسر فقيرة، يعانون من مشاكل أسرية واجتماعية واقتصادية، معظمهم من الوافدين الجدد للمدن.

أما الدراسة الحالية فلقد حددت صفات مرتكبي العنف انطلاقا مما توفر لديها من احصائيات ومعطيات ميدانية، والتي تتمثل في: معظم مرتكبي العنف ذكور مع تسجيل نسبة ضعيفة للإناث، بالغين، مستواهم العلمي منخفض، بطالين، من ذوي السوابق للفعل الاجرامي، غرباء لا تربطهم صلة بضحاياهم.

2- تحديد أوجه الاستفادة من العناصر البحثية التالية:

من خلال هذا العنصر سوف يتم تحديد أوجه الاستفادة من العناصر المتعلقة بموضوع البحث التي تناولتها الدراسات السابقة والمشاهدة، والتي سوف يتم عرضها وفق الطرح الموالي:

● المفاهيم الاصطلاحية:

عناصر البحث	أوجه الاستفادة من جميع الدراسات السابقة والمشاهدة
المفاهيم الاصطلاحية	<p>- تم الاعتماد على مختلف المفاهيم الأساسية التي تناولتها الدراسات السابقة والمشاهدة والتي تتمثل في: العنف، الانحراف، الجريمة، جرائم العنف، المجرم والاستفادة من مصادرها الرئيسية التي توفرت لدى الباحثة.</p> <p>- كما تمت الاستفادة من المفاهيم الثانوية: النمط المكاني، توزيع السكان، الايكولوجيا، الخصائص البيئية، المدينة، المناطق المحيطة، الهامشية، انعدام الأمن، الشباب ... الخ في فهم العلاقة بين المكان و الفعل الاجرامي .</p>

● المفاهيم الإجرائية:

عناصر البحث	وجه الاستفادة من جميع الدراسات السابقة والمشاهدة
المفاهيم الإجرائية	<p>- أغلب الدراسات السابقة والمشاهدة لم تقوم بتحديد المفاهيم الإجرائية واكتفت بتبني المفاهيم الاصطلاحية دون تحديدها وفق متطلبات الدراسة.</p> <p>- أما الدراسات التي قامت بوضع مفاهيم الإجرائية اطلعت الباحثة على كيفية تحديدها من أجل بناء مفاهيم إجرائية تتفق مع المشكلة البحثية.</p>

● الدراسات السابقة:

عناصر البحث	وجه الاستفادة من جميع الدراسات السابقة والمشاركة
الدراسات السابقة	معظم الدراسات التي أدرجت الدراسات السابقة قامت بتحليلها وفق الطريقة الكلاسيكية وقامت بنقدها دون تبيان أوجه الاختلاف والتشابه مع العناصر البحثية. وأخرى اكتفت بعرضها دون مناقشتها. لذلك دفع الباحثة الى محاولة تحليل الدراسات السابقة وفق طرح جديد يمزج فيه بين التحليل الكلاسيكي للدراسات و اعتماد على نموذج جانت . علما أن جميع الدراسات السابقة التي تناولتها الدراسات لم تدرجها الباحثة ضمن هذا الفصل بل اعتمدت عليها ضمن المادة العلمية للبحث.

● الإطار النظري:

عناصر البحث	وجه الاستفادة من جميع الدراسات السابقة والمشاركة
الإطار النظري	يعتبر الإطار النظري للدراسات السابقة مادة دسمة للدراسة الحالية بحيث استفادت الدراسة الراهنة من المداخل والنظريات المفسرة للعنف والجريمة. مع العلم أن معظم الدراسات لم تقم بتبني مدخل نظري معين علانية بل اكتفت بسرد جميع المداخل النظرية دون تبنيها.

● منهج الدراسة:

عناصر البحث	وجه الاستفادة من جميع الدراسات السابقة والمشاركة
منهج الدراسة	جميع الدراسات اعتمدت على مناهج مختلفة: كالمنهج الكيفي، المسح بالعينة، المنهج الاستقرائي، المنهج الاستنتاجي، المنهج الكمي، المنهج الوصفي، المنهج الإحصائي.... ومنها من لم تحدد المنهج المستخدم. أما الدراسة الراهنة فلقد اعتمدت على ثلاث مناهج هي: منهج الوصفي والمنهج المقارن والإحصائي. بغية الوصول الى تحقيق أهداف الدراسة.

● أدوات الدراسة:

عناصر البحث	وجه الاستفادة من جميع الدراسات السابقة والمشاركة
أدوات الدراسة	معظم الدراسات اعتمدت على تقنية المقابلة والملاحظة ومنها من أضافت الاستمارة، والسجلات والوثائق والتحليل السميائي وإحصائيات. أما الدراسة الراهنة فقد اعتمدت على الإحصائيات ودعمتها بثلاث تقنيات تتمثل في: الاستمارة، المقابلة، والملاحظة. جميع أدوات الدراسة المستخدمة في الدراسات تتناسب مع المشكلة البحثية الراهنة وزودت الباحثة بمعلومات مسبقة عن نجاعة تلك التقنيات في جمع المعلومات عن الظاهرة المدروسة.

• صعوبات الدراسة :

عناصر البحث	وجه الاستفادة من جميع الدراسات السابقة والمشاركة
صعوبات الدراسة	ذكرت بعض الدراسات الصعوبات التي اعترضت مسارها البحثي و المتمثلة في : <ul style="list-style-type: none"> - نقص الإحصاءات حول المجرمين و السجون . - نقص الإحصاءات الجنائية . - أوضاع أمنية غير مستقرة . - فترة زمنية محدودة . - ميزانية محدودة . جميع هذه الصعوبات أخذتها الباحثة بعين الاعتبار، خاصة عند النزول للميدان وحاولت التكيف مع هذه الصعاب وخلق طرق بديلة لتكملة جميع المعطيات الإحصائية، وتعويض البيانات الناقصة، كما تم تجنيد وسائل مادية وبشرية للقيام بالبحث على أحسن وجه.

• نتائج الدراسة:

عناصر البحث	وجه الاستفادة من جميع الدراسات السابقة والمشاركة
نتائج الدراسة	جميع الدراسات قامت بمناقشة نتائج دراستها وفق صحة الفرضيات المطروحة، ومنها من قامت بوضع استنتاجات عامة حول الدراسة. فأغلبها كانت لها نتائج ذات صلة وثيقة بموضوع البحث وتتمثل في: <ul style="list-style-type: none"> - التوزيع المكاني للجرائم وأثر العامل الجغرافي فيها. - أشكال العنف والمتمثلة في العنف اللفظي والرمزي والجسمي والجنسي والتعدي على ممتلكات الآخرين.

<p>- مساهمة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأسرية في انتشار العنف.</p> <p>- تحديد خصائص مرتكبي العنف والجريمة والمتمثلة في: خصائص ديموغرافية والاجتماعية واقتصادية.</p>	
---	--

• المصادر والمراجع:

عناصر البحث	وجه الاستفادة من جميع الدراسات السابقة والمشاركة
المصادر والمراجع	العديد من المراجع والمصادر التي استخدمتها الدراسات السابقة والمشاركة تم الاطلاع عليها، والأخذ منها ما يفيد البحث خاصة ما توفر منها، وتوجد من أغفلت الباحثة عنها. وفي العموم تعتبر هذه المراجع من الموارد الهامة لدراسة المشكلة البحثية.

خلاصة:

لقد حاولت الدراسة الحالية الإلمام بجميع العناصر البحثية من أجل تقديم دراسة معمقة وشاملة للعنف الحضري دون إهمال أي جانب من جوانب الجغرافية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، الحضرية، السياسية، الأسرية. هذا من أجل الاستفادة من الهفوات التي وقعت فيها الدراسات السابقة فكل باحث تطرق إلى دراسة العنف أو الجريمة من زاوية اختصاصه والاكتفاء بدراسة جانب أو اثنين دون التوسع فيها أو الإشارة إليها.

أما الدراسة الراهنة فحاولت قدر الإمكان الالتفاف والإحاطة بجميع العناصر البحثية والإلمام بجميع الجوانب المرتبطة بالدراسة.

الفصل الثالث: الاتجاهات النظرية ومسألة العنف في المدينة

• الاتجاه التكنولوجي .

أولاً

• الاتجاه الاجتماعي .

ثانياً

• الاتجاه الثقافي

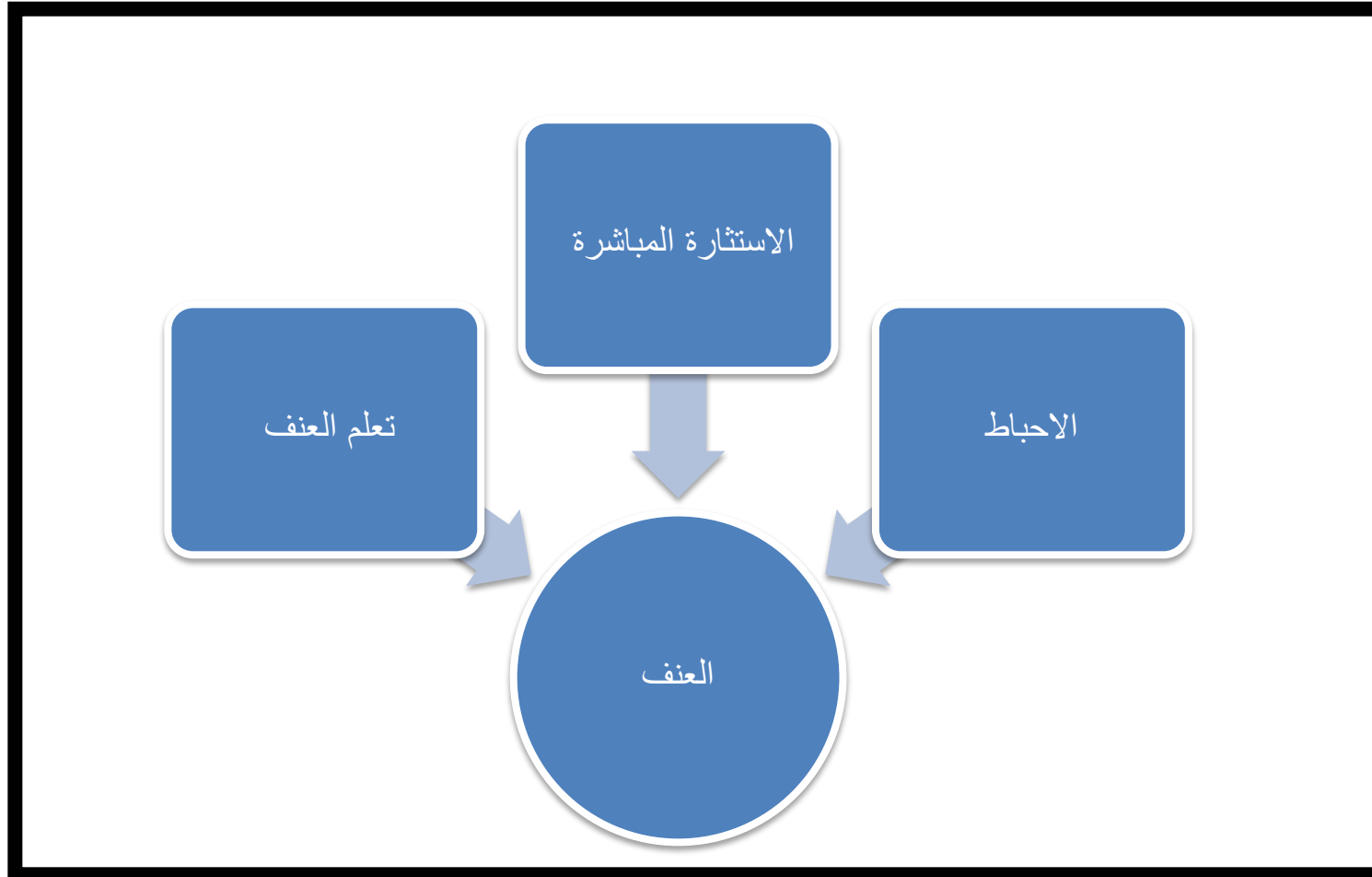
ثالثاً

تهيد:

لقد حاول المفكرين والباحثين إيجاد تفسير لظاهرة العنف باعتبارها من أكثر الظواهر التي تتنامى بشكل مستمر في المجتمع وبدرجات مختلفة، فتعددت الدراسات والأبحاث التي تناولتها بالدراسة والتحليل، ونلمس ذلك من خلال ظهور عدة تخصصات جعلت من العنف والجريمة والانحراف موضوعا لها. فظهر علم الإجرام، علم الاجتماع الجنائي، علم اثروبولوجيا الجريمة، ديموغرافيا الجريمة..... الخ .

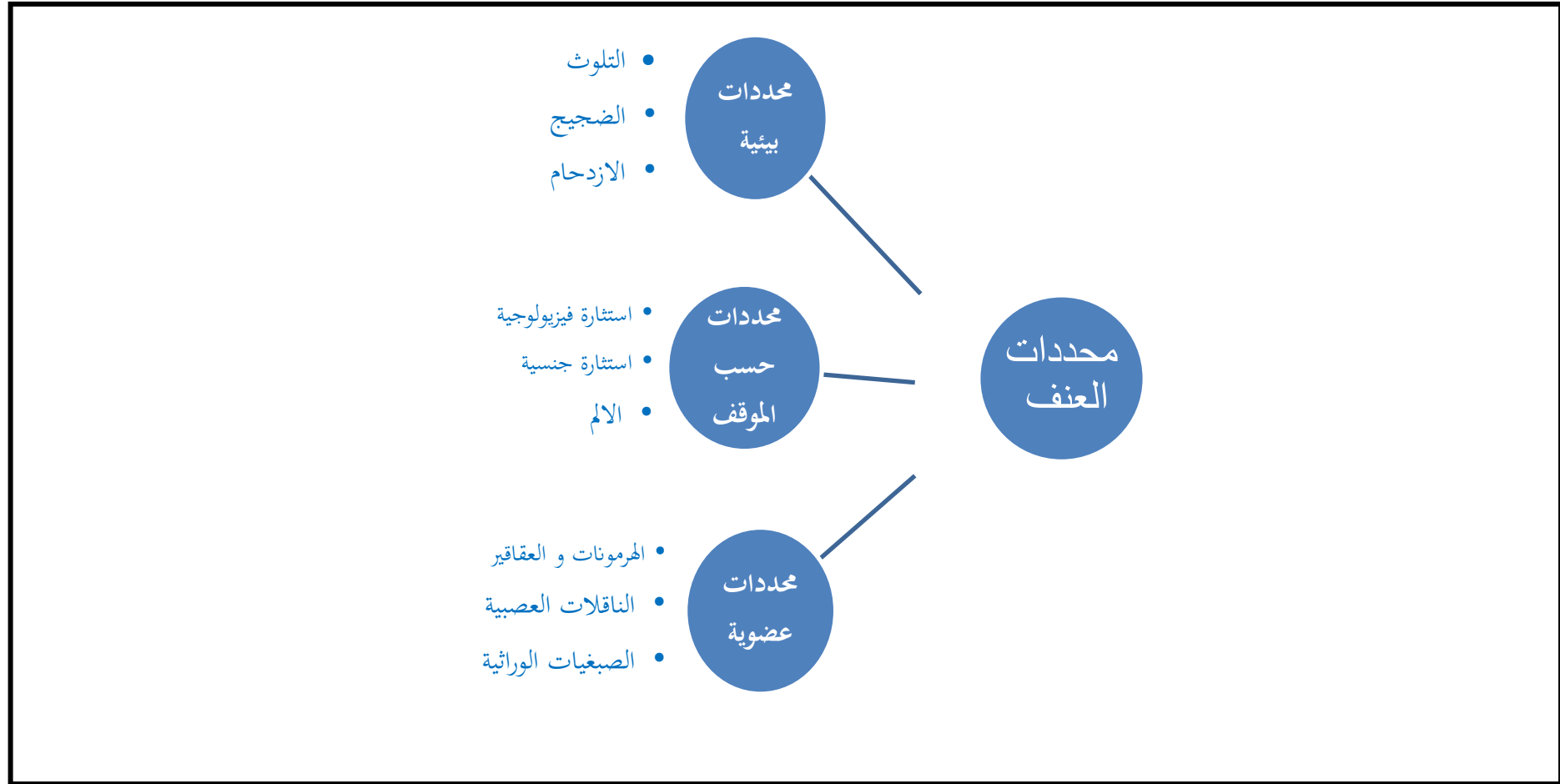
وبعض العلماء ارجعوا العنف إلى الكراهية والعوامل النفسية والعضوية، وقد نتج عن ذلك تعدد النظريات والاتجاهات منها القديمة والحديثة لتفسير العنف. إذ حدد العلماء العنف وفق ثلاث أشكال كما هو موضح في الأشكال الثلاثة الموالية (الشكل رقم 1، الشكل رقم 2، الشكل رقم 3).

الشكل رقم (2) : يمثل الشكل الأول في تحديد العنف.



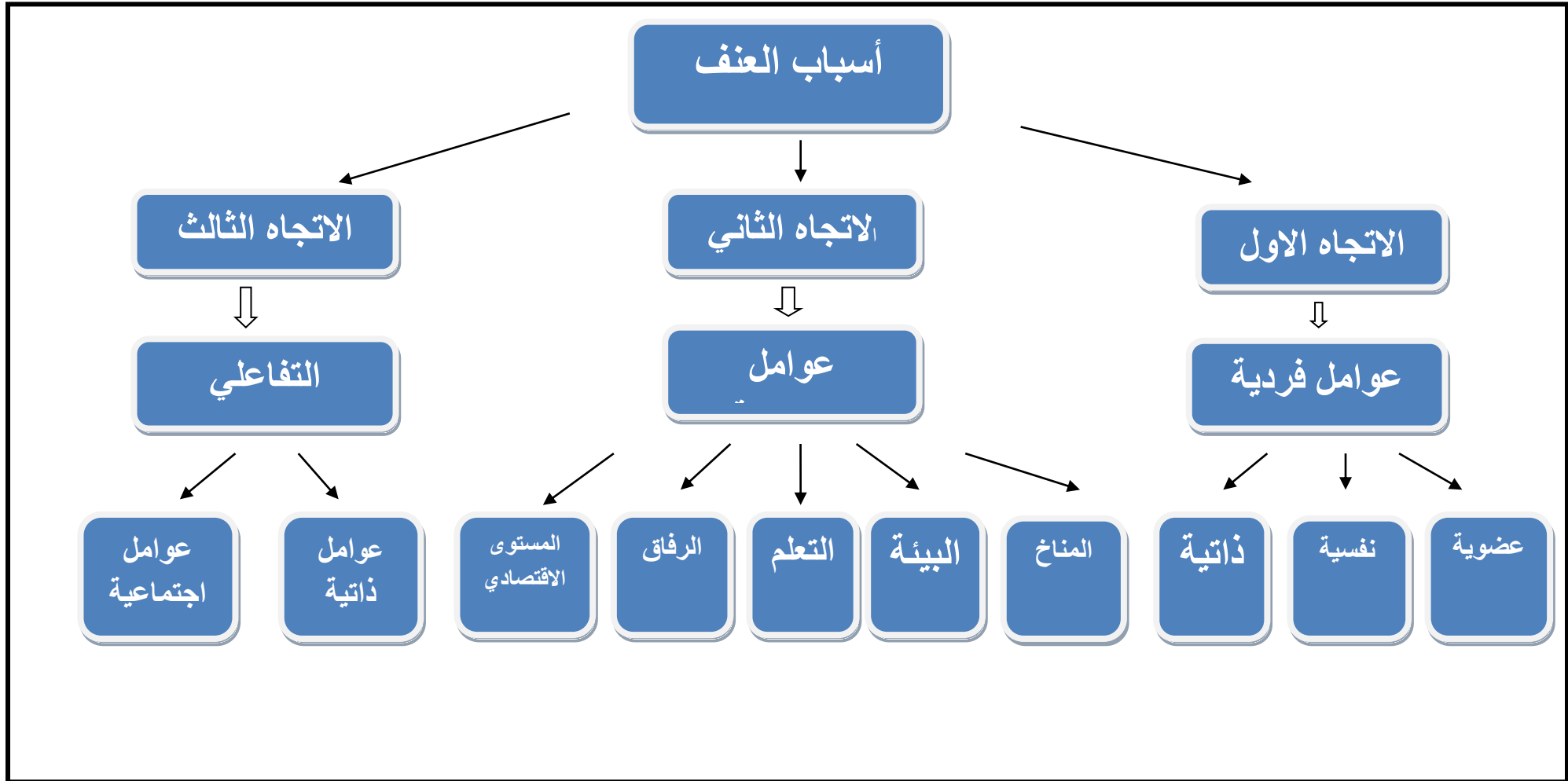
المصدر : إعداد الباحثة

الشكل رقم (2) : يمثل الشكل الثاني في تحديد العنف .



المصدر: إعداد الباحثة .

الشكل رقم (3) : يمثل الشكل الثالث في تحديد العنف .



المصدر : إعداد الباحثة.

أولاً: الاتجاه الايكولوجي:

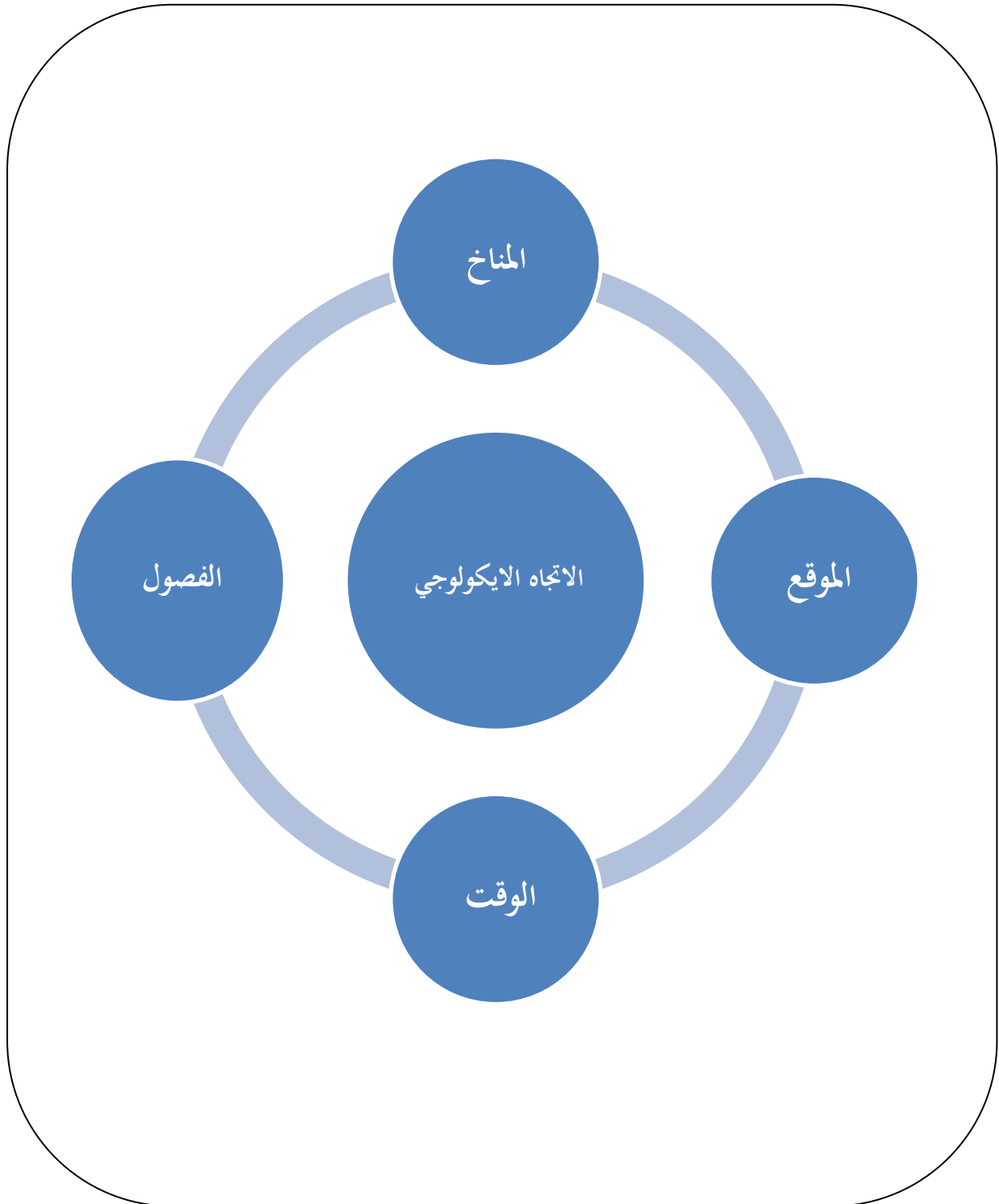
ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى التسليم بوجود علاقة بين مختلف العناصر الايكولوجية* وظاهرة العنف، من خلال التطرق إلى جميع العناصر البيئية والجغرافية والمناخية وأثرها في انتشار العنف، فلقد فسروا جرائم العنف في ضوء أربع عناصر تتمثل في. (الشكل رقم 4) :

- **الموقع:** أثر الموقع الفلكي والجغرافي والمكاني في أنواع ومعدلات العنف.
- **المناخ:** أثر حرارة الجو و برودته في تغيير معدلات و أشكال العنف .
- **الفصول:** تختلف الجرائم العنف باختلاف الفصول : الصيف و الخريف ، شتاء و الربيع
- **الوقت:** تعاقب الليل و النهار ، و ساعات معينة من الليل و النهار .

* الايكولوجيا :يرجع مفهوم ايكولوجيا للعالم البيولوجي ارنست هايكل حيث استخدم مصطلح oecologie لشير به إلى علاقة الكائن الحي بيئته العضوي وغير العضوية وقد اشتق المصطلح من الكلمة اليونانية okios يعني المنزل أو المسكن home . ويشمل المعنى الواسع للمصطلح وأيضاً من يقيمون في المسكن ونشاطهم اليومي وتأديتهم لوظائفهم للبقاء على الحياة وضمان الحصول على مواردها ، وهو معنى لمفهوم homing وبذلك يصبح المعنى العام لمصطلح ايكولوجيا أنها العلم الذي يدرس الأفراد الذين يعيشون في بيئة واحدة و الوقوف على نشاطهم وتفاعلهم مع العناصر البيئية .

أما علماء الايكولوجيا الاجتماعية فيحددونها في إطار دراسة البيئة الاجتماعية وتنظيمها ،والعلاقات المكانية و النفسية و الاجتماعية ،التي تربط الجماعات والأفراد بعضهم البعض ، و الآثار المتبادلة بين الأفراد و البيئة التي يشغلونها .

الشكل رقم (4): يمثل مقومات الاتجاه الايكولوجي .



المصدر : من إعداد الباحثة .

إن الاتجاه الايكولوجي وفق ما توصلت إليه جهود أنصار هذا الاتجاه ينطلق من مسلمة مفادها: تأثير عناصر البيئة الجغرافية المختلفة على العنف والسلوك الإجرامي وانتهت الجهود إلى عدد من النتائج أهمها:

1- تباين معدلات وأشكال العنف باختلاف الموقع:

من بين الدراسات التي تبنت هذه الفرضية دراسة **مونتسكيو** في كتابه روح القوانين أن معدلات العنف تزداد كلما اقتربنا من خط الاستواء، في حين تزداد نسبة الإدمان كلما اقتربنا من القطبين. كما أكد **لومبروزو** عن وجود علاقة بين العنف والتضاريس فقد بين أن الجرائم تقل في المناطق السهلية، وتزداد في المناطق الجبلية، وتصل إلى ذروتها في قمم الجبال العالية.¹

أما **فتشر** في سنة 1849 استعمل الإحصاءات البريطانية للجريمة في المقاطعات الأكثر ثراء، مع انه استنتج أنها مناطق جاذبة للمجرمين. إلا أنها ليست مولدة لها.

في حين اظهر **مايهاو** في دراسة له سنة 1862 عن السلوك الانحرافي على كل من **انجلترا** و **ويلز** أن معدلات الجريمة تزداد في المناطق الزراعية عن الحضرية. أما **سكوت** فقد ربط في دراسته سنة 1972 بين التحضر والجريمة وطبق ذلك على العديد من دول العالم.

في حين ركزت الدراسات الكارتوغرافية على الأنماط الإقليمية للجريمة وبرز اتجاه آخر لدراسة الجريمة في المدن يسمى **Rookeries** الذي ظهر في معظم المدن البريطانية في النصف الأول من القرن العشرين ، حيث تعيش مجموعة من المجرمين و السارقين و البغاة و المنحرفين في المناطق معينة تعد المناطق الأسوأ في المدينة **Worstareas** .

وفي أمريكا طور كل من **شاو** و **ميكى** عام 1942 دراسات الايكولوجية المكانية للجريمة حيث قاما بدراسة حول جناح الأحداث في مدينة شيكاغو وتم تحديد من خلالها مساكن المنحرفين من الأحداث باستخدام الخرائط النقطية لإظهار التباين المكاني في تحليلهما ضمن إطار مكاني حددت مساحته بربع ميل ، ومثل في شكل نطاقات مركزية 75 مجتمع محليا . واستنتجا نموذجا مكانيا متمثلا في نمط عام منتظم للجريمة والتي تقل كلما اتجهنا من المراكز إلى الأطراف .

¹- حسين عبد الحميد رشوان : المرجع السابق ، ص 110.

واستندت النتائج على عدد من المتغيرات منها : الفقر ، مستوى السكن المتدني ، الانتقال . عدد المواليد السكان الغرباء وبناءا عليه حددت أربع أشكال رئيسية للانحراف هي :¹

- جناح الأحداث
- جرائم البالغين .
- العود في الإجرام .
- المجرمون الفارون من العقاب .

حيث أثبتنا صحة هذا النموذج من خلال تطبيقه مرة أخرى على كل من **تيمور و أوماها** . ثم أعاد الباحثين دراستهما سنة 1969 وبينت نتائجهما استمرار اتجاه النمط العام للجرائم نحو الأطراف بشكل موازيا لحركة الانتقال . إذ توجد علاقة عكسية بين معدلات الجريمة و الانتقال من مركز المدينة من خلال متغيرات : الفقر ، الجوار ، وضع الأسرة ، الجماعات الاجتماعية ، مجموعة المدرسة ، مجموعة أصدقاء اللعب ، و الوضع المتدهور في مركز المدينة .

وبينت دراسة **شميدز** عام 1960 على مدينة **ستايل** ، و التي طبقت على 35000 جرم، و 30000 موقوف في الفترة الممتدة ما بين (1949-1951). حيث شمل 15.5 % من عدد السكان، و 47 % من الجرائم المسجلة عند الشرطة و نسبة 63% من الموقوفين. حيث طبقت نتائجه النموذج السابق، فيما يخص انخفاض الجريمة كلما اتجهنا نحو الأطراف².

كما يمكن تصنيف مدينة **سياتل** على أنها من الأمكنة التي يقطن و يرتكب المجرمون فيها جرائمهم، و تتميز بمايلي :

- ضعف التماسك الاجتماعي .
- تفكك الأسري .
- تفكك اجتماعي .
- تدني المستوى الاقتصادي و الاجتماعي .
- تدهور طبيعة المنطقة .
- ارتفاع بطالة الذكور .
- ارتفاع معدل انتقال السكان .

¹- ديفيد هريت : جغرافية الجريمة الحضرية، ترجمة ليلي بنت صالح زعزوع، ط1، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، لبنان ، 2001، ص ص50-51.

²- نفس المرجع، ص52.

كما تم تحديد صفات مرتكبي الجرائم وفق الخصائص التالية :

- الخصائص الديموغرافية : تتمثل في :

- العمر : شباب
- الجنس : ذكور
- الحالة الزوجية : عزاب
- الحال العرقية : الأقلية العرقية .
- الحالة الأسرية : التفكك الأسري .
- حجم الأسرة : كبيرة .

- الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية : تتمثل في :

- الدخل : منخفض
- المهنة : غير مؤهل
- العمل : عاطل
- التعليم : بسيط

- المستوى المعيشي : يتمثل في :

- السكن : متدني
- الكثافة : ازدحام
- ملكية السكن : مؤجر .
- مدة البقاء في المسكن : بسيطة

في حين أظهرت دراسة **كورسي و هافي** سنة 1970 تمثيل التدفق السطحي للجرائم في مدينة كليفلاند ، والتي تركزت قمتها في مركز المدينة و تبعثرت في شكل نوويات مركزية عند مراكز مواقع التسوق . حيث بينت هذه الدراسة شيوع النمط الإجمالي ذو شكل نطاق في مدن أمريكا الشمالية¹.

كما بينت دراسة بريطانية نمطا مختلف تمثل في تركز العنف حول المخططات السكنية العامة والتي نمت حول أطراف المدن الحضرية بنسبة 31% عن المركز . بسبب انتقال المجرمين إليها .

¹- المرجع السابق ، ص53.

وانحصرت الجرائم في مدينة شليفد في دراسة لكل من بالدوين وبوتومس سنة 1976 على المساكن و المناطق الصناعية في مركز المدينة .

وأكدت دراسة قام بها موريس سنة 1957 تمركز العنف في حيز المساكن العامة في دراسة له عن جناح الأحداث في مدينة كرويدن في بريطانيا. وكما هو الحال في دراسة سكوت سنة 1965 في مدينة بارت الأسترالية.

وخلال سنة 1973 أعاد كل من جيتوس و ستيفان دراسة شميد لمدينة ستايل باستخدام التحليل المعياري العام للتأكد من العلاقة بين الجريمة و متغيرات التعداد السكاني. فكانت النتائج مطابقة في العلاقة بين الجريمة والذكور العاطلين عن العمل.

وقام كل من كورسي و هارفي سنة 1975 بقياس سبع متغيرات إجرامية و علاقتها بـ17 متغير سكاني، وتبين ارتفاع معدلات السرقة التي يقطنها المهنيون. لان المجرمون ينتقلون إلى موقع الهدف. وارجع المتغير الثاني إلى ارتفاع معدلات القتل والاعتداءات في المناطق الفقيرة إلى المعرفة المسبقة بالضحايا¹.

2- تختلف معدلات العنف باختلاف المناخ:

بين العلماء أن تغير المناخ يحدث تغير في معدلات حدوث جرائم العنف ، فقد لاحظوا أن بعض أشكال جرائم العنف تكثر في مناطق التي تتميز بمناخ معين و ظهور البعض في أوقات معينة من السنة وتقل في سنوات أخرى . حيث أشار ابن خلدون² في مقدمته إلى أثر الحرارة في الحياة الإنسانية فقال :إن المعمور من هذا المنكشف من الأرض إنما وسطه لإفراط الحر في الجنوب منه و البرد في الشمال....لهذا كانت العلوم و المصانع و المباني و الملابس و الأقوات والفواكه ، و الحيوانات و جميع ما يتكون من هذه الأقاليم الثلاثة المتوسطة مخصوص بالاعتدال وسكانها من البشر اعدل جسما و ألوانا و أخلاقا و أديانا . أما سكان الأقاليم البعيدة عن الاعتدال، فإنهم متوحشون يقرب عرض أمزجتهم وأخلاقهم من عرض الحيوانات العجم، ويبعدون عن الإنسانية بمقدار ذلك.

وبين جيرمي من خلال مقارنة إحصائية قام بها في فرنسا ما بين (1826-1830) إن معدلات الجرائم تتضاعف خاصة التي ترتكب في حق الأشخاص في جنوب فرنسا مقارنة بشمالها. إذ وجد 48 جريمة ضد الممتلكات تقابلها

¹- المرجع السابق ،ص ص 54-60.

²- بركات النمر المهيئات : جغرافيا الجريمة -علم الاجرام الكارتوغرافي - ، ط1، دارمجلدلاوي للنشر، 2000، ص 48.

200 جريمة ضد الأشخاص. وجرائم الاعتداء على المال والملكية بلغت معدلات مرتفعة بشمال مقارنة بالجنوب، إذ وجد 181 جريمة ضد الممتلكات في مقابل كل 200 جريمة ضد الأشخاص.

ولقد استخدم جيري سنة 1833 التقارير السنوية لتمثيل أنماط الجرائم في فرنسا، مستخدماً تأثير العوامل المناخية الموسمية أو الفصلية على الجريمة، لأن جرائم الملكية تزداد في فصل الشتاء في الأقاليم الشمالية. فيما تتزايد جرائم الاعتداء على الأنفس في الجنوب في فصل الصيف آخذاً في اعتباره تأثير الكثافة السكانية و التعليم، فجرائم الملكية ارتبطت بالثراء و بارتفاع نسبة الأمية في المناطق الحضرية¹.

وبين لمبروزو وجود علاقة بين الطقس الدافئ من ناحية وسلوك الأفراد من ناحية أخرى، فجرائم الاعتداء على الأشخاص يزداد معدلها في فصل الصيف عن باقي الفصول. لأن الصيف تكثر فيه فرص الاحتكاك بين الأشخاص وتزداد فرص الاختلاط في الأماكن المفتوحة و المزدحمة، و بالتالي وجود تضارب بين الرغبات و المصالح، ومن ثم حدوث الصدمات و الاعتداءات....، أما فصول السنة الباردة فتزداد جرائم العنف ضد المال و الملكية².

أما كتيليه من خلال كتابه الذي نشر سنة 1836 بعنوان مقالات عن الإحصاءات الخلقية في فرنسا ابتكر قانون الحرارة الإجرامي و بين من خلاله أن أغلب جرائم الأشخاص تتواجد بجنوب أوروبا حيث الطقس الحار، بينما أغلب جرائم الأموال في الأقاليم الشمالية لأوروبا حيث الجو البارد³.

ولقد أشار الباحثين إلى وجود علاقة بين المناخ والعنف والانتحار، فارتفاع الحرارة يزيد من حيوية الإنسان و تتحكم في عاطفته، و تؤثر ارتفاع درجات الحرارة على القوة الجنسية و بالتالي ارتفاع معدلات جرائم العنف، و جرائم الآداب و الاغتصاب.

أما في أمريكا من خلال دراسة إحصائية بين العلاقة بين جرائم العنف و درجات الحرارة، فوجدوا أن ارتفاع معدلات جرائم العنف تصاحب ارتفاع درجات الحرارة و انخفاض الضغط الجوي.

ويرى الباحثين أن حالة الطقس لا تؤثر على الجرائم في ذاتها، وإنما يؤثر على طابعها فقط فتتحول من العنف عند اشتداد الحرارة إلى التحايل و الخديعة عند البرودة الجو.

¹- ليلي زعزوع : المرجع السابق ، ص

²- يسرى نور علي : الوجيز في علمي الاجرام و العقاب ، ادار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 2001، ص 143.

³-مكي دردوس : الموجز في علم الاجرام، ط2، ديوان المطبوعان الجامعية ، الجزائر ، 2009، ص133.

3- تختلف أشكال العنف باختلاف الفصول:

لاحظ الباحثين وجود تباين في معدلات العنف الجرمية وأشكالها باختلاف الفصول و أشهر السنة فبينت دراسة **عصام المليجي** في مصر ذلك ، حيث أن معظم الجرائم ترتكب في فصل الربيع يليه فصل الصيف ، ومن الملاحظ أن جرائم العنف تكثر في صعيد مصر حيث ترتفع درجة الحرارة مثل القتل و الشروع فيه في المدة ما بين جوان و أكتوبر . وجرائم الاعتداء على الأشخاص يزيد معدل ارتكابها في جنوب مصر ، . حيث ترتفع درجة الحرارة أما جرائم الاعتداء على المال فتكثر في نوفمبر ومارس . و تزيد في المناطق الشمالية لمصر عكس الجنوبية . أما جرائم النشل فتزداد فيفري و أبريل وتتناقص مع جويلية ديسمبر .

ووضع العالم الفرنسي **لوكسان** ما يسمى **تقويم الإجرام** إذ بين أكثر شهور السنة التي تزداد فيهم جرائم، فوجد بأن كل من شهر (جانفي، فيفري، مارس، أبريل) تزداد فيها جرائم قتل الأطفال، بينما كل من شهر جويلية والقتل والاعتداء الجنسي، بينما جرائم الخطف والاعتصاب الأطفال (ماي، جويلية، أوت)، وتقل في شهر ديسمبر وتزداد جرائم ضد الراشدين في جوان وتقل معدلاتها في نوفمبر، أما (ديسمبر وجانفي) أكثر شهور السنة التي ترتكب فيهم جرائم ضد الممتلكات.¹

ولقد لوحظ من الإحصائيات بشكل عام إن جرائم الاعتداءات الجنسية تكثر في فصل الربيع، وفي الصيف أكثر منه في فصول السنة الأخرى. ويرجع ذلك لإفراز الغدة الصماء بوجه عام، وجرائم العنف كالاقتداء على الأشخاص والاعتصاب الجنسي والانتحار في فصل الصيف حيث تزداد درجة الحرارة عنه في الفصول الأخرى. وسجلت بعض الإحصائيات أن جرائم الآداب العامة والجرائم الجنسية تبلغ ذروتها في الربيع، وبالذات في الفترة من فيفري إلى أبريل. كما تكثر في نفس الفترة جرائم الإجهاض وقتل المواليد.²

وهذا ما لاحظته العالم الأمريكي **سدرلاند**³ من زيادة جرائم قتل الأطفال حديثي الولادة في فصل الشتاء، واتخذ كوجه من أوجه الانتقادات التي توجه الى أولئك الذين يزعمون ان جرائم الأشخاص تزداد في الصيف وليس في الشتاء.

1- عبد الرحمان بدوي : التوزيع المكاني للجريمة في مدينة الرياض و علاقتها بالخصائص البيئية للمكان ، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية ، أكاديمية

نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، السعودية ، 2003 ، ص 25.

2- نفس المرجع ، نفس الصفحة .

3- نزال ياسين العبادي: الوجيز في علم الاجرام، دار الكتب القانونية، الامارات، 2014، ص 424.

لكن التفسير السليم لتلك الظاهرة (قتل الأطفال حديثي الولادة في فصل الشتاء) هو ان حالات الحمل التي تزداد في الربيع تأتي ثمارها في الشتاء، أي تنتهي فيه فترة الحمل وحين وقت الوضع فتزداد حالات الولادة، وقد يكون من أولئك المواليد من لا يرغب فيه فيتم التخلص منه.

4- تختلف معدلات وأشكال العنف باختلاف الوقت:

يعتبر عامل الوقت أو الزمن من العوامل المهمة في إحداث فوارق في معدلات جرائم العنف، فالأيام و الساعات تحدث اختلافات في وقوع العنف، تأكيداً لما سبق قام **فالك**¹ بدراسة على 8 مدن أمريكية حيث درس تكرار حدوث الجرائم عبر ساعات اليوم، فاتفق له أن :

- من 22 إلى 00 : ارتفاع معدلات جرائم السرقة بالإكراه .
- من 20 إلى 22 : ارتفاع معدلات جرائم السرقة و سرقة السيارات .
- ومن 2 إلى 4 صباحاً: ترتفع معدلات جرائم السطو .

من خلال ما سبق لا يمكن إنكار دور العوامل الجغرافية في تأثيرها على صور و أشكال العنف و السلوك الإجرامي ومعدلات ارتكابهما ، ولكن ضرورة تكاملها مع عدة عناصر نفسية و فطرية و اجتماعية لإعطاء صورة واضحة عن العنف وآثاره .

¹- حسين عبد الحميد رشوان : المرجع السابق ، ص ص 113-114 .

ثانيا: الاتجاه الاجتماعي:

يعتبر علماء الاجتماع العنف ظاهرة اجتماعية شاذة تهدد كيان المجتمع واستقراره، وتتنوع العوامل والأسباب المؤدية إليه وله آثار وخيمة على المجتمعات. ومن أجل دراسته وتحليله اختلفت اتجاهاتهم النظرية فدرسوه من زوايا مختلفة، فظهرت عدة نظريات ذات طابع اجتماعي تفسر العنف منها:

1- نظرية الضبط الاجتماعي:

ويرى دوركايم أن الضبط الاجتماعي يتوقف على مدى تأثير السلطة الأخلاقية للمجتمع على الأفراد فعندما لا يخضع سلوك الفرد لسلطة المجتمع الأخلاقية ينتهج سلوكا وفق شهواته ومصالحه الشخصية ويصعب إمكانية التحكم فيها فينتج عنها العنف والانحراف ويعتبر الأسرة من أقوى آليات ووسائل الضبط الاجتماعي من خلال تنشئة الفرد منذ صغره على ضوابط معينة تجعله مقيدا بما تلقاها ولا يتجرأ أن يخالفها أو أن يجرب أنماط سلوكية منافية لها فالتنشئة الأسرية تقوم أساسا على ربط الفرد بمجتمعه وتسييل الرقابة عليه وتضبط سلوكه حسب ضوابط المجتمع كالقيم والأخلاق والنظم والقواعد السائدة وتهدب عاداته ورغباته وتلقن الفرد قواعد الالتزام والامتثال ليكون عضوا فعالا وبناء في المجتمع.

وذهب هيرشي إلى أن السلوك المنحرف والعنيف يرجع إلى ضعف روابط المجتمع واختيارها فقوة الارتباط التي تربط الفرد بالآخرين والوالدين والأصدقاء أي الروابط الودية والعاطفية يمكن أن تمنع ممارسة العنف والوقوع في الانحراف وتعد بمثابة ضوابط اجتماعية وأن اندماج الأفراد في المهن المشروعة والأنشطة الاجتماعية تحول بينهم وبين ممارسة العنف ونادرا ما تتاح لهم فرصة التفكير في السلوك المنحرف وأن التزام الفرد بالقانون والأوامر والقرارات الإدارية تكبح رغبته في ممارسة العنف والاعتداء على الآخرين أو انتهاج سلوك منحرف وبالتالي تتكون لديه عقيدة احترام قواعد ومعايير المجتمع ويشعر بالالتزام الأخلاقي نحو طاعة هذه القوانين ويصبح الفرد من خلالها منضبط ذاتيا واجتماعيا.

و تنبثق نظرية بارسونز في الضبط الاجتماعي : من فكرة أساسية مؤداها أن التنشئة الاجتماعية لا تقدر وحدها على مواجهة الانحرافات فالضبط الاجتماعي في نظر بارسونز هو عملية دافعية تراجع الدوافع التي تنحرف عن تحقيق توقعات الدور. وتبعا لذلك فهو يمثل عملية لإعادة التوازن، ويشتمل ميكانيزمات الضبط الاجتماعي على عدة ميكانيزمات هي¹:

- الصمود: وهو رد فعل من جانب الأنا تجاه الضغط عن علاقته بالآخر والهدف هو توفير الأمن للأنا .

1- سامية محمد جابر وحسن محمد حسن: علم الاجتماع القانوني، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003، ص75.

- **التسامح:** لا يمكن للصدود أن يتحقق إلا إذ توفر التسامح فيها، فهما عمليتان أساسيتان تدفعان إلى إعادة التوازن في نسق التفاعل، و تكمن أهمية التسامح في أنه يمكن لبعض الأفراد الوقوع في بعض الانحرافات من خلال الضغط الممارس عليهم، ومنه التسامح يؤدي إلى إعادة ضبطهم.

2- التفكك الاجتماعي:

يعبر عالم الاجتماع الأمريكي **ثورستن سيلين** رائد هذه النظرية وصاحبها ن فقد استوحى نظريته من واقع المجتمع الأمريكي الذي عاصره ، ومن واقع المجتمعات التي عاصرها ولم يعايشها بل طرقت على مسامعه الظواهر الإجرامية فيها وقارنها بالمجتمعات الريفية التي وجد فيها انخفاضا في حجم الظواهر الإجرامية قياسا إلى حجم تلك الظواهر في المجتمعات المتحضرة مما شجعه على إجراء مقارنة عددية كان نتيجتها ارتفاع حجم الظاهرة الإجرامية ارتفاعا كبيرا في المجتمعات المتحضرة و انخفاض حجم هذه الظاهرة انخفاضا كبيرا في المجتمعات الريفية . لهذا السبب ارجع الظاهرة الإجرامية إلى التفكك الاجتماعي¹.

حيث قام **سيلين** بتحليل العلاقة بين الصراع الثقافي والجريمة في كتابه (صراع الثقافة و المجتمع) الذي نشره سنة 1938، إذ ينشأ الصراع بين الثقافات عندما تتعارض ثقافات و مبادئ و قيم معينة تسود المجتمع، و التي يحميها القانون مع الثقافات و المبادئ و القيم السائدة لدى جماعة المنتمي إليها. وصراع الثقافات يتماثل مع التفكك الاجتماعي في أن هناك تناقشا وعدم انسجام في أنواع الضغوط الاجتماعية التي يواجهها الفرد في المجتمع. وقد أقام **سيلين** نظريته على أساس المقارنة بين أنواع مختلفة من المجتمعات، وبين مراحل مختلفة من حياة الفرد داخل المجتمع الواحد، وانتهى إلى أن الظاهرة الاجرامية ترجع إلى التفكك الذي أصاب المجتمعات، فكلما ساد التفكك مجتمعا معينا ظهر فيه الجريمة، وكلما ساد الترابط والانسجام قلت فيه الجريمة والعنف².

تتميز هذه النظرية بدعوتها إلى تشبه المجتمع المتحضر بالمجمع الريفي في حرصه على الحفاظ على الروابط الأسرية والاجتماعية ، كما تدعو إلى تربية الطفل و تنشئته نشأة ريفية تسودها القيم و المثل العليا فضلا عن ذلك تستنكر النظرية مسألة فساد الضمير الإنساني وتفككه نتيجة إغراقه بمظاهر الحياة الحضرية المنقطة وترى صلاح الضمير بالتعاون و الترابط الاجتماعي إن هذه الميزات التي ميزت بها النظرية جعلتها مقبولة بدرجة كبيرة بالنسبة لبعض علماء الإجرام إذ

1- علي الفهواجي : أصول علمي الاجرام و العقاب ، دار الجامعة للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان ، 1985، ص 37.

2- حمدي رجب عطية : علم الاجرام ، دار الكتاب الوطنية ، ليبيا ، 2003، ص 84.

يتفق بعضهم مع منطق هذه النظرية بالنظر لمل تلمية تربية الضمير من معان سامية تدفع الإنسان لسلوك طريق الخير و الشر ، وحبه لأبناء مجتمعه¹.

وعلى الرغم من المزايا التي تميز بها هذه النظرية حيث كانت تحمل بين طياتها دعوة إلى التحلي بالقيم والمثل العليا لمكان أثرها الايجابي في التخفيف من مظاهر الجريمة.

3- نظرية التعلم الاجتماعي:

ترجع هذه النظرية إلى ألبرت باندورا الذي يرى أن العنف سلوك متعلم من المجتمع، ويؤكد على التفاعل بين الشخص والبيئة، فتفرض عليه تعلم السلوك العنيف كأى نوع من السلوك الآخر. فحسب هذه النظرية، فإن الفرد يكتسب العنف بالتعلم والتقليد من البيئة المحيطة به، سواءً في الأسرة أم المدرسة أم غيرها، ولقد قام كل من والتر وباندورا 1983 بدراسة بعض العوامل، كالممارسة التربوية، والوالدين، وتأثير النماذج - الأب والأم - كنموذج يقتدى به، وأثر ذلك على العنف فوجدوا أن الطفل يقلد سلوكه².

كما ترجع هذه النظرية مصدر العنف إلى التنشئة المتسلطة ومشاهدة الأفراد للأفلام الكرتونية التي تعرف بقصص البطولة، والسلوكات العنيفة تؤثر فيهم عن طريق التقليد والمحاكاة.

ويشير باندورا إلى أن سلوك الدور الجنسي يتم اكتسابه من خلال ملاحظة سلوك الآخرين ومطابقة سلوكنا على سلوكهم، وقد حدد باندورا ثلاثة مصادر للسلوك العنيف في المجتمع الحديث وتمثل هذه المصادر في تأثير الأسرة والثقافة الفرعية والاعتداء بالنموذج الرمزي.

ووفقنا لنظرية التعلم الاجتماعي فان ملاحظة الطفل للنموذج المقتدى به (الأب أو الأم)، ورؤية الطفل لهذا النموذج العدواني خاصة الأب - وانه يحقق مكاسب من وراء عنفه ضد زوجته، كالسيطرة مثلا فان الطفل يتعلم أن العنف ضد الآخرين ومنهم الزوجة - فيما بعد - هو وسيلة فعالة للحصول على مكاسب وفرض السيطرة والشعور بالقوة. ويشعر الطفل أن العنف يكون - أحيانا- أسلوب ضروري وفعال في الحياة والعلاقات الحالية واللاحقة.

كما أن رؤية الطفل للعنف داخل العلاقة الزوجية بين الوالدين، قد لا يجعل الطفل فقط عنيفاً ضد الآخرين، ولكنها تحيبي الطفل للسلوك الجامح فيما بعد، وقد يكون الاعتداء على الآخرين هو شكلاً من أشكال السلوك المضاد للمجتمع

1- محمد إبراهيم زيد : مقدمة في علم الاجرام و العقاب في الفقهاء الوضعي و الإسلامى ، دار نضر الثقافة ، مصر 1978 ، ص 130.

2- مصطفى ناصف، نظريات التعلم دراسة مقارنة، ترجمة علي حسين حجاج ومراجعة عطية محمود هنا، سلسلة عالم المعرفة، عدد 70. ص 40.

وقد لا يقتصر العنف على الزوجة ولكنه قد يكون أسلوب حياة. بالتالي فإن المجتمع بثقافته وأساليه التربوية يلعب دور مهم في تعزيز الاتجاهات التي قد تخلق من المرأة كياناً ضعيفاً ونموذجاً للضحية.

هي نظرية قدمها **باندورا** وتشير إلى أن: السلوك يتم تعلمه من خلال الملاحظة ومحاكاة النماذج ، والملامح الأساسية لنظرية التعلم الاجتماعي تؤكد النظرية على التفاعل الحتمي والمتبادل والمستمر بين الفرد و البيئة و السلوك. والأنماط الجديدة من السلوك يمكن أن تكتسب حتى في غياب التعزيز (من خلال ملاحظة الآخرين).

وتعتمد هذه النظرية على أساس أن هناك العديد من العناصر خارج قدرة الفرد تلعب دوراً هاماً في مجرى حياته كلها مما في ذلك قراراته واختياراته التربوية والمهنية. وتنطلق من افتراض رئيسي وهو أن: الإنسان كائن اجتماعي يعيش مع مجموعات من الأفراد يتفاعل معهم ويؤثر ويتأثر بهم، فهو يلاحظ سلوكيات وعادات واتجاهات الأفراد الآخرين ويتعلمها بالملاحظة والتقليد، حيث يعتبر الفرد هؤلاء الآخرين بمثابة نماذج يتم الاقتداء بسلوكهم.

4- نظرية الإحباط و العدوان :

من أشهر علماء هذه نظرية¹ **ميلر - روبرت وسيزر جون دولارد** وغيرهم حيث ينصب اهتمام هؤلاء العلماء على الجوانب الاجتماعية للسلوك الاجتماعي، وقد عرضت أول صورة لهذه النظرية على فرض مفاده وجود ارتباط بين الإحباط والعدوان، وهذا الارتباط بين الإحباط كمثير للعدوان كاستجابة مشير الإحباط استجابة عدوان فالعدوان من أشهر الاستجابات التي تنار في الوقف الإحباطي ويتم ذلك بهدف إزالة المصدر أو التغلب عليه أو كرد فعل انفعالي للضيق والتوتر المصاحب للإحباط . ومن خلال الاستنتاجات توصل إليها أصحاب هذه النظرية من دراستهم للعلاقة بين الإحباط والعدوان واعتبارها بمثابة الأسس النفسية المحددة لهذه العلاقة وهي:

1- تختلف شدة الرغبة في السلوك العدواني باختلاف كمية الإحباط وترجع كمية الاختلاف لثلاثة عوامل وهي:

أ - شدة الرغبة في الاستجابة المحيطة.

ب - مدى التدخل أو إعاقه الاستجابة المحيطة.

ج - عدة المرات التي أحبطت فيها الاستجابة.

2- أن العدوان الموجه ضد الذات لا يظهر إلا إذا تغلب على ما يكف توجيهه أو ظهوره ضد الذات.

¹ - نجاة احمد الزلبي : سيكولوجيا العدوان و النظريات المفسرة له، المجلة الجامعة - العدد السادس عشر - المجلد الرابع - نوفمبر 2014 - ص 178 -

3- قد تحدث الاستجابات العدوانية نتيجة للتقليد.

4- كف السلوك العدواني في المواقف الإحباطية بمثابة إحباط آخر يؤدي إلى ازدياد ميل الفرد للسلوك العدائي ضد مصدر الإحباط الأساسي)

كما حظي السلوك المحبط وأثره في العدوان عناية خاصة من دراسات) دولا رد (وقد جعلت هذه العلاقة موضوعاً لعدد من الدراسات التجريبية مثل تجربة) سيرز وهوقلاندا، وميللر. (أكد المحللون لتفسير السلوك العدواني افتراضياً سلوكياً بحثاً حيث سلموا بوجود علاقة ضرورية بين الإحباط والعدوان فكل عدوان هو نتيجة إحباط وكل إحباط يؤدي إلى عدوان. ليؤكدوا أن كل عدوان¹ مرده Martino ومارتينو Miller ثم عاد كل من ميلر 1941 دراسة إحباط ولا يستطيع مهاجمة العنصر المحيط مباشرة سينتقل عدوانه سواء بالقيام بسلوك مقنع نحو لعنصر المحيط أو نحو هدف آخر أو نحو نفسه.)

ويقول الدكتور حلمي المليجي أن الفرد عندما يواجه إحباطا يقف حائلاً أمام إشباع حاجاته، فإن ذلك يؤدي إلى التوتر، وقد ينجم عن ازدياد التوتر باختلاف الأشخاص والظروف المحيطة، فيتخذ الفرد أسلوب الاعتداء والتنحي، وقد يصاب الشخص بالخوف الشديد فيتراجع متنحياً المشكلة، ويفشل في التكيف ويعجز عن مواجهة هذا الإحباط².

من أشهر علماء النظرية الذين أجمعوا على أن السلوك العدواني يظهر نتيجة للإحباط Sears وسيرز Morer ومور ، Doob دوب ، Miller ميلر ، Dollard دولارد، والإحباط³ عبارة عن استثارة انفعالية غير سارة تمثل وضعاً مزعجاً للفرد، كما أن هذه الاستثارة يمكن أن تستدعي من الفرد عدة استجابات، من بينها العدوان، واعتماداً على نوع الاستجابات التي تعلمها الفرد في تعامله مع مواقف من القسر، والضغط المشابهة للوضع الراهن، وهذه الاستجابات يمكن أن تكون طلب المساعدة من الآخرين، أو الانسحاب من الموقف، أو محاولة حل المشكلة وتخفيفها، أو اللجوء إلى الكحول والمخدرات أو العدوان أو استخدام ميكانيزمات الدفاع الأساسية، وهكذا فإن هذه هي أكثر الاستجابات التي يحتمل ظهورها أكثر من غيرها، فإذا قاد العدوان في الماضي هذا الفرد للتخلص من الإحباط فإن احتمال لجوئه إلى العدوان في المستقبل سوف يزداد، والشيء نفسه صحيح بالنسبة لأي استجابة آخر⁴.

¹ يوسف قطامي، عبد الرحمن عدس، علم النفس العام، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، عمان، 2002، ص 110.

² حلمي المليجي، علم النفس المعاصر، ط، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة. ص 33.

³ ناجي عبد العظيم سعيد مرشد، تعديل السلوك العدواني للأطفال العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة دليل للأباء والأمهات، مكتبة زهراء الشرق، 2006، ص 155.

5- النظرية بنائية الوظيفية :

يتفرع عن الاتجاه الاجتماعي النظرة الوظيفية التي تهتم بالطرق التي تحافظ بها على توازن عناصر البناء الاجتماعي ، وأنماط السلوك و التكامل و الثبات ، وينظر الوظيفيين للعنف على انه له دلالة داخل السياق الاجتماعي فهو ناتج عن فقدان الارتباط بالجماعات الاجتماعية التي تنظم و توجه السلوك ، أو انه نتيجة اللامعيارية وفقدان التوجيه و الضبط الاجتماعي الصحيح . وبالتالي ارتكاب العنف .ومن ناحية أخرى يكون الأفراد عدوانيين فيسلكون طريقهم بعنف، لأنهم لا يعرفون طريقة أخرى للحياة .

والبنائية الوظيفية نظرية سوسيولوجية ذات ثلاث ألوان وهي:

- الوظيفية الفردية: إن هذا الشكل من النظرية يركز على حاجات الفاعلين الاجتماعيين و البنية الاجتماعية التي تظهر لتلبية هذه الحاجات، مثال الأسرة النووية التي تتكون عادة من الأبوين وبضعة أولاد ظهرت لتلبي بعض الحاجات الفردية كالتمتع بالحرية والعيش بالاستقلالية والعمل والتربية الخاصة في مقابل ذلك لم تعد الأسرة الممتدة من تلبية الحاجات الفردية.

- **الوظيفة العلاقاتية:** يركز في هذا الشكل على آليات العلاقات الاجتماعية التي تساعد في التغلب على التوترات التي قد تمر بها العلاقات الاجتماعية .

- **الوظيفة الاجتماعية:** يقع التركيز على البنى والمؤسسات الاجتماعية الكبرى وعلاقتها ببعضها البعض وتأثيراتها الموجهة لسلوكات الأفراد والمجتمعات كالوظيفة التي تقوم بها مؤسسات كالجامعة أو المستشفى أو الإذاعة أو التلفزيون، إذا فالمسألة متعلقة بالمجتمع.

6- نظرية العوامل الاقتصادي

أكد علماء الاجتماع على أهمية العوامل الاقتصادية و أثرها في حدوث الجريمة وأول باحث اهتم بنشر العوامل أو النظم الاقتصادية ومدى تحكمها في السلوك الإجرامي هو العالم الايطالي توراني، حيث نشر في كتاب له حول العوامل الاقتصادية كالفقر و الحرمان و أثرهما في الإجرام ،وقد ذكر من جملة العوامل و الأسباب عامل الطمع وهو عامل نفسي واعتبره من أهم العوامل الإجرام ،وذلك لان للطمع صلته المباشرة بالنظام الاقتصادي الحر ،وهو من العوامل التي تؤدي إلى ارتكاب جرائم الأموال¹.

¹- نزال ياسين الحاج حمو العبادي: الوجيز في علم الاجرام، دار الكتب القانونية ودار الشتات للنشر و البرجمات، الامارات ، 2014 ، ص201.

ويرى أن الجرائم التي ترتكب على الأشخاص كالاعتداء و الضرب و الجرح، كل هذه تكون نتيجة لتأثير الظروف المادية المحيطة بالإنسان وعلى تفكيره. فالحاجة أو العوز يؤديان إلى اضطراب الإنسان في سلوكه، وما يستتبع الفقر من حرمان للتعليم، والجهل وما يستتبعه من انحطاط في التفكير و خشونة في التصرف ، وهذه أيضا عوامل مساعدة أو محتملة في ارتكاب الجرائم . كذلك البيوت الرديئة التي لا تتوفر فيها الشروط الصحية و الراحة الاعتيادية لها تأثير مباشر في الاعتبارات الأدبية الجنسية مما يؤدي إلى جرائم الأخلاق.

أما بوجهه عالم الإجرام الهولندي اعتبر الجريمة فعل اجتماعي وحصر العوامل الرئيسية في الإجرام الى عامل واحد هو الضغط الاقتصادي للنظام الرأسمالي ،فإنسان في النظام الاقتصادي الرأسمالي ، أصبح أنانيا محبا لذاته وأكثر استعدادا لارتكاب الإجرام .

فالنظام الاقتصادي الحر له تأثيره الضار على الأخلاق خاصة وعلى سلوك الطبقات العامة . وقد قدم إحصائيات عديدة إثباتا لدراسته ونتائج بحثه التي توصل إليها ومن جملة ما أشار إليه وقدم برهانا مدعما بالإحصائيات :

- إن تشغيل الصغار نتيجة للنظام الرأسمالي يعتبر مسئولا إلى حد كبير عن زيادة جرائم الأحداث في البلاد الصناعية.
- الساعات الطويلة من العمل لها تأثير ضار على السلوك الإنسان .
- البيوت الرديئة التي لا تتوفر فيها الشروط الصحية لها نفس التأثير السيئ على سلوك الفرد و أخلاقه.
- البطالة وفقدان الضمان الاجتماعي و الاقتصادي يعتبران من أهم العوامل في خلق الجريمة فضلا عن الجهل و نقص الثقافة لهما الأثر ذاته .
- المجرمين اغلبهم يأتون من الطبقات الفقيرة، وكذلك من الأميين، وكما أنهم غالبا ما يؤتون من المعدمة

وترى النظرية الاقتصادية¹ بأن حالة الاقتصاد المزدهر و المنحدر تنهار ميكانيزمات الضبط و الكبح الاجتماعي مما يؤدي إلى تصاعد الجريمة تبعا لذلك . ويكون السلوك الانحرافي و الجريمة في ضوء هذه النظرية أكثر احتمالا في التنظيمات البنائية الاجتماعية، حيث تكون رغبات أو أهداف الأشخاص لا تتماشى مع إمكانية إشباعها أو تحقيقها . فالعنصر الأساسي في تفسير دوركاييم هو التوازن بين الحاجات و الإشباع ، و أي شيء يخل بهذا التوازن ، و أي شيء يخل بهذا التوازن يؤدي إلى الاضطراب و المعانات و السلوك اللانظامي ، فالاقتصاد المنحدر أو المنهار يؤثر في التوازن لأنه يجعل من الصعوبة

¹- كمال بلخيري : النسق القيمي لدى الفرد الجزائري و علاقته بالجريمة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد15 ، السداسي الأول ، جامعة سطيف 2، الجزائر ، 2004، ص 173.

بالنسبة للأشخاص إشباع حاجاتهم المشروعة و المحددة بأنها طبيعية ، أما الاقتصاد المزدهر فهو يؤثر في التوازن من حيث انه يوحي للأفراد بان أنماط الحاجات المحددة و المشروعة في المجتمع قد تكون متواضعة، وأنه يمكن للشخص أن يتوقع أكثر من ذلك وحين ترفع الكوابح عن الحاجات تزداد توقعات الفرد للإشباع وتخرج عن نطاق الضبط .

فالإنسان حسب الماركسيين يبدع نفسه بعمله ، الذي هو جهد من أجل السيطرة على الطبيعة ، يسلب ثمار عمله بالعنف الذي يمارسه ، منذ البدء للأقوى حيال الأضعف ، يفقد بذلك العلاقة الجدلية بينه وبين الطبيعة ، هذه العلاقة التي تكون وجوده والتي تتيح له ، دون سواه أن يحقق ذاته في جميع أبعادها وتسلبه منتوجات عمله عن ذاته وتخضعه لاستلاب حقيقي .

حسب النظرية الماركسية فان لا وجود للعنف خارج العلاقات الطبقية وخارج السياسة، و إذا كانت السياسة هي التعبير الأساس للمصالح الاقتصادية ، فان العنف ، بدوره هو التعبير الأكثر تركيزا للعلاقات السياسية ووسيلة تحقيق السياسة نفسها . ومنه فالماركسية تؤمن بان التغيير الاجتماعي لا يتم إلا بواسطة السلاح الذي يحسم الإجابة عن السؤال من يأخذ ماذا ؟ وكيف ولماذا؟ ومتى ؟ فالرجال يصنعون تاريخهم بأيديهم من خلال الاحتكام إلى السلاح باعتباره آلة العدالة .

ويضيف لينين بقوله أن كل الطبقات القامعة تحتاج لتحافظ على سيطرتها إلى وظيفتين اجتماعيتين : الجلاد و الكاهن ... وان آلية عمل سلطة الدولة في أي مجتمع معدة بشكل خاص ، لكي تستعمل العنف بصورة تلقائية وترغم الناس على الخضوع لها .

ثالثا - الاتجاه الثقافي :

يعتبر العنف ظاهرة اجتماعية له جذور ثقافية، ولا يمكن فهمه إلا من خلال معرفة جذوره الثقافية، إذ يختلف أنماط العنف من مجتمع لآخر، ومن ثقافة لأخرى. فما هو عنف في هذا المجتمع لا يعتبر عنفا في مجتمع آخر، فكلما كانت ثقافة المجتمع عنيفة يتحول الفرد إلى أداة للأذى بكل أشكاله وإذا كانت الثقافة المجتمع تعتمد على الرفق والعفو والتسامح فيتحول الفرد إلى أداة للسلام والتسامح.

1- الثقافة الفرعية:

تلعب الثقافة الفرعية دورا هاما في ثقافة العنف فسكان المناطق المتخلفة يميلون أكثر نحو الانحراف، فوجد العلماء أن بعض القبائل تورث لأبنائها العنف وتعتبره أسلوبا مشروعاً ومقبولاً وتثبت في أفرادها قيم تمجد العنف و تحث عليه كما هو الحال في صعيد مصر فنظام الثأر عندهم محبذا و مقبولا ،وتوجد قبائل أخرى تتخذ من ممارسة العنف و القتل والسلب و النهب مهنة لها مثل قبائل موريس بالهند إذ تورث أبنائها العنف ، و تنشئهم عليه باعتباره أسلوب حياة يحظى بالقبول .

فليس من الضروري أن يعبر أعضاء الثقافة الفرعية عن العنف في جميع المواقف، كما نجد أن إمكانية اللجوء إلى العنف في مواقف مشروعة تعتمد على مدى شدة و انتشار سمة الثقافة الفرعية للعنف . ويتضح كذلك أن روح جماعة الثقافة الفرعية للعنف تزداد وضوحا في الفئة عمرية محددة تتراوح بين المراهقة المتأخرة إلى المنتصف العمر . كما أن سلوك العنف داخل إطار الثقافة الفرعية يعد سلوكا متعلما ومقبولا اجتماعيا .

وتلعب الثقافة دورا هاما في عملية العنف ،فقد أوضح كوهين هذه الحقيقة في طبيعة الثقافة السائدة عند عصابات الطبقة الدنيا . فالسلوك المفضل في هذه الثقافة هو العنف ،والقسوة و عدم الاحترام القانون و الشرطة ،وأي سلوك آخر يسبب القلق و انعدام الطمأنينة أو يزعج السلطات .

ومن أشهر الباحثين الذين كتبوا عن دور الثقافة في الشخصية روث بندكت حيث استخدمت مصطلحات الملائكي والشهواني للتمييز بين أفراد قبائل الزوني و الكواكتيل من حيث الثقافة ونموذج الشخصية . حيث وصفت شعب الزوني بالملائكي لأنهم يمثلون لنظام الاجتماعي و يواجهون حالات العنف و التطرف بحدوء ويختارون السلم و الأمان¹. أما

¹- محمد حسن الغامري : ثقافة الفقر(دراسة في الانثروبولوجية التنموية الحضرية)، المركز العربي للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، مضر ، 1980، ص 88.

الكواكتيل فوصفتهم بالشهوانيين فهم مجتمع آكلي لحوم البشر ،يعيشون حياة عدائية ولقد استخلصت بنديكت نتيجة مفادها أن الثقافة و الشخصية عبارة عن جانبين اثنين لنفس الحقيقة الواحدة .

كما بينت مارغريت ميد تأثير الثقافات السائدة على سلوك الأفراد التي ينتمون إليها فدرست ثلاث مجتمعات بدائية :الأرابش ،المندوجور ، الشامبولي في غينيا الجديدة .ونشرت ذلك في كتاب الجنس و المزاج في ثلاث مجتمعات بدائية ، فقبيلة أرابش كان المثل الأعلى للرجل هو الرجل المسلم ،كذلك بالنسبة للمرأة فلا يوجد فرق بين الجنسين أي كلا الجنسين ذو طابع أنثوي لين ¹.

وفي مجتمع الموندوجور يتشابه الرجال و النساء على حد سواء في الشراسة و العنف و العدوانية و الاستجابة للعملية الجنسية ، فالرجل في هذه القبيلة رجل غليظ، عدائي ،مقاتل ،منتقم ،كذلك المرأة تقوم بأعمال الرجل ولها صفاته .

أما مجتمع الشامبولي يتميز السلوك العام بتبادل الأدوار الاجتماعية بين الرجل والنساء، فالمرأة هي العضو المسيطر في الغالب، تقوم بالصيد و نسج الشباك. أما الرجل فيتولى شؤون الأولاد ويهتم بالرقص و الحفر و النقش. والاهتمام بالتزين لنسائهم يعقود ملونة حول أعناقهم و إطلاق شعورهم لجذب النساء لمعاشرتهم. بينما تقوم النساء ادوار الرجل نظرا للجدية في العمل .

أما في المجتمع الأمريكي فالزوج هم الفئة الأعلى ارتكابا لجرائم العنف، ويرجع ذلك للطابع العام في المجتمع الأمريكي الذي يرفع من قيمة الثراء ويمنع الزوج من الوصول إليه فيلجئون لأعمال العنف كرد فعل على العنصرية التي يعيشونها. حيث يشير في هذا الصدد كل من هنري مور و فردريك ويجنز إلى العلاقة بين الثقافة الأمريكية و العنف يتعلم الفرد في المجتمع القيم الثقافية المتعلقة بالشرف الشخصي و العام ، كما يتعلم وسائل المحافظة على الشرف ووسائل الدفاع عنه ، فيرتكب الجريمة من أجل أن يحو العار ،وتعلموا أن محو العار لا يكون إلا بالدم بغض النظر عن القانون .

وينوه بعض العلماء إلى أن الفقر و العنف الجنائي يدعم أحدهما الآخر، لأن العنف أصبح جزء من نمط الحياة الطبقات الدنيا ، وتنتقل من جيل لآخر من الأجيال هذه الطبقات ، وفي هذا الصدد يصرح الأنثروبولوجي أوسكار لويس بأن الأطفال الذين هم في السادسة و السابعة يتشربون القيم و الاتجاهات الأساسية من ثقافتهم الفرعية .

ويشير ديفيد ليستر في كتابه عن السفاحين و القتل تحت عنوان ثقافة الفقر ، أنه يوجد تباين إقليمي واضح بين القتل من إقليم لآخر سواء في أمريكا أو في مختلف بقاع العالم . ففي أمريكا منطقة ثقافة العنف تتميز بمعدلات عالية للقتل،

¹- تمانى حسن عبد الحميد الكيال : الثقافة و الثقافة الفرعية ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1997، ص 55.

ومعدلات عالية من امتلاك الأسلحة النارية ، واتجاهات سياسية محافظة ، ومعدلات مرتفعة من العنف و القتل بين العصابات المؤلفة من المراهقين، هي من بين الأمثلة لثقافات فرعية متفجرة تنمو في كثير من المدن الأمريكية .

ويذكر مارفن و **ولفجانج** حول نظرية عن الثقافة الفرعية للعنف عام 1967 . وتشير النظرية إلى الاتجاهات نحو العنف أنها تختلف بشكل كبير من جماعة إلى أخرى داخل المجتمع نفسه ، وتتميز أن لها اتجاهات ايجابية نحو العنف وان هذه الاتجاهات تشجع على ظهور سلوك العنف في الكثير من الظروف ، ويفضل الأعضاء الذين ينتمون إلى ثقافة العنف أسلوب الخشونة ويشجعون السلوك العدواني بين الذكور¹.

2- ثقافة العنف :

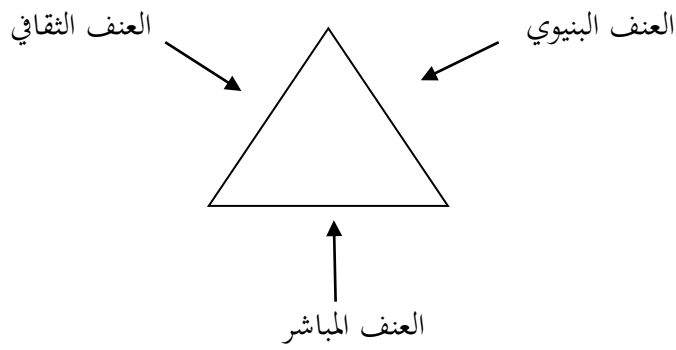
تقوم هذه النظرية على شيوع ثقافة العنف وتم تقبلها في المجتمع ويصبح اللجوء إليها لحل المشكلات و الخلافات ويكون شيوع ثقافة العنف وقبوله في المجتمع لها الإطار العام لسلوك العنف يرافقه تدعيم أخلاقي .

تفترض هذه النظرية أن وجود ثقافة العنف تجسد اتجاهات المجتمع نحو العنف مثل تمجيد العنف في الروايات و الأفلام أو في وسائل الإعلام بصفة عامة .واعتناق معايير اجتماعية تقوم على أفكار مثل الغاية تبرر الوسيلة مما يضيفي في النهاية إلى وجود ثقافات أساسية أو فرعية تمجد العنف وتقرر شرعيته وتبرز نماذجه في المجتمع ، بحيث يصبح جزءا من طرق الحياة بالنسبة لبعض المجتمع الذين يفضلون الأسلوب العنيف في التعامل مع الآخرين دون الشعور بالذنب نتيجة العدوان عليهم.

إن تكرار السلوك العنيف يصبح عادة مع الوقت وحينما يترسخ يصبح ثقافة .ويتفق الباحثون أن العنف الاجتماعي يتخذ أشكالا متنوعة ،مباشرة ،علنية ،خفية ، لكن العدوان الخارجي ليس مسوغا لثقافة العنف ،بل إن ثقافة العنف داخل المجتمع هي تأسيس للهزيمة أمام العدوان الخارجي ،فثقافة العنف في المجتمعات العربية تقوم على منظومة فكرية مركزية عقائدية وأخلاقية تستند إليها.

أما المقاربة التي قدمها **جوهان غالتون** باعتماد منهجية التحليل الاجتماعي باستخدام صورة رمزية توضح مثلث و أطوار العنف :

¹- إسماعيل محمد الزيوت : المرجع السابق ، ص 30



فالضلع الأول من المثلث يشير إلى العنف الثقافي الذي يتضمن مكونات ثقافية مختلفة منها الدين و الايدولوجيا و اللغة و الفن و العلوم .بينما يتعلق الضلع الثاني بالعنف المباشر الذي يطال احتياجات الإنسان الأساسية ويشكل فقدانها إهانة للحياة. وهذه الاحتياجات هي حاجات البقاء لمواجهة الموت أو الفناء و حاجات الرفاهية ونقيضها الاعتلال والبؤس ،وحاجات الهوية و الانتماء و نقيضها الاعتلال و البؤس وحاجات الهوية و الانتماء و نقيضها الاغتراب .وأخيرا حاجات الحرية ونقيضها القمع و التضيق على الحريات و المشاركة . و بذلك يكون العنف النبوي هو الضلع الثالث للمثلث ، وهو نتاج بنية عنيفة وخطاب يرى في الاستغلال، وما ينجم عنه من بؤس وفي القهر السياسي وما يرافقه من ضياع وبما يتركه معه من آثار وعلامات عنيفة ليس على الجسد البشري فحسب بل وعلى العقل و الروح أيضا .

أي أن العجز الذي يخلقه تفاعل كل من العنف المباشر والنبوي سرعان ما يحدث الصدمة على المستوى الاجتماعي. وهذه الأخيرة تترسب في اللاوعي الجمعي أيضا وتصبح مادة أولية لصيغ العنف اللاحقة، ولأن العنف يعني الحرمان من الاحتياجات، وهذا أمر خطير ، فان إحدى ردادات الفعل عليه هي العنف المباشر ، والعنف يولد عنفا كما يتضح دائما ولكنه ليس رد الفعل الوحيد .

إذ أن العنف الجهنمي يمكن أن يبدأ أيضا من العنف النبوي المتصل بالتفاوت الاجتماعي وهو ما ندعوه الجذر التنموي للعنف .

وتجدر الإشارة إلى أن خطورة العنف الثقافي، هذا المجال الرمزي من الحياة الاجتماعية من أجل شرعنة العنف سواء مم جهة الاعتداء على مبدأ وحدة الحياة أو من خلال تفكيك مبدأ وحدة الوسيلة و الغاية التي دافع غاندي عنهما في محاولته لبناء نظرية اللاعنف وهو مسمى آخر لما كافح من أجله بناء نظرية السلام¹.

¹- المرجع السابق: ص31-35 .

3- نظرية الأنومي :

يعتبر مفهوم الأنومي من أهم المفاهيم المفسرة الأبعاد الثقافية للعنف، حيث يشغل نسق الثقافة والقيم مكانة محورية في بناء المجتمع، باعتبار أن القيم والمعايير المشتقة منها هي التي تنظم التفاعل الاجتماعي وتضبطه، فقيم الثقافة تشكل مجموعة التوجهات المشتركة بين البشر، ومن شأن هذه التوجهات المشتركة أن تشكل أساسا للتوقعات المتبادلة بين المجموعات البشرية في المجتمع.

ويرى ميرتون أن السلوك الاجتماعي سواء كان أخلاقي أو غير أخلاقي مشروعاً أو غير مشروع يمكن أن يفهم فقط في ضوء القيم التي تعطي للسلوك معناه، وأن المعاني لا تكمن في طبيعة الأشياء ولكن ما تضيفها على تلك الأشياء ثقافة الجماعات المعيارية المرجعية¹.

ويصف ميرتون أنماط الاستجابة لحالة الأنومي ويعتبر كل سلوك منحرف أو استجابة منحرفة يتوقف على مدى امتثال الأفراد للقيم الثقافية و المعايير النظامية على مدى استقرار المجتمع ومدى ما تحققه لهم هذه الاستجابة أو تلك من أمن في علاقاتهم ومدى ما يتحقق لهم من نجاح في أداء أدوارهم الاجتماعية وما يكتسبونه من هيبة ولهذا يمثل نمط التطابق أكثر أنماط السلوك شيوعاً في المجتمعات التي تجتاز مراحل استقرار و توازن، وكل استجابة تخرج عن هذا الإطار النموذجي أو المثالي يعتبرها ميرتون انحرافاً من حيث مداه و شدته .

فميرتون يحدد أربع استجابات انحرافية تتجلى فيها الممارسات العنيفة بشتى تجلياتها، حيث تشير حالة التجديد إلى رفض الممارسات النظامية مع الاحتفاظ بالأهداف الثقافية، أي أن الشخص يمثل للضغوط الاجتماعية التي تؤكد على أهداف ثقافية، أي أن الشخص يمثل للضغوط الاجتماعية التي تؤكد أهداف ثقافية معينة، دون أن يصحب ذلك بامتثال للمعايير النظامية التي تحدد السبل و الوسائل المقبولة اجتماعياً لتحقيق تلك الأهداف .

ويبين إميل دوركايم عن أنومي على أساس وجود استقرار العلاقات الاجتماعية وحتى التوازن الشخصي لأعضاء الجماعة الاجتماعية يعتمد على وجود بناء معياري يرتبط بالسلوك، وأن يكون هناك اتفاق وقبول عام لهذا البناء بحيث

1- نزال ياسين العبادي:الوجيز في علم الاجرام، دار الكتب القانونية، مصر، 2014. ص237-242

يكتسب سلطة أخلاقية بواسطة أعضاء الجماعة المحلية المنظمة ويكون ملزماً بحيث تنظم هذه المعايير اختيار الفرد الوسائل التي يحقق بها أهدافه كما تحدد إلى حد ما الأهداف و الرغبات ذاتها¹ .

حيث يتفكك البناء المعياري وتضعف قوة الضبط التي يتمتع بها ، فان سلوك الأفراد يعترض بدوره بنفس الدرجة للفوضى و يجد الفرد نفسه أمام اختبارات عديمة المعنى ، هذه الحالة من التفكك المعياري و انهيار فعالية المعايير في تأثير تؤدي إلى سلوك الأفراد الأنومي ، لذلك يتميز الأنومي ، بفقدان الإنسان لإحساسه بالأمن ذلك الإحساس الذي لا يتوقف على مجرد وفرة الوسائل البنائية بل أيضا تحديد واضح للأهداف ذاتها ، ويفتقد تحديد الأمن الذي يفترقه الإنسان في حالة الأنومي على تطابقه مع المعايير تدعمه رغبة في تحاشي النتائج المحتملة لمقاومتها و الخروج عليها .

هكذا يكون الفرد السوي عند دوركايم ، هو الشخص الأخلاقي الذي يدمج العناصر المعيارية من عنصري الرغبة و الرهبة معا ، حيث يجد في طاعته سعادته و تحقيق ذاته . بهذا يكون النظام الأخلاقي المنضبط هو الحالة المقابلة للتفكك الأنومي² .

خلاصة:

في الأخير يمكن القول أن جميع الاتجاهات التي عرضتها الدراسة من خلال تناولها لمسألة العنف في المدينة لم تدرس العنف دراسة شاملة، و الإمام بجميع جوانبه، بل اكتفى كل اتجاه بدارسته وفق اختصاصه دون الاهتمام بالعوامل الأخرى المؤثرة في العنف. لذلك تطلب من الدراسة الحالية الاعتماد على تناول ثلاثة اتجاهات نظرية لتفسير العنف في المدينة، في محاولة منها تقديم دراسة شاملة ومعقدة للعنف الحضري. والإمام بقدر الإمكان بجميع العوامل التي تساعد في ظهور العنف بدءا بالعوامل الجغرافية وأثرها والعوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية.

¹- أكرم عبد الرزاق المشهداني : واقع الجريمة و اتجاهاتها في الوطن العربي ، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، السعودية ، 2005 ، 140.

²- المرجع السابق ، ص141.

الفصل الرابع : العنف في المدينة الجزائرية : التطورات و التحديات

• أشكال العنف في المدينة الجزائرية.

أولاً

• أسباب و مظاهر العنف في المدينة الجزائرية .

ثانياً

• مراحل تطور العنف في المدينة الجزائرية.

ثالثاً

• آليات مجابهة العنف في المدينة.

رابعاً

تمهيد:

يعتبر العنف من الظواهر الاجتماعية الناتجة عن تفاعل الأفراد داخل المدينة الجزائرية، كما تعتبر تناقضات البنية الاجتماعية احدى أهم الأسباب التي مهدت لظهوره. ومن خلال هذا الفصل تحاول الباحثة تقديم أبرز أشكال العنف بالمجتمع الجزائري، مع التعرف على الأسباب والعوامل التي ساهمت في انتشاره، حتى نبرز الاختلافات الموجودة في مراحل تطور هذه الظاهرة، ومن ثم توحيد الرؤية إزاء الظاهرة التي أصبحت تهدد كيان المجتمع. وإيجاد حلول لها.

أولاً: أشكال العنف في المدينة الجزائرية.

تعتبر ظاهرة العنف في المجتمع الجزائري من المعضلات التي تواجه السلطات التي تسعى في الحد من انتشار الظاهرة لقد حددت معظم الدراسات التي تناولت العنف بصفة عامة أشكال العنف كما يلي : العنف اللفظي، العنف الجسدي ، العنف النفسي، العنف المعنوي، العنف الرمزي، العنف المسلح الخ. يجب التفريق بين أنواع العنف وأشكال العنف فأنواع العنف تتضمن أشكاله وتمثل في : العنف الأسري، العنف المدرسي، الاجتماعي، العنف السياسي ، العنف الإعلامي ،العنف المهني ،العنف الرياضي كل هذه الأنواع تتضمن أشكال العنف التالية :العنف الجسدي ،العنف النفسي ،العنف الرمزي ،العنف الجنسي ..

1- أشكال العنف حسب الدراسات والأبحاث الجزائرية:

لقد صنفت الدراسات الجزائرية العنف وفق الطرح الموالي:

➤ حدد كربوش رمضان¹ أشكال العنف فيمايلي :

- العنف الشارع (المساس بالأشخاص والممتلكات).
- العنف المؤسسات (اضطرابات تؤدي إلى نزاعات والعنف).
- العنف المدرسي والجامعي.
- العنف الأسري.

➤ أما سليمان مظهر² فقد حدد أشكال العنف وفق ما يلي :

- العنف اجتماعي.
- العنف مسلح .
- العنف جسدي

➤ حسب دراسة ل أمال رداڤ³ تتمثل أشكال العنف في :

- العنف الرمزي .
- العنف اللفظي .

¹- انظر كربوش رمضان: العنف في المجتمع الجزائري: أرقام ومعطيات الأسباب الثقافية و الاجتماعية -ولاية عنابة نموذجاً، مجلة دراسات و أبحاث، جامعة الجلفة، الجزائر. العدد24 ، سبتمبر 2016.

²- slimane medhar, la violence sociale en algérie.2 éme édition .thala editions.alger.2009.

³- امال رداڤ : اشكال العنف في مدينة قسنطينة ، مذكرة ماجستير علم اجتماع حضري ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2006-2007.

- العنف الجسدي و المادي .
- حسب دراسة ل: بلعابد عبد القادر¹ : بين من خلالها أشكال العنف في :
- العنف اللفظي .
- العنف المادي .
- بعض الدراسات تناولت أشكال جديدة للعنف في المدينة الجزائرية مثل :
- العنف الرمزي عبر الفايسبوك لدراسة قامت بها عائشة لصلج².
- العنف الذي تمارسه الجماعات في دراسة قام بها رشيد بلحاج.
- بعض الدراسات تناولت العنف المسلح و الإرهاب في فترة التسعينات مثل :
- دراسة ياسين عبد القادر بوخلخال³ .
- وأغلب الدراسات الجزائرية التي تناولت العنف في المجتمع كان وفق هذا التصنيف :
- العنف المدرسي .
- العنف ضد المرأة .
- العنف ضد الطفل
- العنف الرياضي .

2- أشكال العنف وفق الدراسة الحالية : من خلال الطرح السابق و معطيات الدراسة الميدانية تتبنى الدراسة الراهنة هذا التصنيف لأشكال العنف في المدينة الجزائرية و يتمثل في :

-العنف اللفظي:

يظهر العنف اللفظي نتيجة للتقصير والعجز في التواصل بطريقة أفضل ولا يجب السكوت عن هذا التقصير لما يمكن أن تخفيه من عجز عن التواصل ضمن المجموعة الواحدة قد تنمو بسرعة ويقضي إلى رفض الآخر. ويعرفه

¹- بلعابد عبد القادر : الاتجاه نحو العنف و علاقته بالاعتزاز لدى الشباب في ضوء متغيري الثقافة و الجنس ، رسالة دكتوراه في علم النفس ، جامعة وهران ، 2013-2014.

²- عائشة لصلج : العنف الرمزي عبر الشبكات الافتراضية -قراءة في بعض الصور العنف عبر الفايسبوك ، مجلة مؤمنون بلا حدود ، مؤسسة دراسات و أبحاث ، الرباط ، المغرب ، 2016

³- ياسين عبد القادر بوخلخال : العنف و القراءات التاريخية في الخطاب الحركات الإسلامية المعاصرة -نموذج الحركات الجهادية -مذكرة ماستر في الفلسفة تخصص الدين و المجتمع ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2012.

علماء الاجتماع بأنه: هو الذي يقف عند حدود الكلام دون مشاركة الجسد، يؤدي الآخرين ويعيق نموهم العاطفي، ويفقدتهم إحساسهم بأهميتهم ومن أشكاله المدمرة والشائعة: الانتقاد اللاذع والمتكرر والشتم والاهانة والسخرية.¹

و في أغلب الأحيان يكون الخطوة الممهدة للعنف الجسدي، حيث يركز على الايذاء اللفظي، الهدف منه تلبية حاجات و تحقيقها بالتعدي على حقوق و خصوصيات الآخرين بطريقة الكلام و الالفاظ².

ان الحديث عن العنف اللفظي في المجتمع الجزائري الذي أصبح ظاهرة متفشية يشكو منها الجميع، وتهدد مقوماته يمكن ارجاعها الى جملة من التحولات السريعة على كافة الأصعدة الثقافية والاجتماعية والحضارية، كما يرتبط العنف ببعض المتغيرات: كالتفكك الاسري، والتربية العنيفة، واتباع أساليب تربوية غير سوية، والوضع السكاني والاقتصادي للأسرة، تأثير وسائل الاعلام، و حياة الحضرية.... كلها عوامل ساهمت في توسع الظاهرة و عدم المقدرة على احتوائها فلقد أصبح العنف اللفظي أداة للتعبير عن القوة و الهيمنة و اثبات الذات ولم يقتصر الأمر على هذا فقط بل أصبح لغة للتعبير عن التطور و التميز و التحضر .

هذا ما اكدته الدراسة قامت بها فرقة بحث جامعية بجامعة الجزائر العاصمة برئاسة زبيدة بن عويشة حول العنف عند الشباب في الفضاءات العامة بينت ارتفاع ممارسة العنف اللفظي من قبل الذكور بنسبة 68% لأكثر من 5 مرات في السنة، في حين قدرا نسبة الاناث اللواتي مارسنه 43.3 %، من 2-3 مرات في السنة³.

وفي الأخير يمكن القول أن العنف اللفظي في المجتمع الجزائري ظاهرة معقدة يجب تكافل جهود جميع فئات المجتمع للحد منها، بدءا بالأسرة باعتبارها المحرك الرئيسي لعملية المحاربة ثم المؤسسات التربوية والدينية بالإضافة الى دور مصالح الأمن والجمعيات الناشطة، و متطوعين عبر صفحات التواصل الاجتماعي، ووسائل الاعلام.

1- اجلال إسماعيل حلمي : العنف الاسري ، ط1، دار القباء، المغرب ، 1999، ص10.

2- محمد عابد ، خير الدين بوزيان: العنف لدى الشباب في الوسط الحضري -عوامله و النظريات المفسرة له-، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية ،جامعة المسيلة الجزائر ، العدد2، سبتمبر 2016، ص 133.

3- www.unvi-alger.dz العنف عند الشباب في الفضاءات العامة -دراسة سوسولوجية على عينة من الشباب في الجزائر العاصمة .

● العنف البدني:

العنف البدني هو ذلك العنف الذي يتم بالسلوك البدني الضار كالضرب والقتل والإيذاء والتسلط على الآخرين لإحداث نتائج اقتصادية، نفسية، عقلية، اجتماعية. ويشترط لتوافر هذا النوع من العنف وجود النية لإحداث الضرر¹.

ويعرف أيضا بأنه عبارة عن اعتداء جسدي أو انتهاك جسدي أو عنف جسدي، أي عمل متعمد يقصد به إيقاع الأذى أو الألم لشخص آخر بأي طريقة من طرق الاتصال الجسدي. يشكل الأطفال أغلب ضحايا الاعتداء الجسدي، إلا أن البالغين أيضا معرضين للاعتداءات الجسدية في حالات العنف المنزلي أو في مكان العمل، كما قد يتضمن أكثر من ضحية و أكثر من معندي.

فهو عبارة عن اشتراك الجسد في الاعتداء على الآخر او ممتلكاته باستخدام أداة أو دونها، بشكل متعمد أو غير متعمد، من أجل إيذائه أو إلحاق الضرر به، وتكون عادة آثاره جسدية ظاهرة أو مخفية أو معاناة نفسية يصعب تجاهلها من مظاهره الضرب، الركل، العض، شد الشعر، الخنق، الجرح، السرقة، التدمير، الاعتداءات الجنسية، القتل....²

ففي المدينة الجزائرية يكثر انتشار هذا النوع من العنف بنسب متفاوتة، سواء من خلال مشاهدته في الحياة اليومية أو من خلال الإحصائيات والتقارير الرسمية ويتمثل في:

–الاعتداءات الجسمية: هي عبارة عن جملة من الاعتداءات على الأشخاص لغايات وأسباب مختلفة وتتمثل في:

- الاعتداءات على الأفراد بهدف السرقة.
- الشجارات بين عصابات الأحياء والتي تستعمل عادة فيها الأسلحة البيضاء والسيوف.
- جملة الشجارات بين الجيران خاصة في العمارات أو الأحياء الشعبية .
- الشجارات بين العائلات و الأسر .
- الشجار بين الفتيات لأسباب مختلفة .

¹ بن يمينة سعيد ، بن شرقية الزهرة: ممارسة العنف اللفظي في أوساط الشباب –المنظور السوسولوجي ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد6،جامعة مسيلة ، الجزائر ،جانفي 2016، ص

² خالد صرايرة: أسباب سلوك العنف الطلابي ، المجلة الأردنية في العلوم التربية ، المجلد 5،العدد2 ، 2000،ص140.

- الضرب، العض، الرفس، الجرح، الكسر... جميع هذه الأنواع التي يتعرض لها الأفراد.
- القتل و الضرب المؤدي للوفاة: لا يكثر هذا النوع من العنف في المجتمع الجزائري حسب إحصائيات الشرطة و الدرك الوطني أي لا يتجاوز 5% من مجمل الجرائم، وتختلف أسبابه منها ما تعلق بالشرف، وتعرض الأفراد لاستفزازات، الشجارات، السرقة....

• العنف الجنسي:

هو اعتداء جنسي بمعنى تصرف جنسي بين طرفين (من أفراد أو مجموعة) حيث يكون واحد منهم مستغلا لتحقيق وتلبية المآرب الجنسية لدى الآخر. الحديث هنا عن تصرف غير قانوني، يتم بعكس رغبة الضحية وبدون الحصول على موافقته، بطريقة الخداع، الإقناع بالحصول على مردود معين، أو بطريقة عدوانية، مستغلة، مبتزة ومهددة.¹

وهذا الاعتداء يمكن أن يكون لمرة واحدة أو بشكل متكرر، ويسبب لدى الضحية ضررا وتغيرا في تصرفاتها وشعورها الجسدي والحسي. وهذا النوع من العنف عندما يجبر الشخص على ممارسة أي فعل جنسي بالإكراه، ليس بالضرورة أن تكون علاقة كاملة بل يكفي أن يجبر على أي نوع من أنواع الانتهاكات الجسدية، التلطف بكلام ذو محتوى جنسي للآخر أو الإجبار على مشاهدة أفلام جنسية. يعد أيضا الامتناع عن إشباع الرغبة الجنسية أو حجب التعليم الجنسي عن أحد نوع من أنواع العنف الجنسي.²

وإن هذا الشكل من العنف انتشر مؤخرا في المدينة الجزائرية واتخذ صورا متعددة وأبعادا مختلفة، وتشير الأرقام والنسب الى ارتفاع نسبته في السنوات الأخيرة خاصة ضد الأطفال من كلا الجنسين ويرجع المختصون لجملة من العوامل والأسباب التربوية والنفسية والاجتماعية والإعلامية ومن أنواعه:

- التحرش الجنسي: يعد التحرش من أكثر أنواع العنف انتشارا في المجتمع الجزائري، ويتمثل في سلسلة الإيحاءات الجنسية، أو الكلام البذيء التي تتعرض له المرأة خاصة في الشارع ومكان العمل والأماكن العامة.
- الاغتصاب: من أنواع العنف الذي لا يصرح به عادة في المجتمع الجزائري، وأكثر فئة عرضة له هن الاناث، اذ تتعرض له الفتاة من قبل غرباء اختطفوها وقاموا باغتصابها، أو يكون ذلك مدبرا أو بصدفة. وقد تتعرض الفتاة للاغتصاب من قبل الأب، الأخ، الأهل، الأقارب أو ما يعرف بزنا المحارم، ولا يقتصر الاغتصاب على

¹- www.ida2at.com : التحرش الجنسي في مصر .

²- نفس المرجع .

الفتاة العازبة وقاصر فقد بل تعدى ذلك ليطل جميع الفئات العمرية من نساء متزوجات والمسنات، وقد يكون الاغتصاب بصورة فردية أو جماعية. ارتفعت نسبة هذا النوع خاصة في فترة التسعينيات في ظل الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر.

فالمشرع الجزائري فقد تعرض الاغتصاب في نص المادة 557 من قانون العقوبات بأنه هتك العرض وعد هذه الجريمة من أبشع جرائم الشرف. لم يعرف المشرع الجزائري الاغتصاب ولم يحدد أركانه فوجد المادة 633 قانون عقوبات الجزائري " كل من ارتكب جناية هتك عرض يعاقب بالسجن المؤقت ذا وقع هتك العرض ضد قاصرة لم تكمل السادسة عشر من خمس إلى عشر سنوات، فتكون العقوبة السجن المؤقت من عشرة إلى عشرين سنة.¹

أما الفقه الجزائري فيعتبر الاغتصاب هو إتيان امرأة بغير رضاها وممارسة العملية الجنسية الطبيعية ممارسة كاملة.²

- اغتصاب الأطفال: شاع مؤخرا في المجتمع الجزائري ظاهرة اختطاف واغتصاب الأطفال بغض النظر عن النوع ذكورا أم إناثا وغالبا ما تنتهي عملية الاغتصاب بقتل الطفل ورميه، ويرجع المختصون أسباب الظاهرة الى الشذوذ الجنسي، وضعف الوازع الديني.
- العنف الرمزي:

يدل العنف الرمزي على قمع العقول والنفوس لا على قمع الأجساد، فهو عنف صامت يتوجه الى تحطيم المعنويات والنفسيات و قمع الرغبات وضبط الحاجات.³

هذا النوع من العنف عند بيار بورديو هو عبارة عن عنف لطيف وعذب وغير محسوس وهو غير مرئي لضحاياه أنفسهم، وهو عنف يمارس عبر الطرائق و الوسائل الرمزية الخالصة أي عبر التواصل وتلقين المعرفة، وعلى وجه الخصوص عبر عملية التعرف و الاعتراف، أو على الحدود المقصود للمشاعر و الحميميات.

1- أمر رقم 77-937، المؤرخ في 98 صفر 9587، الموافق ل 08 جويلية سنة 9177، يتضمن قانون العقوبات الجزائري.

2- أحسن بوسقيعة : الوجيز في القانون الجزائري الخاص - جرائم ضد الأشخاص، الجرائم ضد الأموال و بعض الجرائم الخاصة لا سيما تبيض

الاموال و جرائم المخدرات - ط1، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 95.

3- علي سموك : المرجع السابق، ص45.

ويعرفه كل من بورديو وجان كلود باسرون في كتابهما إعادة الإنتاج: أنه كل سلطة عنف رمزي، أي كل سلطة تظال فرص دلالات، وتظال فرضها على أنها شرعية وقادرة على أن توارى علاقات القوة التي هي منها بمقام الأس لقتها .¹

ويظهر هذا النوع من العنف في المدينة الجزائرية وينتشر بصفة كبيرة غير محسوسة يتحلى بجلتين هما:

- العنف الرمزي عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتي تتمثل عادة في جملة التهديدات التي يتعرض لها الأفراد عبر وسائل التواصل ككشر خصوصياته، أو صورته، الابتزاز
- العنف الرمزي من خلال الكتابات والرسومات الحائطية التي يجد فيها الشباب متنفسا للتعبير عن آرائهم، أو إعلان السيطرة على مكان معين بالقوة.

● العنف المسلح:

يعرف إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية العنف المسلح: بالاستخدام المتعمد للقوة غير الشرعية (بشكل فعلي أو من خلال التهديد) باستخدام أسلحة أو المتفجرات ضد شخص أو مجموعة أو مجتمع أو دولة مما يؤدي إلى إضعاف أمن الأشخاص أو التنمية المستدامة. وعلى الصعيد العالمي، يقتل العنف المسلح 526.000 شخصا تقريبا كل سنة، وتقع غالبية القتلى في المناطق غير المرتبطة بالنزاعات. وينتج عن العنف المسلح أيضا تكاليف كبيرة على المدى الطويل، بما في ذلك الرعاية الطبية في المستشفيات وإعادة التأهيل والتأثير السلبي على الاستثمارات العائلية والإخلال بالعلاقات الاجتماعية والمجتمعية وحالات خطيرة لانعدام المساواة بين الجنسي.²

إن الحديث عن العنف المسلح في المجتمع الجزائري يرجع بنا الزمن إلى فترة العشرية السوداء والعمليات الإرهابية الهمجية في حق الأفراد والجيش. عشر سنوات من حرب أهلية بتواطئ خارجي خلف آلاف من القتلى ومشردين وتدمير المئات من القرى والمداشر. وما زالت آثاره إلى حد الساعة. هذا من جهة وظهور عصابات الأحياء التي تستخدم الأسلحة وتزرع الرعب في نفوس الأفراد والتي تقوم بالسرقة و القتل و التحديد و الاعتداءات المختلفة بغرض السيطرة على الحي أو المنطقة، و غالبا ما تنشط بعض العصابات على مستوى الطرقات ليلا .

¹- على اسعد وطفة : المرجع السابق ، ص68.

²- www.smallarmssurvey.org : العنف المسلح .

حسب أرقام رسمية وغير رسمية فان الأزمة الأمنية خلفت أكثر من 200 ألف قتيل فضلا عن قرى مدمرة ومدارس محروقة واقتصاد مخرب و دوائر و بلديات مهدمة ومستشفيات متضررة وحسب مصادر إعلامية فان قطاع التربية عرف 900 عملية تخريبية مخلفة خسائر ب 3ملايير دينار 706 عملية تخريب مست الاقتصاد و 700 عملية مست منشآت إدارية ، 6ملايير دينار قطاع الصحة 395 عملية بتكلفة 500 مليون دينار و 1500 عملية مست مناطق طاقوية وكل هذا أخضعت له الدولة أكثر من 23 مليار دينار لإصلاح وإعادة تهيئة ما تم تخريبه.¹

• العنف الرياضي :

العنف الرياضي هو تلك الأفعال التي تقع داخل المجتمع الرياضي منه أو عليه، وتؤثر سلبا على الأشخاص والممتلكات و المجتمع². و يعرف أيضا بأنه مختلف الاعمال العدوانية، ضرب، حرق، تدمير، تخريب وكذلك التصرفات غير لائقة للأخلاقية، التي يقوم بها اللاعبون و الإداريون، الجماهير الرياضية، خرقا للأنظمة والقوانين المدنية المعمول بها قبل أو أثناء أو بعد المسابقات الرياضية³.

ويعرف العنف الرياضي أيضا بأنه تلك الأقوال والكتابات والأفعال التي تسبق أو ترافق أو تتبع أو تنتج عن لقاء رياضي أو منافسة رياضية، إضافة إلى العنف المادي المعبر عنه بالأفعال المادية التي ترتكب في نفس الظروف وتستهدف المساس بسلامة الأشخاص والاعتداء على الممتلكات العمومية والخاصة، وإزعاج الراحة العمومية وعرقلة حركة المرور .

وهو الاستخدام غير المشروع أو غير القانوني للقوة بمختلف أنواعها في المجال الرياضي، سواء صدر من اللاعبين أو المتفرجين أو غيرهم من الإداريين والمسؤولين عن الرياضة.⁴

والعنف الرياضي في الجزائر بات ظاهرة خطيرة استفحلت في الملاعب الجزائرية، وتمتد إلى الشارع مع كل مباراة، خاصة إذا كان طرفاها من الأندية القوية، وذات شعبية جماهيرية فالعنف الرياضي في الجزائر مقتصر على

¹- www.aranthropos.com حيثامة العيد : خلفيات العنف المسلح و المصالحة الوطنية الجزائرية .

²- حمد يوسف حجاج : التعصب و العدوان في الرياضة ، مكتبة الانجلو سكسونية ، القاهرة ، مصر ، 2002 ، ص112.

³- مويريس نخلة : القاموس القانون الثلاثي ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان ، 2002، ص189.

⁴- لونس عبد الله: دور الاعلام الرياضي المكتوب اتجاه ظاهرة العنف الرياضي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاعلام الرياضي التربوي ، جامعة الجزائر ، 2007-2008، ص 18.

رياضة كرة القدم فقط، وأصبحت نهاية كل مباراة بل وأحيانا قبيل انطلاقتها... مسرحا للعنف والجرائم بمختلف أنواعه. ما يحدث في بعض الملاعب الجزائرية يؤكد بشكل واضح ذلك.

ثانيا: أسباب ومظاهر العنف في المدينة الجزائرية.

تتنوع أسباب العنف في الجزائر منها ما هو علني ومنها ما هو متستر، وتتحكم فيه عدة ظروف جعلته يتجذر في المجتمع، ويمكن تلخيص هذه أسبابه ومظاهره فيما يلي:

1- أسباب تاريخية:

يرى بعض المختصين في دراسة العنف في المدينة الجزائرية بأنه ظاهرة ولدت من ترسبات تاريخية عبر امتداد مسارها التاريخي، فتعاقب الحضارات على أرضها خلف آثارا كبيرة خاصة فيما يتعلق بالتركيبة الشخصية الجزائرية، ولعل الاستعمار الفرنسي للجزائر لمدة قرن وثلثين سنة كانت له آثار على التركيبة الفرد الجزائري باعتبار أن الاستعمار الفرنسي هو أبشع أشكال العنف التي شهدتها الجزائر. و يشير الباحثين إلى دور الاستعمار في انتقال آثار العنف من جيل إلى جيل باعتبار أن مخلفات الاستعمارية تتوارث بين أجيال و لا تزول آثارها النفسية إلا بالتكفل التام. و في تدخل **لعبد المجيد مرداسي** في ندوة حول جذور أشكال العنف بالمجتمع الجزائري أشار إلى أن العنف ظاهرة قديمة جدا تعود جذورها إلى الحقبة الاستعمارية و ما نتج عنها من دمار مشيرا إلى أن العنف مزال يطغى على سلوك الأفراد ولم يتحرر منه بعد ، والنظام الجزائري وظف العنف في أزمة 1982 و طغى ذلك على الأذهان، هذا فضلا عن انعدام وساطة شرعية ذات مصداقية و هي الأزمة التي نعيشها الآن والحقيقة أن العنف يتنامى والحلول تكمن حسب رأيه في النقاش و الحوار البناء ويجب معرفة الأسباب الحقيقية لاختيار العنف الذي نحن من وظفه من خلال فك النزاعات بطريقة قانونية ترضي جميع الأطراف .¹

2- أسباب اجتماعية: يمكن ارجاع الأسباب الاجتماعية للعنف في الجزائر الى:

-**التغير الاجتماعي:** عرف المجتمع الجزائري تغيرات اجتماعية كثيرة أدت الى احداث اختلالات في البنى الاجتماعية، خاصة منذ بداية الانتقال من النمط الاشتراكي الى النمط الحالي² ، حيث تمخض عن هذا التحول

¹ www.echroukonline.com عبد المجيد مرداسي: العنف في المجتمع أسبابه وعلاجه.

² www.ceriste.dz كربوش رمضان : العنف في المجتمع الجزائري : ارقام و معطيات ،مجلة دراسات و الأبحاث ، العدد24، سبتمبر

الى فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها بفاعليه وغياب دور اللبنة الأساسية في المجتمع وهي الأسرة وضعف منظومة التربية والتعليم عموما فضلا عن غياب منظمات المجتمع المدني وإخضاعها للدولة ساهمت كل هذه الأسباب في تواصل العنف في الجزائر.

-صراع القيم : شهد المدينة الجزائرية تحولا كبيرا طال البناء الاجتماعي ، وكانت له آثار وخيمة على المجتمع والفرد وصاحب هذا النمو الحضري السريع تغير اجتماعي تتلخص معالمه في التغير القيمي سوسيو- ثقافي من بين نتائجه صراع بين القيم التقليدية المتوارثة في المجتمع الجزائري والقيم الدخيلة التي اجتاحت كيانه من طرف الانفتاح عن الغرب ، تطور وسائل الاتصال ، استخدام الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي كلها عوامل ساعدت في التغير القيمي للأفراد داخل المدينة مما أدى إلى ظهور انحرافات عن ما هو مقبول و مألوف .هذا الصراع أدى إلى ضعف القيم عند الأفراد تسبب في ظهور انحرافات داخل المجتمع تتمثل في أشكال العنف و الاعتداء على الآخرين وممتلكاتهم¹.

2-أسباب أسرية: يرجع المختصين ظاهرة العنف إلى أسباب أسرية، باعتبار أن الأسرة هي الخلية الأولى التي تهيأ الأفراد للاندماج في الحياة الاجتماعية. فالمشاكل الأسرية تؤثر بشكل كبير على سلوك الأفراد وتهيئتهم للقيام بالأعمال العنيفة، ومن بين هذه المشاكل:

- **التفكك الأسري:** يعد التفكك الأسري من الأسباب المباشرة للعنف نظرا للدور الذي يلعبه الجو الأسري على توجهات الأفراد والتأثير على سلوكياتهم ويتمثل في الطلاق، وفاة أحد الوالدين أو كلاهما، أو تحلي أحد الوالدين عن أسرته وهناك صور عديدة نلمسها يوميا في الأسر الجزائرية. هذا التفكك باختلاف صورته يؤثر على الأطفال بصفة خاصة لأنهم الفئة الضعيفة في المجتمع التي تحتاج إلى الرعاية والاهتمام. فانحراف هذه الفئة في سن صغيرة بمثابة تحضير مجرم في الكبر وأغلب الدراسات للمجرمين تبين أنهم كانوا جانحين.
- **التربية العنيفة:** العنف في الأسرة يولد عنفا في المجتمع انطلاقا من هذه المقولة يتبين لنا فالتربية العنيفة تولد أولاد عنفين، فتنشئة الفرد تؤثر على سلوكه كلما كانت التربية بطرق سليمة كان الفرد سوي وكلما كانت التربية عنيفة كلما كانت سلوكياتهم عنيفة.

¹- انظر الى درس النوري : استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية ، مذكرة ماجستير في علم اجتماع الحضري ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر 2006-2007.

• **انعدام الحوار :** تعاني معظم الأسر الجزائرية من انعدام التواصل و الحوار بين الأفراد داخل الأسرة. وتعتبر لغة الحوار في الأسرة من العوامل التي تساهم في تماسك الأسري و خلق جو تظهر نتائجه على سلوكيات الأفراد و باعتبار أن الأسرة تنتج أفراد المجتمع فكلما كانت العلاقات الأسرية سليمة كلما ساهم ذلك في حل مشاكل المجتمع و العكس صحيح .

3- أسباب ثقافية : تتمثل في :

• **العادات و التقاليد :**

رغم أن العادات و التقاليد الجزائرية في معظمها مسالمة إلى أن بعض المناطق فيها بعض العادات التي تكرس ثقافة العنف، وخير دليل مواسم الأعراس و استعمال الأسلحة العشوائي مما يؤدي بإلحاق الضرر بالممتلكات والأفراد. كذلك مظاهر سياسة التفريق التي وضعها المستعمر الفرنسي بين العرب و الأمازيغ ، ولقد نجح إلى حد كبير ليس في فترة الاستعمار فقط وإنما آثارها مازالت ممتدة إلى حد الساعة ، فأزمة غرداية مثال صادم عن الواقع العنيف بين أفراد المجتمع الذي يعكس العنف العرقي الدفين في طبقات التاريخ الجزائري .

• **ثقافة العنف:**

وتنطوي ثقافة العنف على جملة من العقد الاجتماعية في المجتمع الجزائري، نحاول تحديدها كما يلي:

- **عقدة النقص:** من فقدان القدرة على المواجهة الخوف من شرور الآخرين، الخوف من عدم التكافؤ الاجتماعي، الخوف من السلطة المنشغلة والمهملة لفردية الإنسان.

- **عقدة العار:** فالإنسان في ظل ثقافة العنف، يعيش حياته في حالة الدفاع الدائم من احتمال افتضاح أمره وعجزه وبؤسه.

- **العنف ضد المرأة:** تعتبر المرأة بأنها ملكية جماعية للعائلة والأسرة والزوج والأب والابن، وربما للعم والخال. جسدها ليس ملكا لها، وليس لها أن تناقش أو تختار أو تحلل. وقد أثبتت الدراسات أن المجتمعات التي تربي أطفالها على العنف، ولو لجيل واحد، بحجة البناء أو بذريعة الدفاع ضد العدوان، لا تستطيع فيما بعد إيقاف توريث هذا العنف للأجيال اللاحقة إلا بجهود شاقة وكبيرة. وهكذا وكما يجري تقسيم للعمل على أساس الجنس في المجتمع الذكوري، يجري توزيع للأدوار في ممارسة العنف¹.

¹ - وباء خطير ينتشر بين الجزائريين!، جازيرس 2013، <https://www.djazairress.com>

4- أسباب إعلامية: تتمثل الأسباب الإعلامية للعنف في:

● **الحصص وبرامج التلفزيونية التي تعيد تمثيل الجريمة:** انتشرت مؤخرا في القنوات الخاصة الجزائرية حصص تعيد تمثيل الجريمة بكل تفاصيلها كحصص لغز الجريمة¹ للمرة الأولى تبدووا تثقيفية من خلال الكشف عن خيوط وملابسات الجريمة إجراء مقابلات مع المحامين والشهود وأقارب الضحية والجاني ولكن في الحقيقة هي برامج ترسخ معالم العنف والجريمة في أذهان الأفراد ويصبحون مؤهلين الانحراف وارتكاب العنف والجريمة. لذلك ينبغي الحذر من هذه الحصص أو التقليل من نسبة مشاهدتها.

● **أفلام العنف:** إن الانفتاح على العالم الخارجي من خلال تطور وسائل الإعلام و الاتصال ساهم كثير في انتشار العنف. فما تبثه القنوات لا يخضع للرقابة فوجود قنوات متخصصة في أفلام الرعب، والأكشن أدى إلى تعود الأفراد على مشاهد العنف. و هذا التعود يؤدي إلى اكتساب طرق عنيفة في التعامل بين الأفراد وحسب المختصين فإن مشاهدة أفلام العنف يؤثر على سلوك الأفراد، فيتطورون من مرحلة المشاهدة إلى الاكتساب إلى ارتكاب العنف، حتى أن الأخبار المليئة بأحداث العنف والقتل و الحروب و النزاعات التي يشهدها العالم كثرة مشاهدتها تؤثر بشكل كبير على نفسية الفرد.

● **الرسوم المتحركة:** يهتم الأطفال بمشاهدة الرسوم وأفلام الكارتونية، ومع التطور وسائل الإعلام أصبحت توجد قنوات مختصة ببث برامج للأطفال الترفيهية والتثقيفية تبث من خلالها ولكن محتوى هذا الكم من الأفلام الكارتونية يحمل في طياته مظاهر العنف. وفي هذه المرحلة بذات للطفل هي مرحلة التقليد والتعلم يلجأ إلى تقليد جميع الحركات العدوانية وإعادة تمثيل مشاهد العنف. من بين هذه السلاسل التي أثارت ضجة على المستوى العربي سلسلة **نروتو وأبطال 99** لما فيها من كمية العنف الموجه للأطفال.

● **الألعاب والتطبيقات الالكترونية:** مؤخرا مع تطور وسائل التواصل الاجتماعي، وامتلاك كافة الشرائح المجتمع لأجهزة الهواتف النقالة، أو اللوحات الالكترونية سهل عليه تداول، وتبادل بعض التطبيقات في شكل العاب الكترونية تدفع بأصحابها للعنف والجريمة. منها الحوت الأزرق ولعبة مريم وتطبيق شارلي. حيث خلف الحوت الأزرق ما يقارب 30 ضحية من فئة المراهقين في الجزائر، وكانت اللعبة السبب الرئيسي في عملية الانتحار.

5- أسباب اقتصادية:

ارتبطت الأسباب الاقتصادية بالعنف من خلال عدم العدالة والمساواة بين الجماعات المختلفة في المجتمع. وهي تفترض أنه كلما زاد الإحساس بالظلم يؤدي إلى تزايد حدة أساليب الاضطراب والمظاهرات

¹-برنامج تلفزيوني يبث على قناة الشروق الإخبارية الجزائرية.

والاحتجاجات. كما أن إخفاق مخططات التنمية، وانتشار الفقر والبطالة وتدني مستوى المعيشة وسوء توزيع الثروة، وانخفاض قيمة العمل وتدني الإنتاجية تدفع باتجاه الشعور بالإحباط وتوفر البيئة الملائمة للعنف.

وقد أظهرت العديد من الدراسات إلى وجود علاقات طردية بين عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والعنف أي كلما زادت درجة عدم المساواة زادت حدة العنف. وتشير الدراسة التي أجراها ميلر عام 1985 على 56 دولة خلال فترتين مختلفتين (1967-1985) و (1968-1977) تأكيد العلاقة الطردية لهذه الظاهرة¹.

لقد أدت سياسة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، وتحلي الدولة عن دورها في تخطيط الاقتصاد الذي كان معمولا به بعيد الاستقلال إلى ازدياد حاله الفقر واتساع رقعه الفقراء.

وإذا كانت الجزائر قد استندت مداخلها المالية على الربيع النفطي، فان انهيار أسعار النفط وتذبذبها انعكس سلبا على مواردها المالية. تزامن ذلك مع تزايد في الإنفاق العام، وارتفاع المديونية، والتضخم وغياب الاستثمارات الضرورية لتجهيز المعدات لاستمرار الإنتاج وانخفاض الاحتياط النقدي ونقص حاد في الإنتاج الزراعي، وتفشي العوز والفقر لاسيما أن مستوى الأجور لا يتساوى مع مستوى الأسعار².

وهكذا أصبح الاقتصاد الجزائري منذ نهاية ثمانينيات لا يتحمل تبعات النمو السكاني المتزايد وانخفاض أسعار النفط. مما أدى إلى تفاقم ظاهرة العنف وظهور فروقات اجتماعيه، واتساع نسبة البطالة المرتبطة بارتفاع معدلات النمو السكاني. وأصبحت تشمل فئات اجتماعيه جديدة من خريجي الجامعات هذه الفئات بدأت تلتحق بالحركات والتنظيمات المسلحة، وفي مقدمتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بوصفها الفئة المبعدة عن العملية الإنتاجية والاستهلاكية. وأنها الأكثر استعدادا لممارسه العنف في أقصى مستوياته نظرا لانسداد الآفاق أمامها. والتي أصبحت تعبر عن تهميشها لأشكال مختلفة للعنف³.

6- أسباب سياسية:

تعود الأزمة السياسية في الجزائر إلى أحداث أكتوبر 1988 التي شهدت اضطرابات، و أعمال عنف لم تشهدها الجزائر المستقلة من قبل. وكانت السبب الرئيسي في تلك الاضطرابات الأزمة الاقتصادية وتم قمع تلك

¹ - عامر كامل احمد: العنف و العنف المضاد في الجزائر ، www.aranthropos.com

² - نفس المرجع

³ - نفس المرجع

الاضطرابات بالقوة العسكرية ، وكان لهذا نقطة بداية و مؤشر لتغيير النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الجزائر . ويعتبر دستور 29 فيفري 1989 الذي سطر بداية التحول الديمقراطي في الجزائر بعد حقه طويلة من حكم الحزب الواحد (1962 _ 1989) عهد جديد من التغييرات السياسية . والسماح لبروز الأحزاب إلا أن فترة الرخاء الديمقراطي لم يدم إلا سنوات وبعدها واجهت الجزائر متغير سياسي في جانفي 1992، حيث أوقفت المؤسسة العسكرية المسار الانتخابي (الانتخابات التشريعية) وقد وصف الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة هذه المرحلة بأنها (أول أعمال عنف) وكان الثمن 200 ألف (قتل) و 10 آلاف (مختطف) وعشرات آلاف من ضحايا التعذيب ، ومئات الآلاف من المرحلين والمهجرين¹ .

كما زادت حالة إعلان الطوارئ في 9 فيفري 1992 في تصاعد أعمال العنف في الجزائر، بعد أن تمكنت المؤسسة العسكرية من قمع المعارضين ويعود السبب وراء فرض حالة الطوارئ ، وشهدت هذه المرحلة لاسيما بعد وصول الرئيس بوضياف مزيدا من العنف بعد القرارات التي اتخذها بحل جبهة الإنقاذ في 14 مارس 1992 وتصعيد حملة الاعتقالات، وتفاقم الوضع الأمني تأزما بعد اغتياله، إذ تم اختيار علي كافي الذي استمر في استخدام نفس السياسة الاقصائية معلنا رفضه عن أي حوار مع الإسلاميين، وفي ظل عدم وجود أفق للحوار وسيطرة المتشددين على الحركة المسلحة المعارضة مما أدى إلى استمرار العنف والعنف المضاد².

غير أن تطور الأحداث وعدم قدرة السلطات الجزائرية في حلحلة الأزمة تصاعدت الأصوات التي تطالب بالعودة إلى منطق القانون والحوار لتدارك الأزمة وتداعياتها إلا أن الرئيس علي كافي أعلن في 3 جانفي 1993 بأنه (من الخطأ التكلم باسم القانون في دوله تواجه تحدي التدمير والعنف حيث الأمن والاستقرار في خطر).

ومن الجدير بالذكر بأن علي كافي وصل إلى الحكم في إطار عملية شهدت صراع على السلطة تزامنت مع حالة عدم الاستقرار السياسي وتجلت واضحة بالإطاحة بأربع حكومات.

ورغم المحاولات التي بذلت لإيقاف العنف التي تجلت في لقاء المعارضة في سبتمبر 1995 في روما ، والتوقيع على وثيقة روما التي عدت أول محاوله جادة لحل الأزمة الجزائرية حيث نصت على دعوة الجبهة الإسلامية لوقف العنف واللجوء للحل السلمي واحتوت على المقررات الآتية³ :

- نبذ كل أنواع العنف كوسيلة للوصول إلى السلطة.

1- المرجع السابق
2- نفس المرجع .
3- نفس المرجع .

- نبذ الدكتاتورية مهما كانت طبيعتها
- رفض كل تدخل للجيش في الشؤون السياسية والدعوة لعودته إلى الثكنات.

كما تضمنت أيضا تحديد إجراءات يجب اتخاذها منها:

- طلاق سراح مسؤولي جبهة الإنقاذ.
- إلغاء قرار حل جبهة الإنقاذ.
- إنشاء لجنة مستقلة للتحقيق.

إلا أن المؤسسة العسكرية رفضت هذه الوثيقة على اعتبار أنها تعيد الجبهة إلى الساحة السياسية الجزائرية. هكذا تصاعد العنف والعنف المضاد وانتشاره لم يحقق استقرارا اقتصاديا واجتماعيا في غياب الحوار وتفانم الأزمة التي تحولت من أزمة سلطة إلى أزمة مجتمعية¹.

وبعد تولي اليامين زروال رئاسة الدولة بالتعيين أولا ثم بالانتخاب عرفت الجزائر نوعا من الهدنة وتهدئة العنف على أساس المحاولات الجادة للحوار مع المعارضة، إلا أن ضغط المؤسسة العسكرية، وتدخل أطراف خارجية إقليميه ودوليه قادت إلى رجوع وعودة الجزائر إلى العنف².

عند وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الرئاسة سعى باتجاه إخراج الجزائر من الأزمة السياسية و الأمنية والحد من ظاهرة العنف والتخلص من عبئ المسؤولية التي أثقلت كاهل المؤسسة العسكرية، فعمد لحساب تعزيز دور الرئاسة واصدر قانون الوثام المدني الذي حل محل قانون الرحمة، الذي كان قد أطلقه زروال الأمر الذي ساعد في التخفيف من مستوى العنف مع تسليم المسلحين لسلحهم لاسيما الجناح العسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ بزعامة مدني، كما وجه الاتهامات للمؤسسة العسكرية التي تسببت في اندلاع العنف بعد توقيفها المسار الانتخابي، إلا أنه في ذات الوقت لم يستطع خلال مدة رئاسته الأولى المساس بتوازنات الجيش أو تجاوز الخطوط المرسومة له أما في مدة رئاسته الثانية. فعمل إلى تعزيز صلاحياته الرئاسية مستغلا توجهات دولية تدعو إلى ضرورة تجنب دخول الجيش في الحياة السياسية، إلا أن إخفاق قانون الوثام المدني في معالجة الأزمة جذريا كان بسبب

1- المرجع السابق

2- المرجع السابق

الإخفاق في توفير المناخ السياسي الملائم، ويذكر أحمد جداعي (عضو في جبهة القوى الاشتراكي) أن قانون الوثام قد شهد إقبالا من قبل المسلحين على إلقاء سلاحهم، إلى أن بعضهم سرعان ما عاد إلى حمل السلاح¹.

وذلك بسبب تشابك التداخلات المحلية والإقليمية من ناحية، والأوضاع الاقتصادية البائسة، وبطيء في تطبيق إجراءات العفو وعدم استفادة التائبين لحقوقهم المدنية وعدم إدماجهم في المجتمع من ناحية أخرى.

وأقدم الرئيس بوتفليقة إلى إعلان ميثاق السلم والمصالحة الذي أعاده بمثابة الخطوة الثانية بإلغاء المتابعات القضائية في حق كل الأفراد الذي سلموا السلاح ، وطرح هذا المشروع في استفتاء شعبي في 29 سبتمبر 2005 وكانت نسبة المشاركة قد وصلت 80% بينما فاق عدد المصوتين بنحو 97% وهك² إذا يؤكد بأن الشعب الجزائري صار تواقا إلى نبذ العنف ، إلا أن جبهة الإنقاذ رفضت هذا الميثاق ، ورأى قادتها أنهم قد حملوا أوزار العنف، وكأنهم هم المتسبون الوحيدون في الأزمة هذا الرفض حال دون إنهاء العنف بصورة نهائية إلا أنه بدأ ينحسر تدريجيا³.

7- أسباب جغرافية: تتعدد الأسباب الجغرافية التي تساعد على انتشار العنف ويمكن تحديدها فيما يلي:

-الكوارث الطبيعية: يمكن اعتبار الكوارث الطبيعية من بين المسببات لظهور السلوكات العنيفة لما خلفته على نفسية الأفراد، فمن الكوارث على سبيل المثال التي وقعت في الجزائر: زلزال الأصرام، زلزال بومرداس، فيضانات باب الواد... ولا توجد دراسات ميدانية حقيقية في الجزائر تربط الكوارث الطبيعية بالسلوك الإجرامي إلا أن معظم الدراسات التي تناولت أثر الكوارث على الأفراد هي الدراسات التي قام بها الأخصائيين النفسانيين ولكن جل اهتمامهم كان معالجة الحالات المتضررة من هذه الكوارث خاصة الأطفال.

-الموقع: يلعب الموقع دور هام في تمركز وتوزع العنف، نستلها بالموقع الاستراتيجي للجزائر باعتبارها منطقة عبور نحو أوروبا شمالا وإفريقيا جنوبا. فالمناطق الحدودية مواقع تساعد على انتشار الجرائم فعابا ما تلجأ العصابات لتهريب البشر أو المخدرات أو الوقود.

رغم وجود مناطق سياحية متنوعة في الجزائر إلا أنها غير مستغلة كما يجب وتتمثل في الشواطئ والجبال والغابات والصحراء والحمامات المعدنية، تقتصر فقط على زيارة العائلات الجزائرية في مواسم الاصطياف، والعطلات السنوية

¹ عامر كامل احمد: المرجع السابق

² نفس المرجع.

³ نفس المرجع.

والفصلية، تجد العائلات ميسورة الدخل متنفسا لها لأنها لا تستطيع القيام بسياحة خارجية. وغالبا ما تكون هذه الأماكن غير آمنة رغم مجهودات الدولة في ذلك، فكثيرا من الممارسات العنيفة تطال العائلات والأفراد وتتمثل في السرقة لأغراضهم أو الاعتداءات الجسدية بمختلف أنواعها والعنف اللفظي والعنف البدني.

-التضاريس: تتنوع التضاريس الجزائرية من صحاري إلى سهول إلى جبال إلى هضاب فهذا التنوع ساهم بشكل كبير في انتشار العنف لأن التضاريس الصعبة في بعض المناطق تعتبر بؤر لتواجد العصابات والمنحرفين ومخابئ للجماعات الإرهابية نظرا لصعوبة الوصول إليها. وتساعدهم على الاختباء.

-المناخ: يعتبر المناخ من العوامل المهمة التي تساعد انتشار العنف، لأن الحرارة لها تأثير على ارتكاب العنف وشكل العنف، كذلك البرودة لها دور في ارتكاب أنواع معينة من العنف¹. وفي المدينة الجزائرية غالبا ما يكون العنف في فصل الصيف أين يكثر الاحتكاك بين الأفراد في الأماكن العامة وتتمثل أشكاله في السرقات والاعتداءات و الاغتصاب ..، أما فصل الشتاء غابا ما ترتكب فيه أعمال العنف المرتبطة بالمال و الملكية .

ولقد ثبت ذلك علميا بأن ارتفاع درجة حرارة الجو تؤدي إلى زيادة حرارة الجسد وهذا يؤدي إلى احتراق جزء من الأكسجين في الدورة الدموية، وبالتالي هروب الدم من معظم الأعضاء خاصة القلب ليتركز في الجلد مما يترتب عليه زيادة النبض والشعور بالاختناق فتكون جرائم سرعة التهيج العصبي ثم الانفعال والاستفزاز لأنفه الأسباب فتكون جرائم العنف ضد الغير، سواء كان هذا الغير هو الدولة أو أشخاص. فقد ثبت أن معظم المظاهرات والحروب حدثت في فصل الصيف².

كما تكثر في فصل الصيف جرائم التشهير والحرق العمدي ... هذا فضلا على أنه في الجو الحار ولنفس الأسباب العلمية تزداد حالات الانتحار والشروع فيه. وإن ارتفاع درجة حرارة الجسم يؤدي إلى الخمول الجسدي والفكري فتزداد جرائم الأموال بالعنف³.

إن ارتفاع درجة حرارة الجسم يؤدي إلى الخمول الجسدي والفكري فتتخفف الإنتاجية الاقتصادية لمعظم قطاعات الشعب فتزداد جرائم العنف للحصول على المال. هذا فضلا عن أنه يفسر لنا العديد من الظواهر الاجتماعية،

1- موفق كمال : خبراء يربطون بين ارتفاع الحرارة وتزايد الجريمة، الغد الأردني ، 2015 www.alghad.com

2- المرجع السابق .

3- حسين عبد الحميد رشوان ، المرجع السابق ،ص 111.

مثل: تخلف الأقاليم الحارة عن ركب الحضارة والمدنية في سائر الميادين، وكذلك توطين رئاسات الدول والوزارات بعيداً عن المناطق الحارة، وتعطيل الدراسة في المدارس والمعاهد العلمية في فصل الصيف¹.

ويضيف علماء الاجتماع تفسيراً جانبياً بقولهم إن ارتفاع درجة الحرارة في الصيف يؤدي إلى تزايد الناس في الشوارع والحدائق العامة والمصايف معظم اليوم، يتلمسون الهواء البارد، خاصة أن ليالي الصيف تكون فيها السماء صافية والقمر ساطعاً، فتزداد فرص الاحتكاك بينهم، وإذا أضفنا إلى ذلك خروج النساء بملابس خفيفة تظهر مفاتهن، قد تتحول إلى المضايقات ثم الشجارات.

يرى البعض أن جرائم الأموال تكثر في فصل الشتاء خاصة في حالة البرودة الشديدة التي تتطلب مستلزمات ضرورية لا حاجة للإنسان بها في فصل الصيف، فعندما تنخفض درجة حرارة الجسم، تزداد حاجة الإنسان للدفع حرصاً على حياته. ولإشباع تلك الحاجة يتناول كمية أكبر من الطعام ليعوض النقص الحاصل في السرعات الحرارية، وكذلك الحاجة إلى الملابس الثقيلة وهي مرتفعة الثمن، والأدوات التي تستخدم لأغراض التدفئة، وهي مرتفعة الثمن. وتلك الحاجات الأساسية ترفع من معدلات نفقاته. ومع ثبات دخله يبدأ لإشباعها في البحث عن مصادر أخرى تقف بجانب مصادره المشروعة، فتكون جريمة الاختلاس والرشوة، السرقة، النصب والسطو... الخ².

أما فصل الربيع فتزايد فيه الجرائم الجنسية بوجه خاص، حيث توصف بفترة الخصوبة الجنسية. لأن في الجو المعتدل تزداد إفرازات هرمون الأندروجين وإفرازات هرمون التستوستيرون المسؤولة عن إثارة الشهوة الجنسية لدى الرجال والنساء سواء، ولإشباع هذه الرغبة إذا لم يجد الإنسان متنفساً مشروعاً كما لو كان متزوجاً، فسيبحث عن بديل. فتزداد جرائم الزنا، واللواط وهتك... الخ عن معدلاتها العادية في باقي الفصول³.

كذلك يربط العلماء العنف والجريمة بمنتف الشهر القمري لما ترتفع فيه الجرائم وهذا راجع لظاهرة المد والجزر بالنسبة للبحر وبما أن جسم الإنسان يحوي على 75% من تركيبته الماء فانه يتأثر بذلك وديننا الحنيف وجد علاجاً لذلك بصيام ثلاث أيام من أجل انخفاض الماء في الجسم.

8 -أسباب ديموغرافية: تلعب العوامل الديموغرافية دوراً هاماً في انتشار العنف، فمن بين الأسباب الديموغرافية التي ساهمت في اتساع نطاقه في المدن الجزائرية ما يلي:

1- حسين رشوان ، المرجع السابق ، ص22.

2- نفس المرجع ، ص23.

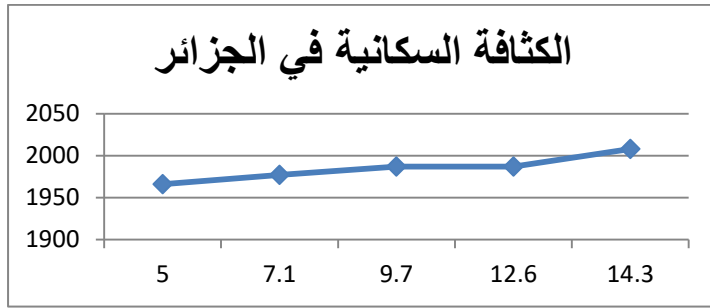
3- نفس المرجع ، ص24.

• ارتفاع الكثافة السكانية:

تبين لنا إحصائيات المدونة في الجدول الموالي ارتفاع الكثافة السكانية للجزائر و التي تشهد ارتفاعا ملحوظا عبر التعدادات السكانية السابقة إذ بلغت 5 في تعداد 1966 لتصل إلى 14.3 في تعداد 2008 و تقدر في سنة 2018 بـ 17.73 ، و الجدول الموالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (20) : يبين مراحل تطور الكثافة السكانية في الجزائر . الشكل رقم (5): مراحل تطور

الكثافة السكانية في الجزائر



الكثافة	التعدادات
5	1966
7.1	1977
9.7	1987
12.5	1998
14.3	2008

المصدر : إحصائيات تجميعة من الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

• ارتفاع النمو الديموغرافي: تشهد المدن الجزائرية ارتفاع متسارع الوتيرة للنمو السكاني، ويرجع هذا إلى النزوح الريفي نحو المدن لما تتوفر هذه الأخيرة من ضروريات جعلت منها عامل جذب. ولقد صاحب هذا النزوح عدة مشاكل لعل أبرزها عدم مقدرة النازح على التأقلم مع متطلبات المدينة الجديدة، مما جعلته يدخل في صراع أثر على سلوكاته وأصبحت أكثر عدائية.

فلقد بلغ عدد السكان الجزائر مع حلول 2018 ما يفوق 42 مليون نسمة¹ حسب الديوان الوطني للإحصاء. والمتتبع لتطور السكان الجزائر يرى أن هذا المسار تخللته عدة منعطفات ساهمت بشكل أو بالأخر في نمو وتطور العنف والجريمة حيث توجد علاقة طردية بين عدد السكان والعنف كلما زاد عدد السكان زاد حجم العنف، و كلما نقص عدد السكان تناقصت معدلات العنف. ومن خلال معطيات الجداول التالية نحاول توضيح أسباب تطور النمو السكاني في المدن الجزائرية من خلال التعدادات السكانية السابقة.

¹- إحصائيات من الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

الجدول رقم (21): توزيع السكان المقيمين في الأسر العادية والجماعية حسب الولاية والمنطقة لسنة 1977.

الولاية	سكان المناطق الحضرية	سكان المناطق الريفية	مجموع السكان
العاصمة	1426228	161660	1587888
سطيف	193328	493212	686540
وهران	575334	116326	691660
الإجمالي الوطني	6686785	10261215	1694800

المصدر : إحصائيات تجميعية من الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

من خلال الجدول السابق يتضح لنا ارتفاع ملحوظ في عدد سكان الأرياف للجزائر ككل حيث بلغ عددهم 10261215 نسمة مقارنة بسكان المناطق الحضرية والذي بلغ 6686785 نسمة. ويرجع ذلك لمشروع الثورة الزراعية في عهد الرئيس الراحل **هواري بومدين** الذي يسعى إلى الاكتفاء الغذائي وخدمة الأرض ويشجع على التمسك بالأرض والبقاء في الأرياف. نفس الشيء بالنسبة للولايات الثلاث الأكثر عددا للسكان والمتمثلة في العاصمة، سطيف، وهران هذه الأقطاب الكبرى التي تملك مساحات زراعية معتبرة وتنتج منتوجات كثيرة كالحمضيات والكروم والخضروات في العاصمة ووهران والحبوب في سطيف خاصة باعتبارها مخزون روما للحبوب.

الجدول رقم (22): توزيع السكان المقيمين في الأسر العادية والجماعية حسب الولاية والمنطقة لسنة 1987.

الولاية	سكان المناطق الحضرية	سكان المناطق الريفية	مجموع السكان
العاصمة	1673426	16765	1690191
سطيف	322231	678463	1000694
وهران	807422	125051	932473
الإجمالي الوطني	11444249	11594693	23038942

المصدر : إحصائيات تجميعية من الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

تكشف الإحصائيات الموجودة في الجدول رقم (21) عن استمرار ارتفاع عدد سكان الأرياف في الجزائر مقارنة بسكان الأرياف والذي قدر بـ 11594693 نسمة، وهذا يعكس استمرار تمسك السكان بالأرض ويكشف عن الطابع الزراعي الذي يميز القطاع الاقتصادي في تلك الفترة. لكن ما يمكن ملاحظته كذلك وجود فارق بين عدد سكان المناطق الريفية و الحضرية و التي تشهد هذه الأخيرة ارتفاع محسوس في عدد السكان في كل من

العاصمة وهران ويرجع ذلك لعدة عوامل ترجع إلى توطين الصناعي في الجزائر في هذه الفترة و بداية النزوح الريفي نحو المدن بحثا عن حياة أفضل وتعتبر العاصمة وهران من المدن التي شيدت فيها قواعد صناعية كبرى. بينما سطيف كمنطقة هضابية رغم الاستفادة من منطقة صناعية إلا أن الطابع الزراعي مزال يطغى على النشاط الاقتصادي بها.

الجدول رقم (23): توزيع السكان المقيمين في الأسر العادية والجماعية حسب الولاية والمنطقة لسنة 1998.

الولاية	سكان المناطق الحضرية	سكان المناطق الريفية	مجموع السكان
العاصمة	2323348	239080	2562428
سطيف	514998	796415	1311413
وهران	1064441	149398	1213839
الجزائر	16966937	12133926	29100863

المصدر : إحصائيات تجميعية من الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

في هذه المرحلة حسب معطيات الجدول يتضح استمرار ارتفاع سكان المناطق الحضرية بالجزائر والذي يفوق 16 مليون ساكن مقارنة بسكان الأرياف والذي قدر 12 مليون. وتتصدر العاصمة قائمة الولايات من ناحية سكان الحضر و الذي يفوق عددهم 23 ألف نسمة، وتليها وهران. وتبقى سطيف من المدن التي يرتفع فيها عدد سكان الأرياف نظرا للطابع الزراعي التي تتميز به المنطقة. و ترجع أسباب ارتفاع عدد سكان الحضر في الجزائر في هذه المرحلة إلى عدة عوامل أهمها : النزوح الريفي بسبب الظروف الأمنية غير مستقرة في هذه الفترة . دفعت بالعديد من سكان في المد اشر و المناطق الجبلية إلى النوح نحو المدن و المناطق الحضرية بحثا عن الأمن .

الجدول رقم (24): توزيع السكان المقيمين في الأسر العادية و الجماعية حسب الولاية و المنطقة لسنة 2008

الولاية	سكان المناطق الحضرية	سكان المناطق الريفية	مجموع السكان
العاصمة	2817868	170276	2988145
سطيف	788422	701557	1489979
وهران	1343899	110179	1454078
الجزائر	2247179	11608851	34080030

المصدر : إحصائيات تجميعية من الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

يتضح لنا من خلال الأرقام المدونة أعلاه ارتفاع سريع لسكان الحضر والذي أصبح يفوق 22 مليون ساكن مع تعداد 2008. ويصاحب هذا الارتفاع على المستوى الوطني ارتفاع على مستوى الولايات، فمعظم الولايات تشهد ارتفاع واضح في عدد سكان الحضر فقدّر في العاصمة 2 مليون ساكن. و سطيف ما يفوق 700 ألف¹. وهران بمليون قاطن و ترجع هذه الزيادة لجملة من العوامل أهمها: تراكمات النزوح الريفي عبر تاريخ المدن الجزائرية لظروف و أسباب مختلفة ، بالإضافة إلى الهجرة الداخلية من مدينة إلى أخرى بحثا عن العمل وتحقيق الرفاهية الاقتصادية رغم استرجاع الاستقرار الأمني تدريجيا في المناطق غير الآمنة إلى أن قاطنيها السابقين رفضوا الرجوع إليها وفضلوا حياة المدينة التي تمتاز بتحسّن ملموس في الحياة الحضرية.

● ارتفاع نسبة الشباب: يعتبر المجتمع الجزائري مجتمعا فتيا مقارنة بباقي الدول حيث ترتفع فيه نسبة الشباب مقارنة بالتركيبات العمرية الأخرى، وتكمن أهمية الفئة الشابة في المجتمع أولا في إعالة الفئتين فئة الطفولة وفئة الشيخوخة. بحيث يحمل الشباب على عاتقهم مسؤولية تطور الأمم. ورغم وجود طاقة شبابية في الجزائر إلى أنها تعاني من التهميش والبطالة وأزمة السكن وتقف الدولة عاجزة على تلبية مطالبهم من ناحية التعليم والعمل والسكن والترفيه. إن كثرة المشاكل التي يتخبط فيها الشباب دفعت به إلى ارتكاب اعمال عنيفة، والتي تعتبر لغة عن التعبير من خلال القيام بمظاهرات أو تنظيم حركات احتجاجية للمطالبة بحقوقه حيث تعود عليها لأنه أصبح على وعي تام بأن هذه الاحتجاجات يتم من خلالها تحقيق مطالبه، لأن الدولة غالبا ما تلجأ لذلك من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار.

وفي دراسة قام بها الديوان الوطني للإحصاء والسكان حول الوقت تبين من خلالها أن الشباب الجزائري لا يعرف كيف يستثمر وقت فراغه وهذا الفراغ كان دافعا قويا من بين الأسباب التي تدفع به إلى العنف وافتعال المشاكل.

● الذكور أكثر ميلا للعنف من الإناث: تبين لنا جميع الإحصائيات و الدراسات حول العنف والجريمة والانحراف في المجتمع الجزائري أن نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث . لكون أن الذكور يميلون أكثر للعنف من الإناث . وغالبا ما يعيش الشباب مشاكل مغايرة عن التي تعيشها البنات رغم وجود تشابه فيها إلى أن في جوهرها تختلف . فالبطالة للشباب و الفتاة ليس لها نفس الأثر في المجتمع الجزائري لان المجتمعات الذكورية يتحمل الشباب فيها جميع المسؤوليات . لذلك تعتبر مشاكل الإناث أقل وبالتالي الظروف التي تدفعها للجريمة غالبا ما تكون أسرية .

¹- إحصائيات تجميعية من الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

8- أسباب أمنية :

تتمثل الأسباب الأمنية التي ساهمت في انتشار العنف في المدينة الجزائرية فيما يلي :

-حدود غير آمنة : تعاني الجزائر من حدود غير آمنة رغم المجهودات المبذولة ، حيث كان له أثر كبير في زيادة معدلات العنف والجريمة الأمر الذي دفع بالدولة إلى وضع استراتيجية أمنية لحماية الحدود . لقد أصبحت الحدود الجزائرية غير آمنة تماما عبر كافة الجهات نظرا لعدم الاستقرار الأمني في المنطقة فالحدود المغربية التهريب والمخدرات ،والحدود تونس و ليبيا الإرهاب و الأسلحة و مالي النيجر المخدرات والاتجار بالبشر. حيث صنف تقرير بريطاني الجزائر، ضمن الدول غير آمنة أمنيا وسياسيا، ورفع درجة المخاطر في منطقة معينة منها، وربط التقرير ارتفاع حجم المخاطر بسبب الحدود الملتهبة الحدودية مع الجزائر، والمناطق التي لا تزال تشهد مكافحة للإرهاب.

ونشرت مؤسسة بريطانية تحمل اسم **Controlrisks**، تقريرها السنوي حول المناطق الأكثر خطورة، وتلك الأكثر أماناً في العالم برسم عام 2017 ووضعت الخريطة الجزائر ضمن الدول غير الآمنة¹ . ومظاهر أخرى لانعدام الأمن في المدن الجزائرية يمكن تلخيصها في:

- الشعور بانعدام الأمن وتدهور الأوضاع الأمنية في الجزائر فترة الإرهاب وتأثيرها على نفسية الأفراد.
- انتشار واسع لظاهرة الخطف والاختصاب الأطفال وتعود لأسباب مختلفة تتمثل في كبت الجنسي، الانتقام، الشذوذ.
- كثرة الاحتجاجات والمظاهرات والإضرابات التي ميزت الساحة الوطنية مؤخرا، كمظاهرات التي أقامها معطوي الجيش، وإضرابات الهيئة التعليمية وإضرابات الطلبة، وإضرابات الأطباء المقيمين، والتي تقابل عادة بالقمع والاعتداء من طرف السلطة.
- التعسف في استعمال السلطة من طرف المسؤولين في حق الأفراد البسطاء.

9- أسباب حضرية: يمكن حصر الأسباب الحضرية التي ساعدت في انتشار العنف فيما يلي :

-النزوح الريفي : شهدت معظم المدن الجزائرية نزوح ريفي كبير إليها ،تختلف أسبابه باختلاف فتراته ، إذ خلف تغيرا اجتماعيا داخل المدن باعتبارها مركزا للتفاعلات و النشاطات الاجتماعية والثقافية ، وليس مركزا لتجمع سكاني كبير تشكل بسبب عوامل اقتصادية .فالحياة الحضرية بكافة مغرباتها الثقافية و السياسية والإدارية

¹- تقرير بريطاني يصنف الجزائر دولة غير آمنة، الحوار، أبريل 2017 www.elhiwar.dz

والاقتصادية جعلت المدن مركز جذب للسكان من الأرياف هؤلاء الباحثين عن التجديد في حياتهم و التخلص من الرقابة اليومية في الأرياف .لذلك تتوافد يوميا مئات العائلات على المدن باحثة عن هذا التجديد.

-انعدام الهوية الجزائرية في الطابع العمراني المعاصر: إن السياسة العمرانية المنتهجة في الجزائر تفتقد للكثير من المعايير الأمر الذي أوجد فقدان الهوية للطابع العمراني، ما خلق الكثير من المشاكل في الوسط الحضري، هذا ما أشار إليه العلماء عن أثر النمط العمراني في ظهور السلوك العنيف في المدن. فافتقار المساكن والأحياء من الناحية الفيزيائية لمرفق الضرورية يؤدي بالأفراد لممارسة العنف كأداة للتعبير عن وضعهم.

-انتشار الحانات و أماكن السهر: تنتشر الحانات و أماكن السهر في اغلب المدن الجزائرية و تكثر خاصة في المناطق الساحلية كما أنها تنشط طيلة السنة و يزداد نشاطها في المناسبات و موسم الاصطياف، وغالبا ما تنتهي السهرات فيها بجرائم كالقتل أو الشجار أو التعدي أو السرقة أو الاغتصاب، حيث يقدر استهلاك الخمر لسنة 2017 وفق موقع "TSA" عربي"، قال رئيس جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات، علي حماني، إن نسبة استهلاك المشروبات الكحولية بلغت 270 مليون لتر¹. وهذا راجع لتواجد عدد كبير من الحانات و التي توزع عبر مناطق الوطن. و نجدها في معظم المناطق الوطن منها من هو قانوني و منها من هو غير قانوني و تنشط طيلة السنة و تكثر فيها تناول المخدرات و أنواعها على غرار المشروبات الكحولية.

-احتكار المرافق العامة والمتنزهات من طرف المنحرفين: إن المرفق العام والمتنزهات المخصصة للعائلات في الجزائر أصبح حكرا على المنحرفين، حيث يتناولون الخمر ويتعاطون المخدرات وتتم فيها المبادلات التجارية لهذه المواد، وبما أن هذه المرافق أصبحت وكرا للمجرمين فالوافدين لهذه المناطق يتعرضون لمختلف المضايقات والاعتداءات. وتنتشر كافة أشكال العنف فيها رغم حرص الدولة على حفظ الأمن فيها إلى أنها تبقى من المناطق الأكثر خطورة في المدن.

10- أسباب رياضية:

رغم أن شعار الرياضة هو التسامح والروح الرياضية. ولكن ما نلمسه في الرياضة الجزائرية عكس ذلك، خاصة فيما تعلق بمباريات كرة القدم ولقد تطورت خلال السنوات الأخيرة بشكل لافت ظاهرة التعصب الرياضي والتعلق

¹- استهلاك الخمر في الجزائر يقفز إلى معدلات غير مسبوقه، الرصيف 2018، <https://raseef22.net/article>

بالأندية الكروية بين عامة الناس وخاصتهم. وأدى تفاقم هذه الظاهرة إلى تداعيات كثيرة عايشها البعض منا أو سمع عنها فيما يروى أو يكتب في الصحف أو ما يشاهد في التلفاز، فكم من صديق خاصم صديقه بسبب الكرة، وكم من زوج طلق زوجته بسبب الكرة، وحتى الأطفال الصغار أصابتهم عدوى التعصب الرياضي كما أن متابعة المباريات والاهتمام بأخبار الفرق الرياضية الأجنبية والجزائرية النصيب الأوفر من وقت هؤلاء على حساب تحصيلهم العلمي والدراسي. ناهيك عن الاعتداء على ممتلكات العامة والخاصة وتخريبها.

ثالثا: مراحل تطور العنف في المدينة الجزائرية:

1- المرحلة الاستعمارية:

لقد عرفت الجزائر تجربة تاريخية في جل أشكال النهب الاستعماري. والتي استخدمت فيها فرنسا كل أنواع العنف الاستعماري ووسائله، فكانت في حالة ثورية دائمة لا تكاد نار لهيبها تتمد في منطقة حتى تتفجر في منطقة أخرى، وتطور أساليب قمعها الوحشية في منتصف القرن التاسع عشر. وعبر هذا الصراع الذي لم يتوقف تطوره على أساليب الصراع السياسي في خط مواز لتطور أساليب الصراع المسلح ضد الشعب الجزائري وما لحقه من جرائم من طرف الاستعمار الفرنسي.¹

تعد جرائم فرنسا والقتل الجماعي في ثورة نوفمبر 1954-1962 هي امتداد لجرائمها أثناء الاحتلال 1830 وفي ثورة المقراني 1871 والثورات المتتالية. إذ لم يتوقف منذ أن وطئت أقدام المستعمرين الفرنسيين أرض الجزائر .

لم تحتل فرنسا الجزائر بسهولة بل كانت هناك ثورات شعبية عديدة في كل إقليم وقفت في وجهها وقد عرقلت تقدم الاحتلال منذ دخوله. لقد كان الشعب الجزائري رافضا للاستعمار الفرنسي جملة و تفصيلا ،حيث واجهت فرنسا ثورات شعبية عديدة منها ثورة أحمد باي بن محمد الشريف في الشرق، وثورة لأمير عبد القادر في الغرب، وثورة فاطمة نسومر في القبائل، و ما كانت تحمد واحدة حتى تنور الأخرى إلى غاية القرن العشرين. ثم أتت ثورة التحرير الجزائرية في عام 1954 التي حررت الجزائر من الاستعمار. وفي الحقيقة الأمر أن الثورة الجزائرية واجهت

1 - محمد رزيق، الجرائم الفرنسية شهادات وإعترافات أكبر قادة وضباط فرنسا وخبراء العاملين في الجزائر خلال فترة (1871-1830) دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط 1، 2014، ص 219.

جملة من الصعوبات سواء كانت ممثلة في العنف المادي أو الأساليب التي استعملتها فرنسا في وسائل الإجرام. من بين مظاهر العنف التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر ما يلي¹ :

● مجازر 8 ماي 1945 :

- سياسة الإبادة الجماعية المنتهجة ضد الجزائريين .
- سياسة التهجير و الاستيطان .
- التعدي على حرمت المساجد و دور العبادة .
- التعدي على الهوية الجزائرية وطمسها.
- التعدي على الحقوق اللغوية.
- سياسة فرق تسد.
- سياسة القضاء على الثورة التحريرية.

وما يميز هذه المرحلة بالتحديد هو وجود وجهان للعنف هما: **العنف الاستعماري** مارسه المستعمر الفرنسي في الجزائريين بأشكال مختلفة من عنف مادي ورمزي يتمثل في قتل وتعذيب وإبادة اغتصاب ... و**العنف المضاد** الذي مارسه الجزائريين ضد سياسة الاستعمار منذ 1830 الى غاية 1962. والمتمثل في الثورات الشعبية والثورة التحريرية والذي اتخذ أشكال وأنواع متعددة.

2- مرحلة ما بعد الاستقلال:

مع حصول الجزائر على الاستقلال وشروعها في تأسيس الأجهزة السياسية للدولة الوطنية، اتخذ العنف الرمزي والمادي بين أفراد المجتمع الجزائري أساليب أخرى. ولكن هذا لا يعني خلال المرحلة السابقة أن السكان الجزائريين لم يمارسوا عنفا ضد بعضهم.

لقد كان هذا النوع من العنف الداخلي الموجه من طرف جزائريين ضد جزائريين آخرين موجودا، نقطة بداية العمل المسلح (الاقتتال بين المصاليين و الجبهويين، مجزرة ملوزة، اغتيال عبان رمضان و غيرهم من الطلبة الذين التحقوا

¹- المرجع السابق .

بالثورة...)، لكن هذه الممارسات و إن كانت هامشية فإنها ظلت مخفية. في حين نلمس ذلك من خلال ما سجلته الرواية الجزائرية لهذه الأحداث والتعبير عنها، خاصة رواية "اللاز" للطاهر وطار التي أشار فيها إلى الخلافات الداخلية التي عرفتها الثورة، وكيف تم التصفية الجسدية لممثلي اليسار الجزائري الذين التحقوا بالعمل المسلح.¹

إن بروز الصراعات السياسية والأيدولوجية بين مختلف التيارات التي شاركت في الثورة المسلحة منذ صيف 1962، جعل الإجماع الوطني يتصدع و يفقد معناه. و تلاحقت الأحداث منذ انقلاب 19 جوان 1965 و ما لحقه من قمع و تعذيب و اغتيلات للمعارضين...، إلى أن النظام أحكم حاول السيطرة على الوضع العام ، من خلال سيطر الحزب الواحد على كافة النشاطات السياسية².

وما يميز هذه الفترة هو بروز العنف السياسي الذي مس فئات المجتمع السياسي، باعتبارها الفئة التي تعيد النظر في التوجه الشعبوي للنظام أو تحاول أن تتمرد على الإجماع الوطني أو المطالبة بالتعددية الحزبية والديمقراطية.

3- مرحلة السبعينات:

في هذه المرحلة امتدت مظاهر العنف مع بداية وضع الأساس البنائي والهيكلي لدولة الجزائرية الحديثة والذي نتج عن التغيير السياسي في شكل السلطة الجزائرية بعد الاستقلال والمتمثل في الحركة الانقلابية التي قادها الرئيس هواري بومدين في 19 من شهر جوان 1965م والتي أطاحت بالرئيس أحمد بن بلا و انتهت بتعديل هيكلية النظام السياسي والتركيز على إعادة بناء الحزب الحاكم. ومن ثم انفراده المطلق بالسلطة مع استيعابه لبعض عناصر المعارضة من خلال طرح برامجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أجلت المواجهة بين النظام السياسي وعناصر المعارضة.

¹- www.crasc.com محمد داود : الادباء الشباب ، و العنف في الوقت الراهن ، مجلة انسانيات ، CRASC ، 2000 .

²- نفس المرجع .

لقد استطاع النظام السياسي في عهد بومدين أن يضع توازنا سياسيا هشاً¹ بين جميع أطراف المعارضة في الجزائر، حيث نجده يؤكد على سياسة التعريب الأمر الذي أدى إلى كسب تأييد ودعم التيار الإسلامي والعروبي في الجزائر وخارجها. ثم بداية مشروع الثورة الزراعية عام 1972، والتي أحدثت نقلة نوعية في الجزائر من حيث أنها بدأت تروج للنظام الاشتراكي في الجزائر، خاصة بعد الاستعانة بخبراء من الاتحاد السوفيتي السابق لترسيخ هذا البرامج الزراعي، الذي لم يؤت بنتائج كما كان يتوقع النظام السياسي. بالإضافة إلى انتهاج نظام سياسي يقدم برامج اقتصادية وثقافية متعددة لرفاهية المجتمع.

إن كل هذه البودار كانت تهدف إلى إيجاد سند اجتماعي واقتصادي للنظام السياسي، من أجل الحفاظ على استقراره وشرعيته، غير أن فشل هذه البرامج أدى إلى كشف عدم قدرة على إنتاج بدائل تطرح رؤية اقتصادية وسياسة جديدة.

وبالحديث عن أشكال العنف في هذه الفترة يمكن الجزم بوجود عنف رمزي لم يصل إلى درجة المواجهة المسلحة بين النظام وأطراف المعارضة، وبقي الوضع في إطار المعارضة السلمية باستثناء حالات محدودة، ولذلك نستطيع القول أن مرحلة هواري بومدين لم تشهد عنفا، إلا في أواخر مرحلة الرئيس هواري بومدين، والتي تعتبر مرحلة تمهيدية لظهور العنف السياسي في الجزائر نتيجة وجود اختلالات في النسق الاجتماعي والسياسي.

4- مرحلة الثمانينات:

في هذه المرحلة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد الجزائر خلفا للراحل هواري بومدين (1979 و1992)، حيث تم انتخابه رئيسا للجزائر مرتين على التوالي في 1984 ثم 1989، وأجرى عددا من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لم تخرج عن التوجه العام لسلفه هواري بومدين الرامي إلى جعل الجزائر دولة صناعية. واستقال في فترة سياسية حرجة على وقع تدخل الجيش لاستلام الحكم.

ما يميز هذه الفترة² هو تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية جراء اعتماد الدولة على قطاع المحروقات بشكل تام، وتزامن هذا مع انهيار أسعار النفط سنة 1986، حيث نتج عنه احتجاجات اجتماعية عارمة خرجت في

¹ - www.politics.dz ظاهرة العنف السياسي في الجزائر -دراسة تحليلية مقارنة 1976-1998.

² - slimane medhar. la violence sociale en algérie. 2 éme édition. thala editions.alger.2009.p148.

أكتوبر 1988، وتكررت في الجزائر العاصمة وعنابة ووهران وقسنطينة وتيزي وزو. والتي نتج عنها ما بين 170 و500 قتيل. اذ سبقتها أحداث العنف بين الإسلاميين واليساريين سنة 1982، ثم الربيع الأمازيغي الذي شهد حركات احتجاجية واسعة في منطقة القبائل، ثم انتقالها عبر الوطن القصبة 1985، وسطيف وقسنطينة بين 1985-1986. حيث واجها الجيش بقوة¹.

ومع نهاية الثمانينات شهدت الجزائر انفتاح ديمقراطي غير مدروس سنة 1989 فأفرز التعددية السياسية بموجب دستور 1989، حيث نظمت أول انتخابات تشريعية تعددية ففازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لكن الجيش تدخل وألغى نتائج الانتخابات ونتج عنها اضطرابات ومظاهرات وتم اعلان حالة الطوارئ.

5- مرحلة التسعينات:

في هذه المرحلة تم سيطرة الجيش عن الحكم، ودخول الجزائر في مرحلة لم تشهدها من قبل نظرا انتشار العنف بأنواعه وانعدام الأمن والاستقرار، ولقد اتخذ العنف أشكالا كثيرة في هذه المرحلة تتمثل في: **العنف الشعبي (غير الرسمي) والعنف السياسي (الحكومي).**

– **العنف الشعبي (غير الرسمي):** هو العنف الذي يمارس من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد ضد النظام السياسي، ويكون بغرض ممارسة ضغوط على النظام السياسي للاستجابة لمطالبهم، والتراجع عن القرارات التي تلحق أضرار بمصالحها، وقد يكون هدفه هو الإطاحة بالنظام السياسي برمته. وتتمثل أهم أشكال العنف السياسي الشعبي في الجزائر في:

• **أعمال الشغب** وهي تجمعات منظمة أو غير منظمة تهدف إلى الاحتجاج ضد النظام أو بعض السياسات، وذلك باستخدام القوة المادية (القتل – التخريب – التدمير....) ومن امثلتها في الجزائر الإضرابات الذي شهدته جامعة عنابة في مارس 1992 عندما هاجم بعض الطلاب المثلثين عدة كليات فحطموا قاعات المحاضرات، وأتلفوا الوثائق، كما شهدت العديد من المدن الجزائرية. محاولات تخريب المؤسسات الحكومية، وأضرمت النيران في معهد زراعي في البلدة، وبعض عربات القطار في قسنطينة وذلك في الفترة 1992/ 1993 وأعمال الشغب والتخريب التي شهدتها منطقة القبائل².

¹ - www.academia.edu : مصطفى خواص : العنف السياسي في الجزائر : المصادر و التجليات ، كراسات المركز ، سلسلة علم الاجتماع ،

العدد 31 ، 2016 .

² - Abderrahmane moussaoui. de la violence en algérie. editios barzakh.alger.2006.p p26-27.

- **المظاهرات:** وهي تجمع الافراد العنف للاحتجاج ضد النظام أو ضد سياسة طبقت أو ضد قرار سياسي. ومن بينها المظاهرات التي اندلعت في الضواحي الجنوبية للعاصمة في نهاية جانفي 1992، كما شهد نفس الشهر تظاهر ما بين 200 و300 من أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالقرب من محكمة البلدية احتجاجا على استمرار حبس الشيخ عباس مدني وعلي بلحاج زعماء الإنقاذ ، كما تظاهر الطلاب في باب الزوار احتجاجا على مراكز الاعتقال في الجنوب التي أنشأها بوضياف كما شهدت العاصمة الجزائرية العديد من التظاهرات المناهضة للعنف¹.
- **الاغتيالات أو محاولة الاغتيال:** وهي عمليات القتل أو محاولة القتل التي تستهدف شخصيات سياسية، أو الشخصيات العامة من قبل الجماعات الإرهابية. ويمكن القول أن هذا الشكل من أشكال العنف الذي ميز فترة التسعينات ولقد مرت هذه الاغتيالات أو محاولة الاغتيال بثلاثة مراحل أساسية:
 - أ- **المرحلة الأولى:** كان التركيز على استهداف عناصر الأمن والجيش حيث تمت محاولة اغتيال خالد نزار وزير الدفاع واغتيال بوبكر بلقائد. والقيام بعمليات عسكرية كالهجوم على ثكنة قمار أوت 1991 ثم حادثة تفجير مطار هواري بومدين 1992.
 - ب- **المرحلة الثانية:** عمليات القتل للمفكرين بتهمة الموالاة للسلطة كاغتيال الأستاذ الجليلي اليابس ، طاهر جعوت ، محاولة اغتيال عمر بلبعوشات مدير صحيفة الوطن ، والهاشمي شريف زعيم الحزب الشيوعي الجزائري كما تم اغتيال أعضاء من المجلس الاستشاري الذي أنشأه محمد بوضياف ، أيضا رؤساء العديد من المندوبيات التنفيذية ، وابتداء من سبتمبر 1993 بدأت سلسلة عمليات الخطف والاغتيال لرعايا الاجانب كقتل المهندسين الفرنسيين .
 - ج- **المرحلة الثالثة:** وهي المرحلة الأكثر عنفا ووحشية حيث تمت فيها عمليات الإبادة الجماعية التي استهدفت المواطنين سواء كانت هذه المجازر في القرى المعزولة أو القرية من العاصمة كمجزرة بن طلحة وسيدي رايس اللتين قضى فيها 511 مدنيا وكذا مجزرة بني مسوس².
- **التهديد بالقتل:** استخدمت الجماعات الإرهابية وسائل مختلفة للتهديد والهدف منها زرع الخوف والضغط على الضحايا. ومن أمثلتها تهديدات الجامعيين والمدرسين لإجبارهم على توقيف الدروس، وبعض أعوان

¹- بوشنافة شمسية، ادم قلي: إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000، مجلة الباحث ، الجزائر ، العدد 3، 2004، ص128. ww.asjp-cerist.dz .

²- نفس المرجع ، ص129.

الضرائب على مستوى عدة ولايات، وكذا الصحفيين ورجال الأمن. وتتم عن طريق الفاكس أو عن إرسال طرد فيه كفن وزجاجة عطر صغيرة¹.

- **العنف السياسي (الحكومي):** يمارس من قبل النظام ضد المواطنين أو ضد فئات منهم، وهو ما يعرف بالعنف الحكومي أو الرسمي، والهدف منه ضمان استمرار النظام في السلطة أو حفظ الأمن والاستقرار ويتمثل هذا العنف فيما يلي:

● **إعلان حالة الطوارئ:** هي نظام قانوني ينص عليه الدستور، ولا يتم اللجوء إليه إلا بصفة استثنائية ومؤقتة لمواجهة ظروف استثنائية لا يمكن مواجهتها. ويرفع بمجرد زوال مسبباته. حيث عرفت الجزائر تجربتين للطوارئ:

- الأولى كانت من جويلية إلى 29 سبتمبر 1991.

- والثانية بدأت بعد ذلك بأربعة أشهر فيفري 1992.

● **أحكام الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية:** تصدر أحكام الإعدام بشأن بعض القضايا السياسية عندما تكون هناك حالة طوارئ حيث تشكل محاكم خاصة، وإجراءات التقاضي أمامها لا يجوز الطعن في أحكامها. حيث بلغ عدد حالات الحكم بالإعدام بحق الإسلاميين سنة 1993 أكثر من 300 حالة، وبلغت سنة 1994 ما يقارب 1661 حكما بالإعدام من بينها 1463 حكم غيابي.

● **أحكام الشغل الشاقة بأكثر من 15 سنة المرتبطة بقضايا سياسية:** والأشغال الشاقة هي عقوبة نص عليها القانون الجزائري ومضمون العقوبة وهو تشغيل المحكوم عليه بأشغال شاقة، وهي تنقسم إلى أشغال شاقة مؤبدة، تستغرق حياة المحكوم عليه، وأشغال شاقة مؤقتة تتراوح مدتها ما بين 3 و15 سنة وقد تزيد عن ذلك، وتوجد صعوبة كبيرة في الحصول على الإحصائيات الرسمية في هذا المجال.

● **الاعتقال السياسي:** وهو سلوك يتضمن القبض على بعض المواطنين والتحفظ عليهم تنفيذاً لأوامر إدارية دون صدور أحكام قضائية سابقة ضدهم، وفي أغلب الحالات لا يقدم بعض المعتقلين للمحاكمة حيث يتم الإفراج عنهم بعد فترة محددة بعد التحقيقات، وقد تمارس أجهزة الأمن بعض عمليات التعذيب ضد المعتقلين. والجزائر تمارس عمليات الاعتقال بشكل منتظم لكن لا توجد احصائيات بذلك².

¹- المرجع السابق، ص130

²- نفس المرجع، ص ص 130-133.

- استخدام قوات الأمن للقضاء على أعمال العنف الداخلي: تقوم الجزائر بتجنيد قوات الأمن من مواجهة كافة أشكال العنف الشعبي، في حين اعتمدت على قوات الجيش فيما يخص أحداث أكتوبر 1988، وإيقاف المسار الانتخابي 1991، وقمع المعارضة الإسلامية.

6- مرحلة الألفية الثانية:

مع بداية الألفية الجديدة وتطبيق قانون الرحمة والوثام الوطني، ثم السلم والمصالحة الوطنية في 2006. بدأت تنخفض معدلات العنف المسلح في الجزائر، مع استمرار ظهور عمليات معزولة ومتفرقة. لكن آثار المرحلة السابقة كانت خيمة على المجتمع الجزائري وتظهر آثارها في:

- كثرة المشاكل على جميع الأصعدة: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية.
- انتشار الفساد وفضائح المال العام مع بنك الخليفة والصفقات الدولية المشبوهة والتلاعب في المناقصات.
- تدمير البنى الاقتصادية التحتية، وتدمير العديد من المؤسسات العمومية، 900 عملية ضد قطاع التربية تقدر بـ 3 ملايين دينار، 395 عملية تخريب بالنسبة لقطاع الصحة بتكلفة 500 مليون دينار¹.
- انتشار الفقر والاحتياج.
- أحداث التفرقة بين أفراد المجتمع حيث ترسخت الجهوية والعصبية.
- هلاك ما يقارب 500 ألف نسمة.
- زيادة معدلات الانتحار بين أوساط الشباب.
- ارتفاع مستوى استهلاك المخدرات.
- ارتفاع معدلات الحرقه نحو أوروبا.
- ارتفاع نسبة التدين السلفي.
- انتشار الرعب والخوف.

رغم جهودات الدولة في محاربة العنف المسلح الى أن عمليات العنف المسلح بقيت متواصلة لكن بمعدلات ضعيفة و لكن ذات نوعية مثل هجومات على مقر الحكومة ، الهجوم على مباني الأمم المتحدة ، و الهجوم الأخير على

¹- ملود عروس : انعكاسات العنف السياسي على التنمية في الجزائر التعددية الحزبية ، مجلة البحوث السياسية و الإدارية ، العدد الثامن ، 2016 ، ص 167.

منشأة الغاز تيفنتورين ، الى جاب هذا شهدت معظم المدن الجزائرية موجات احتجاجية ذات مطالب اجتماعية كإضراب عمال التربية ، إضراب طلبة الجامعة ، اعتصامات متقاعدي الجيش ، مظاهرات الحرس البلديأبرز أنواع العنف هو محاولة الاغتيال الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 6 سبتمبر 2007 في باتنة حيث حصل انفجار قبل 40 دقيقة من وصوله للمنصة الشرفية خلال جولة له شرق البلاد، وقد خلف الحادث 15 قتيل و71 جريح. اذ استنكر الرئيس للعملية وعبر عنها بأنه لا بديل عن سياسة المصالحة¹.

ان امتداد فترة حكمه لأربع عهديات تميز ارتفاع وانتشار العنف وتعددت أشكاله وأنواعه، وبمعدلات مختلفة. وحسب تقارير الرسمية للشرطة تزايد ملحوظ في العنف الموجه ضد الافراد كما هو موضح في الجداول التالية:

¹- المرجع السابق، ص168.

الجدول رقم 25 : يبين حجم العنف في الجزائر لسنة 2016 حسب تقارير الشرطة .

النسبة	دوافع الجريمة	عدد مرتكبي الجريمة			أداة الجريمة	نوع الجرائم	نوع القضية	عدد القضايا	الجرائم السنة
		المجموع	شركاء	فاعلين					
42.98%	-الشجارات والاستفزازات	490	262	228	-225السلاح الأبيض	-القتل العمدي و الجرح العمدي المؤدي للوفاة	228	2016	
14.47%	-السرقه								
12.73%	-خلافات عائلية				-3سلاح ناري				
7.90%	-قضايا أسرية								
7.80%	-كحول ومخدرات								
6.14%	-خلافات مالية								
5.70%	-الانتقام								
3.07%	-اضطراب عقلي								
/	/	555	/	/	-سلاح الأبيض	-قتل العمدي	18	جانفي 2016	
68%	-الاحتيال _القرصنة -التحريض - بيع سلع محظورة -مخلة بالحياء	543	/	/	/	_جرائم الانترنت	567	8 اشهر الأولى لسنة 2016	
/	/	31	8	11	/	-قتل العمدي -الضرب المؤدي للوفاة	17	أوت 2016	
61.53%	-الشجارات و الاستفزازات	36	/	/	/	-قتل عمدي	10	أكتوبر 2016	
19.23%	-السرقه	23				-الجرح العمدي المؤدي للوفاة	16		
7.69%	-خلافات عائلية								
3.85%	تأثير الكحول								

المصدر: احصائيات تجميعية من موقع الشرطة الجزائرية www.algeriepolice.dz 2018

الجدول رقم 26: يبين حجم العنف الممارس لسنة 2017.

النسبة	دوافع الجريمة	عدد مرتكبي الجريمة			أداة الجريمة	نوع الجرائم	نوع القضية	عدد القضايا	الجرائم السنة
		المجموع	شركاء	فاعلين					
46.15%	-الشجارات و الاستفزازات	125	/	/	/	القتل العمدي و الجرح العمدي المؤدي للوفاة	جنائية	252	الثلاثي الأول من سنة 2017
15.38%	-تأثير الكحول و المخدرات								
9.16%	-بدافع السرقة و المال								
/	- الشجارات والاستفزازات	15	3	12	السلاح الأبيض	القتل العمدي	جنائية	12	ديسمبر 2017

المصدر : احصائيات تجميعية من موقع الشرطة الجزائرية www.algeriepolice.dz 2018

رابعا : آليات مجابهة العنف في المدينة .

1- دور الأجهزة الأمنية:

تلعب الأجهزة الأمنية دور كبير في مسألة الحفاظ على الأمن والأمان، فالمصالح الأمنية الجزائرية المختلفة تسعى إلى تحقيق هذه الفرضية بتجهيزها المختلفة، ومن أجل الحفاظ على أمن وسلامة المواطن وممتلكاته خصصت الدولة أجهزة مختلفة متكافلة تسهر على ذلك تتمثل في القوى الأولى الجيش الشعبي الوطني، الجمارك، الدرك الوطني، المخبرات، القوات الخاصة، الشرطة الجزائرية. هذه الأخيرة تقوم بدور مهم في الحفاظ على الأمن في المدينة الجزائرية، من خلال الأعمال التي تقوم بها والذي يتمثل في:

- الوسائل الوقائية: التي يقوم بها رجال الأمن بهدف منع وقوع الجريمة والعمل على اكتشافها والقبض على مرتكبيها وتقديمهم للعدالة، والمحافظة على النظام والأمن وحماية الأرواح والأعراض والأموال¹.
- الوسائل الردعية: التي يتضمنها القانون الجزائري لردع مرتكبي العنف والجريمة.
- تهدف الشرطة إلى تقليص من الشعور بانعدام الأمن لدى المواطنين من خلال تواجدها المستمر في الميدان من أجل حماية المواطن وممتلكاته بغية التقليل من الشعور باللاأمن وهذا تحقق بفضل التوزيع العقلاني والمدروس لعناصر الشرطة عبر القطاعات.

¹- منشوران لجنة الدفاع الوطني : أمن المواطن في نظر الدرك و الشرطة ، الجزائر 2013.

- تحسين العلاقة بين الشرطة والأفراد المجتمع من خلال استحداث طرق جديدة للتواصل مع الأفراد ومواكبة العصرنة تتمثل في:
- إعلام المواطنين: عن طريق الخطوط الهاتفية الرقم الخضر 1548 وعن طريق الهواتف الذكية باستخدام تطبيقات ذكية ألو شرطة، التوجيهات القانونية، توفير المعلومات اللازمة، إقامة معارض، القيام بأيام إعلامية، القيام بأبواب مفتوحة.
- حسن الاستقبال: محاولة تقرب المواطن من الشرطة لذي تسعى إلى تحسين أساليب الاستقبال من خلال اللباقة و القدرة على حسن التوجيه و الاستقبال على مستوى مصالحها¹.
- الشراكة الاجتماعية : الشرطة بالمساهمة مع البلديات ، و الهيئات القضائية ، الجمعيات ، الوزارات في تحسيس المواطنين و محاربة الآفات الاجتماعية من خلال أحياء أيام دراسية .
- التواجد الميداني المستمر : هذا التواجد يسمح بمراقبة دائمة للمجمعات والأحياء السكنية ، وكل تجمع سكني تتكفل به العون المكلف بالأمن الجوّاري .الذي يعزز الثقة بين المواطن و الشرطة .
- التنسيق و الشراكة لمحاربة الجريمة: من أجل توفير أفضل السبل التي من شأنها تعزيز عمل الشرطة في محاربة الجريمة المنظمة ، تعمل مصالح الشرطة بالتنسيق مع عدة جهات على الصعيدين الداخلي و الخارجي .
- الدوريات : القيام بالدوريات في المناطق السكنية و الطرقات وتكثيفها هذا من أجل تطبيق النظام والمحافظة عليه من خلال تنظيم المرور ، تتبع الأشخاص المشكوك فيهم ، ورصد الجريمة والمجرمين . حيث تم تدعيم المديرية العامة للأمن الوطني بـ 52 مركبة مجهزة بمخابر متنقلة للشرطة العلمية المتنقلة².
- طاقم بشري : دائما تسعى إلى تدعيم وسائلها البشرية بأفراد مختصين كالشرطة العلمية والتي قامت بتفكيك العديد من الجرائم العالقة . كما تحاول من الرفع من عدد عناصرها من أجل الوصول إلى المعدل العالمي لقد بلغ عدد الشرطة الجزائرية 140 ألف شرطي كما تطمح الشرطة إلى الوصول إلى 200 ألف شرطي ، حيث احتلت الجزائر المرتبة السادسة عالميا سنة 2016 من حيث عدد الأفراد المنتسبين لسلك الشرطة ، وحسب إحصائيات نشرتها وكالة بلومبرغ الأمريكية فإنّ الجزائر من أكبر الدول التي لديها أكبر عدد من أفراد الشرطة مقارنة بعدد السكان ، حيث حلّت في المرتبة السادسة بنسبة بلغت 425 شرطي لكل 100 ألف مواطن ، وراء كل من روسيا في المرتبة الأولى بما يفوق 565 شرطي لكل 100 ألف مواطن ، فيما جاءت تركيا في المركز الثاني بـ 474 شرطي ، لتحل إيطاليا في المركز الثالث بـ 454 شرطي، الولايات المتحدة في المركز 43

1- نفس المرجع .

2- المرجع السابق .

بما معدله 262 شرطي لكل 100 ألف مواطن ، وأدى نسبة ذكرها التقرير هي في المجر بـ 88 شرطي للعدد السكاني نفسه¹.

2- دور المجتمع المدني :

ساهم المجتمع المدني بطريقة محتشمة في محاربة العنف و المتمثل في الجمعيات الناشطة في المدينة الجزائرية والتي تتمثل في الغالب في جمعيات الخاصة بحماية حقوق المرأة أو حقوق الأطفال و بعض الجمعيات الرياضية ، وغالبا ما تكون نشاطاتهم مقتصرة على إقامة معارض أو أيام أو ندوات دراسية أو المساهمة فيها . لذلك يمكن القول أن دور المجتمع المدني في المجتمع مزال محدودا وليس له دور فعال في عدة مجالات و من بينها محاربة الآفات الاجتماعية . و قد يرجع ذلك لعدة أسباب تتمثل في: الدعم الناقص للجمعيات من طرف الدولة و حتى المواطن .

3- دور التشريعات و القوانين :

رغم تنوع التشريعات و القوانين الرادعة للعنف و الجريمة إلى أنها تبقى غير كافية للتصدي لها فالإشكال الذي يمكن طرحه هل القانون لا يخيف الأفراد و بالتالي يرتكبون الجريمة؟ هل حجم العقوبات دون الخوف منه؟ هل توجد ثغرات قانونية يمكن أن يتحايل ويفلت منها الأفراد من العقاب؟ أم أن الفرد الجزائري لم يترى على احترام القوانين ووعي بأحكامها؟

4- دور أفراد المجتمع :

يلعب أفراد المجتمع دورا هاما في محاربة العنف ، من خلال التبليغات التي يقومون بها و عدم التستر على المجرمين و مد لهم يد المساعدة . لكن في الآونة الأخيرة في المدينة الجزائرية أصبح المواطن يتفادى مختلف هذه السلوكيات التي من شأنها التصدي للعنف و الجريمة ، فارتفاع الكثافة السكانية وانعدام علاقات الجيرة وعدم وجود علاقات اجتماعية بين الأفراد داخل المجتمع و بالتالي عدم التدخل في شؤون الآخر ، أدى عدم الاكتراث لآخر وعدم التدخل في عدة مشاجرات لما قد تسبب له من أذى و تطاله مجموعة من التهديدات له أو لعائلته أو لممتلكاته .

¹- م.ي : الجزائر سادس دولة في العالم من حيث افراد الشرطة ،الحوار ،ماي 2016. www.elhiwardz.com

ونظرا لهذا الوضع إلا أن بعض المناطق مازالت تحاول التصدي للعنف من خلال التدخل في فك الخلافات بين المتخاصمين وتهدة النفوس وتشكيل بعض اللجان أو الاعتماد على بعض الأعيان والمشايخ لحل النزاع.

خلاصة:

يعتبر العنف من بين أخطر المشاكل التي تواجه المدينة الجزائرية في الوقت الراهن، باعتباره ظاهرة تهدد أمن واستقرار المجتمع، ونظرا لتعدد أشكاله وأنواعه الأمر الذي تطلب تظافر الجهود لمحاربة الظاهرة.

إن تفاقم هذه الظاهرة يرجع الى بداية التسعينات أين ظهر العنف بمختلف أشكاله وانتشر الرعب و الا لأمن والتعصب، وهي من مظاهر الجديدة التي وجدت وسطا خصبا مكنها من الانتشار وسط المجتمع الجزائري. والتي تمتد مظاهره الى حد الساعة.

الفصل الخامس: مقومات مدينة سطيّف و أثرها على تنامي ظاهرة العنف

• لمحة تاريخية عن مدينة سطيّف

أولاً

• مقومات مدينة سطيّف

ثانياً

• حبو ظاهرة العنف بالمدينة

ثالثاً

الفصل الخامس: مقومات مدينة سطيف وأثرها على تنامي ظاهرة العنف.

أولاً: لمحة تاريخية عن سطيف.

- 1- عهد ما قبل الرومان
- 2- العهد الروماني
- 3- العهد الإسلامي
- 4- العهد الفرنسي.

ثانياً: مقومات مدينة سطيف.

- 1- المقومات الجغرافية.
- 2- المقومات الديموغرافية.
- 3- المقومات العمرانية.
- 4- المقومات الاقتصادية.

ثالثاً: حجم العنف في المدينة

أولاً: لمحة تاريخية عن مدينة سطيف.

يعود تاريخ ولاية سطيف إلى العصور الغابرة، وهذا بعد اكتشاف محطات تاريخية عبر تراجمها. إن دراسة تاريخ الولاية يوضح لنا ستة عهود: عهد ما قبل الرومان، عهد الرومان والغزوات في عصور الانحطاط، عهد الحضارة العربية البربرية، العهد العثماني، عهد الاستعمار الفرنسي، عهد الاستقلال.

1- عهد ما قبل الرومان:

كان يقطن ولاية سطيف منذ آلاف السنين سلالة تنتمي إلى مجموعة رجل كرومانيو الذي انحدر من ذريته الأمازيغ (الرجال الأحرار)، والذين تنظموا على شكل قبائل . و لم تظهر الدولة الجزائرية للوجود إلا بعد القرن الثالث و الثاني قبل الميلاد إذ برزت مملكتين: المملكة الميساسيلية التي يحدها من الشرق واد بومرزوق الذي يصب في وادي الرمال و من الغرب الموالية، و كان يحكم هذه المملكة سيفاكس . و وراء واد بومرزوق توجد مملكة مسيليا بقيادة مسينيسا¹.

وكانت منطقة سطيف تابعة إلى مملكة ميساسيلية في سنة 225 قبل الميلاد، وأثناء الحروب الفينيقية التي دامت من سنة 264 إلى 146 قبل الميلاد. تحالف سيفاكس مع قرطاجنة ، بينما مسينيسا بقي حليفا مخلصا لروما . وبعد انهزام قرطاجنة تحصل مسينيسا على نوميديا جزاء على تحالفه و بقي تحت وصاية روما . وبعد وفاته و وفاة ابنه ميسيسيسا اشتدت المنافسة بين الأحفاد و منهم يوغرطا الذي كان ينوي منح الاستقلال إلى نوميديا . و لم يتمكن من تحقيق حلمه وبعد وصوله إلى السلطة ، سمح هذا الإخفاق للرومان بالتدخل :قد قاوم الأهالي هذا الغزو تحت قيادة يوغرطا الذي قاتل ماريوس قرب مدينة سطيف و انهزم في سنة 105 قبل الميلاد².

خلال تولي يوبا 1 (المتوفى في 46 ق.م) ، و يوبا 2 (25 ق.م - 23 م) ، و بطولومي (23 م - 42 م) كانت منطقة سطيف جزءا من موريطانيا القيصرية و ازداد تدخل الرومان مما أدى إلى نشوب ثورات أشهرها ثورة تكفاريناس الذي كان عضوا في الجيش الروماني و في الفترة ما بين 17 إلى 24 م انضم جيشا من الأهالي من بينهم سكان منطقة سطيف الذين ساهموا مساهمة فعالة في تلك الثورة . إن تعدد الانتفاضات دفع الرومان سنة 42 م بضم كل الشمال الإفريقي إلى إمبراطوريتهم³.

¹-العربي بن الساسي: الحولية الإحصائية لسنة 2007، مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية، ولاية سطيف، الجزائر، طبعة 2008، ص4.

²- نفس المرجع، نفس الصفحة

³- نفس المرجع ، ص5 .

2-العهد الروماني :

اهتم الرومان بسطيف نظرا لموقعها الجغرافي الذي يسيطر على السهول العليا الشاسعة و الغنية بالقمح و موقعها الاستراتيجي عند سفح جبل بابور التي كانت مناسبة للمقاومة و نقطة الانطلاق الثورات ضد الاحتلال الروماني . و لهذه الأسباب قرر الإمبراطور نيرفاني سنة 97 م إنشاء مستعمرة لقدماء الجيش في موقع ستيفيس و التي أطلق عليها عدة تسميات : "كولونيا نيرفانيا " ، (كولونيا اوغيسطا) ، (كولونيا مارطاليس) ، (كولونيا " فيتيرنانة " " ستيفانسيوم ") . و ستيفيس تسمية رومانية مشتقة من كلمة بربرية " ازديف " و معناها التربة السوداء و كانت منطقة سطيف مخزن القمح لروما¹ .

و من أجل فرض النظام الاستعماري تم إنشاء إدارة و مراكز للحراسة المسماة كاستيلا عبر مستعمر شمال إفريقيا حيث يوجد عدة مراكز للحراسة بمنطقة سطيف هي :

- كاستيلوم فارطانيانس (قصر الأبطال)

- كاستيلوم ديانا نس (سيدي مسعود - قجال)

- كاستيلوم ثيب (ملول - قلال)

- كاستيلوم (بئر حدادة)

- كاستيلوم لوبرينانس (المعفر - صالح باي)

كما أنشئت عدة كاستيلات عبر ناحية سطيف (حمام قرقور - عين الروى ... الخ) . هذا التحصين الأمني سمح بالسيطرة النسبية على السلم الروماني في إفريقيا الشمالية ، الذي لم يدم طويلا إذ في سنة 235 م تزعزعت الدولة الرومانية حيث عرفت اخطر الأزمات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي أدت بانتفاضات و ثورات عبر كل إفريقيا الشمالية ، و أشهر هذه الثورات ثورة فير ميس (المتوفى سنة 375 م) و أخيه جيلدون (المتوفى سنة 398 م) ، كما ساهم أهالي منطقة سطيف في هذه الثورات² . و لمواجهة هذه الوضعية قرر الإمبراطور ديوكرتيان سنة 297 م تقسيم موريطانيا القيصرية إلى ناحيتين : موريطانيا القيصرية و موريطانيا تيفانيس التي عاصمتها

¹ - المرجع السابق ، ص

² - العربي بن الساسي: الحولية الإحصائية لسنة 2008، مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية، ولاية سطيف، الجزائر، طبعة 2009، ص7.

سطيف .عرف هذا الكيان الإدارة الجيد نمو سريعا حيث ازدهرت به بعض المدن منها كوكيل (جميلة) ومونس (واد الذهب - بني فودة) .

رغم الإجراءات المتخذة من طرف الإمبراطورين ديوكرتيان (285 م - 305 م) و قسطنطين (306م - 337م) اللذان حاولا مقاومة الفقر و التدهور الاقتصادي .استمرت الثورات و أدت إلى انهيار و سقوط الإمبراطورية الرومانية¹ .

3-العهد الاسلامي:

هذا الانحطاط الذي مس سطيف ونواحيها تضاعف بالزلال العنيف الذي هدم المدينة عن آخرها سنة 419م حيث يصف القديس اوغيسستان هذه الكارثة قائلا " لقد كانت الهزات عنيفة إذ أن السكان أرغموا بالبقاء خارج بيوتهم طيلة خمسة أيام .

و قد تفاقمت الأوضاع بغزو الوندال و نهبهم لشمال إفريقيا و احتلالهم المدينة سنة 429 م . و دام هذا الاحتلال إلى غاية سنة 539 م حين احتل العميد البيزنطي سالو مون المدينة و قام بترميمها و جعلها عاصمة لإقليم موريتانيا الأولى .

إن مجيء البيزنطيين إلى شمال إفريقيا كانت محالة فاشلة في إحياء مجد الإمبراطورية الرومانية لان الهيمنة البيزنطية لم تستمر طويلا نظرا لعدم سيطرتها على زمام الحكم نتيجة تزايد الثورات و حتى الإمبراطورية البيزنطية ضعفت أمام ظهور الإسلام .

في سنة 647 م وقعت أول حملة لنشر الإسلام في شمال إفريقيا و في سنة 705 م تم فتحها و هذا بفضل الرسالة الدينية و السياسية و الاجتماعية التي حملها العرب إلى الأهالي و التي لاقت ترحابا و إقبالا بعد تفهم محتواها و أهدافها السامية حيث ساهموا كثيرا في إزهار و انتشار الحضارة العربية الإسلامية² .

خلال ثلاثة قرون كانت شمال إفريقيا و خاصة منطقة سطيف تابعة للخلافة الأموية و العباسية ، وبعد ضعفها برزت إلى الوجود عدة دويلات منها الدولة الفاطمية. لقد تحقق ظهور هذه الدولة بفضل المساهمة الفعالية لقبيلة كتامة في نواحي بني عزيز ، إذ كان عبيد الله المهدي هو مؤسس هذه الدولة فضل الرجوع إلى مساعدة الداعية أبو

¹ - المرجع السابق: ص 8 .

² - مديرية التخطيط والتهيئة الإقليم ولاية سطيف، مونوغرافيا لولاية سطيف سنة 2009، الجزء 1، الإصدار 2010، ص ص 13-14.

عبد الله الذي استطاع خلال موسم الحج أن يتصل بأفراد من كتامة الذين وافقوا على شعارات حملة عبد الله المهدي . ولقد عرض عليه رفقائه الجدد المجيء إلى بلدهم لممارسة نشاطه في اقجن ، و توجد هذه القلعة شمال بني عزيز في موقع يسمى حاليا لحجار . و لقد كون هذا الداعية جيشا من أهال كتامة من أجل إنشاء هذه الدولة التي سمحت بانتشار المذهب الشيعي الإسماعيلي سنة 904 م .

لم يدم طويلا وجود الفاطميين في ناحية سطيف حيث انتقلوا إلى مصر أين أسسوا مدينة القاهرة سنة 969 م . إذ قاد جوهر الصقلي جيشا لفتح مصر انطلاقا من عين جوهرة التي أطلق عليه هذا الاسم تمجيذا و تكريما لهذا القائد العظيم. بقيت منطقة سطيف خاضعة للدول التي تتابعت حتى وصول العثمانيين و ظلت مجهولة طيلة هذه الفترة¹.

4- العهد الفرنسي :

اهتم الفرنسيون بمنطقة سطيف بعد أن طردوا العثمانيين و احتلوا المدينة في 15 ديسمبر 1839 بقيادة العميد قابلوا . إن السياسية الاستعمارية المنتهجة كانت تخدم مصالح الأوروبيين فقط ، أما الأهالي فقد انتزعت منهم أراضيهم و ذلك بسن سلسلة من القوانين التعسفية مثل قانون فارنيي ، و هذه العملية تمت بمساعدة البنوك الكبرى و الشركات العقارية الرأسمالية و بذلك تحصلت شركة جنيف على الجزء الأكبر من الأراضي الفلاحية بمنطقة سطيف. و كانت حصيلة هذه السياسة الاستعمارية تدهور حالة معيشة المواطنين مما أدى إلى نشوب ثورات و حركات مسلحة أهمها ثورة المقراني سنة 1871 التي مست جزءا كبيرا من منطقة سطيف .

إن استمرار المقاومة الشعبية المسلحة لم تستطع وضع حد نهائي للوضعية المأساوية التي كان يعيشها الجزائريون و بعد الحرب العالمية الأولى اتخذت الحركة الوطنية منهجا جديدا لمواجهة الاستعمار حيث ظهرت أحزاب سياسية

كانت منطقة سطيف مركز إشعاع لهذه الأحزاب، حيث كان أحد مؤسسي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وهو الشيخ البشير الإبراهيمي يقيم بسطيف قبل ذهابه إلى تلمسان و كذلك انشأ المستشار العام السيد فرحات عباس سنة 1946 حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري².

تمكنت هذه الأحزاب من تعزيز و تقوية الروح الوطنية لدى الجزائريين الذين طالبوا بالإصلاحات، و لكن تعنت سلطات الاحتلال التي لم تلب طلباتهم بل قمعت في يوم 8 ماي 1945 مظاهرة نظمت بمناسبة انتصار

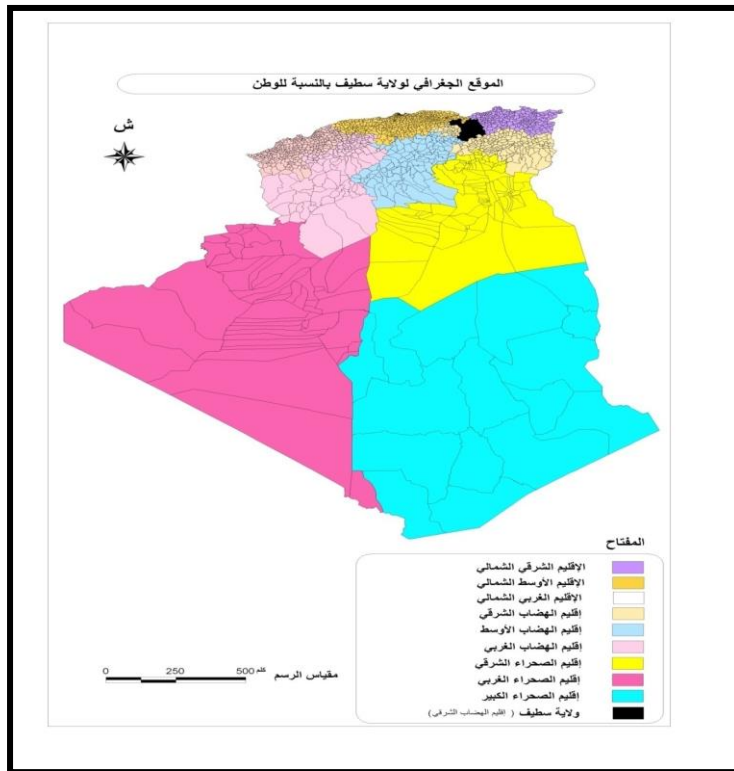
¹ - المرجع السابق، ص ص 15-16.

² - المرجع السابق، ص 18.

الحلفاء وتذكيرا بعود فرنسا . كانت من نتائج هذا القمع الفضيع سقوط آلاف الضحايا بسطيف ، بني عزيز ، عموشة، عين الكبيرة ، و تعتبر المجزرة الرهيبة بداية و تمهيدا لاندلاع حرب التحرير الوطني في أول نوفمبر 1954.

لقد ساهم سكان ولاية سطيف في هذه الحرب و هذا نظرا للموقع الجغرافي الذي تتميز به هذه الجهة إذ وجدت مدينة سطيف عند نقطة التقاء الولاية الأولى والثانية والثالثة . لهذا فان شمال المدينة ضم إلى الولاية الثالثة وجنوبها ضم إلى الولاية الأولى و كانت السكة الحديدية تفصل بين الولايتين . و نظرا لتضاريس الولاية تم إنشاء مراكز للقيادة عبر ترابها أهمها جبل بابور و جبال منطقة بني ورثيلان و جبل بوطالب . حيث حاولت الإدارة الاستعمارية أثناء الحرب التحريرية خنق و عرقلة هذه الثورة و ذلك بإنشاء عمالة (ولايات) و بالتالي تم إنشاء عمالة سطيف في سنة 1956 و التي كانت تضم 9 دوائر و 186 بلدية . و بعد الاستقلال احتفظت ولاية سطيف بمحدودها الإقليمية القديمة : ولاية سطيف الحالية وولايتي بجاية و برج بوعرييج و جزء من ولاية المسيلة¹ .

الخريطة رقم (1): تبين الموقع الجغرافي لولاية سطيف.

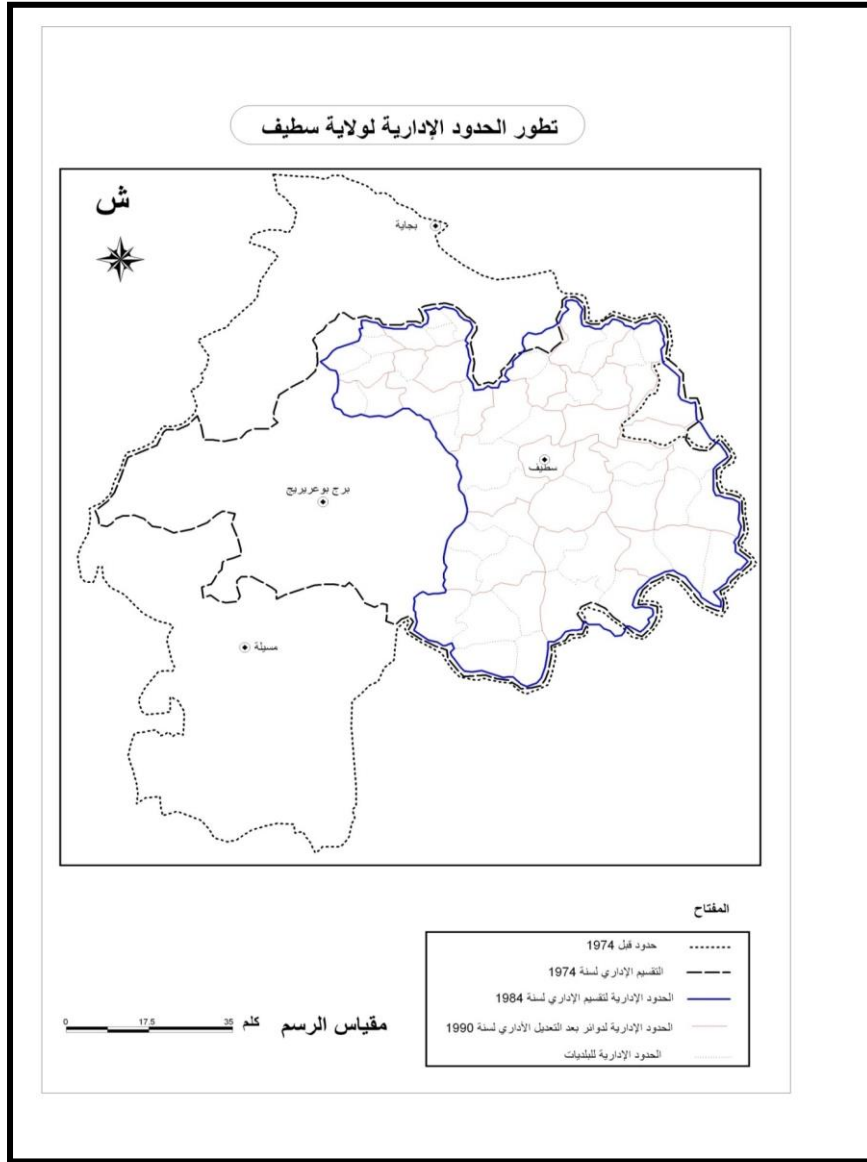


المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية سطيف ، الحولية الإحصائية 2014، الجزء 1 ، سطيف ، الجزائر ، ماي 2015 ص.10.

¹- المرجع السابق : ص 19.

و طبقا للأمر رقم 69/74 المؤرخ في 2 جويلية 1974 و القانون رقم 09/84 المؤرخ في 4 فيفري عام 1984 المتعلقان بإعادة التنظيم الإقليمي للوطن نتج عنهما ترقية بجاية و المسيلة و البرج إلى ولايات وضبط حدودها كما تبينه الخريطة أسفله:

الخريطة رقم (2): تمثل تطور الحدود الادارية لولاية سطيف .



المصدر : العربي بن الساسي: الحولية الإحصائية لسنة 2007، مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية، ولاية سطيف، الجزائر، طبعة 2008، ص 10.

ثانيا: مقومات وخصائص مدينة سطيف.

1- المقومات الجغرافية لمدينة سطيف:

• الموقع :

-الموقع الفلكي: تقع ولاية سطيف فلكيا بين خطي طول 5.04 و 6.26 شرق خط غرينتش وبين دائرتي عرض 34.76 و 36.26 شمال دائرة الاستواء.

-الموقع الجغرافي:

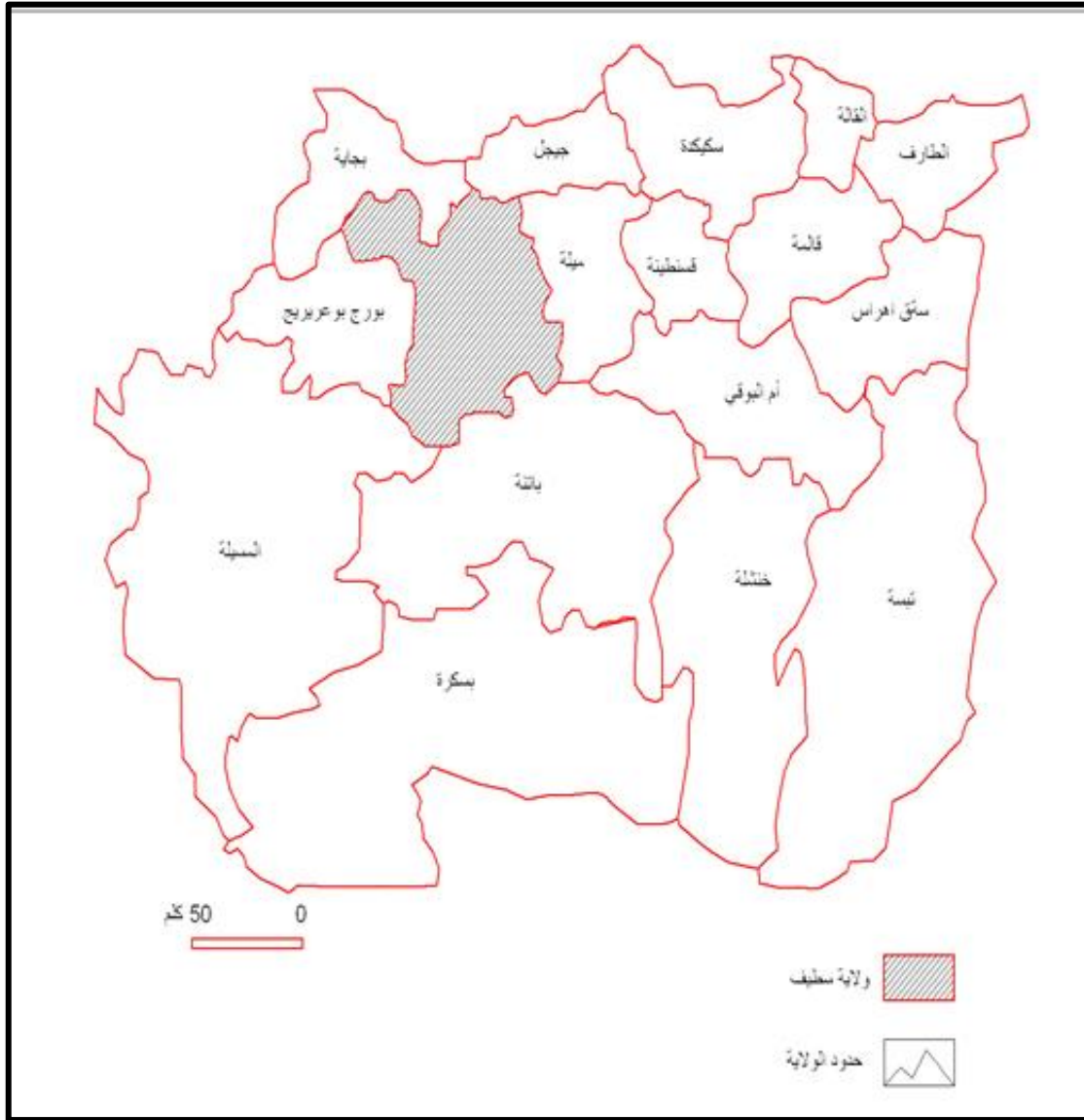
تقع ولاية سطيف جنوب شرق العاصمة، يجتازها الطريق الوطني رقم 5 الذي يربط عاصمة البلاد بالشرق الجزائري (الجزائر العاصمة بقسنطينة) و الطريق الوطني رقم 9 الذي يربط سطيف ببجاية. وبهذا فهي تنتمي إلى نطاق الهضاب الشرقية حيث تقدر مساحة 6549,64 كلم² أي نسبة 1,7% من الهضاب الشرقية و 0,27% من مساحة الوطن، تنحصر الولاية بين السلسلة التلية شمالا والسلسلة الصحراوية جنوبا كما تبينه الخريطتين التاليتين:

الخريطة رقم (3) : تبين الموقع الجغرافي للولاية بالنسبة لشمال الوطن



المصدر: العربي بن الساسي: الحولية الإحصائية لسنة 2007، مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية، ولاية سطيف، الجزائر، طبعة 2008، ص6.

الخريطة رقم (4) : تبين موقع ولاية سطيف

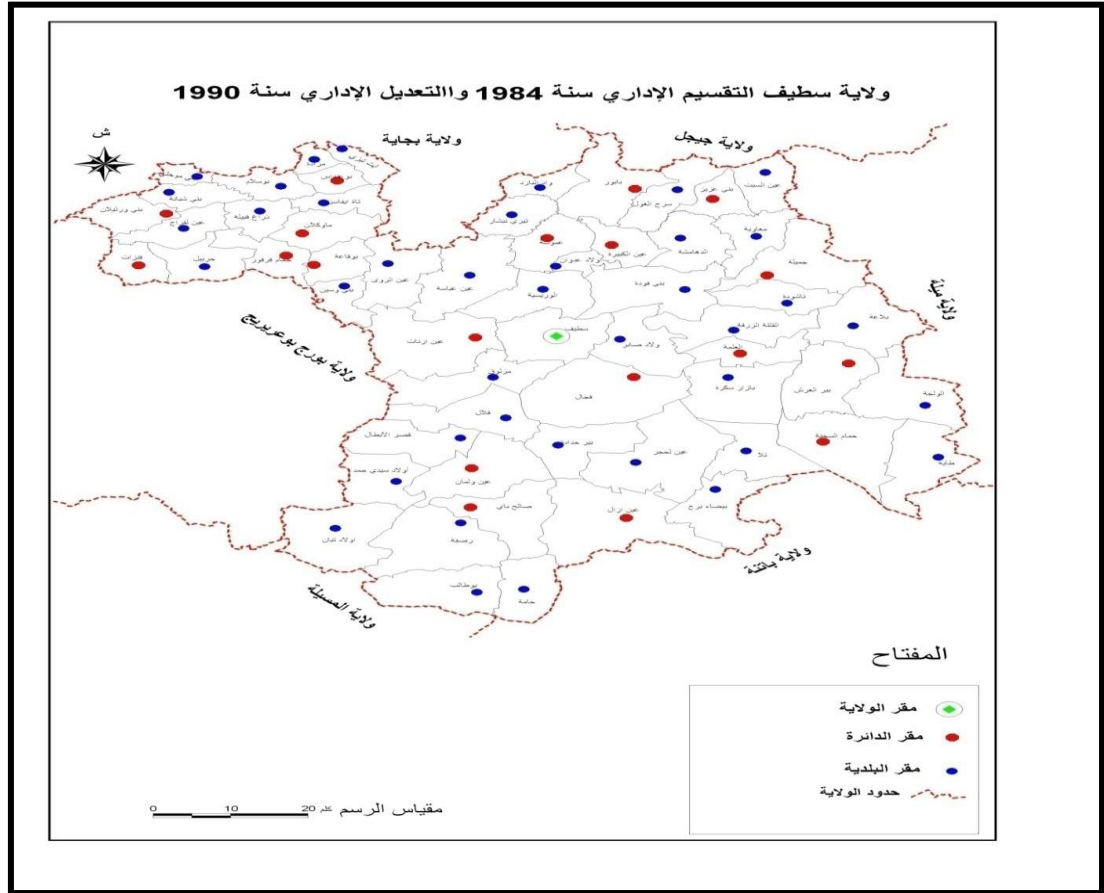


المصدر : العربي بن الساسي : الحولية الإحصائية لسنة 2007، مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية، ولاية سطيف، الجزائر، طبعة 2008، ص8.

-الموقع الإداري لولاية سطيف: بمقتضى القانون رقم 09/84 المؤرخ في 4 فيفري 1984 المتعلق بالتقسيم الإداري الجديد أصبحت حدود ولاية سطيف كالتالي:

يحدّها من الشمال ولايتي جيجل و بجاية ، شرقا ولاية ميلة، غربا ولاية برج بوعريرج ، جنوبا ولايتي باتنة والمسيلة ، تضم 60 بلدية و20 دائرة إدارية كما هو موضح في الخريطة.

الخريطة رقم 5: تبين التقسيم الإداري مع التعديل سنة 1990 .



المصدر : العربي بن الساسي: الحولية الإحصائية لسنة 2007، مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية، ولاية سطيف، الجزائر، طبعة 2008، ص.15

● التضاريس :

تنقسم التضاريس بولاية سطيف بصفة عامة إلى ثلاثة مناطق متباينة نوضحها بالخريطة أسفله:
أ - المنطقة الجبلية :

تقع شمال الولاية و تتمثل في سلسلة جبال بabor التي تغطي الجزء الأكبر من شمال الولاية ونجد بها أهم القمم العالية و هي :

- جبل بabor : 2.004 م (بabor) (تباورت)

- جبل تاليوين : 1.698 م (ايت تيزي)

- جبل سيدي ميمون : 1.646 م (بني عزيز) (ولبان)

ب - منطقة الهضاب العليا :

تنحصر الارتفاعات في هذه المنطقة بين 800 م و 1300 م و تبرز بها التلال و بعض الجبال و أهمها :

- في الشمال جبل مقرس : 1.737 م (عين عباسة)

- في الشرق نجد جبل براو : 1.263 م (بازر سكرة)

- في الجنوب جبل بوطالب : قمة أفرحان : 1.886 م (بوطالب)

- في الوسط جبل يوسف : 1.442 م يحتل جزء من بلديتي بئر حدادة قجال .

ج - الشريط الجنوبي و الجنوب الشرقي :

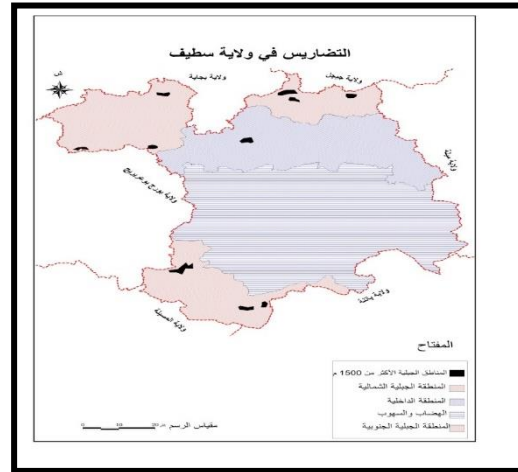
تتميز هذه المنطقة باحتوائها على منخفضات حيث توجد بها الشطوط أهمها :

- شط البيضة (حمام السخنة)

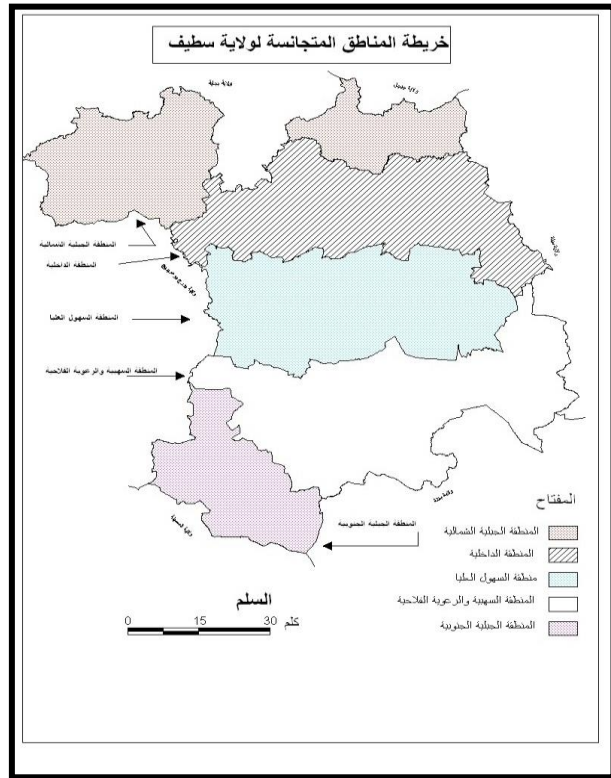
- شط الفرين (عين الحجر)

- شط ملول (قلال)

الخريطة رقم (6) : تبين تضاريس ولاية سطيف .



الخريطة رقم (7) : تبيين المناطق المتجانسة لولاية سطيف.



المصدر : العربي بن الساسي: الحولية الإحصائية لسنة 2007، مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية، ولاية سطيف، الجزائر، طبعة 2008، ص18.

د- الانحدارات: يعتبر عامل الانحدار أهم العوامل الفيزيائية التي تحرر أعمال التهيئة، ولإبراز مدى تأثيرها على مظاهر السطح فان درجات انحدار حددت على الشكل التالي:

الانحدارات الضعيفة: ما بين (0 - 7.5 %) هذه المنطقة تغطي مساحة 319164 هكتار أي بنسبة 48.73

% من المساحة الكلية، يحدها في المنطقة (الهضاب العليا) حيث تتوافق مع الارتفاعات الأقل من 1100م

- الانحدارات المتوسطة: ما بين (7.5 - 12.5 %) تغطي مساحة 109052 هكتار أي بنسبة

16.65% وتحتل المناطق الشمالية على جانب جزء من المنطقة الجنوبية وهي المنطقة التي تربط بين الهضاب وأقدام السفوح الجبلية .

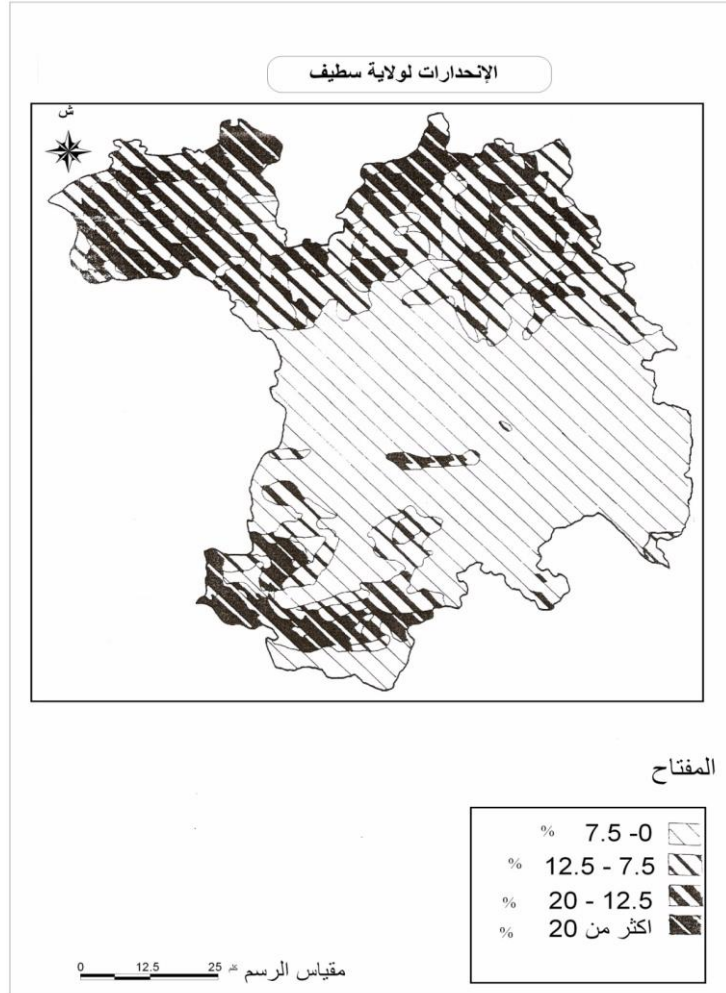
- الانحدارات الشديدة: ما بين (12.5 - 20 %) تغطي مساحة 115077 هكتار أي بنسبة 17.57%

من إجمالي الولاية، تتركز هذه الفئة عند أقدام سفوح الجبال وتعتبر مناطق رعوية .

- الانحدارات الشديدة جدا : (أكثر من 20%) تغطي مساحة 111671 هكتار بنسبة 17.05 %، وتضم

هذه الفئة السفوح الجبلية والمناطق الجبلية عالية الارتفاعات.

من خلال ما سبق نلاحظ أن فئات الانحدار الضعيفة والمتوسطة هي المسيطرة على المجال بنسبة 65.38 % من إجمالي المساحة الكلية، وهذا العمال له تأثير مباشر على توزيع السكان و التجمعات السكانية بالولاية. الخريطة رقم 8: تبين الانحدارات لولاية سطيف .



المصدر : العربي بن الساسي: الحولية الإحصائية لسنة 2007، مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية، ولاية سطيف، الجزائر، طبعة 2008، ص20.

– التربة:

المنطقة الجبلية : معظم أجزائها مغطاة بتربة كلسية بينما منطقة حوض بوسلام تربتها رسوبية و كذلك تربة منحدرات جبل ازديم و جبل يوسف .

منطقة الهضاب العليا : هذه المنطقة مغطاة بتربة كلسية ما عدا الجهة الجنوبية فهي مغطاة بتربة جيرية .

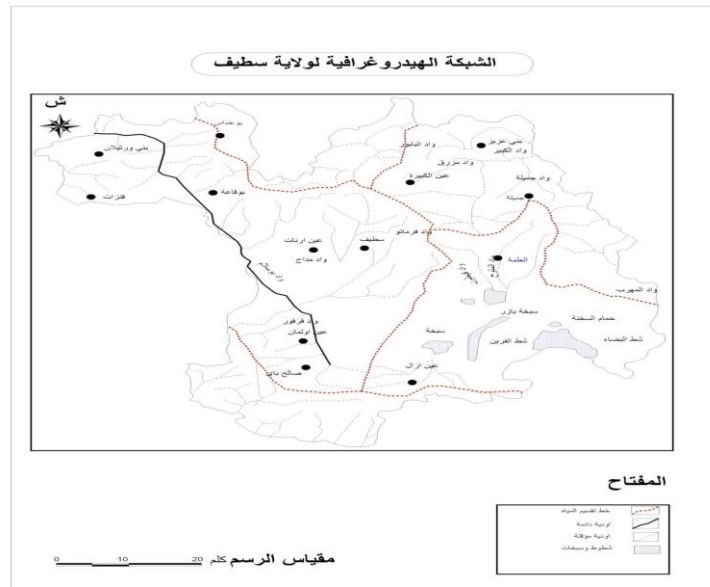
منطقة الشريط الجنوبي و الجنوب الشرقي: هذه أراضيها منخفضة و تكثر بها الشطوط لذلك فتربتها ملحية ذات مردود سيئ.

- المياه:

أودية ولاية سطيف ذات جريان غير منتظم و ذلك نتيجة المميزات المناخية و تساقط الأمطار فنجدها جافة في الصيف و غزيرة الجريان في الشتاء حيث تحدث فيضانات. اهم الأودية هو وادي بوسلام الدائم الجريان حتى في فصل الصيف فهو يجتاز عدة دوائر ليصل إلى وادي الصومام في ولاية بجاية . ولقد تم إنجاز سد عين زادة فوق هذا الوادي (ولاية برج بوعريبيج) الذي يمون مدن سطيف و البرج و العلة بالمياه الصالحة للشرب و المياه الصناعية فأعطي نفسا جديدا للفلاحة .

أما المياه الجارية على المنحدرات في فصل الأمطار فتمون الشطوط الموجودة في منطقة الشريط الجنوبي و الجنوبي الشرقي

الخريطة رقم (9): تمثل الشبكة الهيدروغرافية لولاية سطيف .



المصدر : العربي بن الساسي: الحولية الإحصائية لسنة 2007، مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية، ولاية سطيف، الجزائر، طبعة 2008، ص24.

- النباتات :

إن النباتات مرتبطة بالمناخ و الأمطار و كذلك بالوضعية الجغرافية و الارتفاع على مستوى سطح البحر كل هذه العوامل تساهم في تحديد و اختلاف النباتات . تقدر المساحة الغابية ب (100.016 هكتار) تحتل جبال بابور و بوطالب حيث توجد أنواع الأشجار المختلفة أهمها أشجار الصنوبر و الفلين و الأرز و البلوط و الزان .

-3- المناخ:

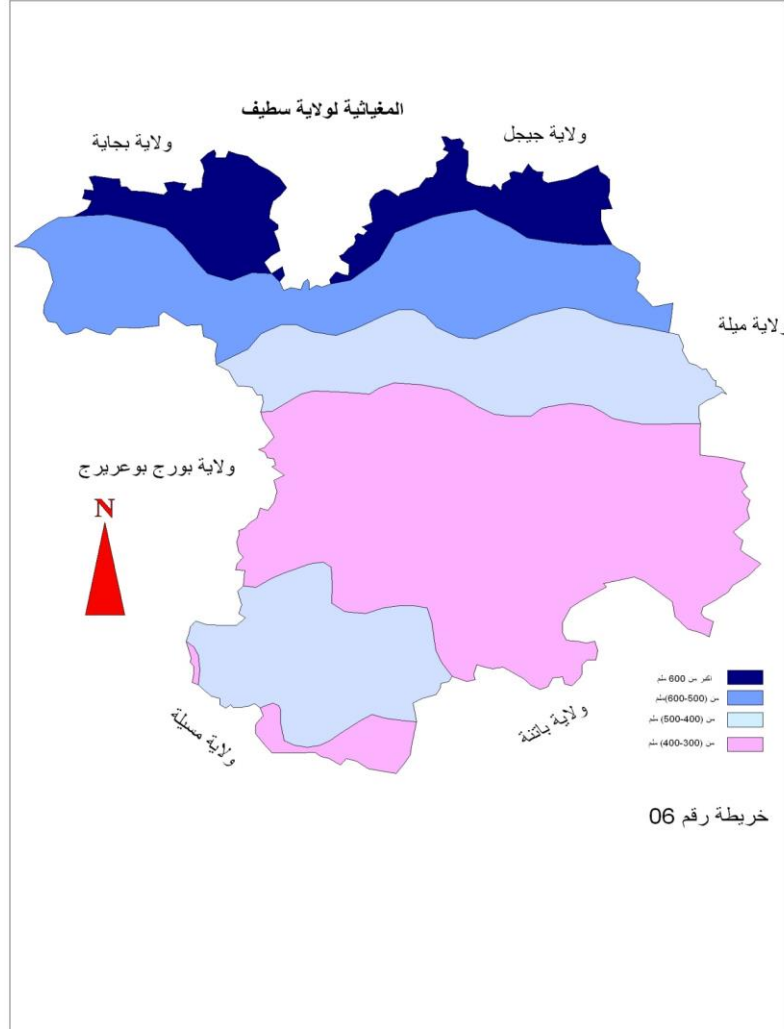
تتميز ولاية سطيف بمناخ قاري شبه جاف، حار صيفا و قارص شتاء . أمطار الشتاء غزيرة و مضررة بالأرض فهي تساعد على تعرية الأرض و انجراف التربة . أما في فصل الصيف فتكاد تنعدم الأمطار ، و ترتفع الحرارة بشدة فتؤدي أحيانا إلى اندلاع حرائق الغابات .

و نلاحظ أن كمية الأمطار المتساقطة غير موزعة عبر الولاية فهي تختلف من منطقة إلى أخرى و من سنة إلى أخرى ، فنجد المنطقة الجبلية تتلقى حوالي 700 مم سنويا و تتلقى منطقة الهضاب العليا حوالي 400 مم سنويا ، بينما منطقة الشريط الجنوبي و الجنوبي الشرقي فلا يزيد معدل الأمطار السنوي بها على 300 مم .

ونلاحظ سقوط البرد خاصة في المناطق الجبلية التي تعتبر أكثر تعرضا من أي منطقة أخرى بالولاية وكذلك نسجل تساقط الثلوج أثناء فصل الشتاء فهي تشبع التربة بالمياه و تبقى الثلوج مغطية قمم الجبل العالية حتى شهر مارس و أبريل . كذلك يسقط الجليد أثناء فصل الربيع خاصة في منطقة الهضاب العليا حيث يؤثر تأثيرا سلبيا على الإنتاج الفلاحي .

ترتفع الحرارة أثناء فصل الصيف و تشتد في شهري جويلية و أوت و تنخفض بشدة في فصل الشتاء خاصة في شهري ديسمبر و جانفي و نسجل أثناء فصل الشتاء كثرة هبوب الرياح الغربية و الرياح الشمالية الغربية و خلال الصيف تهب رياح متغيرة مع رياح جنوبية حارة (السيروكو) التي تؤثر على استصلاح الهضاب العليا .

الخريطة رقم (10) : تمثل كمية الأمطار المتساقطة .



المصدر : العربي بن الساسي: الحولية الإحصائية لسنة 2007، مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية، ولاية سطيف، الجزائر، طبعة 2008، ص22.

ب-التنظيم الإداري:

- مقتضى القانون رقم 84-09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد
- بمقتضى القانون رقم 90-09 المؤرخ في 04 أبريل 1990 المتضمن قانون الولاية ، فان ولاية سطيف تضم 60 بلدية تنشطها 20 دائرة وهي كالتالي :

الجدول رقم 27: يبين التقسم الإداري بولاية سطيف.

الدائرة	البلديات التابعة لها
1- سطيف	سطيف
2- عين أرنات	عين أرنات ، عين عباسية ، الاوريسية ، مزلق
3- عين أزال	عين أزال ، عين لاجر ، بيضاء برج ، بئر حدادة
4- عين الكبيرة	عين الكبيرة ، الدهامشة ، أولاد عدوان
5- عين ولمان	عين ولمان ، قلال ، قصر الأبطال ، أولاد سي احمد
6- عموشة	عموشة ، وادي البارد ، تيزي نبشار
7- بابور	بابور ، سرج الغول
8- بني عزيز	بني عزيز ، عين السبت ، معاوية
9- بني ورتيلان	بني ورتيلان ، عين لقراح ، بني شبانه ، بني موجلي
10- بئر العرش	بئر العرش ، البلاعة ، الو لجة ، تاشودة
11- بوعداس	بوعداس ، ايت نوال مزادة ، ايت تيزي ، بوسلام
12- بوقاعة	بوقاعة ، عين الروى ، بني وسين
13- جميلة	جميلة ، بني فودة
14- العلمة	العلمة ، القلنتة الزرقاء ، بازر سكرة
15- قجال	قجال ، أولاد صابر
16- قنرات	قنرات ، حربيل
17- حمام قرقور	حمام قرقور ، ذراع القبيلة
18- حمام السخنة	حمام السخنة ، طاية ، التلة
19- ماوكلان	ماوكلان ، تالة ايغا سن
20- صالح باي	صالح باي ، بوطالب ، الحامة ، أولاد تبان ، الرصفة

المصدر : العربي بن الساسي: الحولية الإحصائية لسنة 2007، مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية، ولاية سطيف، الجزائر، طبعة

2008، ص26.

2- المقومات الديموغرافية لمدينة سطيف:

تملك مدينة سطيف طاقة سكانية كبيرة إذ تعتبر ثاني مدينة بعد العاصمة من حيث عدد السكان، وفي السنوات الأخيرة تشهد المدينة حركة سكانية سريعة، نظرا لما تملكه من مقومات اقتصادية شجعت على ذلك. إن هذا التحضر السريع كانت له آثار على الحياة الاجتماعية وظهور عدة مشاكل مرتبطة ببعضها البعض مثل تفشي البطالة، أزمة السكن، المخدرات، الانحرافات الاجتماعية، الجرائم والعنف. ومن بين أهم المؤشرات الديموغرافية التي ساهمت في انتشار العنف في المدينة يمكن تلخيصها في:

• النمو الديموغرافي السريع:

عرفت الولاية نموا سكانية مستمرا منذ القدم نظرا لموقعها الاستراتيجي، ولتنوع عناصر الجذب السكاني وعوامل التثبيت والاستقرار فيها، فقد تطور عدد السكان بشكل ملحوظ وهذا ما تبينه نتائج الإحصائيات السكانية العامة المتتالية التي أجريت الجزائر وهي كالتالي:

- **تعداد 1966:** بلغ عدد سكانها 1.235.140 نسمة بما فيهم سكان ولاية المسيلة بجاية و برج بوعريرج أما عدد سكان بلديات الولاية الحالية أنذلك فهو 490.658 نسمة¹.

- **تعداد 1977:** بلغ عدد سكان الولاية ما يقارب 686.600 نسمة أي بزيادة نمو سنوية تقديري: 2.85%².

- **تعداد 1987:** بلغ عدد السكان 1.000.694 نسمة أي بزيادة نمو سنوية 3.1%³.

- **تعداد 1998:** بلغ عدد السكان 1.311.413 نسمة بزيادة نمو نسبة 2.36%⁴.

- **تعداد 2008:** بلغ عدد السكان 1.482.336 نسمة بتاريخ 2008/4/16 أي بزيادة 1.30%⁵.

1- سجلات بلدية سطيف حول السكان .

2- نفس المرجع .

3- نفس المرجع .

4- نفس المرجع

- سنة 2018 : من المفروض أن يتم تعداد سكاني في سنة 2018، إلا أنه تم تأجيله بسبب سياسة التقشف التي تنتهجها البلاد ، و هذا ما سوف يخلق خلل في الفترات الزمنية المتساوية بين التعدادات وبالتالي استحالة الحصول على معدلات وإحصائيات صحيحة مستقبلا.

أما عدد سكان ولاية سطيف حسب الأرقام المستقاة من جداول الحركة السكانية المسجلة بمصالح الحالة المدنية للبلديات ، مصححة وموقوفة بتاريخ 2017/12/31 بلغ 1.504.128 نسمة منهم 761.932 ذكور أي نسبة 50.65 % و 742.196 إناث أي نسبة 49.35 % موزعين على 60 بلدية بأعداد متفاوتة مسجلين نسبة نمو صافية تقدر ب 2.26 ونسبة مواليد تتراوح بين 3.85% ببلدية سطيف 0.09% ببلدية آيت نوال مزادة، للعلم تبقى أرقام إحصاء سنة 2018 أولية إلى غاية صدور الأرقام النهائية للعملية من طرف الديوان الوطني للإحصائيات واعتمادها من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية¹.

من المميزات الأساسية لسكان الولاية ثبوت الطابع المناصر للخصوبة بكيفية بارزة ويتجلى في معدلات النمو السنوية الجدد متقاربة و الانخفاضات الطفيفة المسجلة ناتجة أساسا عن تأخر وارتفاع متوسط سن الزواج الى 25 سنة، ونسبة وفيات تقدر ب 37,0%، على العموم تتسم الوفيات بنسبة إجمالية ضعيفة وأقرب إلى المتوسط بحيث لا يمكن التحكم والتصرف في معدلاتها ، فهي خارجة عن دائرة الإرادة والإدارة والقدرات ، من ضمنها تحتل وفيات فئة الشيخوخة- 60 سنة فأكثر- أكبر حصة ب 157 % تليها فئة الرضع أقل من سنة ب 15,8% وفئة الأطفال أقل من 4 سنوات ب 2,53 % أي ما يقدر ب 13,75% من مجموع الوفيات المسجلة خلال السنة في هاتين الفئتين.

يؤكد المختصين بوجود علاقة طردية بين ارتفاع عدد السكان وارتفاع معدلات العنف والجريمة، وهذا ما نلمسه في مدينة سطيف.

• ارتفاع الكثافة السكانية:

لقد سجلت أكبر كثافة سكانية لسنة 2017 ببلديتي سطيف والعلمة إذ بلغت على التوالي 2910 نسمة و 2940 نسمة في الكلم² . وهما يحتلان المرتبة الأولى والثانية من حيث عدد السكان بمجموع 588.604 أي ما يقارب (1/3) ثلث مجموع سكان الولاية في مساحة لا تتجاوز 201 كلم² . وأصغر نسبة ببلدية حربيل بمعدل

¹- الحولية الإحصائية لسنة 2017، مديرية البرمجة و متابعة الميزانية ، ولاية سطيف، الجزائر، طبعة 2018، ص ص 19-22.

49 نسمة في مساحة تقدر ب 85.70 كلم² مما يوحي عدم توازن في التوزيع الجغرافي للسكان لوجود فوارق في جذب السكاني وتثبيتهم بين مختلف بلديات الولاية . والجدول الموالي يبين تطور الكثافة السكانية لسطيف من 1987 الى 2017. والذي يوضح استمرار ارتفاع الكثافة السكانية لمدينة سطيف عبر التعدادات السابقة، ويرجع ذلك للزيادة الطبيعية وارتفاع معدلات الوافدين إليها بسبب الانتعاش الاقتصادي الذي تشهده كافة هذه المؤشرات ساهمت الى حد كبير في ارتفاع معدلات العنف بالمدينة مقارنة بعدد السكان¹.

الجدول رقم 28: بين تطور الكثافة السكانية بمدينة سطيف

السنوات	منطقة	المساحة كلم ²	عدد السكان	الكثافة السكانية
1987	بلدية سطيف	127,30	191 311	1503
	مجموع الولاية	6 549,64	1 021 208	280
1998	بلدية سطيف	127,30	243841	1916
	مجموع الولاية	6 549,64	-	-
2008	بلدية سطيف	127,30	290750	2284
	مجموع الولاية	6 549,64	1504128	230
2017	بلدية سطيف	127.3	370449	2910
	ولاية سطيف	6 549,64	1866485	285

المصدر: بيانات تجميعية من الحوليات الإحصائية لبلدية سطيف.

• ارتفاع نسبة الوافدين:

بلغت نسبة الوافدين لولاية سطيف في سنة 2017 ما يقارب 2928 نسمة مسجلون جدد في الولاية، و2906 مغادرون للولاية (للهجرة الخارجية)، بالإضافة الى 2743 أجنبي مقيمون بالولاية منهم 410 أنثي أغلبهن متزوجات بجزائريين².

في حين بلغ عدد الوافدين لبلدية سطيف ما يقارب 435 نسمة من بينهم 315 أنثي، حيث نلاحظ ارتفاع نسبة الوافدات الى بلدية، وغالبا ما يكون بسبب الزواج.

¹- المرجع السابق ، ص ص 23-26.
²- المرجع السابق ، ص ص 30-31.

ونظرا لعدم المقدرة على معرفة النسبة الحقيقية لعدد الوافدين بشكل يومي للمدينة أو الولاية، والتي تكون لأسباب مختلفة ولأغراض مختلفة منها تجارية وإدارية ومنها الصحية والتعليمية، هذا ما زاد من حركية في المدينة، حيث نتج عن هذا الاحتكاك ارتفاع معدلات العنف بمدينة سطيف. ويرجع السبب ذلك الى انعدام العلاقات بين الأفراد، وعدم معرفتهم بعضهم البعض، هذا ما سهل من عملية ارتكاب العنف والاختفاء.

3- المقومات العمرانية لمدينة سطيف.

مرت مدينة سطيف كغيرها من مدن الجزائرية بثلاث مراحل للتطور الحضري والتي تعكس ثلاث فترات تاريخية مختلفة تتمثل في:

- فترة ما قبل الاستعمار الفرنسي

يعود تاريخ نشأة مدينة سطيف إلى العصر الروماني، والآثار المتبقية والمتناثرة في المدينة وبلدياتها شاهدة على ذلك. ولقد تميز طابعها العمراني بإقامة القلاع والحدائق والحمامات، حيث أعطوا للمدينة صبغة جمالية وفنية وتنموية وتنظيما إداريا واجتماعيا خاصا.

أما فترة الحكم العثماني لم تحظى مدينة سطيف بالأهمية التي حظيت بها بعض المدن الجزائرية على غرار مدينة بجاية وتلمسان مثلا، فالأتراك لم يقوموا بأي خطوة لتطوير وتوسيع المدينة بل بقيت كما تركها الرومان.

- فترة الاستعمار الفرنسي:

مع الدخول الاستعمار الفرنسي لمدينة سطيف سنة 1839 عمل على تشكيل النواة الأولى للمدينة، ووضع أول مخطط حضري للمدينة، وبداية تشكيل الأحياء و المناطق السكنية و المنشأة العامة، و مرت عملية التحضر في هذه الفترة بثلاث مراحل تتمثل في :

• المرحلة الأولى: تشكيل نواة الأولى للمدينة 1839-1954.

في هذه المرحلة تم وضع أول مخطط حضري لمدينة سطيف وكان هذا سنة 1843، وانشاء مختلف المراكز إدارية ، و توسع المدينة خارج حدود الأسوار إذ نميز فيها شارعين أساسيين هما: الشارع العسكري في الشمال: مكان

القلعة ومحاط بثكنات عسكرية والشارع المدني في الجنوب: يتميز باستغلال كبير للمجال، يعكس مظاهر الحياة للمعمرين في تلك الفترة حيث وينقسم هذا الأخير إلى ثلاث شوارع أخرى وهي ¹ :

• Avenue Jean Jaurès أول نوفمبر 1954 حاليا.

• Avenue Clemenceau 8 ماي 1945 حاليا.

• Avenue Paul Doumer السعيد بوخریصة حاليا.

بالإضافة إلى تجمع قديم على أرضية البلدية تم كراهه 1881م لبعض السود أصبح فيما بعد يدعى village nègres أو ما يعرف بالزماله. وبعد 1881م ظهر تموضع سكاني آخر يتميز ببنائيات فخمة من نوع فيلا بجذائق منزلية تسكنها الطبقة الأوربية المتوسطة وهي حي Bon marché بالجنوب الشرقي - حي تليجان حاليا -، كما استفادت مجموعة من العائلات بقطع أرضية صغيرة لاستغلالها في نشاطاتها الحرفية ويتموقع هذا الحي بالشمال ويسمى بحي الهواء الجميل Bel air.

وبعد الحرب العالمية الأولى استمرت السلطات في استغلال المجال بحيث خصصت أحياء خاصة بقدماء الحرب (1914-1918) تدعى حي قدماء الحرب في الجنوب الغربي للمدينة، وحي آخر يعتبر الثاني من نوعه بحي تليجان يدعى Cite Levy سنة 1925م².

ب- المرحلة الثانية: ظهور الأحياء المحيطة بالمدينة³ 1954-1962.

مع اندلاع الثورة التحريرية، و نظرا لسياسة الاستعمار في هذه الفترة من إقامة للمحتشدات، وسياسة الاضطهاد والتقتيل والتعذيب.... أدى هذا إلى زيادة نسبة النازحين من الريف إلى المدينة بحثا عن الأمن والاستقرار وبذلك بداية تشكل أولى الأحياء وتجمعات سكانية على حواف المدينة النواة منها: حي يحيياوي (طانجة) 1954، وبناء عمارات جماعية لدير النخلة وتمركز تجزئة gaillet pierre للمدنيين الجزائريين، وبناء منازل جماعية من نمط الحارة في الأحياء المحيطة بالمحطة، وظهر حي لندريولي سنة 1959م.

¹ - Atoui **said Problématique de L'urbanisation Spontané en Algérie (Cas de Sétif)**, Thèse de Magistère - L'architecture, 2002.p 58.

² - نفس المرجع ، ص 59.

³ - فاروق يعلى ، المرجع السابق ، ص 142.

كما استفادت مدينة سطيف من مخطط أو مشروع قسنطينة سنة 1958-1962م، الذي كان يهدف إلى إقامة عدة مشاريع للتخفيف من حدة الثورة و تم انجاز حي المستقبل سنة 1960 ، وحي السيلاك يحتوي على 180 مسكن سنة 1960، وحي 130 مسكن ، وحي 66 مسكن، السور القديم سنة 1961 ، وحي بيلار الهواء الجميل 103 مسكن في نفس السنة مع حي الموظفين. وبناء المستشفى العسكري الفرنسي سنة 1958 في شمال حديقة الأمير عبد القادر وهو المستشفى الجامعي **سعادنة عبد النور** حاليا، وقد شهدت مدينة سطيف عموما في هذه الفترة توسعا عمرانيا فوضويا خاصة في الشمال الشرقي للمدينة. وبهذا أصبحت مدينة سطيف تتربع على مساحة قدرها 285.15 هكتار.

كما استفادت المدينة بعدد من السكنات والمشاريع لإنجاز أحياء (PUD) الذي وضع ما بين 1959م و1960م، هذا المخطط جاء لتنظيم المجال الحضري وتصحيح نماذج التحضر الموجودة عامة والسكن خاصة، وتطرق لمشاكل التهيئة، ووضع سياسة عامة للحركة الحضرية وتهيئة المجال وتوجيه بذلك التحضر في المستقبل¹.

- فترة الاستقلال:

بعد الاستقلال مر النمو العمراني لمدينة سطيف بثلاث² مراحل بارزة تتمثل في:

- **المرحلة الأولى: 1962-1970م (المخططات التنموية):** عرفت ما بعد الاستقلال المخططات التنموية، وكان أول هذه المخططات المخطط الثلاثي 1967-1970م، والذي كان موجها بالدرجة الأولى للاستثمار في القطاع الصناعي، أمّا بالنسبة للعمران فهذه الفترة تميزت بإتمام إنشاء بعض المشاريع السكنية التي تركها المستعمر « في إطار مخطط قسنطينة »، وأهم هذه المشاريع نذكر: حي الهواء الجميل 130 مسكن سنة 1962 ، وحي السور الجديد 121 مسكن سنة 1966، وحي سنيستال 230 مسكن سنة 1968، وحي بوعروة 120 مسكن سنة 1970، وحي بيزار 120 مسكن سنة 1970، وحي 80 مسكن سنة 1970. وبهذا أصبحت مساحة المدينة في أواخر هذه المرحلة 490.20 هكتار أي بوتيرة نمو بـ 18.82 هكتار/سنة.

¹- المرجع السابق : ص 144.

²- فاروق يعلى : المرجع السابق ، ص ص 144 - 151.

- المرحلة الثانية: 1970-1985: مرحلة التجمعات الكبرى: تكون في هذه الفترة كل من حي 750، حي 600 مسكن، 300 مسكن معبودة، حي 1000، حي 400 مسكن، المنطقة الحضرية الجديدة، حي 1014، حي 1006، وتخصيصات للتجمعيين الثانويين فرماتو 116 قطعة أرض، وعين الطريق 266 مسكن.

المرحلة الثالثة: من 1985 الى اليوم : الوكالات العقارية: وما يميز هذه المرحلة وظهور الوكالات العقارية وانتشار المضاربة العقارية من جهة وإنجاز المشاريع السكنية من جهة أخرى، وبذلك سيطر نمط السكن الفردي في هذه السياسة الجديدة، حيث تمكنت الطبقات الاجتماعية العليا من تحقيق مشاريع سكنية، فتوسعت المدينة من الشرق والشمال الشرقي، ففي هذه المرحلة: تكتمل البرنامج الاجتماعي لـ 1014 مسكن، برنامج الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP بالإضافة إلى 1006 مسكن. وإنجاز مشاريع سكنية وتخصيصات كتوسع حي حشمي (كل من تجزئة رقم 01، حي بوعروة دلاس، حي أول نوفمبر، تجزئة أولاد ابراهيم، التعاونيات العقارية لتجزئة شادلي، مرواني، IAP. مع استغلال المجالات أو الجيوب الفارغة في كل من حي يحياوي، تليجان، المعدومين الخمسة. وإنجاز مشروع 200 مسكن. وتجزئة الهضاب، وهي سكنات من نوع فردي. بالإضافة الى بناء المرافق العمومية والفنادق ومراكز التسوق...¹

لقد ساهمت الفترات السابقة في تكوين خلايا النسيج الحضري بمدينة سطيف. غير أن هذا التحضر السريع خلق عدة مشاكل بالمدينة خاصة بعد سلسلة الترحيلات العشوائية وغير المدروسة للسكان، أدى هذا الى عدم تأقلم النازحين للمدينة وسكان العشوائيات الحضرية مع الحياة الحضرية الجديدة، هذا الجو ساهم في انتشار العنف كتعبير منهم عن التكيف أو محاولة إيجاد مكانة ضمن المدينة.

4- المقومات الاقتصادية لمدينة سطيف.

تعتبر مدينة سطيف قطب من الأقطاب الاقتصادية في الجزائر، نظرا للحركية ودينامية التي يشهدها القطاع الاقتصادي بها، ولعل أهم المؤشرات المساعدة تتمثل في:

- وجود الأسواق: تعتبر ولاية سطيف همزة وصل بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، الأمر الذي سهل أن تكون منطقة للمبادلات التجارية بمختلف أنواعها. وكذا وجود أسواق أسبوعية في الولاية والولايات المجاورة مثل سوق تاجنانت الذي تجاوز نفوذه المجال الإقليمي إلى المجال الوطني، بالإضافة الى تواجد الأسواق الأسبوعية بها

¹- المرجع السابق ، ص151.

مثل سوق المواشي بالعلمة، وسوق السيارات الأسبوعي بمدينة سطيف المحاذي للطريق الوطني رقم 05، وسوق حي 1000 مسكن المتخصص في المواد الغذائية بالجملة وهو ذو إشعاع إقليمي، وسوق حي 1006 مسكن وهو سوق ذو طابع جهوي متخصص في بيع مواد البناء.

- **المنطقة الصناعية والمؤسسات الاقتصادية:** تملك مدينة سطيف منطقة صناعية مهمة، تمتص نسبة كبيرة من البطالة في المنطقة. كما تعرف مدينة سطيف على المستوى القاري والعربي بنشاطاتها الصناعية المتميزة، حيث ازدهرت بها الصناعة بنوعيتها الخفيفة منها والثقيلة، كمركب المطاط، وغيره ومصانع الأجهزة الكهرو منزلية، والإلكترونية، والتي تصدر منتوجاتها الى الكثير من الدول الأفريقية.
 - **النشاط التجاري:** تتميز مدينة سطيف بنشاطات وتبادلات تجارية هامة، فتوجد بها محلات الجملة والتجزئة خاصة بحي **ولاد ابراهيم** وحي **الصامو** ومنطقة **الهضاب**، وتجارة الألبسة بحي **طنجة** واعدد المراكز التجارية **ماليزيا** و**البارك مول**....
 - **المنشأة القاعدية للنقل:** تتميز مدينة سطيف بمقومات للاستثمار وتشجيع المستثمرين وذلك بوجود شبكة مواصلات برية ضخمة متمثلة في شبكة طرق سريعة، إضافة إلى أسطول ضخم من الحافلات الكبيرة والصغيرة وسيارات الأجرة وغيرها، ونقل سكة الحديدية، وترامواي سطيف... إضافة إلى ذلك شيد منذ مطاراً كان يخدم النقل والمواصلات الداخلية فقط، ولكن مع تطور أنشطة الاستثمار بمدينة سطيف، توسع مطارها، مطار 8 ماي 1945 ليصبح مطاراً دولياً. كما تتميز مدينة سطيف بشبكة طرق واسعة تربط مناطق المدينة ببعضها، كما تربط ولاية سطيف بالولايات المجاورة، كما يمر بها الطريق السيار شرق-غرب.
- رغم امتلاك مدينة سطيف عدة مقومات اقتصادية تمكنها من أن تكون عاصمة اقتصادية للبلاد إلا أن هذا كانت له انعكاسات سلبية على البيئة الحضرية وساهم في انتشار العنف والجريمة، ومن أهم المصادر تتمثل في:
- **الضجيج:** تنوع مصادره وانعكاساته على السكان والبيئة الحضرية، فضجيج السيارات وأصوات الباعة تخلق جواً مشحوناً يومياً بين السكان والتجار. وتحدث عن أشكال متنوعة للعنف والجريمة كالعنف اللفظي والعنف البدني، والعنف الموجه ضد ممتلكات الغير.
 - **التلوث:** فالتلوث الذي ينتجه النشاط التجاري يؤثر مباشرة على السكان ونفسياتهم، خاصة في تلك الأسواق اليومية مثل سوق 1000 مسكن و1014 مسكن.

- استغلال المساحات الخضراء: خاصة الأرصفة والطرق والفضاءات المنزلية والحدائق العمومية والأماكن العامة، من أجل ممارسة التجارة سواء رسمية أو غير رسمية. إن استغلال العام للنشاطات التجارية عادة ما ينجم عنو نوع ضغوطات كثيرة داخل المدينة يساهم الى حد كبير على ممارسة العنف بمختلف أشكاله.
 - تأثير على المظهر العمراني: ينتشر بمدينة سطيبة بنايات مزدوجة الوظيفة تتكون من طابق سفلي للتجارة والآخر علوي للسكن، أو تحويل جزء من المسكن إلى وظيفة تجارية بعد أن كان المسكن كله ذو وظيفة سكنية.
- هذه الازدواجية تشكل مصدر ازعاج لسكان العمارات، نظرا للازدحام والضجيج والحركة الكبيرة، وغالبا ما يدخل هؤلاء في مشادات، وشجارات بين التجار والوافدين للمنطقة، وتمارس في هذا الجو العديد من أشكال العنف المادي والمعنوي والرمزي.

ثالثا: حجم العنف بمدينة سطيح.

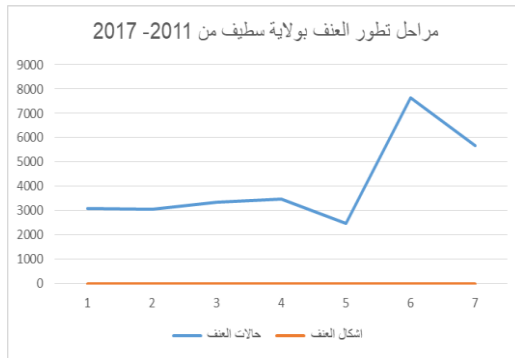
بالحديث عن حجم ظاهرة العنف بمدينة سطيح، لأن الظاهرة معقدة و تختلف أسبابها و أبعادها، و الجدول الموالي يبين تطور ظاهرة العنف بمختلف أشكالها و أنواعها خلال سبع سنوات، ضمن المعطيات المتوفرة لدى الباحثة و التي يتبين من خلالها استمرارية ارتفاع معدلات العنف عبر السنوات المتلاحقة.

الجدول رقم 29: يبين أشكال العنف لولاية سطيح خلال السنوات 2011-2017.

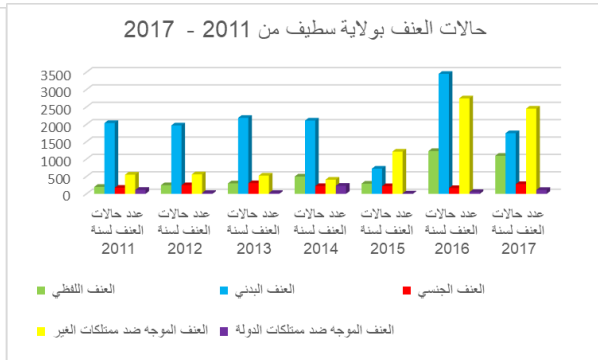
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العنف اللفظي	200	250	300	500	293	1231	1095
العنف البدني	2038	1967	2187	2108	725	3453	1745
العنف الجنسي	176	250	306	224	221	167	280
العنف الموجه ضد ممتلكات الغير	552	563	525	408	1216	2748	2453
العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة	114	26	26	232	13	52	113
المجموع	3080	3056	3344	3472	2468	7635	5686

المصدر: احصائيات تجميعية من محاضر الشرطة.

الشكل رقم 07: يبين مراحل تطور حالات العنف



الشكل رقم 06: يبين تطور أشكال العنف



من خلال معطيات الجدول والتي توضح مراحل تطور العنف بمدينة سطيح يتبين لنا أن ظاهرة العنف في ارتفاع مستمر منذ 2011 حتى 2017، ويرجع هذا لعدة عوامل تتمثل أساسا في مخلفات المرحلة السابقة، والتي نتج عنها توافد كبير للسكان نحو المدينة بحثا عن الأمن، بالإضافة الى الطابع الاقتصادي الذي تتميز به الولاية والذي جعل منها وجهة لغرض التسوق أو ممارسة النشاط التجاري، أو الاستفادة من الخدمات الإدارية الصحية والتعليمية والترفيه التي تزخر بها.

من خلال مسار تطور حالات العنف عبر عدة السنوات نسجل انخفاض في معدلات العنف لسنة 2015، ثم ارتفاع مفاجئ في سنة 2016 حيث تسجل أعلى معدل ضمن مسار تطور العنف، ثم يبدأ بالانخفاض في سنة 2017.

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة

• مجالات الدراسة .

أولاً

• الأساليب المنهجية ومصادر وأدوات جمع البيانات .

ثانياً

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة.

أولاً: مجالات الدراسة.

- 1- المجال المكاني للدراسة.
- 2- المجال البشري للدراسة.
- 3- المجال الزمني للدراسة.
- 4- الصعوبات التي واجهت الدراسة.

ثانياً: الأساليب المنهجية ومصادر وأدوات جمع البيانات.

- 1- مصادر جمع البيانات.
- 2- أدوات جمع البيانات.

أولاً: مجالات الدراسة

يعد تحديد مجالات الدراسة من الخطوات المنهجية الهامة في البحوث الميدانية، ويقصد بمجال الدراسة الميدانية النطاق الذي يجري فيه الباحث دراسته، وينقسم إلى مجال مكاني، بشري، زمني، وإن التحديد الدقيق لهذه المجالات يسهل على الباحث التحكم في الظاهرة المراد دراستها، ومن هذا المنطلق يتم توضيح هذه المجالات على النحو التالي:¹

1- المجال المكاني للدراسة:

تم اختيار مدينة سطييف (تجمع حضري رئيسي ممتاز) لتكون محور الدراسة الميدانية، معتمدين في ذلك على حدود التغطية الأمنية لمقرات الأمن الحضري الموزعة عبر مجالها الحضري، حيث تم تقسيم المدينة الى 12 قطاع حضري، ومنه سوف يتم التعرف أكثر على مجال الدراسة من خلال:

- المجال العام للدراسة:

يتمثل المجال العام للدراسة الميدانية في ولاية سطييف عامة وبلدية سطييف على وجه التحديد والتي تم التعرف عليهما في الفصل السابق عبر فترات زمنية مختلفة. وفي هذا العنصر سوف يتم التعرف على مدينة سطييف تزامنا مع الفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة الميدانية:

الخريطة رقم 11: خريطة بلدية سطييف.



المصدر: مديرية البرمجة والإحصاء لولاية سطييف.

¹- ليلي بلعيفة: ثقافة التحايل و العشوائيات الحضرية ، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2016، ص163.

- **ديموغرافيا :** بلغ عدد سكان ولاية سطيف 1.740.022 نسمة في 2014/12/31: من بينهم :
 - 1307 نسمة وافدون جدد للولاية وهو خلاصة صافي عملية هجرة السكان .
 - 2039 أجناب مقيمون بالولاية منهم 330 أنثي أغلبهن متزوجات بجزائريين .
 - **الزيادة الطبيعية :** 1.736.675 نسمة هم نتاج الزيادة الطبيعية من مواليد ووفيات.
 - **الجنس:** بلغ عدد الإناث 855.884 نسمة أي 49.28% و 880791 ذكر أي نسبة 50.72% واللافت للانتباه هو تقارب عدد الإناث والذكور.
 - **حجم الاسرة :** بلغ عدد الأسر 403033 أسرة حيث يقدر متوسط عدد أفرادها 4.32² .
- **الكثافة السكانية:** أكبر كثافة سكانية مسجلة ببلدية سطيف والعلمة إذ بلغت على التوالي 2730 نسمة، و 2648 نسمة في الكلم² . وهما يحتلان المرتبة الأولى والثانية من حيث عدد السكان بمجموع 543980 أي ما يقارب (1/3) ثلث مجموع سكان الولاية في مساحة لا تتجاوز 201 كلم² وأصغر نسبة ببلدية حربييل بمعدل 48 نسمة في مساحة تقدر ب 85.70 كلم² مما يوحي عدم توازن في التوزيع الجغرافي للسكان لوجود فوارق في جذب السكاني وتثبيتهم بين مختلف بلديات الولاية³ .
- **الهجرة:** لقد مست ظاهرة النزوح أو الهجرة 38 بلدية وأغلبها من البلديات الجبلية الشمالية والجنوبية التي عاشت ظروف استثنائية أثناء فترة التسعينات، مع ضعف أو انعدام التنمية بها في المجالات الحيوية المثبتة كالشغل والسكن اللائق والصحة... الخ مما دفع السكان للهجرة إلى بلديات وولايات أخرى .
- علما أن سكان البلديات الشمالية كانت وجهتهم بلديات ولاية الجزائر العاصمة وما جاورها أما الجنوبية فكان ترحالهم لبلديات الولاية . إن تفشى هذه الظاهرة واستفحها يترتب عنها أعباء إضافية للولايات والبلديات المستقبلية ينجم عنها اضطراب وعدم توازن وتحكم في دواليب التنمية الاجتماعية، والبلديات المتبقية والبالغ عددها (22) اثنان وعشرون فمنها الحاضنة ومنها المستقرة .
- أما البلديات الأكثر استقطابا في الولاية هي بلدية سطيف والعلمة ويرجع سبب ذلك الى عاملين إمكانية الاستفادة من السكن والحصول على منصب شغل⁴ .

²- مديرية البرمجة و الإحصاء : حولية إحصائية لسنة 2014، ص11.

³- نفس المرجع، ص12.

⁴- نفس المرجع، ص13.

- **حضرية** : بلغت نسبة التحضر 46,31% و 10,51% نصف حضريون و 43,18% ريفيون. وعلى إثر إجراء عملية الإحصاء العام لسنة 2008 تم تقسيم تراب الولاية إلى 60 تجمع سكاني رئيسي يسكنها 58% من مجموع السكان، و 17% في تجمعات سكانية ثانوية البالغ عددها 157 تجمع مما يرفع نسبة السكان المتجمعين إلى 75%.

إن هذا العامل هام في عملية التنمية وتوزيع الثروة وترشيد النفقات العمومية، وتقدير احتياجات العامة للهياكل والمؤسسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية. والعمل على توفير الشروط الموضوعية لتأهيل التجمعات الثانوية الريفية والنصف حضرية، ورفعها إلى مصاف تجمعات حضرية كبرى مع التفكير في تمدن القرى والمد اشتر ، لك بتوفير جميع مستلزمات وشروط التحضر لأجل تثبيت ساكنها وترغيب النازحين للعودة إليها. وفق نظرة مستقبلية مدروسة لإعادة انتشار سكاني منظم يواكبه إحداث وتشكيل بؤر سكنية جديدة على نمط القرى الفلاحية بأسلوب جديد يدمج فيه الاستفادة من البناء الريفي وقطعة أرض معدة للبناء بتجزئة ريفية مبرمج فيها جميع المرافق مع امتيازات إضافية تسمح للمجموعة المحلية بالتحكم وتوجيه وتوزيع كتلتها البشرية ، وتثبيتها للحد من الهجرة الداخلية غير المنتظمة التي ولدت أعباء ومطالب إضافية ومشاكل اجتماعية واقتصادية جمة أثرت سلبا على الحياة العامة.

- **اقتصاديا** : تتوفر مدينة سطيف على مقومات صناعية و تجارية هامة خولتها أن تكون من كبريات المدن الجزائرية وفيما يلي عرض لأهم القطاعات الاقتصادية :

- **القطاع الزراعي** : تقدر مساحة الأراضي للزراعة: 363642.5 هكتار من مجمل الأراضي المخصصة للفلاحة و التي تقدر ب : 674184.4 هكتار . حيث تختلف باختلاف نوعية تربتها ، فتربة المناطق الجبلية فمعظم أجزائها تربة كلسيه بينما منطقة حوض بوسلام فتربتها رسوبية ، وكذلك تربة منحدرات جبل ازديم وجبل يوسف .

أما الهضاب العليا فتربتها كلسيه ما عدا الجهة الجنوبية فهي جيرية ، أما الشريط الجنوبي والجنوب الشرقي فأراضيها منخفضة . وتكثر بها الشطوط فتربتها ملحية ذات مردود سيئ. باختلاف التربة والمناخ وتساقط الأمطار والارتفاع تختلف المزروعات⁵.

⁵- المرجع السابق : ص 19 .

ويتنوع الغطاء النباتي من الغابات التي تمثل مساحتها 15,30% من مساحة الولاية. والتي تحتل أكبر جزء منها جبال بابور و بوطالب تحتوي على أشجار مختلفة أهمها : أشجار الصنوبر والفلين والأرز والبلوط والزان.

و51% من مساحة الولاية أراضي صالحة للفلاحة منها 6% أراضي مسقية وهي نسبة ضئيلة جدا توحى بأن الزراعة في الولاية مطرية تعتمد على الغيبيات أكثر منها على التقنيات. ذا ما يجعل المردود الزراعي مرتبط بنسب تساقط الأمطار في فصلي الشتاء والربيع.

وتسعى الولاية إلى رفع المساحة المسقية إلى 1/3 المساحة الصالحة للزراعة ، وهذا بتجنيده واستغلال الطاقات المائية المتوفرة بالولاية (السطحية،الجوفية) وانجاز سدين كبيرين(سد الموان،سد ذراع الديس) لأجل سقي ما يزيد عن 37.849,95هكتار بالمناطق الجنوبية للولاية كما يلاحظ زيادة مستمرة في نسبة الأراضي الصالحة غير منتجة وغير مخصصة للفلاحة التي تدل على توسع المدن والتجمعات السكانية على حساب الأراضي الفلاحية أما المساحة الغابية فهي ثابتة إلى حد ما⁶.

- **القطاع الصناعي** : تهدف الدولة إلى ترقية قطاع الصناعة وتنشيطه ، وتحديث وتفعيل مؤسساته بتهيئة الظروف الملائمة لإنشائها . وتوفير المناخ المساعد على رفع منتوجها وتحسين إنتاجيتها لتغطية ما يتطلبه السوق ضمن استراتيجية تنموية هادفة محدثين توازن صناعي بين مختلف المناطق. إذ تم إنشاء 5 مناطق صناعية منها ثلاثة مستغلة واثنان في طور الانجاز كما تتوفر الولاية على 25 منطقة نشاط حرفي وصناعي موزعة على 25 بلدية للاستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة وإحداث مناصب شغل لسكان هذه المناطق⁷.

- **قطاع الشغل**: قدر عدد سكان الولاية الذين هم في سن العمل ب: 1069941. أي نسبة 61.81% من مجموع سكان الولاية ، و443154 نسمة سكان ناشطين بمعدل 41.42% .وقد بلغ عدد العاملين 413081 نسمة أي 23.82% كمعدل الشغل ، و38.6% كمعدل التشغيل . بينما بلغ عدد البطالين 30073 بطل أي بنسبة 6.76% بطل . و يتوزع العاملين على القطاعات التالية :

⁶-المرجع السابق ، ص22

⁷- المرجع السابق: ص23.

الجدول رقم (30): يبين توزيع العاملين على القطاعات .

النسبة %	العدد	القطاعات
28.53%	113881	الفلاحة
14.98%	61867	الصناعة
4.47%	34552	البناء و التعمير و الاشغال العمومية
15.92%	64387	الإدارة
7.89%	32606	الخدمات
25.61%	105788	التجارة

وضمن إطار تنويع مصادر التوظيف تم إحداث جملة من المؤسسات العمومية تعمل بالتنسيق مع الوكالة الوطنية للتشغيل (anem)، مهمتها العمل على إيجاد مناصب الشغل بمختلف المؤسسات العمومية والخاصة (كالبنو ك ووكالات التشغيل والمتعاملين العموميين والخواص).

- المجال الخاص للدراسة:

يتمثل المجال الخاص للدراسة في مدينة سطيف والتي تتضمن على تجمع رئيسي ممتاز، و7 تجمعات ثانوية (شوف لكداد، عبيد علي، فرماتو، قاوة، الحاسي، عين طريق، عين السفيهة) ومناطق مبعثرة كما توضحه الخريطة الموالية، ولقد تم اختيار التجمع الرئيسي الممتاز كمجال للدراسة، والذي يضم 35 تجمع سكاني كما يوضحه الجدول رقم (32)، حيث يغطي أمنيا هذه المناطق السكنية 12 مقر للأمن الحضري وفق التقسيم الأمني الذي تعتمده مديرية الأمن لسنة 2014 مثلما هو موضح في الجدول رقم (31)، ويقدر عدد سكانه بـ 283530 نسمة (عدد السكان التقدير) لسنة 2014 .

الخريطة رقم 12: خريطة تمثل مجال الدراسة العام .



المصدر: اعداد الباحثة

الجدول رقم (31): عدد السكان التقديري لسنة 2014.

الرقم	الأحياء	عدد الأسر	عدد المساكن	عدد السكان في 2008	عدد السكان 2016	عدد السكان التقديري لسنة 2014
2-1	حي بجباوي ، بوعروة	5242	5694	28326	33581	32267
3	حي المضاب	1549	4764	9222	10933	10505
4	حي القصيرة	977	1136	5709	6768	6503
5	حي المعبودة	1198	1424	6349	7527	3723
6	حي حشمي	3397	3667	20296	24061	23120
7	حي أول نوفمبر	1549	1853	9249	10965	10536
8	حي أولاد براهيم	1832	1903	10770	12768	10770
9	حي الحدائق	699	735	3788	4491	4315
10	حي الأبراج	633	737	3620	4292	4124
11	حي عين تيننت	1093	1174	6294	7462	7170
12	حي تليجان	1115	1070	5958	7063	6787
13	حي بيزار	1144	1141	5948	7051	6775
14	حي بفاق،	193	220	1005	1191	1145
15	حي سونطراك	614	971	3080	3651	3508
16	حي 1000 مسكن +20 أوت	1560	1840	8736	10357	9952
17	حي المعدومين الخمس	1226	1488	6109	7242	6959
18	حي 750	4036	4785	4036	4785	4598
20-19	حي عمر دقو، بونشادة	1473	1635	8207	9730	9349
21	حي وسط المدينة	717	834	3863	4580	4401
22	حي كعبوب	1590	1762	9234	10947	10519
23	حي 600 مسكن	910	1120	4574	5423	5211
24	حي المنطقة الحضرية الجديدة	3321	3557	18386	21797	20944
25	حي الشمينو	1121	1384	5807	6884	6615
26	حي لنقار	1265	1515	6890	8168	7849
27	حي العيد الضحوي	681	800	3697	4383	4212
28	حي 1014 مسكن	1523	1673	8000	9484	9113
29	حي 200 مسكن	320	373	1770	2098	2016
30	حي 1006 مسكن	1323	1417	6589	7811	7506
31	حي sntr	1594	1713	9329	11060	10627
32	حي بلير	1572	1558	7760	9200	8840
34-33	حي 500 مسكن و 300 مسكن	1572	2387	9232	10945	10517
35	حي لعراصة	1468	1861	8380	9935	9546
	المجموع	44702	53774	250213	296633	283530≅

المصدر : اعداد الباحثة بناء على احصائيات تجميعية

1- كيفية حساب عدد السكان التقديري لسنة 2014:

- 1- حساب فرق السنوات بين الإحصائين. 2008 و 2016 و يقدر الفرق ب 8 سنوات .
- 2- حساب مقدار زيادة السكان في 8 سنوات : عدد سكان 2016 - عدد سكان 2008.
- 3- حساب مقدار الزيادة في السنة الواحدة = مقدار الزيادة في 8 سنوات / 8
- 4- تحديد فرق السنوات بين 2008 و 2014 = 6 سنوات .
- 5- حساب مقدار الزيادة لسنة 2014 = مقدار الزيادة في سنة الواحدة × 6 (فرق السنوات).
- 6- حساب عدد السكان التقديري لسنة 2014 = عدد السكان في 2008 + مقدار الزيادة لسنة 2014.

الجدول رقم (32) : يبين التجمعات و المناطق السكنية بالقطاعات الحضرية .

القطاعات الحضرية	عدد مقرات الامن الحضري	عدد المناطق السكنية	احياء المناطق السكنية
القطاع الحضري الأول	1	2	حي الحدائق -حي المعدومين الخمس-
القطاع الحضري الثاني	1	3	حي ثليجان - شمينو- حي لتقار .
القطاع الحضري الثالث	1	2	حي يجياوي ، حي بوغروة.
القطاع الحضري الرابع	1	3	حي بقاق -حي سونطراك-حي العيد الضحوي
القطاع الحضري الخامس	1	2	حي الأبراج-تبينت
القطاع الحضري السادس	1	2	وسط المدينة - حي 600 مسكن.
القطاع الحضري السابع	1	3	حي 1014 مسكن - حي 200 مسكن حي sntr.
القطاع الحضري الثامن	1	5	حي بلير - كعبوب -القصرية - المعبودة -حي 750
القطاع الحضري التاسع	1	4	-1006ولاد براهم - حي حشمي -1 نوفمبر 1954.
القطاع الحضري العاشر	1	4	حي 1000 - حي 20 اوت 1955.-حي بيزار - عمر دقو -حي بونشادة.
القطاع الحضري الحادي عشر	1	3	لعراسة-500مسكن وحي 300 مسكن.
القطاع الحضري الثاني عشر	1	2	الهضاب - المنطقة الحضرية الجديدة.
المجموع	12	35	

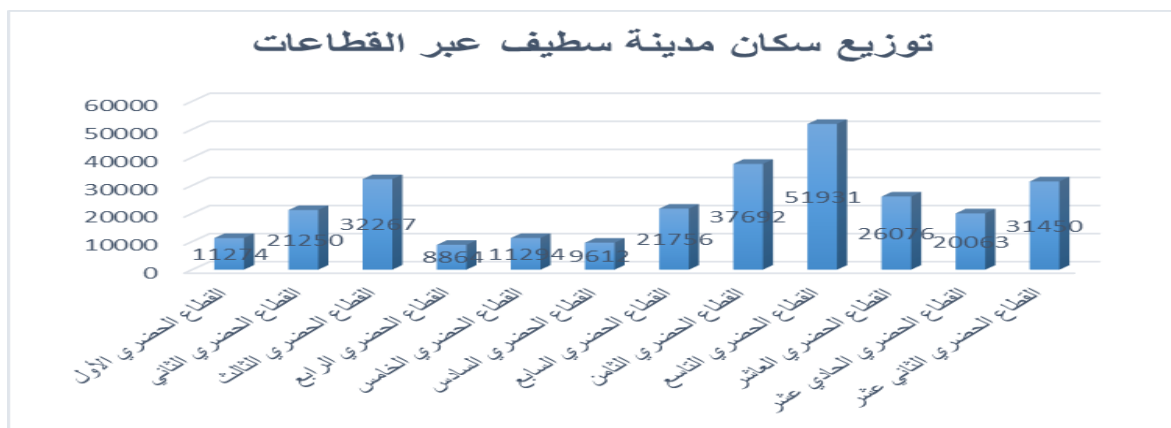
المصدر : اعداد الباحثة

الجدول رقم (33) يبين توزيع السكان عبر القطاعات الحضرية .

عدد السكان التقديري لسنة 2014	عدد المناطق السكنية	مقرات الأمن الحضري	القطاعات الحضرية
11274	2	الأمن الحضري الأول	القطاع الحضري الأول
21250	3	الأمن الحضري الثاني	القطاع الحضري الثاني
32267	2	الأمن الحضري الثالث	القطاع الحضري الثالث
8864	3	الأمن الحضري الرابع	القطاع الحضري الرابع
11294	2	الأمن الحضري الخامس	القطاع الحضري الخامس
9612	2	الأمن الحضري السادس	القطاع الحضري السادس
21756	3	الأمن الحضري السابع	القطاع الحضري السابع
37692	5	الأمن الحضري الثامن	القطاع الحضري الثامن
51931	4	الأمن الحضري التاسع	القطاع الحضري التاسع
26076	4	الأمن الحضري العاشر	القطاع الحضري العاشر
20063	3	الأمن الحضري الحادي عشر	القطاع الحضري الحادي عشر
31450	2	الأمن الحضري الثاني عشر	القطاع الحضري الثاني عشر
283529	35		المجموع

المصدر : اعداد الباحثة

الشكل رقم (08) يبين توزيع عدد السكان على القطاعات الحضرية .



المصدر : اعداد الباحثة .

2- المجال البشري:

يمثل المجال البشري للدراسة جميع أفراد مجتمع البحث الذين أجريت عليهم الدراسة، والدراسة الراهنة تضم فئتين مختلفتين تمثل أفراد مجتمع البحث وتمثلان في:

- الفئة الأولى: تضم جميع الأفراد الذين ارتكبوا أشكال العنف المحددة في الدراسة لسنة 2014 والمسجلين ضمن محاضر الشرطة والذين قدر عددهم بـ 767 .
- الفئة الثانية: سكان مدينة سطيف
- مجتمع البحث واختيار العينة.

مجتمع البحث هو جميع المفردات المجتمع التي تتوافر فيها الخصائص المطلوب دراستها ويتكون مجتمع البحث للدراسة الراهنة من ثلاث فئات رئيسية:

- الفئة الأولى: تتمثل في جميع الأفراد الذين تم تسجيلهم في سجلات الشرطة ضمن قائمة مرتكبي العنف مع مراعاة جميع خصائصهم الديموغرافية، الاجتماعية، والاقتصادية، وقدر عددهم بـ 767 فرد من بينهم 79 انثى و688 ذكر.
- الفئة الثانية: تتمثل في عينة من المبحوثين يمثلون سكان المدينة، ويقدر عددهم بـ 200 مبحوث.
- الفئة الثالثة: تتمثل في 3 حالات يمثلون هيئات رسمية تتمثل في: ممثل عن الشرطة، ممثل عن المجتمع المدني، ممثل عن الجامعة: أستاذ علم الاجتماع تخصص حضري.
- كيفية اختيار العينة:

تعرف عينة الدراسة بأنها جزء من المجتمع الذي تجرى عليه الدراسة، ويقوم الباحث باختيار هذه العينة من خلال إتباع عدد من الخطوات لكي تمثل المجتمع المراد دراسته تمثيلاً دقيقاً. أي هي الفئة التي تمثل مجتمع البحث، أو جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث أو جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء موضوع مشكلة البحث¹.

¹- فوقية حسن رضوان : منهجية البحث و تنظيمه، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، مصر، 2007، ص117.

أما الدراسة الراهنة فلقد اعتمدت على **العينة القصدية** باعتبارها العينة الأنسب للدراسة، وهي عينة يتم اختيارها من منطقة يختارها الباحث لكونه يعرف أنها تمثل المجتمع تمثيلا سليما بناء على المعلومات إحصائية سابقة فيختار عينة تتناسب عدد افرادها مع حجم سكان هذه المنطقة¹.

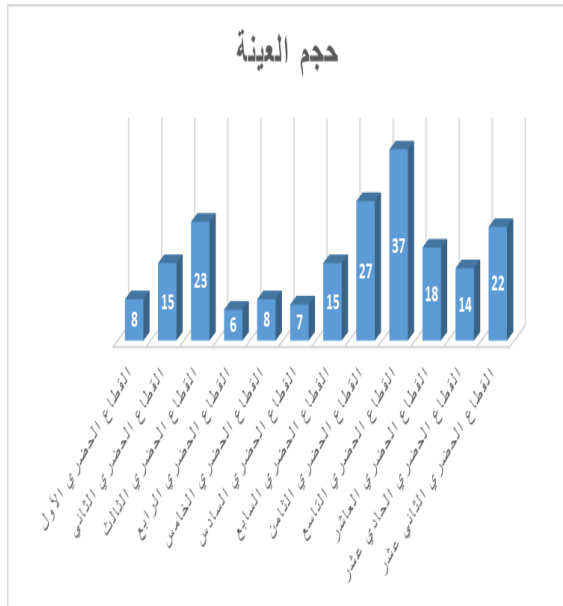
- **طريقة حساب العينة:** لقد تم حساب العينة بالاعتماد على طريقة التوزيع المتناسب والتي تحسب بالقانون التالي:

$$\text{حجم العينة لكل طبقة (القطاع الحضري)} = \frac{\text{حجم الطبقة (عدد سكان القطاع)}}{\text{حجم المجتمع (عدد السكان)}} \times \text{حجم العينة المختار } 200.$$

فحصلنا على النتائج التالية:

الشكل رقم 9: يمثل حجم العينة

الجدول رقم (34): يبين حجم العينة.



حجم العينة	القطاعات الحضرية
8	القطاع الحضري الأول
15	القطاع الحضري الثاني
23	القطاع الحضري الثالث
6	القطاع الحضري الرابع
8	القطاع الحضري الخامس
7	القطاع الحضري السادس
15	القطاع الحضري السابع
27	القطاع الحضري الثامن
37	القطاع الحضري التاسع
18	القطاع الحضري العاشر
14	القطاع الحضري الحادي عشر
22	القطاع الحضري الثاني عشر
200	المجموع

¹- طلحة الياس: نظام المعاينة في البحوث الاجتماعية والإعلامية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الواد الجزائر ، العدد 7 ، المجلد 7 ، 2017. ص 11.

3- المجال الزمني:

يتمثل المجال الزمني للدراسة في المدة الزمنية التي تستغرقها الدراسة الميدانية والتي تمر بعدة مراحل، ومنه فالدراسة الراهنة أجريت عبر عدة مراحل منذ بداية 2012، إلى غاية 2018. وتتمثل في:

- المرحلة التمهيديّة للدراسة الميدانية:

شملت هذه المرحلة القيام بزيارات استطلاعية لأحياء وشوارع المدينة والتعرف عليها عن قرب، من خلال تدوين الملاحظات الأولية والتقرب من سكان المدينة والحديث معهم بهدف التعرف أكثر على المجال المكاني والبشري، كما تقدمت الباحثة إلى المديرية العامة للشرطة بمدينة سطيف في طلب لتزويد الباحثة بإحصائيات حول أشكال العنف الحضري حيث حول طلبها إلى المديرية الأمن المركزية بالجزائر العاصمة للموافقة عليه. وفي هذه الفترة تم البدء في تجميع إحصائيات حول السكن والسكان بمدينة سطيف.

- مرحلة إجراء الدراسة الميدانية:

هي مرحلة بداية العمل الميداني والمتمثل في جمع البيانات من مراكز الشرطة، وكذا إجراء مقابلات مع سكان المدينة والممثلين للهيئات الرسمية، بعد القيام بتحضيرات سهلت العمل الميداني كالحصول على تراخيص النزول إلى الميدان من طرف جامعة سطيف 2 بتاريخ 2013/10/28، تحت رقم 13/220. وكانت نقطة بداية لجمع الإحصائيات حول العنف، والتي تتجدد سنويا الى غاية سنة 2018.

وقد كانت الفترة الممتدة ما بين مارس وديسمبر 2014 كافية لإجراء مقابلات مع سكان المدينة وملاً استمارات البحث. وكذا إجراء مقابلات مع مختلف ممثلين للهيئات الرسمية.

- مرحلة تفرّيع البيانات:

في هذه المرحلة تم تفرّيع البيانات التي جمعت من مجتمع الدراسة، حيث تم تفرّيع وجدولة البيانات المتعلقة بأشكال العنف الحضري وخصائص مرتكبي العنف المستخرجة من محاضر الشرطة. وكذا البيانات التي جمعت من طرف سكان المدينة والهيئات الرسمية.

- مرحلة عرض نتائج الدراسة:

تتضمن هذه المرحلة تحليل نتائج الدراسة تحليلا كميًا وكيفيًا وتمثيل هذه المعطيات بيانياً، حيث تم تحليل وتفسير جميع البيانات الإحصائية والميدانية، وإنشاء خريطة العنف الحضري بمدينة سطيّف. ثم كتابة التقرير النهائي للدراسة واستخلاص النتائج العامة.

4- صعوبات الدراسة:

لقد واجهت الدراسة الراهنة عدة صعوبات أدت إلى عرقلة مسيرة العمل الميداني، والتي تتمثل في:

- صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة حول العنف بمدينة سطيّف من طرف مصالح الشرطة، وفق الخطة التي وضعتها الباحثة.
- التماطل في منح الإحصائيات والذي يستغرق سنة تقريباً.
- رفض منح الباحثة الإحصائيات تفصيلية عن العنف عبر مقرات الأمن لسنة 2017 بدون حجة مقنعة.
- عدم تعاون الجهات القضائية مع الباحثة وتحفظ عن طلبها.

هذه الصعوبات أدت في الكثير من الأحيان إلى عرقلة البحث وتغيير خطة الدراسة، ومحاولة تعويض المعطيات الناقصة.

ثالثاً: الأساليب المنهجية ومصادر وأدوات جمع البيانات.

على ضوء ما سبق، في هذا العنصر تحاول الباحثة تحديد الأساليب المنهجية ومصادر وأدوات جمع البيانات التي يتم من خلالها تحقيق أهداف الدراسة واختبار صحة فرضياتها، معتمدين في ذلك على ثلاث مناهج: المنهج الوصفي، والمنهج الإحصائي والمقارن.

-**المنهج الوصفي** هو المنهج الذي يعتمد على التحديد الكمي وهو يهدف إلى اكتشاف الوقائع ووصف الظواهر وصفاً دقيقاً وتحديد خصائصها تحديداً كميًا، وهي بذلك تقوم بكشف الحالة السابقة للظواهر وكيف

وصلت إلى صورتها الحالية، وتحاول التنبؤ بما سيكون في المستقبل، فهي تهتم بماضي الظاهرة وحاضرها وكذا مستقبلها. ولقد استخدم في الدراسة من أجل وصف وتحليل ظاهرة العنف بمدينة سطيف.¹

- يعتبر المنهج الإحصائي من بين المناهج العلمية التي أضفت الصبغة العلمية على الدراسات الاجتماعية والتي تهتم بدراسة وتحليل الظاهرة الاجتماعية من الناحية الكمية. لقد اعتمدت عليه الدراسة لتحليل جميع البيانات الإحصائية المرتبطة بالدراسة. ويعرف المنهج الإحصائي على أنه: عبارة عن مجموعة من الأساليب المتنوعة المستعملة لجمع المعطيات الإحصائية وتحليلها رياضيا لغرض إظهار الاستدلالات العلمية التي قد تبدو في الغالب غير واضحة².

- المنهج المقارن: هو اصطلاح عام يشير إلى الإجراءات تهدف إلى توضيح وتصنيف عوامل المسببة في ظهور ظواهر معينة وتطورها، وكذلك أنماط العلاقة المتبادلة في داخل هذه الظواهر بينها وبين بعضها البعض. وذلك بواسطة توضيح التشابهات و الاختلافات التي تبينها الظواهر التي تعد من نواح مختلفة قابلة للمقارنة³. ولقد استخدمته الدراسة بغرض إجراء مقارنات بين القطاعات الحضرية بمدينة سطيف فيما يتعلق ببيانات حول العنف وأشكاله.

1 - مصادر جمع البيانات: اعتمدت الدراسة الحالية على عدة مصادر أساسية لجمع البيانات هي:

- التراث النظري المتاح:

يتمثل في كل ما تم جمعه والمتمثل في: النظريات العلمية والمراجع الأساسية، والدراسات السابقة.

- السجلات الرسمية:

تتمثل في المعلومات البيانية الجاهزة الصادرة عن جهات رسمية:

- إحصائيات حول أشكال العنف في المدينة والولاية من مصالح الأمن لولاية سطيف.

¹- فاروق يعلى : التحضر و الاندماج الاجتماعي للاسرة النازحة -دراسة ميدانية بمدينة سطيف -، رسالة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر ، 2012-2013، ص 60.

²- عبد القادر حلبي، مدخل إلى الإحصاء ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994، ص 24

³- عاطف علي: المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية ، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2006.

- إحصائيات حول السكان والسكن من المديرية البرمجة والمالية والديوان الوطني للإحصاء.

- الخرائط و المخططات:

تتمثل في الخرائط و المخططات حول مدينة و بلدية و وولاية سطيف ، و التي تم الحصول عليها من مديرية البرمجة . وصور من موقع Google-earth. بالإضافة إلى خرائط تمثيلية تم انشائها وفق متطلبات الدراسة الميدانية صممت من طرف الباحثة .

- البيانات الميدانية:

تتمثل البيانات الميدانية لهذه الدراسة في كل المعطيات التي جمعت من أفراد مجتمع الدراسة، بالإضافة إلى الصور فوتوغرافية التي تمثل الكتابات والرسومات الحائطية المعبرة عن العنف عبر أحياء المدينة.

2-أدوات جمع البيانات: لقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة استعمال الأدوات التالية:

- الملاحظة المباشرة:

الملاحظة هي مشاهدة الوقائع على ما هي عليه في الواقع، أو في الطبيعة، بهدف انشاء الواقعة العلمية¹. والدراسة الراهنة اعتمدت على الملاحظة المباشرة طوال فترة الدراسة الميدانية، لأن موضوع الدراسة يحتاج إلى ملاحظة ميدانية معمقة لمدينة سطيف، من خلال جمع جميع الملاحظات حول الجانب الفيزيقي والاجتماعي للمساكن والأحياء. ووضع الأمني بصفة عامة.

- الاستمارة بالمقابلة:

هي وجيز أسئلة يطرحها المستجوب الذي يقوم في نفس الوقت بتسجيل الإجابات المقدمة من طرف المستجوب². وتعتبر من أهم الأدوات التي تستخدم في جمع المعلومات حول ظاهرة واسعة الانتشار. وما يميز هذه التقنية هو الاتصال المباشر مع المبحوث مما يقلل نسبة الخطأ والغموض. والدراسة الراهنة استخدمت هذه التقنية

¹- صلاح الدين شروخ: منهجية البحث العلمي للجامعيين، دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة الجزائر ، 2003،ص 28.

²- مورييس النجريس : منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، ط2، دار القضاة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2006،ص 206.

كأداة تكميلية تساعد في تغطية بعض النقائص المرتبطة بنقص البيانات المستقاة من محاضر الشرطة، وتتضمن الاستمارة المحاور التالية:

- المحور الأول: بيانات تتعلق بشبكة العلاقات الاجتماعية الموجودة في المدينة
- المحور الثاني: بيانات حول أشكال وأنواع العنف المنتشرة في المدينة
- المحور الثالث: بيانات حول المناسبات التي يكثر فيها العنف.
- المحور الرابع: بيانات حول زمن حدوث العنف في المدينة.
- المحور الخامس: بيانات حول فصول السنة التي يحدث فيها العنف

- المقابلة:

تعرف المقابلة بأنها محادثة موجهة يقوم بها شخص مع شخص آخر أو أشخاص آخرين، هدفها استشارة أنواع معينة من المعلومات لاستغلالها في بحث علمي أو للاستعانة بها في التوجيه والتشخيص والعلاج¹. لذلك الدراسة الحالية اعتمدت على هذه التقنية لطرح الأسئلة على المبحوثين ليتم معرفة آرائهم حول ظاهرة العنف في المجتمع السطايفي، بالإضافة الى الحصول بعض الإجابات التي لم نستطيع الحصول عليها من طرف السجلات ومحاضر الشرطة. حيث تناولت المقابلة المحاور التالية :

- المحور الأول: العنف والمدينة

- المحور الثاني: الخصائص الفيزيائية و السوسيو-اقتصادية للمدينة و أثرها في تباين أشكال و معدلات العنف.

- المحور الثالث: أثر عامل الزمن في تباين معدلات وأشكال العنف.

- المحور الرابع: آليات الحد من الظاهرة العنف.

- الخرائط:

تعتبر الخريطة من أفضل الوسائل لمعرفة العلاقات المكانية وتفسير وتعليل كثير من غوامض الظاهرة المدروسة، حيث يعتمد الباحث على الخريطة لمعرفة الأماكن التي يصعب عليه تحديدها في الطبيعة. ولقد اعتمدت الدراسة

¹ - www.univ-ouaragla.dz نبيل حميدشة : المقابلة في البحث العلمي ، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، العدد8، جوان 2012.

الحالية على الخريطة لتمثيل التوزيع المكاني لأشكال العنف بمدينة سطيف، وكذا الكشف عن العلاقة بين الخصائص المكانية لمدينة سطيف وأثرها في تنامي ظاهرة العنف.

- الصور الفوتوغرافية والمرئية:

تعتبر من بين الوثائق الهامة في الدراسة لأنها تعطي صورة حية ونظرة شاملة للواقع الميداني، وهي عبارة عن صور ملتقطة في أحياء وشوارع مدينة سطيف عن طريق استخدام آلة تصوير. هذه الصور تبين الرسومات والكتابات الحائطية المعبرة عن العنف في المدينة.

الفصل السابع : تحليل وتفسير بيانات الدراسة

• عرض و تحليل البيانات الاحصائيات

اولا

• عرض و تحليل استمارة البحث .

ثانيا

• عرض و تحليل المقابلات

ثالثا

• عرض و تحليل الخرائط

رابعا

أولاً : تحليل و تفسير البيانات المتعلقة بالعنف حسب القطاعات الحضرية بمدينة سطيّف .

- 1- تحليل وتفسير البيانات المتعلقة بقضايا أشكال العنف الحضري.
- 2- تحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لمرتكبي العنف.

ثانياً : عرض و تحليل استمارة البحث.

- 1- البيانات الشخصية .
- 2- بيانات تتعلق بشبكة العلاقات الاجتماعية.
- 3- بيانات حول أشكال وأنواع العنف .
- 4- بيانات حول المناسبات التي يكثر فيها العنف.
- 5- بيانات حول زمن حدوث العنف.
- 6- بيانات حول الفصول التي يحدث فيها العنف.

ثالثاً : عرض وتحليل المقابلات.

- 1- ممثل عن الحركة الجمعوية .
- 2- ممثل عن الأساتذة.
- 3- ممثل عن الشرطة.

رابعاً : عرض وتحليل خرائط الدراسة

- 1- خريطة تبين توزيع مقرات الأمن عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيّف.
- 2- خريطة تمثل توزيع حالات العنف عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيّف.
- 3- خريطة تكشف عن توزيع أشكال العنف الحضري عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيّف.
- 4- خريطة تبين توزيع حجم مرتكبي العنف عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيّف.
- 5- الخريطة الزمنية للعنف بمدينة سطيّف.

أولاً: تحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالعنف الحضري حسب القطاعات الحضرية بمدينة سطييف.

يتضمن هذا العنصر تحليل وتفسير معطيات الدراسة الميدانية ومعالجتها إحصائياً، وذلك بهدف إعطاء هذه المعطيات دلالات واقعية. وتمثل هذه البيانات في أشكال العنف الحضري التي تم الحصول عليها من طرف مصالح الأمن بمدينة سطييف لسنة 2014 ، و نظرا لعدم منحنا المعلومات تفصيلية حول أشكال العنف لسنة 2017 ، اكتفت الدراسة بتحليل إحصائيات لسنة 2014 بشكل مفصل في ضوء التطور التاريخي للعنف الحضري بمدينة سطييف من 2011 إلى غاية 2017 . والتي سوف يتم استعراضها كما يلي :

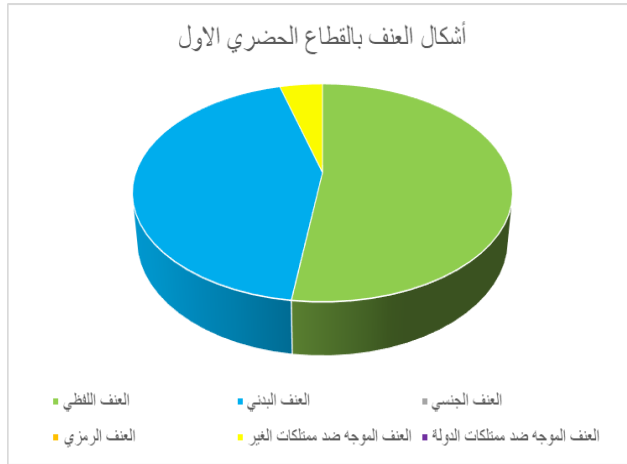
1- القطاع الحضري الأول:

تتكون البيانات الإحصائية المتعلقة بالعنف الحضري للقطاع الحضري الأول من شطرين: شطر يضم بيانات خاصة بقضايا العنف المسجلة مع تبيان أشكال العنف، و شطر يمثل خصائص الأفراد الذين ارتكبوا العنف. حيث يتم تحليل وتفسير هذه المعطيات وتمثيلها بيانيا ووضعا ضمن خريطة تبين مواقع تباين أشكال ومعدلات العنف.

ويتكون هذا القطاع من حيين هما: حي الحدائق وحي المعدومين الخمس، تابعين لمقر الأمن الأول . من الناحية الديموغرافية بلغ عدد سكان القطاع 11274 نسمة، تتميز بطابع عمراي قديم يتنوع بين العمارات والمساكن الخاصة، تعتبر من المناطق كثيرة الحركة في المدينة. بلغت عدد القضايا المبلغ عنها لسنة 2014 : 46 قضية ،حيث تصنف من ضمن المناطق الستة الأولى الأكثر عنفا في المدينة باحتلالها المرتبة الثالثة بنسبة تقدر بـ 4.08 % حالة عنف لكل 1000 نسمة.

- تحليل وتفسير البيانات المتعلقة بعدد قضايا أشكال العنف الحضري: تتباين أشكال العنف الحضري وتختلف معدلاته بالقطاع الحضري الأول، وهذا ما تبينه معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم 35: عدد قضايا أشكال العنف بالقطاع الحضري الأول. الشكل رقم 10: عدد قضايا أشكال العنف بالقطاع الحضري الأول



النسبة %	عدد القضايا	أشكال العنف الحضري
52.17%	24	العنف اللفظي
43.48%	20	العنف البدني
0%	00	العنف الجنسي
0%	00	العنف الرمزي
4.35%	02	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
0%	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
100%	46	الاجموع

تشير معطيات الجدول إلى تنوع أشكال العنف الحضري بهذا القطاع و يقدر عددها بستة أشكال تتضمن عدة أنواع تتمثل في: العنف اللفظي (السب و الشتم ...)، العنف البدني (التعدي الجسدي و الشجارات) ، و العنف الجنسي (الاغتصاب و هتك عرض و الاعتداءات الجنسية الأخرى ..)، العنف الرمزي (تهديد و ابتزاز عبر مواقع الأنترنت ، رسومات و كتابات مسيئة ...)، العنف الموجه ضد ممتلكات الغير (السرقه ، التخريب ، التكسير ...)، والعنف موجه ضد ممتلكات الدولة (اتلاف ، تكسير ، تخريب ، حرق) .

ولقد بلغ عدد القضايا المبلغ عنها 46 قضية موزعة على 6 أشكال للعنف، إذ يمثل العنف اللفظي أعلى نسبة من مجمل القضايا تقدر بـ 52.17%، يليها العنف البدني بنسبة 43.35%، ثم العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 4.35%. إن الأمر الملفت للانتباه هو ارتفاع عدد القضايا في هذا القطاع و يرجع السبب لكثرة الحركة بالمنطقة رغم التواجد الأمني المكثف بها لكونها قريبة من وسط المدينة .

- تحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الأول:

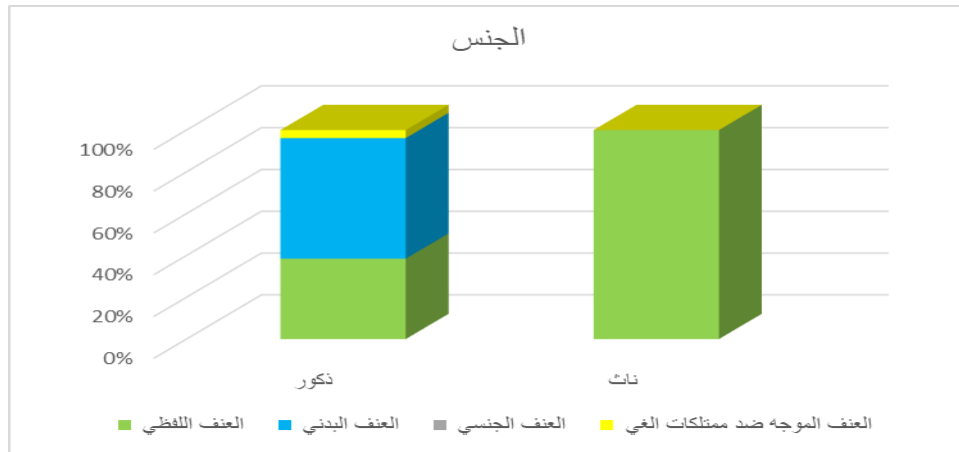
تعتبر الخصائص جميع السيميات التي يتصف بها أفراد مجتمع البحث وتعتبر عنه ، و في هذا السياق فإن خصائص الأفراد الذين ارتكبوا العنف تتمثل في مجموعة من الخصائص الديموغرافية والاجتماعية ، وإن هذا التحديد تم انطلاقاً من

المعطيات الواردة في محاضر الشرطة تتلخص في : الجنس ، السن ، المستوى التعليمي ، الحالة الاجتماعية ، الحالة العائلية، والوضعية القضائية .

الجدول رقم (36) : يبين جنس مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الأول .

المجموع	الجنس				اشكال العنف
	اناث		ذكور		
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
42.86	24	100	04	38.46	20
53.57	30	00	00	57.96	30
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
3.57	02	00	00	3.85	02
00	00	00	00	00	00
100	56	100	04	100	52

الشكل رقم 11: يبين جنس مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الأول.



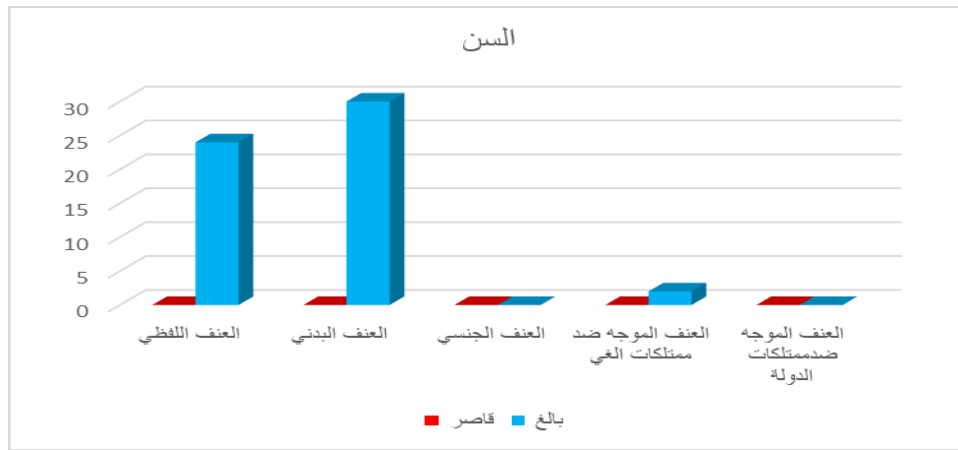
توضح معطيات الجدول المدونة أعلاه الأشخاص الذين مارسوا العنف حسب متغير الجنس، حيث نلاحظ ارتفاع نسبة الذكور والتي قدرت بحوالي 92.85 % بمجموع 52 ذكر، أما الاناث فقدت نسبتهم بـ 7.14 % بمجموع 4 إناث. ليكون المجموع الكلي لمرتكبي العنف 56 شخص موزعين على 6 أشكال للعنف الحضري ، والملاحظ أن نسبة الذكور ترتفع في جميع أشكال العنف حيث قدرت في العنف البدني بـ 53.57 % يليه العنف اللفظي بنسبة 38.46 % . هذا ما يفسر أن الذكور أكثر عنفا و عدوانا من الإناث . لطالما لازمت هذه الصفة الذكور عبر العصور، في حين نجد

نسبة قليلة من الإناث يمارسن العنف لظروف مختلفة قد تكون دفاعا عن النفس في أغلب الأحيان ، أو الانضمام الى عصابة .

الجدول رقم (37): يمثل سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الأول.

المجموع	السن		السن		اشكال العنف	
	بالغ	قاصر	بالغ	قاصر		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
42.86	24	42.86	24	00	00	العنف اللفظي
53.57	30	53.57	30	00	00	العنف البدني
00	00	00	00	00	00	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
3.57	02	3.57	02	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
00	00	00	00	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
100	56	100	56	00	00	المجموع

الشكل رقم (12): يبين سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الأول .



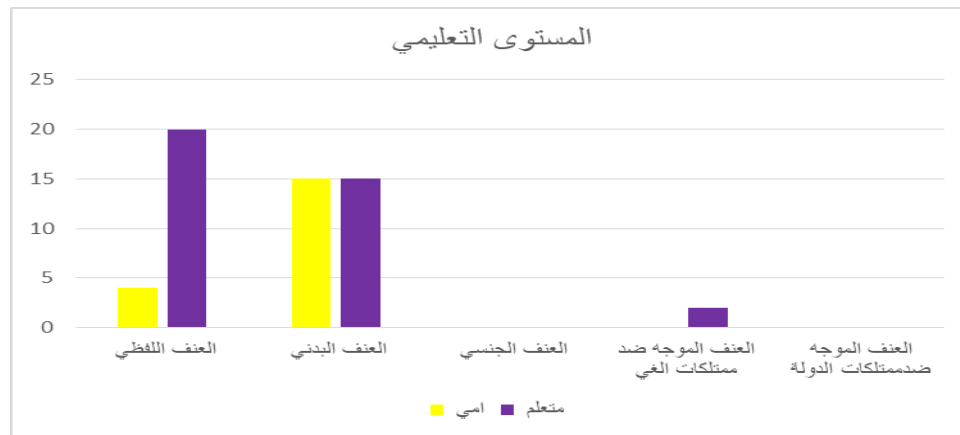
تكشف نتائج الجدول عن سن مرتكبي العنف في القطاع الحضري الأول والمعبر عنه بالأهلية القانونية (قاصر-بالغ) وفق تصنيفات محاضر الشرطة ، حيث نلاحظ أن أغلب مرتكبي العنف بالغين بنسبة 100 %، ويتوزعون على أشكال العنف المحددة في الدراسة، ولقد سجلت لهم أعلى نسبة في العنف البدني و تقدر بـ 53.57 %، بينما أقل نسبة في العنف الموجه ضد ممتلكات الغير تقدر بـ 3.57 % . ويمكن القول هنا أن ممارسي العنف على وعي تام بخطورة العمل

الذين يقترفونه، وعلى دراية كاملة بالمساءلة القانونية، إلا أنهم يتعمدون في ممارسة العنف. وتتداخل في ارتكاب العنف عدة أسباب كالنرفزة أو العصبية بسبب الضغوط الحياة اليومية، أو الاستفزازات الكلامية الذي يتبعها العنف البدني مباشرة، ويكون أحيانا ناجم عن محاولة السرقة.

الجدول رقم 38: يبين المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الأول.

المجموع	المستوى التعليمي				اشكال العنف
	متعلم		امي		
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
42.86	24	54.05	20	21.05	04
53.57	30	40.54	15	78.95	15
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
3.57	02	5.41	02	00	00
00	00	00	00	00	00
% 100	56	% 100	37	% 100	19

الشكل رقم (13): يبين المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الأول.



تبين بيانات الجدول المستوى التعليمي لمرتكبي العنف الذي يتكون من مستويين: (أمي - متعلم) - هذا التصنيف تعتمد الشرطة في تسجيل بيانات الأفراد - فالأمي هو الشخص الذي لا يتقن القراءة و الكتابة، والمتعلم هو الشخص الذي لديه مستوى تعليمي معين (ابتدائي - متوسط - ثانوي - جامعي). ومنه فأرقام الجدول تبين ارتفاع نسبة المتعلمين في ارتكاب العنف حيث تقدر بـ 66.07%، وفيما يخص أشكال العنف فترتفع في العنف اللفظي بنسبة 54.05%، في

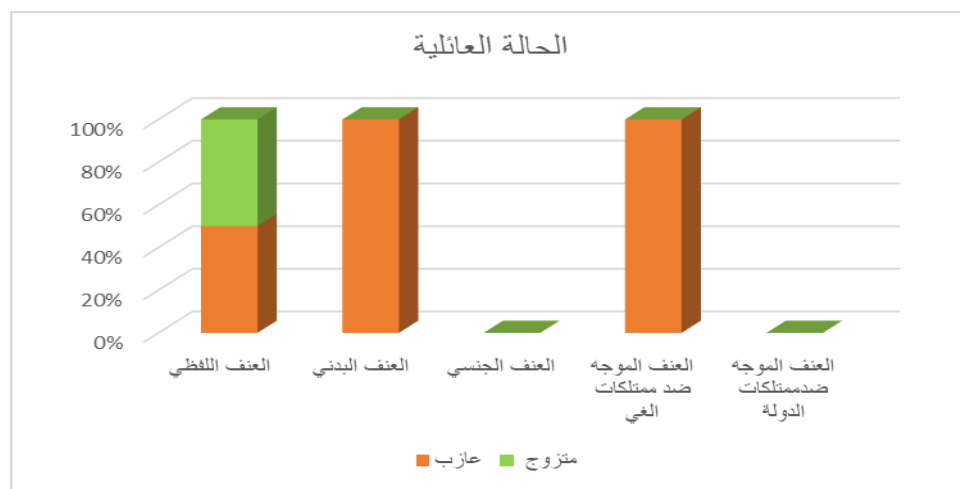
حين تنخفض نسبة الأميين في ارتكاب العنف والتي تقدر بـ 33.92%، ولقد سجلت أعلى نسبة لهم في العنف البدني وصلت الى 78.95%.

نستنتج أن معيار الأمية ليس مقياس للعنف كما هو مزعم، وهنا تسقط الجدلية القائمة على انخفاض المستوى التعليمي يؤدي الى ارتفاع مستوى ارتكاب العنف، فالمستوى التعليمي عادة لا يعكس حجم العنف الممارس من طرف الفئات المجتمع.

الجدول رقم (39): يبين الحالة العائلية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الأول.

المجموع	الحالة العائلية				اشكال العنف	
	متزوج		أعزب			
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار		
42.86	24	100	12	27.27	12	العنف اللفظي
53.57	30	00	00	68.18	30	العنف البدني
00	00	00	00	00	00	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
3.57	02	00	00	4.55	02	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
00	00	00	00	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
100	56	100	12	100	44	المجموع

الشكل رقم (14): يبين الحالة العائلية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الأول



تطلعنا معطيات الجدول المدونة أعلاه على الحالة العائلية للأفراد الذين مارسوا العنف في القطاع الحضري الأول والمتمثلة في (العزاب - المتزوجين) حسب التصنيف الذي تعتمده الشرطة.

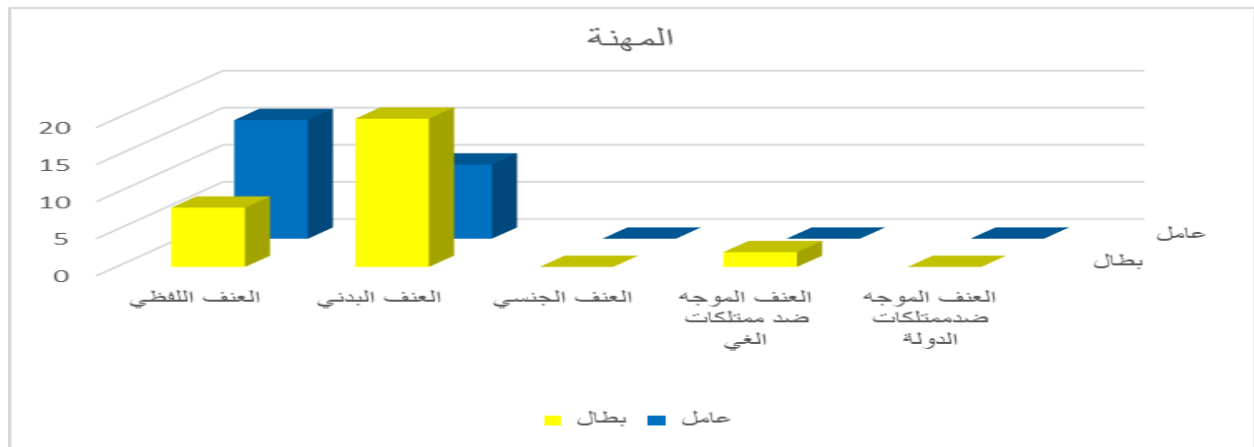
حيث نلاحظ ارتفاع نسبة العزاب في ارتكاب الافعال العنيفة تصل الى 78.57% من مجموع الأفعال المرتكبة، في مقابل 21.42% من متزوجين. ويشكل العنف البدني أكثر الأنواع ممارسة من طرف العزاب بنسبة 68.18%، ثم العنف اللفظي بنسبة 27.27% ، وأقلها في العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 4.55%، و تنعدم نسبة ارتكابهم للأشكال الأخرى. أما المتزوجين فأغلبهم مارسوا العنف اللفظي بنسبة 100%.

حيث يتضح لنا أن العزاب الأكثر ارتكابا العنف والعدائية على خلاف المتزوجين الذين يعتبرون الأكثر استقرارا وحكمة نظرا لتحمله عدة مسؤوليات.

الجدول رقم (40): يبين مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الأول.

المجموع		المهنة				اشكال العنف
		عامل		بطال		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
42.86	24	61.54	16	26.67	08	العنف اللفظي
53.57	30	38.46	10	66.67	20	العنف البدني
00	00	00	00	00	00	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
3.57	02	00	00	6.66	02	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
00	00	00	00	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
100	56	100	26	100	30	المجموع

الشكل رقم (15): يمثل مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الأول.



تظهر لنا معطيات الجدول ارتفاع نسبة البطالين الذين مارسوا العنف في القطاع الحضري الأول، والتي تقدر بـ 53.57%، بينما نسبة العاملين فقدرت بـ 46.42%، تتوزع هذه النسب بشكل متباين على أشكال العنف المرتكبة.

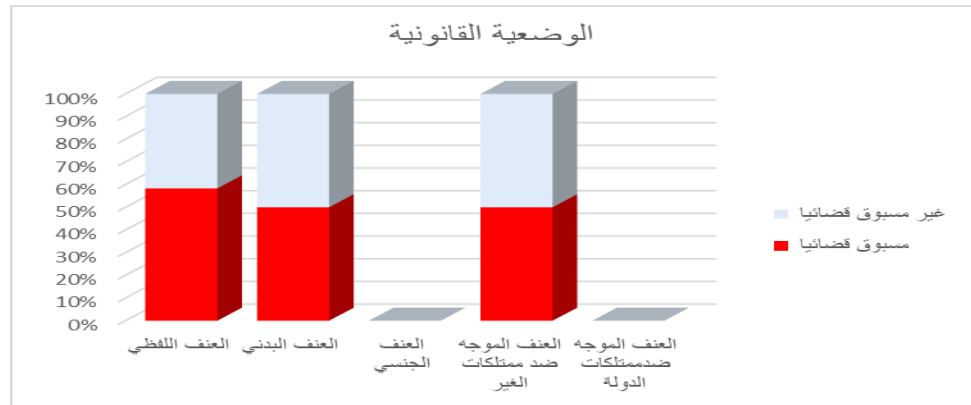
بالنسبة للبطالين بلغت أعلى نسبة لهم 66.67% في العنف البدني ، ثم تليها نسبة 26.67 % ، ثم العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 6.66 % . أما العمال فكانوا مبالغين لارتكاب العنف اللفظي بنسبة 61.54%، والعنف البدني بنسبة 38.46 % .

يتبين لنا حقيقة مفادها: أن البطالة تلعب دورا هاما في انتاج العنف ، لأن البطالين يدفعهم الملل و الفراغ الذي يعيشونه و الحاجة الى اقرار شتى أنواع العنف سواء عن قصد أو عن غير قصد ، و يعتبرون العنف متنفسا للتعبير عن تهميشهم و طلباتهم ، ويصبحون ناقمين عن المجتمع .

الجدول رقم 41: يبين الوضعية القانونية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الأول.

المجموع		الوضعية القانونية				اشكال العنف
		غ. مسبوق قضائيا		مسبوق قضائيا		
النسبة %	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
42.86%	24	38.46%	10	46.66	14	العنف اللفظي
53.57%	30	57.69	15	50	15	العنف البدني
00%	00	00	00	00	00	العنف الجنسي
00%	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
3.57%	02	3.85	01	3.33	01	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
00%	00	00	00	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
100%	56	100	26	100	30	المجموع

الشكل رقم (16) : يمثل الوضعية القانونية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الأول .



تدل الوضعية القانونية لأفراد مجتمع البحث على أن أغلبهم مسبوقين قضائيا و قدرت نسبتهم بـ 53.57 %، بينما بلغت نسبة الأفراد الذين ليس لديهم سوابق 46.42 %، حيث كانت أكبر نسبة تمثل الأفراد الذين مارسوا العنف البدني و قدرت نسبتهم 50 % و أقل نسبة كانت في العنف الموجه ضد الغير حيث قدرت بـ 3.33 % .
وهنا تتحقق الفرضية التي مفادها أن المجرم تصبح لديه استعدادات لإعادة ارتكاب العنف، لأن ارتكاب العنف مرة يتولد عنه تكراره مرات عدة ، حيث يصبح للشخص العنيف قابلية لممارسة العنف و أكثر عدائية .

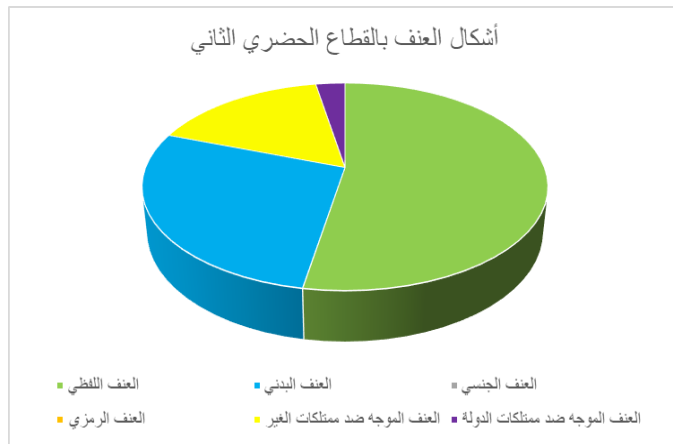
2- القطاع الحضري الثاني :

يضم هذا القطاع ثلاث أحياء هي: ثليجان، شمينو، لنقار. ويقدر عدد سكانها بـ 21250 نسمة. وتعتبر من الأحياء القديمة التي شكت مدينة سطيف، تابعة إقليميا للأمن الحضري الثاني . تتميز بطابع عمراني قديم يرجع للفترة الاستعمارية، وفي وقت الحالي أجريت عليه بعض التعديلات لكنه مزال يحتفظ ببعض الخصوصية، تتواجد بها عدة مرافق عامة منها محطة للقطار، محطات للنقل الحضري ، مقر شركة الكهرباء و الغاز (SONELGAZ) ، مديرية الجمارك، بنك سوييتي جينيرال (Société Générale) بنك (BNP PARIS BAS)، بنك الاعمار والإسكان ، وبنك تراست بانك (Trust Bank) مصحات صحية خاصة(عيادة العيون مصطفى ياسين ،عيادة العيون صفصاف) ،موقف سيارات الاجرة (عين المزاي)، المقبرة الفرنسية المسيحية..... ، و مقر للأمن الحضري الثاني.

● عدد قضايا أشكال العنف الحضري :

يبلغ عدد القضايا ارتكاب العنف الحضري القطاع الحضري الثاني ما يقارب 36 قضية، اذ تعتبر من المناطق السكنية التي تقل فيها نسبة العنف و تحتل المراتب الأخيرة في تصنيف أحياء المدينة من حيث مستويات العنف حيث تحتل المرتبة التاسعة بنسبة وصلت الى 1.69 % حالة عنف لكل 1000 نسمة.

الجدول رقم 42: عدد قضايا أشكال العنف الحضري الشكل رقم 17: عدد قضايا أشكال العنف الحضري



النسبة %	التكرار	أشكال العنف
52.77	19	العنف اللفظي
27.77	10	العنف البدني
00	00	العنف الجنسي
00	00	العنف الرمزي
16.66	06	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
2.77	01	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
100	36	المجموع

من خلال الجدول يتضح لنا أشكال العنف الحضري الموجودة بالقطاع الحضري الثاني ، حيث نلاحظ ارتفاع معدلات العنف اللفظي والتي تقدر بـ 52.77%، يليه العنف البدني بـ 28% من مجموع القضايا. ثم العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 16.66%، والعنف الموجه ضد ممتلكات الدولة بـ 2.77%. ويتضح لنا عدم تسجيل أشكال العنف الأخرى كالعنف الجنسي والرمزي.

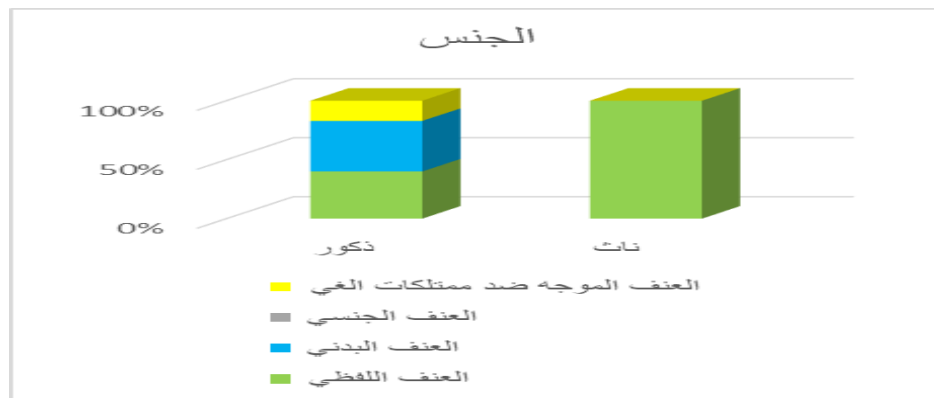
ويعتبر هذا القطاع من المناطق السكانية الهادئة في المدينة التي تتناقص بها معدلات العنف لعدة اعتبارات: منها طبيعة العلاقات الاجتماعية في الأحياء والتي يضي عليها نوع من الأمان في المنطقة، حتى الوافدين إليها يحترمونها هذه الخصوصية، لكن تبقى وجود نقاط سوداء في المنطقة تعكر صفو الجو الآمن مثل محطة القطار.

• الخصائص الديموغرافية لمرتكبي العنف: تتمثل صفات مرتكبي العنف في القطاع الحضري الثاني في:

الجدول رقم 43: يبين الجنس مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني .

النسبة	التكرار	الجنس		النسبة	التكرار	اشكال العنف
		اناث	ذكور			
45.23	19	100	05	37.83	14	العنف اللفظي
35.71	15	00	00	40.54	15	العنف البدني
00	00	00	00	00	00	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
14.28	06	00	00	16.21	06	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
4.76	02	00	00	5.40	02	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
100	42	100	05	100	37	المجموع

الشكل رقم 18: يمثل الجنس لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني.



تبين لنا المعطيات المدونة في الجدول أعلاه ارتفاع نسبة الذكور في ارتكاب العنف، مع انخفاض واضح للإناث في ممارسته. حيث قدر عدد الذكور 37 مقابل 5 إناث. ونلاحظ ارتفاع نسبة الأفراد الذين ارتكبوا العنف اللفظي والتي تقدر بـ 45.23%، من بينهم 15 ذكر و 5 إناث، تليها نسبة العنف البدني بـ 35.71% أغلبهم ذكور. بينما قدرت نسبة العنف الموجه ضد ممتلكات الغير قدرت بـ 14.25% أغلبهم ذكور، أما العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة تقدر بنسبته بـ 4.76% معظمهم من الذكور.

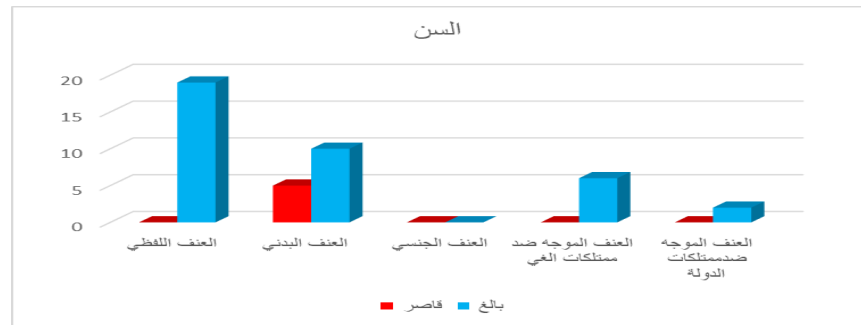
بالنسبة للذكور سجلت أعلى نسبة لهم في ممارسة العنف اللفظي وتقدر بـ 40.54%، ثم تليها نسبة العنف اللفظي بـ 37.83%، ثم العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 16.21%، والعنف الموجه ضد ممتلكات الدولة بـ 5.40%. أما الإناث فقد مارسن العنف اللفظي بنسبة 100%.

ومن مما سبق يتبين لنا ارتفاع عدد الذكور في ممارسة العنف بمختلف أشكاله، نظرا للطبيعة الذكورية التي تمتاز بالخشونة والقوة، في حين نسجل انخفاض نسبة الإناث في ارتكاب العنف وهي الميزة الغالبة في المدينة .

الجدول رقم 44: يبين السن لمرتكي العنف بالقطاع الحضري الثاني .

اشكال العنف	السن		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
	بالغ	قاصر				
العنف اللفظي	00	00	51.35	19	45.23	19
العنف البدني	100	05	27.02	10	35.71	15
العنف الجنسي	00	00	00	00	00	00
العنف الرمزي	00	00	00	00	00	00
العنف الموجه ضد ممتلكات الغير	00	00	16.21	06	14.28	06
العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة	00	00	5.40	02	4.76	02
المجموع	100	05	100	37	100	42

الشكل رقم 19: يبين سن مرتكي العنف بالقطاع الحضري الثاني .



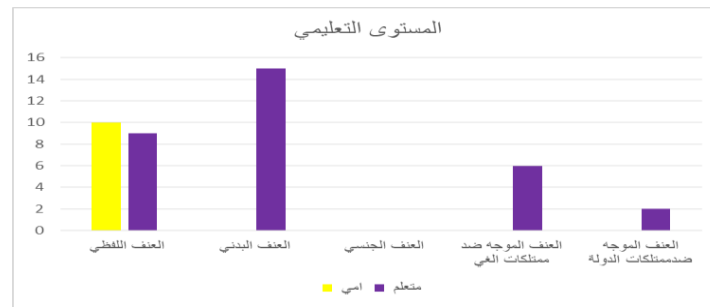
من خلال بيانات هذا الجدول يتبين لنا ارتفاع نسبة البالغين في ارتكاب العنف والذي يقدر عددهم بـ 37 بالغ مقابل 5 قاصرين، في حين يشهد القطاع الحضري الثاني ارتفاع ملموس في ممارسة العنف اللفظي والتي وصلت نسبته إلى 45.23 %، أغلبهم بالغين يقدر عددهم بـ 19 فرد، تليها نسبة العنف اللفظي بـ 35.71 % يمثلها 10 بالغين و 5 قصر . ثم تنخفض النسبة في كل من العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 14.28 %، العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة 4.76 %.

بالنسبة للأفراد البالغين والذين يقدر عددهم بـ 19 فرد، ترتفع نسبة ارتكابهم للعنف في العنف اللفظي بنسبة 51.35 %، ثم العنف البدني بنسبة 27.02 %، وتنخفض نسبتهم في كل من الأشكال الأخرى. بينما الأفراد القصر وبالغ عددهم 5 أفراد فلقد ارتكب معظمهم العنف البدني بنسبة 100 %. بالنظر إلى هذه النسب والأرقام يتضح لنا انخفاض جنوح الأحداث في القطاع حيث تقدر نسبتهم بـ 11.90 % من مجموع ممارسي العنف. مع ارتفاع عدد الراشدين في ممارسة أشكال مختلفة من العنف .

الجدول رقم 45: يبين المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني .

اشكال العنف	الجنس		الجموع	
	اممي	متعلم	النسبة	التكرار
العنف اللفظي	10	09	28.12	19
العنف البدني	00	15	46.87	15
العنف الجنسي	00	00	00	00
العنف الرمزي	00	00	00	00
العنف الموجه ضد ممتلكات الغير	00	06	18.75	06
العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة	00	02	6.25	02
الجموع	10	32	100	42

الشكل 20: يبين المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني .:



بالنظر إلى معطيات الجدول يتبين لنا المستوى التعليمي لمرتكبي العنف والذين يقدر عددهم بـ 42 مدان، ويتضح لنا ارتفاع حجم المتعلمين في ممارسة العنف ويصل عددهم الى 32 متعلم مقابل 10 أميين.

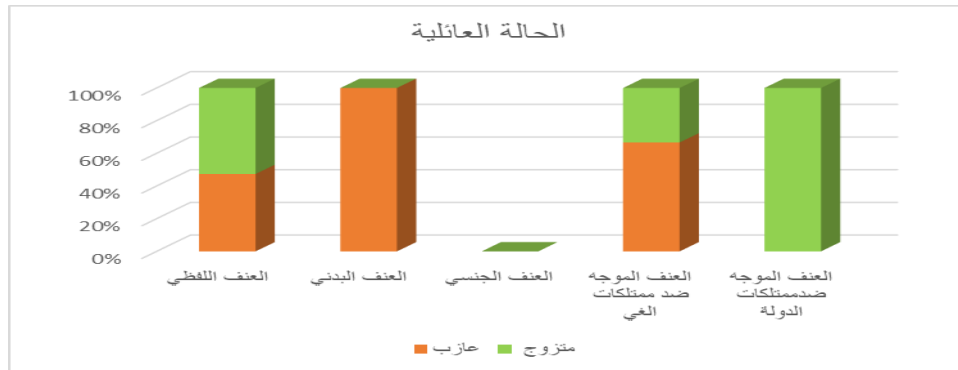
بالنسبة للأميين ترتفع نسبتهم في العنف اللفظي وتقدر بـ 100%، وتعدم في باقي أشكال العنف الأخرى، بينما ترتفع نسبة المتعلمين في العنف البدني وتصل إلى 46.87%، وتنخفض في كل من العنف الموجه ضد ممتلكات الغير والدولة بنسبة 18.75% و6.25% على التوالي.

فالجدير بالذكر هنا : إن ممارسة الأفعال العنيفة ليس لها علاقة بانخفاض المستوى التعليمي هذا ما بينته معطيات الجدول، فممارسة العنف تتداخل فيها مجموعة من عوامل و دوافع النفسية و الاجتماعية و الاقتصادية .

الجدول رقم 46: يبين الحالة العائلية لمرتكي العنف بالقطاع الحضري الثاني .

المجموع	الحالة العائلية				اشكال العنف
	متزوج		أعزب		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة %	التكرار
45.23	19	71.42 %	10	32.14	09
35.71	15	00	00	53.57	15
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
14.28	06	14.28	02	14.28	04
4.76	02	14.28	02	00	00
100	42	100 %	14	% 100	28

الشكل رقم 21: الحالة العائلية لمرتكي العنف بالقطاع الحضري الثاني .



تشير معطيات الجدول أعلاه الى الحالة العائلية لمرتكي العنف في القطاع الحضري الثاني لسنة 2014. حيث نلاحظ ارتفاع نسبة ارتكاب العنف اللفظي في المقاطعة والتي قدرت نسبته بـ 45.23%، يمثلها 19 مدان من بينهم 9 عزاب و 10 متزوجين. علما أن عدد العزاب يفوق عدد المتزوجين في ممارسة العنف، والذين يقدر عددهم بـ 28 عازب مقابل 14 متزوج.

بالنسبة للعزاب ظهرت أعلى نسبة لهم في ممارسة العنف البدني تقدر بـ 53.57% حيث تمثل في الشجارات والاعتداءات الجسمية كالضرب، الجرح، الكسر حسب تصريحات الشرطة. تليها نسبة ممارسة العنف اللفظي بـ 32.14%، ثم العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 14.28%، بينما لم يشارك العزاب في أي أنواع أخرى للعنف.

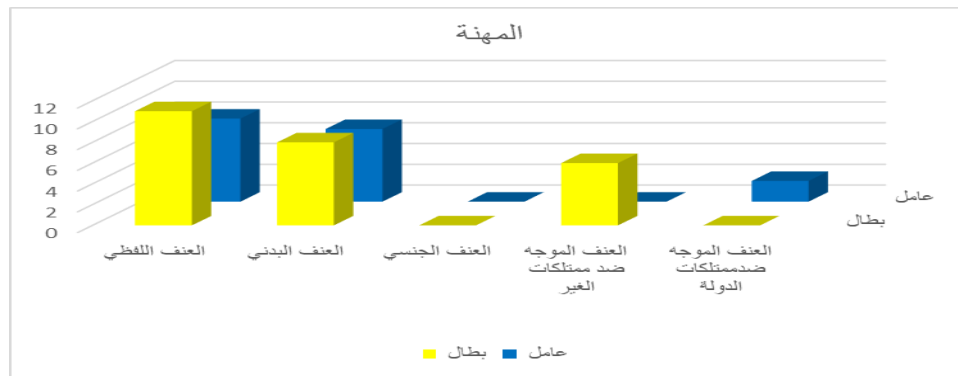
أما المتزوجين فسجلت أعلى نسبة لهم في ممارسة العنف اللفظي حيث بلغت نسبتهم 72.42 % من مجموع المتزوجين ، وتتساوى نسبة ممارستهم لكل من العنف الموجه ضد ممتلكات الغير، و العنف ضد ممتلكات الدولة بنسبة تقدر بـ 14.28 % .

ومنه نستنتج من هذه المعطيات أن العزاب أكثر ممارسة للعنف و العدوان من المتزوجين في معاملاتهم اليومية و يرجع ذلك لعدة اعتبارات مثل :التسرع في معالجة الأمور ، البطالة ، التسكع ، التهميش ،الضغوطات النفسية

الجدول رقم 47: يبين المهنة لمرتكي العنف بالقطاع الحضري الثاني .

المجموع		المهنة				اشكال العنف
		عامل		بطال		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
45.23	19	47.05 %	08	44 %	11	العنف اللفظي
35.71	15	41.17%	07	32 %	08	العنف البدني
00	00	00	00	00	00	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
14.28	06	00	00	24 %	06	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
4.76	02	11.76%	02	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
100	42	100	17	100	25	المجموع

الشكل رقم (22) : يبين المهنة لمرتكي العنف بالقطاع الحضري الثاني .



يبين الجدول الخاص بالمهنة ارتفاع نسبة البطالين الذين مارسوا العنف في القطاع الحضري الثاني لسنة 2014، حيث بلغ عددهم 25 بطل مقابل 17 عامل.

بالنسبة للبطالين يرتفع عددهم في ممارسة العنف اللفظي وتقدر نسبتهم 44% من مجموع البطالين. وتخفض في نسبة ممارستهم للأشكال المتبقية حيث مثلت نسبة 32% العنف البدني، و24% العنف الموجه ضد ممتلكات الغير، وتعدم نسبة ممارستهم للأشكال أخرى المتبقية.

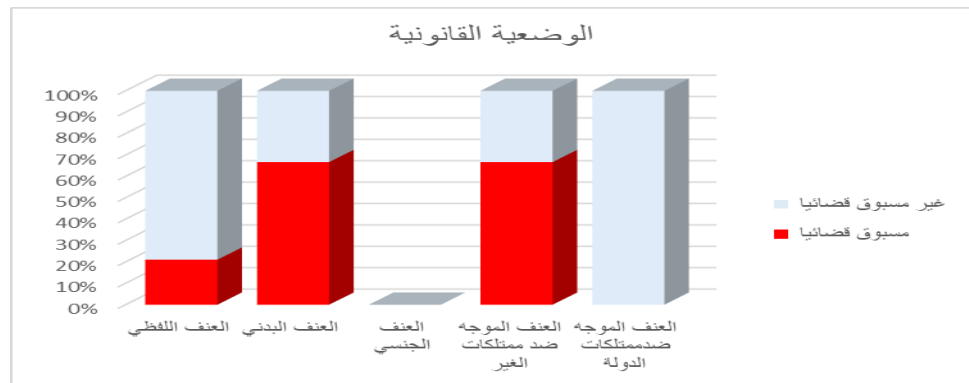
أما الفئة العاملة فقد ارتفع عددهم في العنف اللفظي، والذي يمثل بنسبة 47.05 %، تليها نسبة العنف البدني بـ 41.17% والعنف ضد ممتلكات الدولة بنسبة 11.76%.

إن ما يفسر ارتفاع عدد البطالين في أعمال العنف هو الفراغ الذي يعيشه البطال، هذا الفراغ يولد لديه استعدادات ودوافع لممارسة العنف، حيث يعتبر العنف كردة فعل عن الأوضاع الصعبة التي يعيشها.

الجدول رقم 48: يبين الوضعية القانونية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني .

المجموع		الوضعية القانونية				أشكال العنف
		غ. مسبوق قضائيا		مسبوق قضائيا		
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
45.23	19	62.5	15	22.22	04	العنف اللفظي
35.71	15	20.83	05	55.55	10	العنف البدني
00	00	00	00	00	00	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
14.28	06	8.33	02	22.22	04	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
4.76	02	8.33	02	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
100	42	100	24	100	18	المجموع

الشكل رقم (23) : يبين الوضعية القانونية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني.



توضح لنا معطيات الجدول السابق ارتفاع نسبة غير المسبوقين قضائيا في ممارسة العنف ضمن القطاع الحضري الثاني ، والذين يقدر عددهم بـ 24 غير مسبوق مقابل 18 مسبوق قضائيا. كما نسجل ارتفاع نسبة ممارستهم للعنف اللفظي

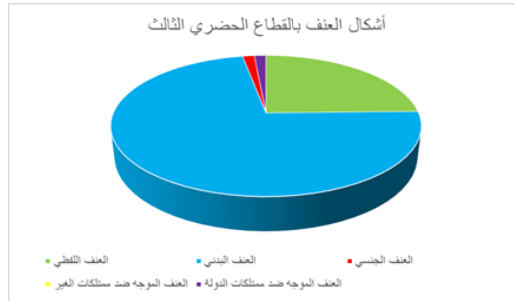
والتي تقدر بـ 62.5 %، تليها نسبة 20.83 % تمثل العنف البدني، و8.33 % تعبر عن نسبة ممارسة كل من العنف الموجه ضد ممتلكات الغير، والعنف الموجه ضد ممتلكات الدولة. أما فيما يخص نسبة المسبوقين قضائيا في ممارسة العنف فقد سجلت لهم أعلى نسبة لهم في العنف البدني والتي قدرت بـ 55.55 % من مجموع المسبوقين، وتتساوى نسبة ارتكابهم لكل من العنف اللفظي، والعنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 22.22 %، وتندم في الأشكال المتبقية. من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن ممارسة العنف لا يحتاج الى أن يكون الشخص مسبوqa حتى يكرر الفعل كما هو معروف، وإنما تتشابك عدة أسباب أخرى تدفع إلى ممارسته.

3- القطاع الحضري الثالث :

يتكون القطاع الحضري الثالث من حي يجاوي (طنجة) وحي بوعروة ، يعتبر هذا الحي من أقدم أحياء المدينة يرجع تاريخ ظهوره الى الخمسينات من القرن الماضي ، يمتاز بطابع عمراني غير مخطط وشوارع و أزقة متداخلة وضيقة يبلغ عدد سكانه التقديري 32267 نسمة ، يتواجد به : مقر الأمن الحضري الثالث ، تجمع الدرك الوطني ، مقر الحماية المدنية، فرع بلدي ، القرض الشعبي الوطني . كما يعتبر من الاحياء التي نشطت بها مؤخرا الأعمال التجارية ، فأصبحت وجهة للتسوق نظرا للعدد الكبير من المحلات لبيع ملابس النساء و الأطفال ، والحلويات . كما تعتبر من المناطق التي تنتشر فيها تجارة المخدرات.

● عدد قضايا أشكال العنف الحضري:

الجدول رقم 49: عدد قضايا أشكال العنف الحضري بالقطاع الثالث الشكل رقم 24 : عدد قضايا أشكال العنف بالقطاع الثالث



النسبة %	التكرار	اشكال العنف
24.63	17	العنف اللفظي
72.64	50	العنف البدني
1.44	01	العنف الجنسي
00	00	العنف الرمزي
00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
1.44	01	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
100	69	المجموع

بلغ عدد القضايا المطروحة في القطاع الحضري الثالث لسنة 2014 ما يعادل 69 قضية بنسبة 11.02 % من مجموع القضايا، حيث يحتل المرتبة السادسة من حيث معدلات العنف والذي يقدر بـ 2.14 % حالة عنف لكل 1000 نسمة .

يبين الجدول المتعلق بأشكال العنف في القطاع الحضري الثالث لسنة 2014، ارتفاع نسبة العنف البدني والتي تصل نسبته إلى 72 % من مجموع القضايا، بينما تنخفض في باقي الأشكال حيث بلغت 24.63% في العنف اللفظي، ونسبة 1.44 % في كل من العنف الجنسي والعنف الموجه ضد ممتلكات الدولة، وتندم في كل من العنف الرمزي والعنف الموجه ضد ممتلكات الغير.

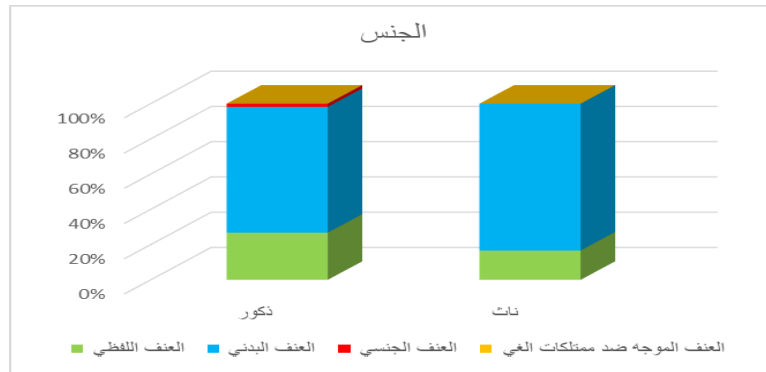
هذه النسب تبقى نسبية مقارنة بحجم العنف الممارس في الواقع ، وهذا يرجع إلى عدم تبليغ الأفراد عن حالات العنف التي يتعرضون لها، أو لتفادي التحقيقات أو خوفا من انتقام المجرمين.

• الخصائص الديموغرافية لمرتكي العنف بالقطاع الحضري الثالث : تتمثل في :

الجدول رقم 50: يبين الجنس لمرتكي العنف بالقطاع الحضري الثالث.

اشكال العنف	الجنس				المجموع	
	اناث		ذكور		النسبة	التكرار
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
العنف اللفظي	26.31	15	16.66	02	24.63	17
العنف البدني	70.17	40	83.33	10	72.64	50
العنف الجنسي	1.75	01	00	00	1.44	01
العنف الرمزي	00	00	00	00	00	00
العنف الموجه ضد ممتلكات الغير	00	00	00	00	00	00
العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة	1.75	01	00	00	1.44	01
المجموع	100	57	100	12	100	69

الشكل رقم (25) : يبين الجنس لمرتكي العنف بالقطاع الحضري الثالث.



تتعلق البيانات المدونة في الجدول بمتغير الجنس لمرتكي العنف في القطاع الحضري الثالث لسنة 2014، حيث يقدر العدد الإجمالي لمرتكي العنف بـ 69 مدان، من بينهم 57 ذكر و12 أنثى. والملاحظ هو ارتفاع نسبة ارتكابهم للعنف البدني والتي تقدر بـ 72.64 %، من بينهم 40 ذكر و10 اناث. وتنخفض نسبتهم في ارتكاب العنف اللفظي بـ

24.63% وتسجيل حالة عنف جنسي واحدة وأخرى في العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة، والتي تمثل لكل منهما نسبة 1.44%.

بالنسبة للذكور والذين يبلغ عددهم 57 ذكر بلغت أعلى نسبة لهم في ممارسة العنف البدني 70.17% من مجموع الذكور، في حين وصلت نسبة العنف اللفظي 26.13%، وتنخفض في كل من العنف الجنسي والعنف الموجه ضد ممتلكات الدولة بنسبة 1.75%.

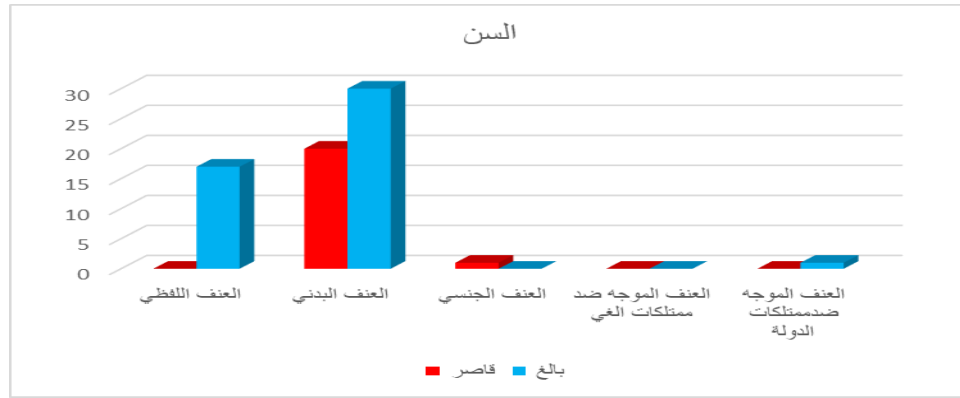
أما الإناث فنلاحظ ارتفاع نسبة ارتكابهن العنف البدني والتي تقدر بـ 83.33%، تليها نسبة ممارسة العنف اللفظي بـ 16.66%، وتنعدم ممارستهن لباقي الأشكال.

ان ما يميز معطيات الجدول هو انعدام وجود نسب لممارسة العنف ضد ممتلكات الغير كالسرقة والتخريب والاتلاف، بالرغم من وجود حركة تجارية هامة نظرا لتوافد عدد كبير من الأفراد خاصة العنصر النسوي للتسوق، ويمكن ارجاع ذلك لنجاح الخطة الأمنية الموضوعة للمنطقة، وتواجد الأمني المكثف على امتداد طريق (رود سيلاق) لحماية المواطنين وممتلكاتهم، رغم تصنيف المنطقة من بين بؤر العنف في المدينة بالنظر الى انتشار تجارة المخدرات و مدمنين. أو يرجع ذلك لعدم التبليغ خوفا التشهير .

جدول رقم 51: يبين السن لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثالث.

المجموع		السن				اشكال العنف
		بالغ		قاصر		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
24.63	17	35.41	17	00	00	العنف اللفظي
72.64	50	62.5	30	95.23	20	العنف البدني
1.44	01	00	00	4.76	01	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
00	00	00	00	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
1.44	01	2.08	01	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
100	69	100	48	100	21	المجموع

الشكل رقم 26: يبين سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثالث



يوضح الجدول الخاص بالسن في القطاع الحضري الثالث لسنة 2014 عمر المبحوثين الذي مارسوا العنف، حيث بلغ عددهم 69 مدان من بينهم 21 قاصر و48 بالغ. و تبين المعطيات ارتفاع نسبة البالغين في ارتكاب العنف والتي قدرت بـ 69.56% بالغ و30.43% قاصر من مجموع مرتكبي العنف.

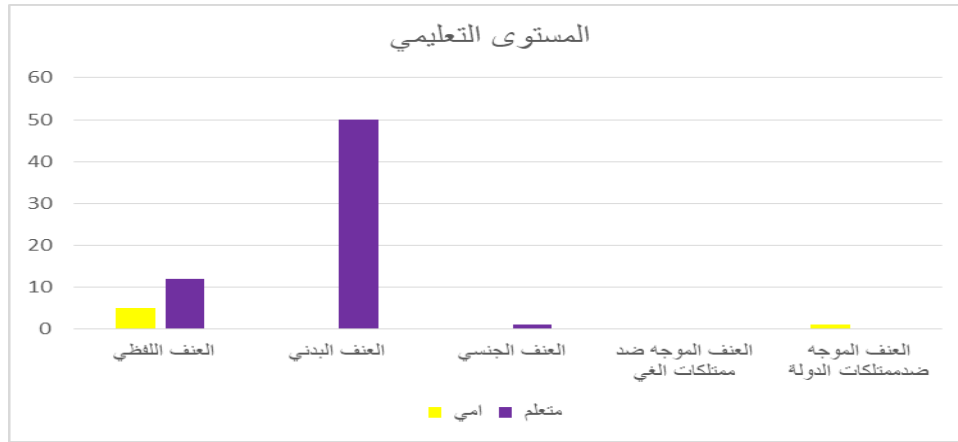
بالنسبة للبالغين ترتفع نسبتهم في ممارسة العنف البدني حيث بلغت نسبتهم 62.5% من عدد البالغين، ثم العنف اللفظي بنسبة 35.41%، وتقلص النسبة الى أن تصل الى 2.08% في العنف الموجه ضد الدولة، وتنعدم في باقي الأشكال.

بينما القصر فلقد ارتفعت نسبة ممارستهم للعنف البدني بـ 95.23%، وتخفض في ممارسة العنف الجنسي بتسجيل حالة واحدة وينعدم ارتكابهم لباقي الأشكال.

الجدول رقم (52): يبين المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثالث.

أشكال العنف	الجنس				الجموع	
	متعلم		امى		النسبة%	التكرار
	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار
العنف اللفظي	83.33	05	19.04	12	24.63	17
العنف البدني	00	00	79.36	50	72.64	50
العنف الجنسي	00	00	1.58	01	1.44	01
العنف الرمزي	00	00	00	00	00	00
العنف الموجه ضد ممتلكات الغير	00	00	00	00	00	00
العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة	16.66	01	00	00	1.44	01
الجموع	100	06	100	63	100	69

الشكل رقم 27: يبين المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثالث.



يبين هذا الجدول المستوى التعليمي لمرتكبي العنف في القطاع الحضري الثالث لسنة 2014، حيث بلغ عددهم 69 مدان من بينهم 63 لديهم مستوى علمي معين و6 أميين. حيث نشاهد ارتفاع نسبتهم في ارتكاب العنف البدني بنسبة 72.64 %، تليها نسبة 24.63 % تمثل العنف اللفظي وتنخفض في باقي الأشكال لتصل الى 1.44 % في كل من العنف الجنسي والعنف الموجه ضد ممتلكات الدولة.

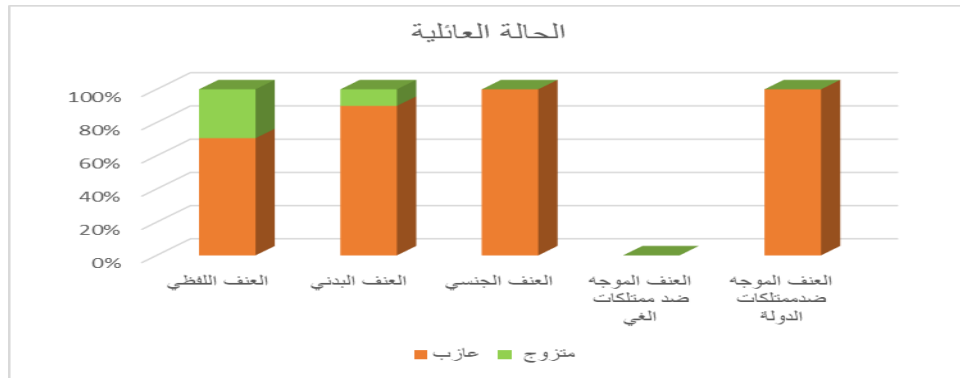
كما نلاحظ ارتفاع نسبة ممارسة العنف البدني عند المتعلمين والتي تقدر بـ 79.36 %، تليها نسبة العنف اللفظي بـ 19.04 %، وتنخفض نسبة ارتكابهم للعنف الجنسي حيث تقدر بنسبة 1.58 %. بينما نلاحظ ارتكاب الأميين لشكلين فقط من العنف هما: العنف اللفظي والعنف الموجه ضد ممتلكات الدولة، حيث ترتفع نسبة في الشكل الأول وتقدر بـ 83.33 %، وتنخفض في الشكل الثاني وتقدر بـ 16.66 %.

تدل أرقام الجدول على ارتفاع نسبة المتعلمين في ارتكاب العنف خاصة العنف البدني ، الذي يتمثل في الاعتداءات الجسمية على الأفراد، والتي تخلف أضرارا تتراوح بين الخطيرة والأقل خطورة. ان ممارسة العنف في حقيقة الأمر له علاقة عكسية بين ارتفاع معدلات العنف وانخفاض المستوى التعليمي، لكن معطيات الجدول هنا تنفي وجود هذه العلاقة.

الجدول 53: يبين الحالة العائلية لمرتكي العنف بالقطاع الحضري الثالث.

المجموع		الحالة العائلية				اشكال العنف
		متزوج		أعزب		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة %	التكرار	
24.63	17	50	05	20.33	12	العنف اللفظي
72.64	50	50	05	76.27	45	العنف البدني
1.44	01	00	00	1.69	01	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
00	00	00	00	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
1.44	01	00	00	1.69	01	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
100	69	100	10	100	59	المجموع

الشكل رقم 28: يبين الحالة العائلية لمرتكي العنف بالقطاع الحضري الثالث.

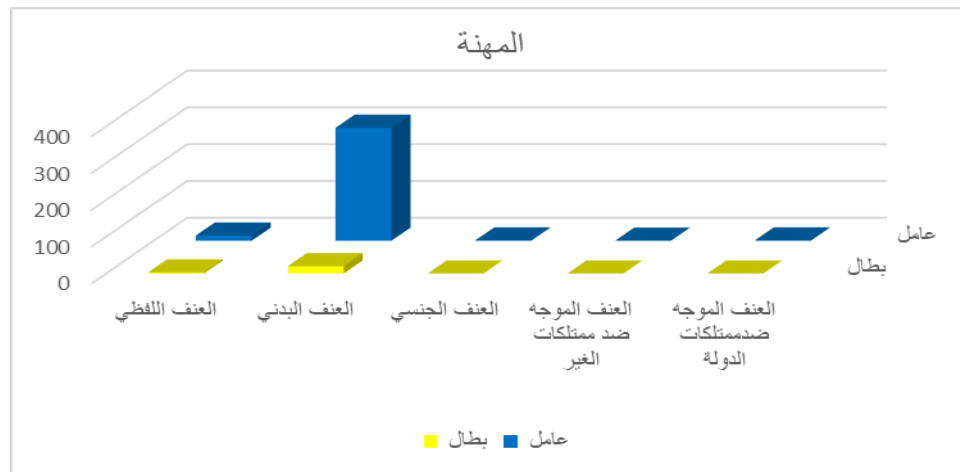


يتضح لنا من خلال هذا الجدول الحالة العائلية لمرتكي العنف في القطاع الحضري الثالث لسنة 2014. حيث يتضح لنا ارتفاع نسبة ممارسة العنف البدني من قبل العزاب، والذين يقدر عددهم بـ 45 عازب مقابل 5 متزوجين. بالنسبة للعزاب فان نسبة ارتكابهم للعنف البدني بلغت 76.27 %، تليها نسبة 20.33 % تمثل العنف اللفظي، في حين تنخفض نسبة ارتكابهم لكل من العنف الجنسي والعنف الموجه ضد ممتلكات الدولة بنسبة 1.69 % لكليهما. بينما فئة المتزوجين والبالغ عددهم 10 مدانين تتساوى نسبة ممارستهم لكل من العنف اللفظي والبدني بنسبة 50 %، وتندم نسبة ارتكابهم للأشكال الأخرى. ومرة أخرى وفي هذا القطاع ترتفع فيها نسبة العزاب في ممارسة العنف ويرجع ذلك الى عدم مبالأتهم بالعواقب، و عدم تحملهم للمسؤولية .

الجدول رقم (54): يبين المهنة لمرتكي العنف بالقطاع الحضري الثالث.

المجموع		المهنة				اشكال العنف
		عامل		بطال		
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
24.63	17	30.43	14	13.04	03	العنف اللفظي
72.64	50	65.21	30	86.95	20	العنف البدني
1.44	01	2.17	01	00	00	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
00	00	00	00	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
1.44	01	2.17	01	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
100	69	100	46	100	23	المجموع

الشكل رقم 29: يبين المهنة لمرتكي العنف بالقطاع الحضري الثالث.



تظهر لنا بيانات الجدول الوضعية المهنية لمرتكي العنف بالقطاع الحضري الثالث لسنة 2014، حيث يتضح لنا ارتفاع نسبة العمال في ارتكاب العنف، حيث بلغ عددهم 46 عامل مقابل 23 بطال. ولقد سجلت أعلى نسبة لهم في ارتكاب العنف البدني، وأصغرها في كل من العنف الجنسي والعنف الموجه ضد ممتلكات الدولة بشكل عام.

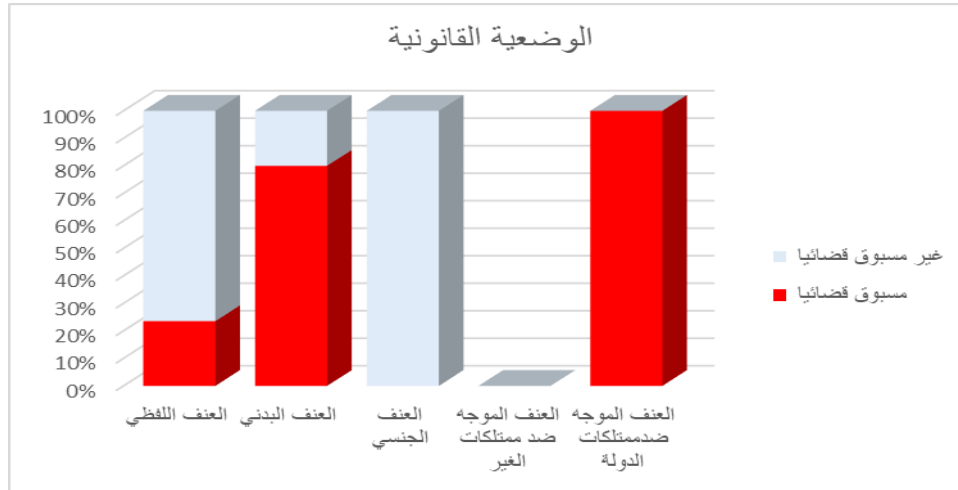
بالنسبة للعمال ترتفع نسبة ممارستهم للعنف البدني بـ 65.21 %، تليها نسبة ممارستهم للعنف اللفظي بـ 30.43 %، وتتساوى نسبة ممارستهم للعنف الجنسي و ضد ممتلكات الدولة بـ 2017 % . أما العاطلين عن العمل فلقد سجلت أعلى نسبة لهم في ممارسة العنف البدني بـ 86.95 % في العنف البدني، و 13.04 % عنف لفظي، وتعد في باقي الأشكال.

تبين معطيات الجدول على حقيقة مفادها: ان ممارسة العنف لا يقتصر في ممارسته على فئة البطالين فقط بل يطال حتى الفئات التي تملك عملا، ان عدم وجود إحصائيات تفصيلية حول أنواع المهن التي يمتثلها المدانين ، يجعلنا نتكهن بان معظم المدانين يمتثلون في الغالب مهن ضعيفة الدخل كالباعة المتجولين لأنه النشاط الغالب في المنطقة.

الجدول رقم(55) : يبين الوضعية القانونية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثالث.

الجموع		الوضعية القانونية				اشكال العنف
		غ. مسبوق قضائيا		مسابوق قضائيا		
النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	
24.63	17	54.16	13	8.88	04	العنف اللفظي
72.64	50	41.66	10	88.88	40	العنف البدني
1.44	01	4.16	01	00	00	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
00	00	00	00	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
1.44	01	00	00	2.22	01	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
100	69	100	24	100	45	الجموع

الشكل رقم (30): يبين الحالة القانونية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثالث .



تعبّر معطيات الجدول عن ارتفاع الافراد الذين لديهم سوابق قضائية حيث بلغ عددهم 45 مسبوق مقابل 24 غير مسبوق بمجموع 69 مدان، حيث ترتفع نسبة ارتكابهم للعنف اللفظي. وتنخفض في باقي الأشكال.

يعتبر المسبوقين قضائيا أكثر الأفراد ممارسة للعنف حيث ترتفع نسبتهم في العنف البدني والتي تقدر بـ 88.88 %، ثم تنخفض الى 8.88 % في العنف اللفظي و2.22% في العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة. بينما ارتفعت نسبة الأفراد

غير مسبوقين قانونيا في العنف اللفظي إلى 54%، تليها نسبة العنف البدني بـ 41.66%، ثم العنف الجنسي بنسبة 4.16%، وتنعدم في باقي الأشكال.

من خلال ما سبق، يتضح لنا إعادة ارتكاب العنف من قبل المدانين نتيجة لتعودهم على ممارسته دون اكتراثهم بعواقبه.

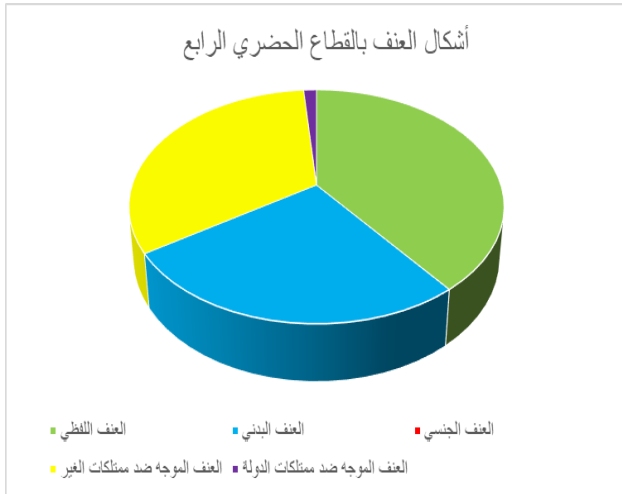
4- القطاع الحضري الرابع:

يمثل القطاع الحضري الرابع كل من: حي بقاق، سوناطراك، العيد الضحوي. بلغ عدد سكانها التقديري لسنة 2014 ما يقارب 8864 نسمة، تتميز هذه المناطق بمزيج بين البنايات القديمة والعمارات والسكنات الجديدة، تتواجد بها المنطقة التجارية الجديدة العيد الضحوي، سوق السيارات، مقر الأمن الحضري الرابع، تعتبر هذه المقاطعة من بؤر العنف في المدينة نظرا لارتفاع معدلات العنف، وتوسع أنشطة مشبوهة بها تعتبر السبب الرئيسي لظهور العنف كنشاط الخمر، المخدرات، والدعارة.

• عدد قضايا أشكال العنف الحضري بالقطاع الحضري الرابع :

بلغ عدد القضايا العنف المبلغ عنها لدى مصالح الشرطة لسنة 2014 ما يقارب 76 قضية. ويحتل المرتبة الثانية من حيث نسب العنف يقدر بـ 8.57% حالة عنف لكل 1000 نسمة.

الجدول رقم 56: عدد قضايا أشكال العنف الحضري بالقطاع الحضري الرابع الشكل 31: عدد قضايا أشكال العنف الحضري بالقطاع الرابع



النسبة %	التكرار	أشكال العنف
39.47	30	العنف اللفظي
26.31	20	العنف البدني
00	00	العنف الجنسي
00	00	العنف الرمزي
32.89	25	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
1.31	01	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
100	76	المجموع

تتنوع أشكال العنف في القطاع الحضري الرابع حيث بلغ عدد القضايا المسجلة بها لسنة 2014 ما يقارب 76 قضية، حيث نلاحظ تقارب في نسب ممارسة العنف فكل من العنف اللفظي، والبدني والتي تقدر نسبتهما بـ 39.47%

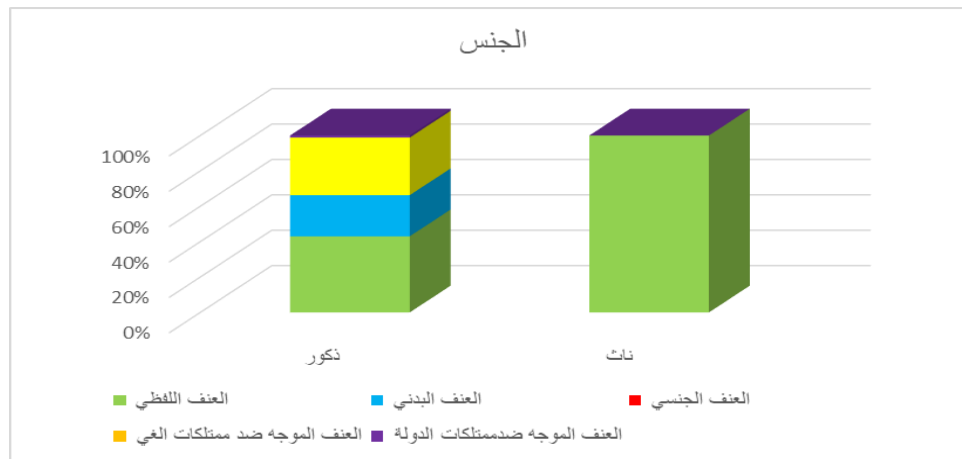
%، و 26.31% على التوالي، تليها نسبة العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بـ 32.89%، ولوحظت أقل نسبة في العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة بـ 1.31%، وتعد في شكلين المتبقين.

• الخصائص الديموغرافية لمرتكي العنف بالقطاع الحضري الرابع : تتمثل في :

الجدول رقم (57) : يبين جنس مرتكي العنف بالقطاع الحضري الرابع.

المجموع		الجنس				أشكال العنف
		اناث		ذكور		
النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	
44.94	40	100	03	43.02	37	العنف اللفظي
22.47	20	00	00	23.25	20	العنف البدني
00	00	00	00	00	00	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
31.46	28	00	00	32.18	28	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
1.12	01	00	00	1.16	01	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
100	89	100	03	100	86	المجموع

الشكل رقم 32: يبين جنس مرتكي العنف بالقطاع الحضري الرابع.



يوضح لنا هذا الجدول مجموع الأفراد الذين مارسوا العنف داخل القطاع الحضري الرابع، حيث بلغ عددهم 89 مدان، ولقد سجلت أعلى نسبة لهم في ارتكاب العنف اللفظي وتقدر بـ 44.94%، يليها العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 31.45%، ثم البدني بـ 22.47%، والعنف الموجه ضد الدولة بنسبة 1.12%.

ويحتل الذكور أعلى نسبة في ارتكابهم للعنف، حيث قدر عددهم بـ 86 ذكر أغلبهم مارسوا العنف اللفظي بنسبة 43% ونسبة 32% تمثل الذين ارتكبوا أعمال ضد ممتلكات الغير تتمثل في السرقة، بينما قدرت نسبة العنف البدني بـ 23%. وأقل نسبة كانت في العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة وقدرت بـ 1.66%، وانعدمت في باقي الأشكال الأخرى.

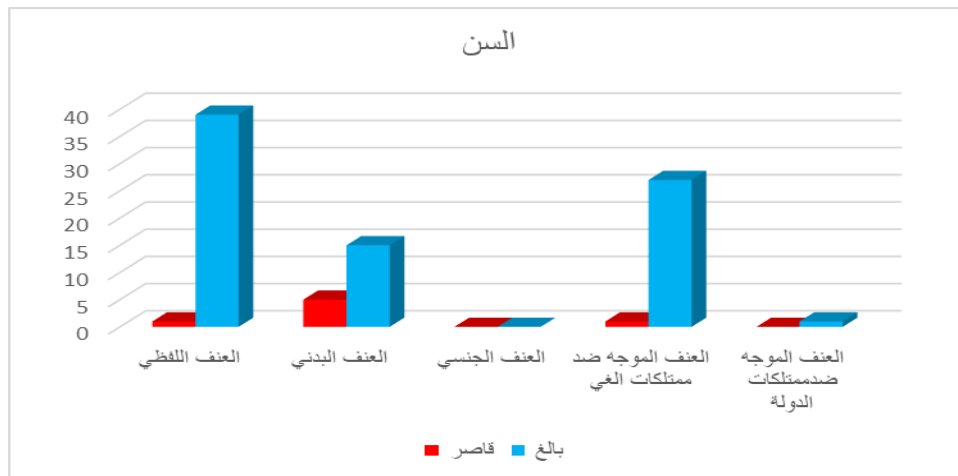
بينما الاناث قدر عددهن بثلاث اناث من مجموع 89 مدان، وهي نسبة ضئيلة جدا إذا ما قورنت بالذكور، حيث قدرت نسبتهن بـ 3.37% أغلبهن ارتكبن العنف اللفظي بنسبة 100%.

يعتبر الذكور في هذا القطاع الفئة الأكثر عنفا، حيث ارتكبوا أغلب أشكال العنف المصنفة في الدراسة، والتي تتمثل عادة في جملة الاعتداءات والشجارات يفتعلها أحيانا الوافدين للمنطقة بغرض التجارة، أو بين التجار وسكان العمارات بسبب الازعاج الخ. بالإضافة إلى تسجيل شجارات بين الجيران خاصة في حي سوناطراك.

الجدول رقم (58) : يبين سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الرابع.

المجموع	السن				أشكال العنف
	بالغ		قاصر		
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
44.94	40	47.56	39	14.28	01
22.47	20	18.29	15	71.42	05
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
31.46	28	32.92	27	14.28	01
1.12	01	1.21	01	00	00
%100	89	%100	82	%100	07

الشكل رقم 33 : يبين سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الرابع.



تظهر لنا معطيات الجدول السابق متغير السن بالنسبة للأفراد الذين مارسوا العنف بالقطاع الحضري الرابع لسنة 2014، حيث يبين الجدول ارتفاع عدد البالغين في ارتكاب العنف ويقدر عددهم بـ 82 بالغ مقابل 7 قصر، كما ترتفع نسبة ارتكابهم للعنف اللفظي والتي تقدر بـ 44.94%، وتنخفض الى أن تصل الى نسبة 1.12% في العنف الممارس ضد ممتلكات الدولة.

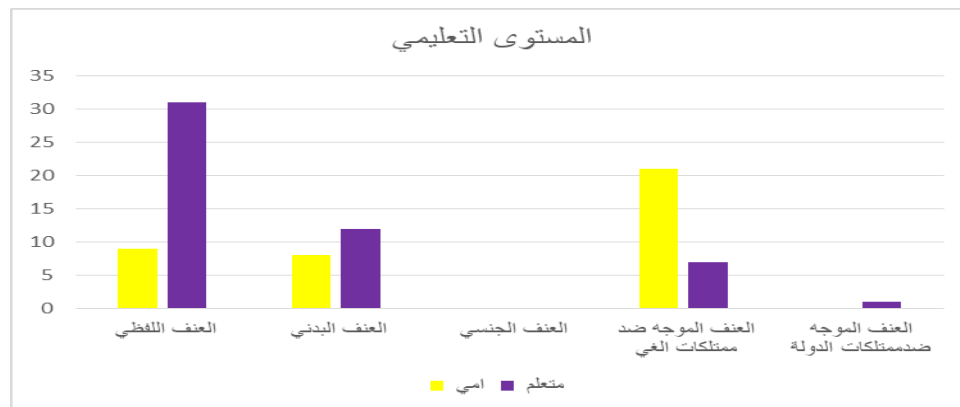
كما يبرز هذا الجدول نسبة البالغين الذين ارتكبوا العنف حيث قدرت بـ 92.13%، أغلبهم ارتكبوا العنف اللفظي بنسبة 47.56%، تليها نسبة العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بـ 32.92%، وتنخفض نسبة ممارسة العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة الى 1.21%.

أما فيما يخص العنف الذي ارتكبه القاصرين، فقد سجلت أعلى نسبة لهم في ممارسة العنف البدني بـ 71.42% ويتساوى كل من العنف اللفظي والموجه ضد ممتلكات الغير في نسبة 14.28%.

الجدول رقم 59: يبين المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الرابع.

المجموع		الجنس				اشكال العنف
		متعلم		امي		
النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	
44.94	40	60.78	31	23.68	09	العنف اللفظي
22.47	20	23.52	12	21.05	08	العنف البدني
00	00	00	00	00	00	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
31.46	28	13.72	07	55.26	21	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
1.12	01	1.96	01	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
%100	89	%100	51	%100	38	المجموع

الشكل رقم 34: يبين المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الرابع.



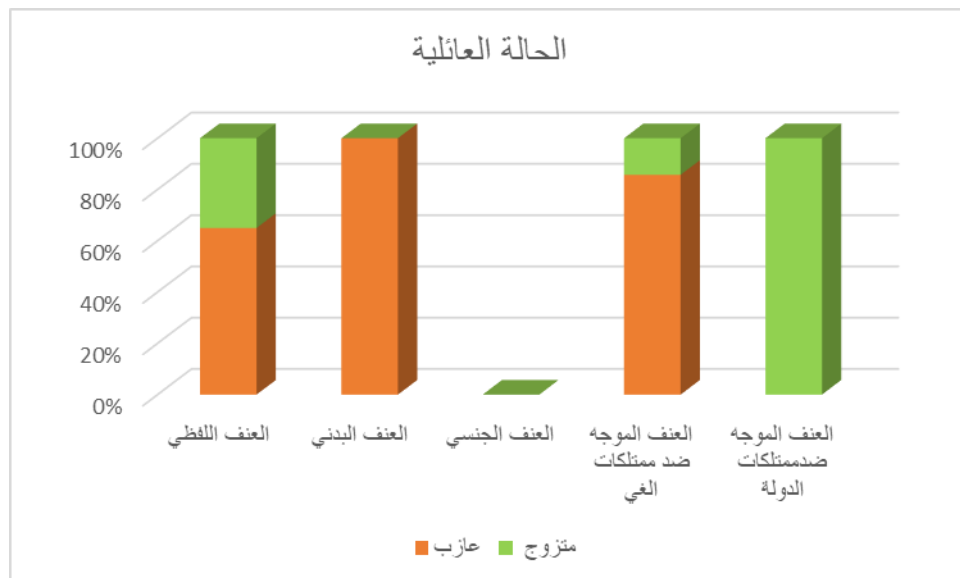
يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه ارتفاع نسبة المتعلمين في ارتكاب العنف في القطاع الحضري الرابع لسنة 2014 ، حيث قدر عددهم بـ 51 متعلم مقابل 38 أمي .

وترتفع نسبة المتعلمين خاصة في ارتكابهم للعنف اللفظي حيث قدرت بـ 60.78 %، وقدرت أقل نسبة لهم في ممارسة العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة 1.96 %، أما الأميين فترتفع نسبتهم في ممارسة العنف ضد ممتلكات الغير حيث قدرت بـ 55.26 %، تليها نسبة 23.68 % تمثل العنف اللفظي، ثم العنف البدني بنسبة 21.05 %.

الجدول رقم 60: يبين الحالة العائلية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الرابع

المجموع		الحالة العائلية				اشكال العنف
		متزوج		أعزب		
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
44.94	40	73.68	14	37.14	26	العنف اللفظي
22.47	20	00	00	28.57	20	العنف البدني
00	00	00	00	00	00	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
31.46	28	21.05	04	34.28	24	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
1.12	01	5.26	01	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
%100	89	%100	19	%100	70	المجموع

الشكل 35: يبين الحالة العائلية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الرابع.



يكشف لنا الجدول السابق عن الحالة العائلية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الرابع لسنة 2014، حيث يتبين لنا جليا ارتفاع نسبة العزاب في ارتكاب العنف والذين يقدر عددهم بـ 70 عازب مقابل 19 متزوج. أغلبهم يمارسون العنف اللفظي بنسبة 44.94%.

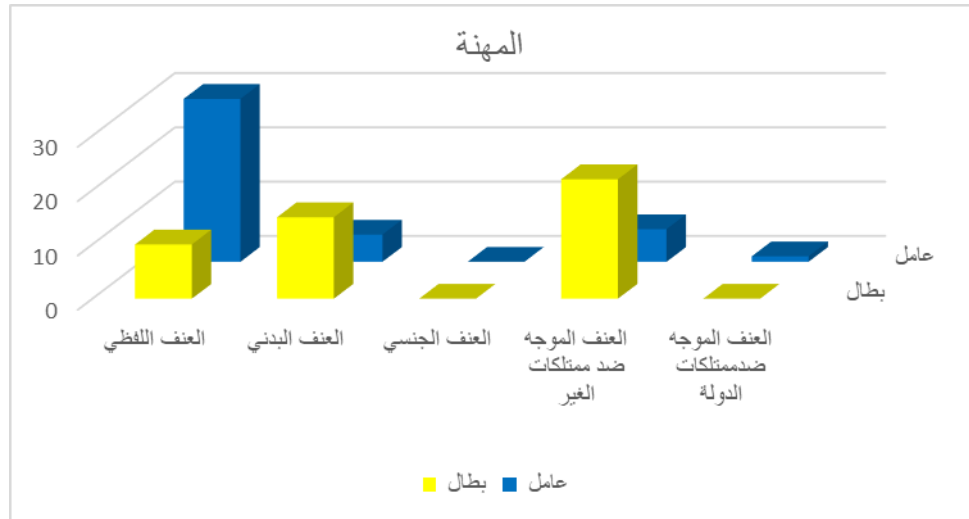
ترتفع نسبة العزاب في ارتكابهم للعنف اللفظي حيث قدرت بـ 37.14%، تم تليها نسبة 34.28% في ممارستهم العنف الموجه ضد ممتلكات الغير، بعدها العنف البدني بنسبة 28.57%.

فيحين بلغت نسبة المتزوجين الممارسين للعنف نسبة 21.34% من مجموع المدانين. وترتفع نسبتهم في العنف اللفظي بنسبة 73.68% وتقل في ممارسة العنف الموجه لممتلكات الدولة بنسبة 5%.

الجدول رقم 61: يبين مهنة لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الرابع.

المهنة		أشكال العنف	
		عامل	بطل
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
44.94	40	71.42	30
22.47	20	11.90	05
00	00	00	00
00	00	00	00
31.46	28	14.28	6
1.12	01	2.38	01
100%	89	100%	42

الشكل رقم 36: يبين مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الرابع.



تظهر لنا معطيات الجدول تقارب في نسبة البطالين وعمال في ممارسة العنف بالقطاع الحضري الرابع لسنة 2014، والذين يقدر عددهم بـ 47 بطل مقابل 42 عامل.

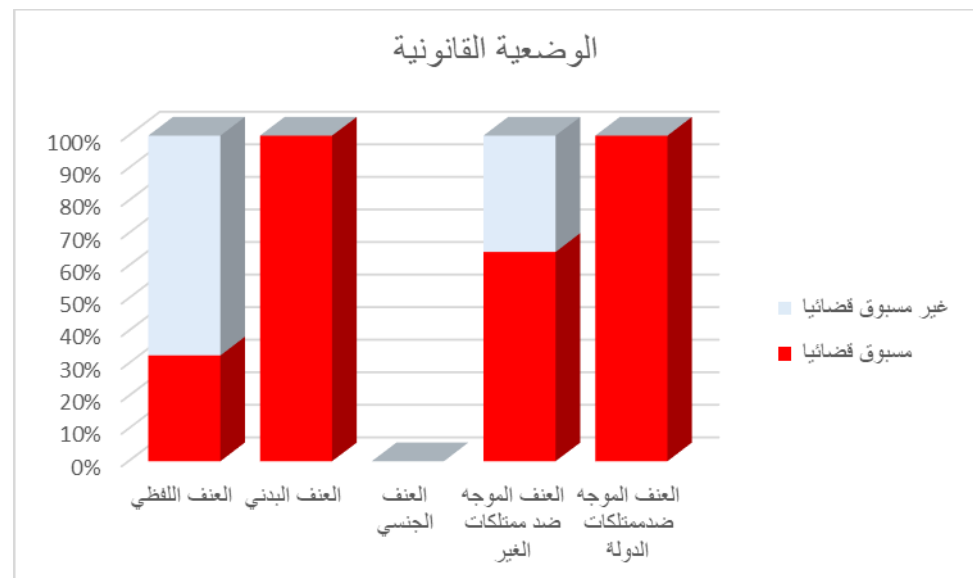
رغم وجود التقارب في النسب إلى أن البطالين يبدون أكثر ممارسة لأعمال العنف المرتبطة بالمساحات لممتلكات الغير كسرقة والسطو حيث قدرت نسبتهم بـ 46.89 %، وتختلف نسبة ممارستهم لأشكال العنف الأخرى.

أما بالنسبة للعاملين فلقد ارتفعت نسبتهم في ممارسة العنف اللفظي بـ 71.42 %، أما النسب المتبقية فتباين بتباين الأشكال. مع غياب تام لممارسة العنف الجنسي والرمزي لكلتا الفئتين.

الجدول رقم 62: يبين الوضعية القانونية لمركبي العنف بالقطاع الحضري الرابع :

الجموع	الوضعية القانونية				اشكال العنف
	غ. مسوق قضائيا		مسوق قضائيا		
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
44.94	40	72.97	27	25	13
22.47	20	00	00	38.46	20
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
31.46	28	27.02	10	34.61	18
1.12	01	00	00	1.91	01
%100	89	%100	37	%100	52

الشكل 37: يبين الوضعية القانونية لمركبي العنف بالقطاع الحضري الرابع.



تعتبر معطيات الجدول عن الوضعية القانونية لمرتكبي العنف في القطاع الحضري الرابع لسنة 2014، حيث نلاحظ ارتفاع نسبة المسبوقين قضائيا في إعادة ممارسة العنف والذين يبلغ عددهم 52 مسبوق، في مقابل 37 غير مسبوقين قضائيا.

بالنسبة للمسبوقين قضائيا نجد ارتفاع نسبة العنف البدني عندهم والتي تقدر بـ 38.46 %، ثم تليها نسبة العنف ضد ممتلكات الغير بـ 34.61 %، ثم العنف اللفظي بنسبة 25 %، وأصغر نسبة كانت 1.91 % تمثل العنف الموجه ضد ممتلكات الغير.

في حين نجد أغلبية الأفراد غير مسبوقين قضائيا ارتكبوا العنف اللفظي بنسبة 72.96 %، والعنف ضد ممتلكات الغير بنسبة 27.02 % فقط، وانعدام ممارستهم لمختلف الأشكال الأخرى.

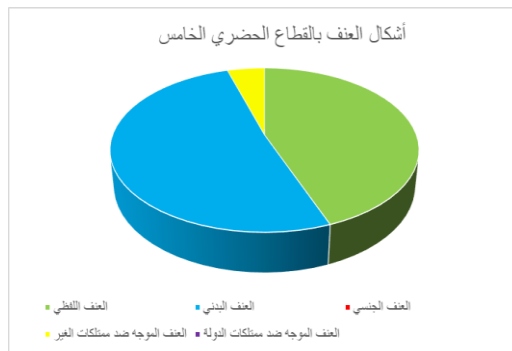
5- القطاع الحضري الخامس:

يضم القطاع الحضري الخامس حيين هما : حي الأبراج وحي تيبنت من الاحياء الحديثة في المدينة والتي ترتفع فيها الكثافة السكانية لتواجد أبراج سكنية بالإضافة الى سكنات فردية خاصة، يقدر عدد سكانها 11294 نسمة، تتميز بنشاط سكاني كبير نظرا لوجود مختلف الإدارات بها.

• عدد قضايا أشكال العنف الحضري بالقطاع الحضري الخامس:

يقدر عدد القضايا المسجلة في القطاع الحضري الخامس بـ 43 قضية عنف ، حيث بهذا الرقم تصبح تحتل المرتبة الرابعة من حيث معدلات العنف حيث قدر بـ 3.81 % حالة عنف لكل 1000 نسمة .

الجدول رقم 63: عدد قضايا أشكال العنف الحضري. الشكل رقم 38: عدد قضايا أشكال العنف الحضري



النسبة %	التكرار	اشكال العنف
44.18	19	العنف اللفظي
51.16	22	العنف البدني
00	00	العنف الجنسي
00	00	العنف الرمزي
4.65	02	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
100%	43	المجموع

يبين هذا الجدول أشكال العنف الحضري في القطاع الحضري الخامس لسنة 2014 حيث بلغ عدد القضايا المسجلة بها 43 قضية، ترتفع فيها قضايا العنف البدني بنسبة 51.16 %، تم تليها نسبة العنف اللفظي بـ 44.18 %، ثم العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 4.65 %، فيحين تنعدم ممارسة العنف الجنسي و الرمزي.

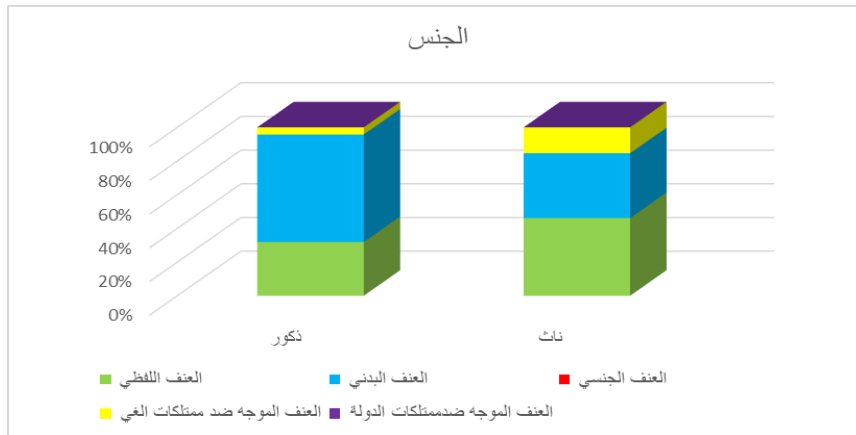
نلاحظ من خلال الأرقام المستقاة من هذا الجدول هو ارتفاع حالات العنف مقارنة بعدد السكان، وبذلك تصبح من المناطق التي يكثر فيها العنف في المدينة.

- الخصائص الديموغرافية لمرتكي العنف بالقطاع الحضري الخامس: تتمثل خصائص الديموغرافية لمرتكي العنف فيما يلي:

الجدول رقم 63: يبين جنس مرتكي العنف بالقطاع الحضري الخامس.

اشكال العنف	الجنس		الجموع	
	اناث	ذكور	النسبة %	التكرار
العنف اللفظي	6	15	46.15	21
العنف البدني	05	30	38.46	35
العنف الجنسي	00	00	00	00
العنف الرمزي	00	00	00	00
العنف الموجه ضد ممتلكات الغير	02	02	15.38	04
العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة	00	00	00	00
الجموع	13	47	100%	60

الشكل رقم 39: يبين جنس مرتكي العنف بالقطاع الحضري الخامس.



يظهر لنا من خلال هذا الجدول ارتفاع نسبة الذكور عن الاناث في ممارسة العنف حيث بلغ عددهم 47 ذكر و 13 أنثى أي بمجموع 60 مدان. كما نلاحظ ارتفاع ممارسة العنف البدني والذي قدرت نسبة ممارسته بـ 58.33% وتنخفض في العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 6.66%.

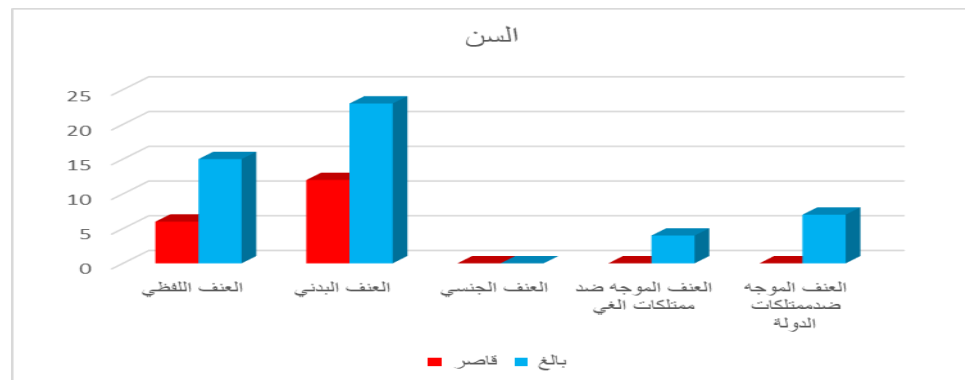
بالنسبة للذكور بلغ عدد الذين مارسوا العنف البدني 30 ذكر يمثلون نسبة 63.82%، أما العنف اللفظي فلقد احتل المرتبة الثانية من حيث الممارسة بنسبة 31.91% بعدد يقدر بـ 15 ذكر، وبلغت نسبة الذكور الذين مارسوا العنف ضد ممتلكات الغير بـ 4.25%، أما باقي الأشكال لم تسجل فيها أي قضية.

أما الاناث فلقد ارتفعت نسبة ارتكابهم للعنف اللفظي بنسبة 46.5%، والعنف البدني بنسبة 38.46%، والعنف الموجه ضد ممتلكات الغير بـ 15.38%.

الجدول رقم 65: يبين سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الخامس.

المجموع	السن				اشكال العنف	
	بالغ		قاصر			
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
35	21	35.71	15	33.33	06	العنف اللفظي
58.33	35	54.76	23	66.66	12	العنف البدني
00	00	00	00	00	00	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
6.66	04	9.52	04	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
00	00	00	00	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
%100	60	%100	42	%100	18	المجموع

الشكل رقم 40: يبين سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الخامس.

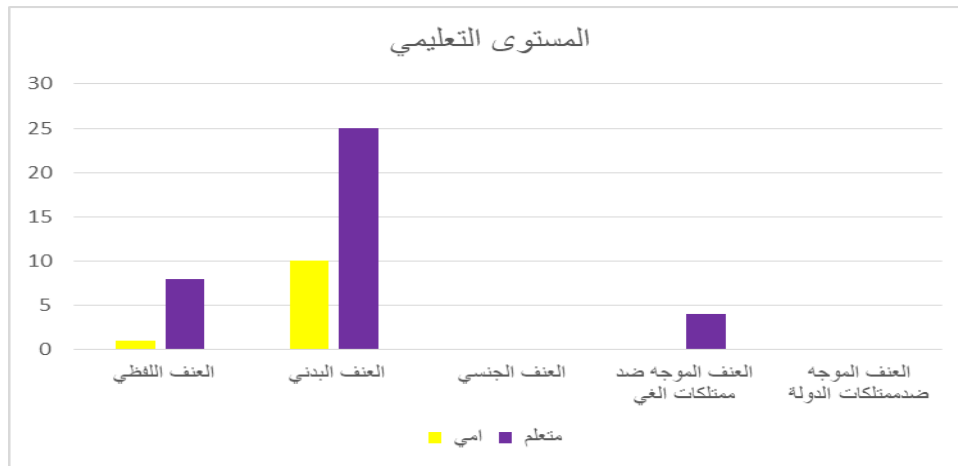


تطلعتنا معطيات الجدول السابق على متغير السن لمرتكبي العنف في القطاع الحضري الخامس لسنة 2014، حيث نلاحظ ارتفاع عدد البالغين في ممارسة العنف حيث يقدر عددهم بـ 42 بالغ مقابل 18 قاصر. كما نلاحظ ارتفاع نسبة ممارسة العنف البدني في المقاطعة بنسبة 58.33%، وتنخفض في العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بـ 6.66%. بالنسبة للبالغين ترتفع معدلات ارتكابهم للعنف تصل الى 54.76% في العنف البدني، ثم 35.71% عنف لفظي، وتنخفض في العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 9.52%. أما القصر فلقد سجل الجدول أعلى نسبة لهم في ممارسة العنف البدني بنسبة 66.66%، وأصغرها في العنف اللفظي بنسبة 33.33%، ولم يمارسوا باقي الأشكال.

الجدول رقم 66: يبين المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الخامس:

اشكال العنف	الجنس		الاجموع	
	اممي	متعلم	النسبة%	التكرار
العنف اللفظي	13	08	56.52	21
العنف البدني	10	25	43.47	35
العنف الجنسي	00	00	00	00
العنف الرمزي	00	00	00	00
العنف الموجه ضد ممتلكات الغير	00	04	00	04
العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة	00	00	00	00
الاجموع	23	37	100%	60

الشكل رقم 41: يبين المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الخامس.



يوضح لنا هذا الجدول المستوى التعليمي لمرتكبي العنف في القطاع الحضري الخامس لسنة 2014، حيث نلاحظ ارتفاع واضح لنسبة المتعلمين في ممارسة العنف والتي قدرت بـ 61.66 %، أما باقي النسبة فيمثلها الأميين.

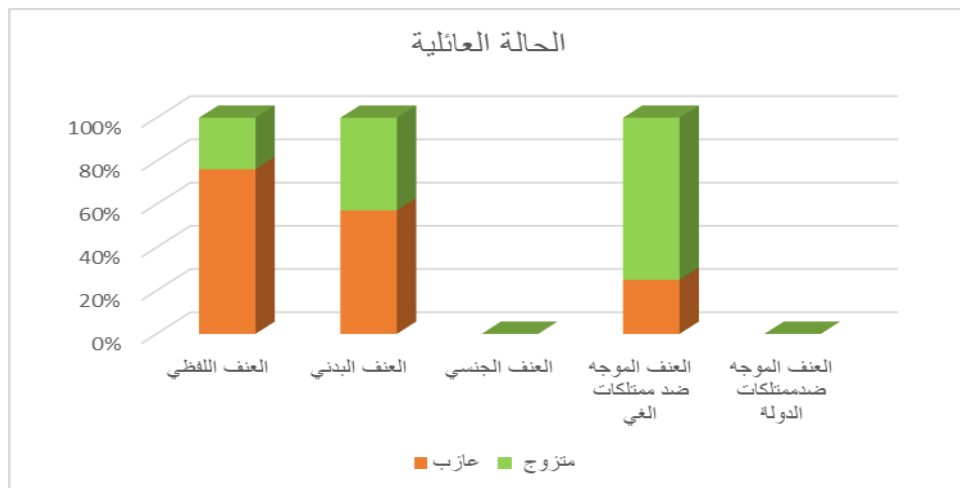
بالنسبة للمتعليمين سجلت لهم أعلى نسبة في ممارسة العنف البدني بنسبة 67.56 % ، تليها نسبة العنف اللفظي بـ 21.26 %، ثم 10.81 % تمثل نسبة العنف الموجه ضد ممتلكات الغير .

أما الأميين و الذين يقدر عددهم بـ 23 أمي فلقد بلغت نسبة ارتكابهم للعنف اللفظي بنسبة 56.52 %، ثم العنف البدني بـ 43.47 %، و تنعدم ممارستهم لأشكال العنف الأخرى .

الجدول رقم 67: يبين الحالة العائلية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الخامس.

المجموع	الحالة العائلية				اشكال العنف
	متزوج		أعزب		
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
35	21	35.71	10	34.37	11
58.33	35	53.57	15	62.5	20
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
6.66	04	10.71	03	3.12	01
00	00	00	00	00	00
%100	60	%100	28	100%	32

الشكل رقم 42: يبين الحالة العائلية . مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الخامس



تكشف معطيات الجدول عن الحالة الاجتماعية للأشخاص الذين مارسوا العنف في القطاع الحضري الخامس لسنة 2014، حيث يتضح لنا ارتفاع عدد العزاب عن المتزوجين، كما نلاحظ ارتفاع نسبة ممارستهم للعنف البدني بنسبة 58.33 %، وانخفاضها في باقي الأشكال.

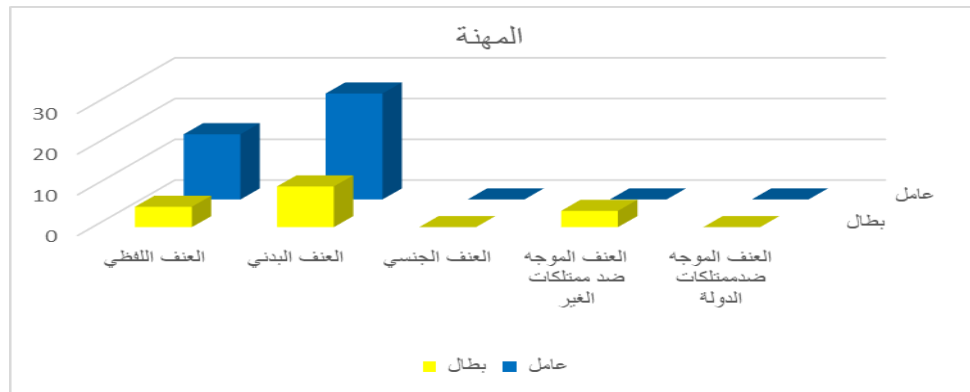
كما يظهر لنا من خلال هذا الجدول ارتفاع نسبة العزاب في ممارسة العنف، والذين يقدر عددهم بـ 32 عازب مقابل 28 متزوج. ولقد سجلت أعلى نسبة لهم في ممارسة العنف البدني بنسبة 62.5 % من مجموع العازبين، يليها العنف اللفظي بنسبة 34.37 %، ثم العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بـ 3.12 %.

أما فئة المتزوجين فأغلبهم مارسوا العنف البدني بنسبة 53.57 %، و 35.71 % عنف لفظي، و 10.71 % عنف ضد ممتلكات الغير، وينعدم ارتكابهم لباقي الأشكال.

الجدول رقم 68: يبين مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الخامس

المجموع	المهنة		المهنة		اشكال العنف
	عامل	بطل	عامل	بطل	
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
35	21	39.02	16	26.31	05
58.33	35	60.97	25	52.63	10
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
6.66	04	00	00	21.05	04
00	00	00	00	00	00
%100	60	%100	41	%100	19

الشكل رقم 43: يبين مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الخامس.



يعلمنا الجدول بالحالة المهنية لمرتكبي العنف في القطاع الحضري الخامس لسنة 2014 ، حيث يتوضح لنا جلها ارتفاع عدد العمال في ممارسة العنف و الذين يصل عددهم الى 41 عاما مقابل 19 بطل . و الملاحظ هنا هو ارتفاع عدد مرتكبي العنف البدني بنسبة 58.33 % ، تليها نسبة العنف اللفظي ب 35% ، ثم العنف الموجه ضد ممتلكات الغير ب 6.66% .

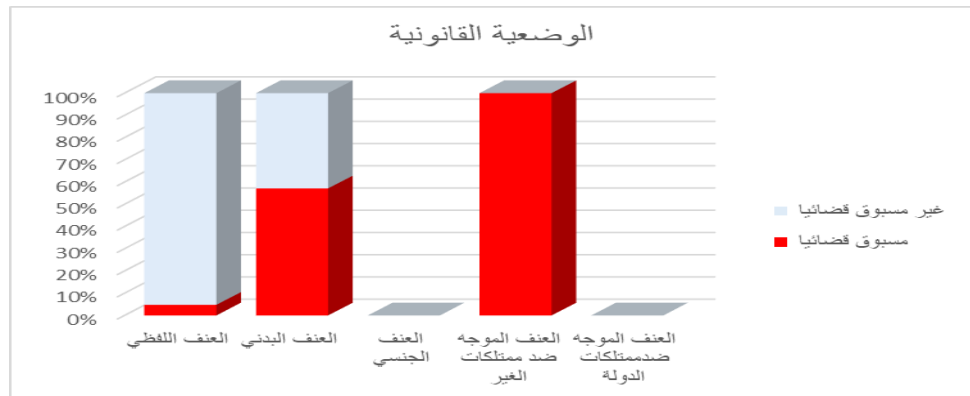
بالنسبة للمتزوجين نلاحظ ارتفاع نسبتهم في ممارسة العنف البدني ب 60.97% ، ثم العنف اللفظي بنسبة 39.02% ، و عدم ممارستهم لأي شكل من الأشكال الأخرى .

بينما البطالين نلاحظ ارتفاع نسبتهم في العنف البدني ب 52.63% من مجموع البطالين . تليها نسبة 26.31% ، عنف لفظي و 21.05% عنف موجه ضد ممتلكات الغير .

الجدول رقم 69 : يبين الوضعية القانونية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الخامس .

اشكال العنف	الوضعية القانونية		الجموع	
	مسبوق قضائيا	غ. مسبوق قضائيا	النسبة %	التكرار
العنف اللفظي	01	20	04	21
العنف البدني	20	15	80	35
العنف الجنسي	00	00	00	00
العنف الرمزي	00	00	00	00
العنف الموجه ضد ممتلكات الغير	04	00	16	04
العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة	00	00	00	00
الجموع	25	35	100%	60

الشكل رقم 44: يبين الوضعية القانونية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الخامس.



تقودنا المعطيات الكمية التي وردت في الجدول السابق الى التأكيد على أن أغلب الافراد الذين مارسوا العنف في القطاع الحضري الخامس ليس لهم سوابق قضائية في ممارسة العنف، حيث بلغ عددهم 35 غير مسبوق مقابل 25 مسبوق قضائيا. حيث تسجل أعلى نسبة لهم في ارتكاب العنف البدني بـ 58.33%.

ترتفع نسبة غير مسبوقين قضائيا في ارتكاب العنف اللفظي بنسبة 57.14%، تليها نسبة 42.58% تمثل العنف البدني، وتندعم في باقي الأشكال.

أما المسبوقين قضائيا فلقد ارتفعت نسبة ممارستهم للعنف البدني بنسبة 80%، تليها نسبة 16% تمثل ممارستهم للعنف الموجه ضد ممتلكات الغير، ثم 4% نسبة ارتكابهم للعنف اللفظي.

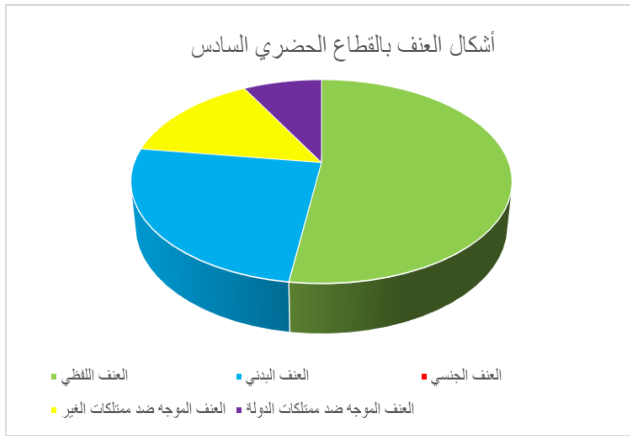
6- القطاع الحضري السادس:

يعتبر القطاع الحضري السادس النقطة المحورية في المدينة و مركز التقاء معظم سكان المدينة و وافدين لها ،حيث تجرى فيها معظم المعاملات الرسمية و التجارية ، و تضم معظم الإدارات الرسمية، معالم تاريخية : عين الفوارة ،عين الدروج بالإضافة الى المركز التجاري بارك مول ، حديقة الألعاب و التسلية ، محلات تجارية ، عيادات طبية خاصة الخ . يبلغ عدد سكانها 9612 نسمة موزعين على حيين هما :حي وسط المدينة ، و حي 600 مسكن .

● عدد قضايا أشكال العنف الحضري بالقطاع الحضري السادس:

يقدر عدد القضايا المطروحة في القطاع الحضري السادس بـ 88 قضية موزعة على الأشكال التالية: العنف اللفظي 46، العنف البدني 22 قضية، العنف الموجه ضد ممتلكات الغير 13 قضية، العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة 7 قضايا. وبهذا تحتل المرتبة الأولى في تصنيف القطاعات من حيث ارتفاع نسب و معدلات العنف، حيث بلغت نسبة العنف الممارس في المقاطعة 14.06%، في حين بلغ معدل العنف 9.16 لكل 1000 نسمة، يعتبر أعلى معدل مسجل على مستوى مدينة سطيف ، ومنه تصبح هذه المنطقة من النقاط السوداء في المدينة وبؤرة من بؤر العنف .

الجدول رقم 70: عدد قضايا أشكال العنف الحضري القطاع الحضري السادس. الشكل رقم 45: عدد قضايا أشكال العنف الحضري



النسبة %	التكرار	اشكال العنف
52.27	46	العنف اللفظي
25	22	العنف البدني
00	00	العنف الجنسي
00	00	العنف الرمزي
14.77	13	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
7.95	07	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
%100	88	المجموع

نلاحظ من خلال المعطيات الواردة في الجدول والتي تعبر عن حجم القضايا المسجلة لسنة 2014 في القطاع الحضري الخامس ، والتي تقدر بـ 88 قضية موزعة على 6 أشكال، يمثل العنف اللفظي أعلى نسبة لها 52.27 %، يليه العنف البدني بـ 25 %، ثم العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 14.77 %، والعنف الموجه ضد ممتلكات الدولة بنسبة 7.95 %، أما الشكلين المتبقين لم تسجل فيهما أي قضية .

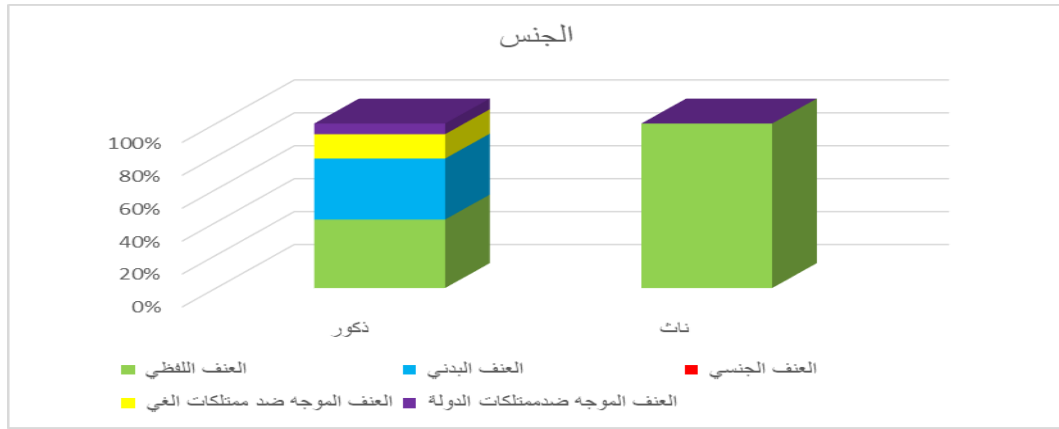
من خلال الجدول يتبين لنا ارتفاع ممارسة العنف اللفظي و المتمثل في السب و الشتم و المشادات الكلامية، في حين تنخفض النسبة في ممارسة أشكال العنف الأخرى.

• الخصائص الديموغرافية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري السادس:

الجدول رقم 71: يبين جنس مرتكبي العنف بالقطاع الحضري السادس.

المجموع	الجنس		اشكال العنف			
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار		
45.68	53	100	08	41.66	45	العنف اللفظي
34.48	40	00	00	37.03	40	العنف البدني
00	00	00	00	00	00	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
13.79	16	00	00	14.81	16	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
6.03	07	00	00	6.48	07	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
%100	116	%100	08	%100	108	المجموع

الشكل رقم 46: يبين جنس مرتكبي العنف بالقطاع الحضري السادس.



يتبين لنا من خلال هذا الجدول نوع الجنس الغالب في ارتكاب العنف في القطاع الحضري السادس ، الذي يتمثل في جنس الذكور حيث بلغ عددهم 108 ، مقابل 8 اناث بمجموع 116 مدان . كما يبدو لنا ارتفاع معدلات العنف اللفظي في هذا القطاع بنسبة 45.68% ، يليه العنف البدني بنسبة 34.48% ، ثم العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 13.79% ، والعنف الموجه ضد ممتلكات الدولة بنسبة 6.03% .

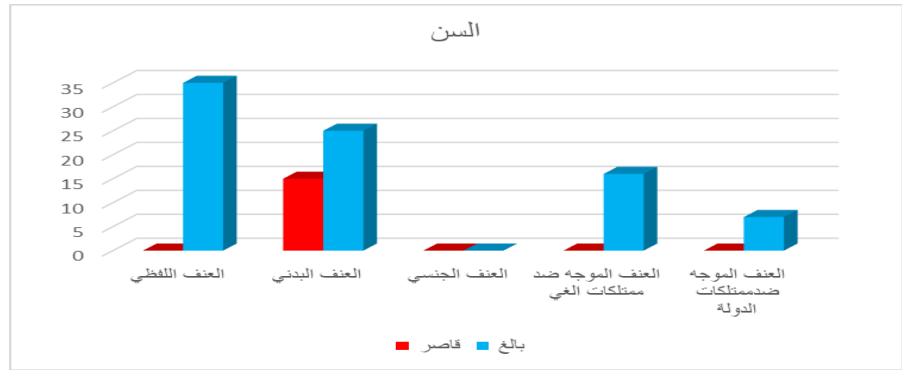
والملاحظ أيضا هو ارتفاع نسبة الذكور المرتكبين للعنف اللفظي بنسبة 41.66% ، ثم العنف البدني بنسبة 37.03% ، و تنخفض نسب باقي الاشكال كما هو مبين في الجدول .

بينما الاناث فلقد اقتصرت معظم ممارستهن للعنف اللفظي بنسبة 100% . مما نستخلص أن الاناث أقل عنفا من الذكور .

الجدول رقم 72 : يبين سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري السادس.

الجموع	السن				اشكال العنف	
	بالغ		قاصر			
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
45.68	53	52.47	53	00	00	العنف اللفظي
34.48	40	24.75	25	100	15	العنف البدني
00	00	00	00	00	00	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
13.79	16	15.84	16	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
6.03	07	6.93	07	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
100	116	100	101	100	15	الجموع

الشكل رقم 47: يبين سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري السادس.



تكشف لنا معطيات الجدول على أعمار مرتكبي العنف في القطاع الحضري السادس، حيث نلاحظ ارتفاع عدد البالغين في ارتكاب العنف، والذين يقدر عددهم بـ 101 بالغ مقابل 15 قاصر، طما يوجد ارتفاع واضح في ممارسة العنف اللفظي بـ 45.68 % ، و تتوزع النسب المتبقية على الأشكال الأخرى ، و تنعدم في كل من العنف الجنسي والرمزي .

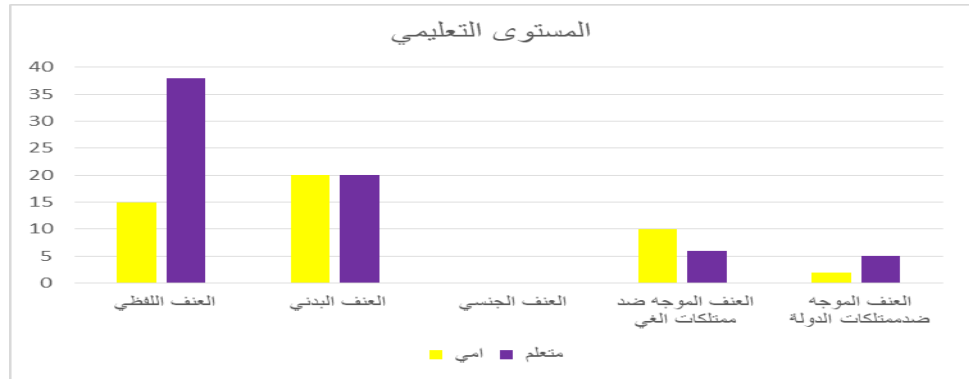
فبالغين نلاحظ ارتفاع نسبة ارتكابهم للعنف اللفظي بـ 52.47%، تليها نسبة العنف البدني بـ 24.75%، ثم العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 15.84%، ونسبة 6.93% عنف الموجه ضد ممتلكات الدولة. أما القاصر فقد بلغ عددهم 15 قاصر أغلبهم مارسوا العنف البدني بنسبة 100 % .

مما يتبين لنا ارتفاع نسبة البالغين في ارتكاب العنف مرة أخرى كباقي القطاعات الحضرية، نتيجة لظروف صعبة يعيشونها أو مارسوا العنف بالصدفة.

الجدول رقم 73: يبين المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري السادس:

المجموع	المستوى التعليمي				اشكال العنف	
	متعلم		امّي			
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
45.68	53	55.07	38	31.91	15	العنف اللفظي
34.48	40	28.98	20	42.55	20	العنف البدني
00	00	00	00	00	00	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
13.79	16	8.69	06	21.27	10	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
6.03	07	7.24	05	4.25	02	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
%100	116	%100	69	%100	47	المجموع

الشكل رقم(48) : يبين المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري السادس.



توضح لنا بيانات الجدول المستوى التعليمي للأفراد الذين مارسوا العنف في القطاع الحضري السادس لسنة 2014، فلاحظ ارتفاع نسبة المتعلمين في ممارسة العنف مقارنة بالأميين. حيث بلغ عددهم 69 متعلم مقابل 47 أمي. أغلبهم مارسوا العنف اللفظي بنسبة 68.45%.

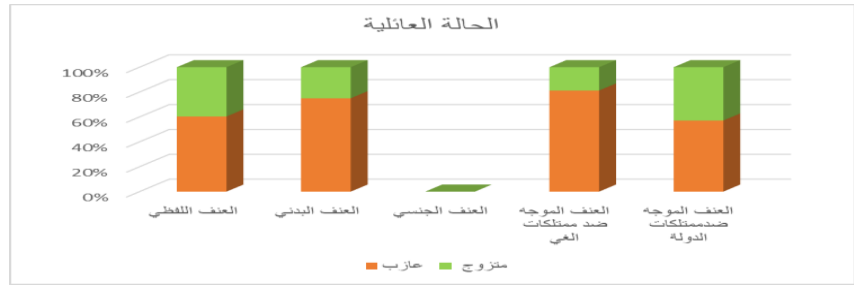
بالنسبة للمتعلمين نلاحظ ارتفاع نسبة ممارسة العنف اللفظي والتي تقدر بـ 55.07%، ثم العنف البدني بنسبة 28.98%، تليها نسبة العنف الموجه ضد ممتلكات الغير والدولة بنسبة 8.69% و7.24% على التوالي.

أما الأميين فترتفع نسبة ممارستهم للعنف البدني بنسبة 42.55%، ثم العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 21.27%، وتنخفض في كل من العنف اللفظي بـ 13.91%، والعنف الموجه ضد ممتلكات الدولة بـ 4.25%.

الجدول رقم 74 : يبين الحالة العائلية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري السادس .

المجموع	الحالة العائلية				اشكال العنف	
	متزوج		أعزب			
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار		
45.68	53	56.75	21	40.50	32	العنف اللفظي
34.48	40	27.02	10	37.97	30	العنف البدني
00	00	00	00	00	00	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
13.79	16	08.10	03	16.45	13	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
6.03	07	08.10	03	5.06	04	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
%100	116	%100	37	%100	79	المجموع

الشكل رقم (49): يبين الحالة العائلية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري السادس .



تطلعنا معطيات الجدول على الحالة العائلية لمرتكبي العنف في القطاع الحضري السادس ، حيث يتضح لنا ارتفاع عدد العازبين والذين يقدر عددهم بـ 79 عازب مقابل 37 متزوج، وارتفاع نسبة ارتكابهم للعنف اللفظي بنسبة 45.68%، ثم تبدأ بالانخفاض في باقي الأشكال.

بالنسبة للعزاب بلغت نسبة ارتكابهم للعنف اللفظي 40.50%، تليها نسبة 37.97% تمثل العنف البدني، وتنخفض في كل من العنف الموجه ضد ممتلكات الغير والدولة بنسبة: 16.45% و 5.06% على التوالي.

أما المتزوجين فلقد سجلت لهم أعلى نسبة في ممارسة العنف اللفظي بنسبة 56.75%، و تنخفض في كل من العنف البدني بنسبة 27.02%، و تتساوى نسبة ارتكابهم لكل من العنف الموجه ضد ممتلكات الغير و الدولة بـ 8.10%.

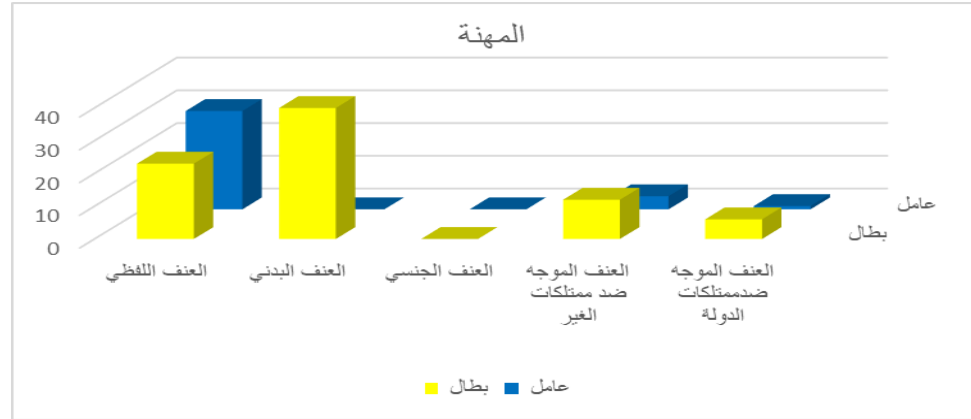
مرة أخرى ترتفع نسبة ارتكاب العزاب للعنف نظرا للضغوطات و المشاكل التي يعيشونها بشكل يومي، فيلجأ أغلبهم للتعبير عن سخطه بممارسة العنف باختلاف أشكاله، قد يكون هذا العنف مفتعل أو بالصدفة .

الجدول رقم 75 : يبين مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري السادس.

اشكال العنف	المهنة		المجموع	
	بطل	عامل	النسبة %	التكرار
العنف اللفظي	23	30	28.39	53
العنف البدني	40	00	49.38	40
العنف الجنسي	00	00	00	00
العنف الرمزي	00	00	00	00
العنف الموجه ضد ممتلكات الغير	12	04	14.81	16
العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة	06	01	7.40	07

المجموع	81	%100	35	%100	116	%100
---------	----	------	----	------	-----	------

الشكل رقم (50): يبين مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري السادس.



بالنظر إلى معطيات الجدول التي تعبر عن الوضعية المهنية للأفراد الذين مارسوا العنف بالقطاع الحضري السادس لسنة 2014، فلقد اتضح لنا ارتفاع عدد البطالين في ممارسة العنف حيث بلغ 81 بطال مقابل 35 عامل. كما نلاحظ ارتفاع نسبة ارتكابهم للعنف اللفظي و التي تقدر بـ 45.68%، و تنخفض في باقي الأشكال.

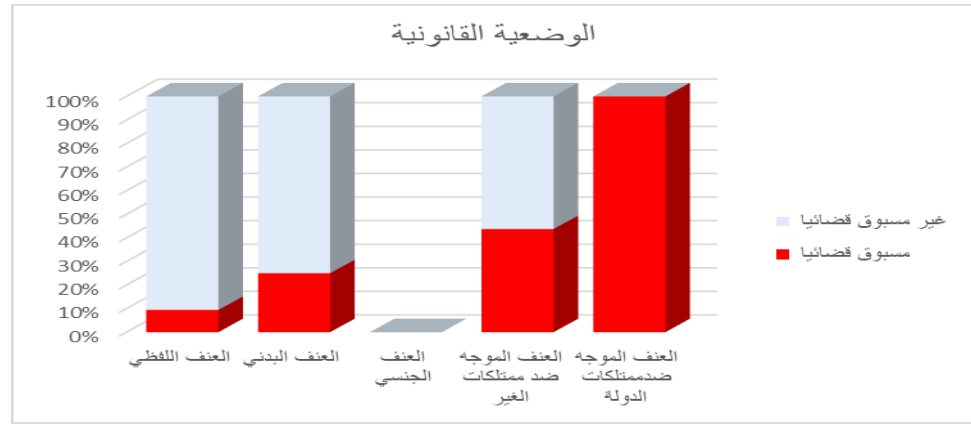
بالنسبة للبطالين ترتفع نسبة ارتكابهم للعنف البدني بنسبة 49.38%، ثم تبدأ في الانخفاض في كل من العنف اللفظي بنسبة 28.39%، والعنف الموجه ضد ممتلكات الغير والدولة بنسبة 14.81% و 7.4% على التوالي.

في حين ترتفع نسبة العمال في ارتكاب العنف اللفظي بـ 85.71%، و تنخفض في كل من العنف الموجه ضد ممتلكات الغير و الدولة بنسبة 11.42%، و 2.85% على التوالي.

الجدول رقم 76: يبين الوضعية القانونية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري السادس.

أشكال العنف	الوضعية القانونية				المجموع	
	مسبوق قضائيا		غ. مسبوق قضائيا		النسبة %	التكرار
العنف اللفظي	21.73	48	51.61	53	45.68	
العنف البدني	43.47	30	32.25	40	34.48	
العنف الجنسي	00	00	00	00	00	
العنف الرمزي	00	00	00	00	00	
العنف الموجه ضد ممتلكات الغير	30.43	09	9.67	16	13.79	
العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة	4.34	06	4.45	07	6.03	
المجموع	23	93	100%	116	100%	

الشكل رقم (51) : بين الوضعية القانونية لمرتكي العنف بالقطاع الحضري السادس.



تلخص معطيات الجدول الوضعية القانونية لمرتكي العنف، حيث نلاحظ ارتفاع عدد غير مسبوقين قضائيا والذين يقدر عددهم بـ 93 غير مسبوق مقابل 23 مسبوق.

فالغير مسبوقين قانونيا تتركز أعلى نسبة في ممارسة العنف اللفظي بنسبة 51.61%، تليها نسبة 32.25% تمثل العنف البدني، ثم تنخفض في باقي الاشكال .

أما المسبوقين قانونيا فترتفع نسبتهم في العنف البدني بنسبة 43.47%، والعنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 30.43%، ثم تنخفض في باقي الأشكال.

يمكن القول هنا: لا تقتصر ممارسة العنف على الأفراد الذين لديهم سوابق فقط بل يمارس من طرف جميع في أوقات مختلفة وظروف متنوعة.

7- القطاع الحضري السابع :

يضم القطاع الحضري السابع حي 1014 مسكن، حي 200 مسكن، حي Sntr، تتميز هذه المنطقة بتواجد عمراني كثيف، يبلغ عدد سكان المقاطعة 21756 نسمة .

• عدد قضايا أشكال العنف الحضري بالقطاع الحضري السابع :

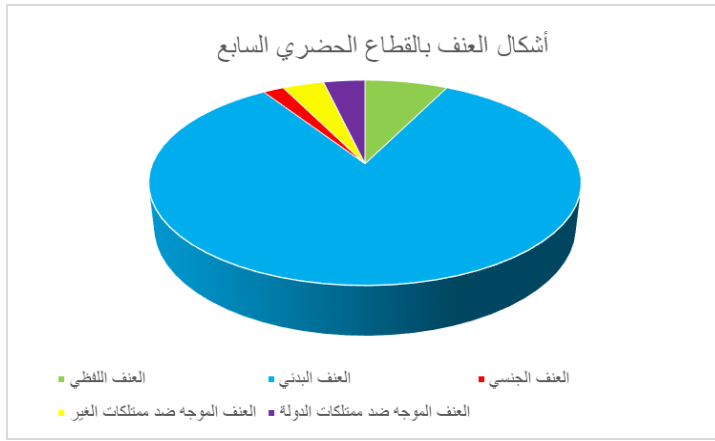
بلغ عدد قضايا العنف المسجلة في المقاطعة رقم 7 ما يقارب 54 قضية، تتوزع على 6 اشكال من العنف الحضري، حيث نلاحظ ارتفاع نسبة العنف البدني بـ 83.33%، وتنخفض في باقي الاشكال. اذ يحتل هذا القطاع المرتبة الخامسة

ضمن ترتيب القطاعات الأكثر عنفا في مدينة سطيف، حيث بلغت نسبة العنف 2.48% حالة عنف لكل 1000 نسمة.

الجدول رقم 77: عدد قضايا أشكال العنف الحضري بالقطاع الشكل رقم (52): عدد قضايا أشكال العنف الحضري بالقطاع

الحضري السابع.

الحضري السابع.



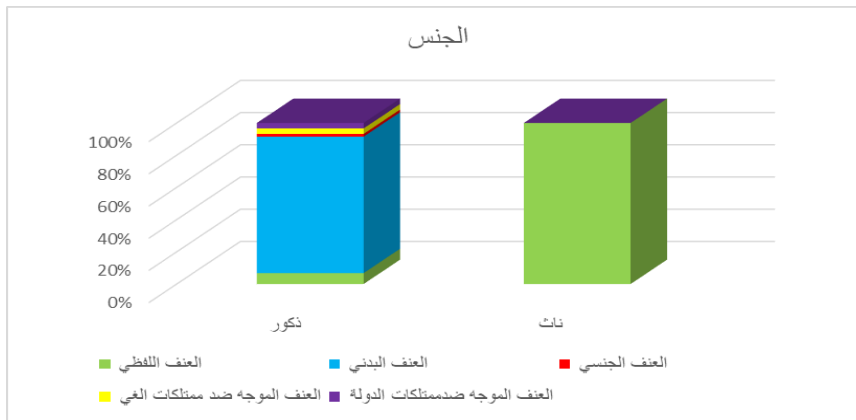
أشكال العنف	العدد	النسبة %
العنف اللفظي	04	7.40
العنف البدني	45	83.33
العنف الجنسي	01	1.85
العنف الرمزي	00	00
العنف الموجه ضد ممتلكات الغير	02	3.70
العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة	02	3.70
الاجموع	54	100

• الخصائص الديموغرافية لمرتكي العنف بالقطاع الحضري السابع: تتمثل الخصائص الديموغرافية للأفراد الذين ارتكبوا العنف الحضري بالقطاع الحضري فيما يلي :

الجدول رقم (78) : يبين جنس مرتكي العنف بالقطاع الحضري السابع.

أشكال العنف	الجنس		الاجموع
	ذكور	اثاث	
	النسبة	التكرار	النسبة
العنف اللفظي	6.77	04	8.33
العنف البدني	84.74	50	83.33
العنف الجنسي	1.69	01	1.66
العنف الرمزي	00	00	00
العنف الموجه ضد ممتلكات الغير	3.38	02	3.33
العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة	3.38	02	3.33
الاجموع	100	59	100

الشكل رقم 53: يبين جنس مرتكبي العنف بالقطاع الحضري السابع .



تتمثل بيانات الجدول السابق في متغير الجنس للأفراد الذين ارتكبوا العنف في القطاع الحضري السابع لسنة 2014، حيث بلغ عددهم 60 فرد من بينهم 59 ذكر وأنثى، حيث نلاحظ ارتفاع نسبة ارتكابهم للعنف البدني بنسبة 83.33%، و تنخفض في كل من العنف اللفظي بنسبة 16.67%، والعنف الموجه ضد ممتلكات الغير والدولة بنسبة 3.33%، والعنف الجنسي بنسبة 1.66%، و تنعدم في العنف الرمزي.

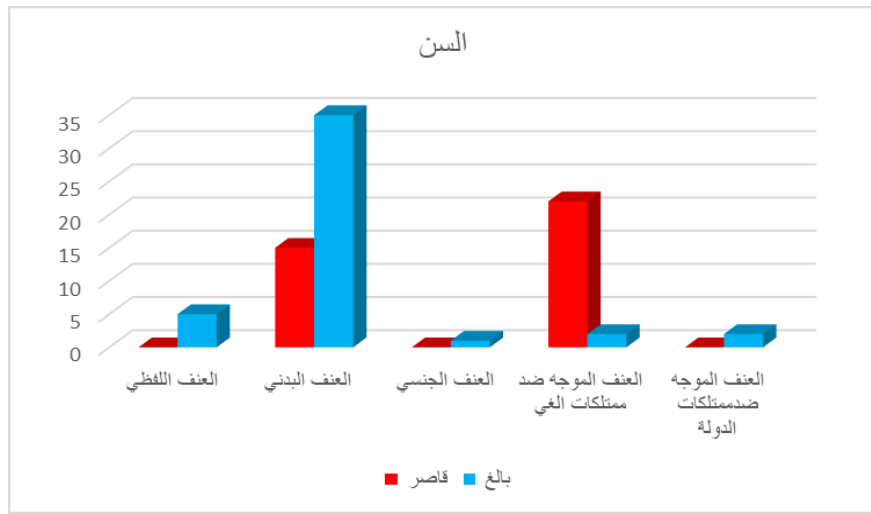
بالنسبة للذكور ترتفع نسبة ارتكابهم للعنف البدني، والتي تقدر بـ 84.74%، وتنخفض في باقي الأشكال، أما الاناث فأغلبهن يمارسن العنف اللفظي بنسبة 100%.

ومنه فان الاناث أقل نسبة من الذكور في ارتكاب العنف في هذه القطاع، وهذا يرجع لطبيعة المنطقة المحافظة .

الجدول رقم 79: يبين سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري السابع.

الجموع	السن				أشكال العنف	
	بالغ		قاصر			
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
8.33	05	11.11	05	00	00	العنف اللفظي
83.33	50	77.77	35	100	15	العنف البدني
1.66	01	2.22	01	00	00	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
3.33	02	4.44	02	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
3.33	02	4.44	02	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
100	60	100	45	100	15	الجموع

الشكل رقم 54: يبين سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري السابع .



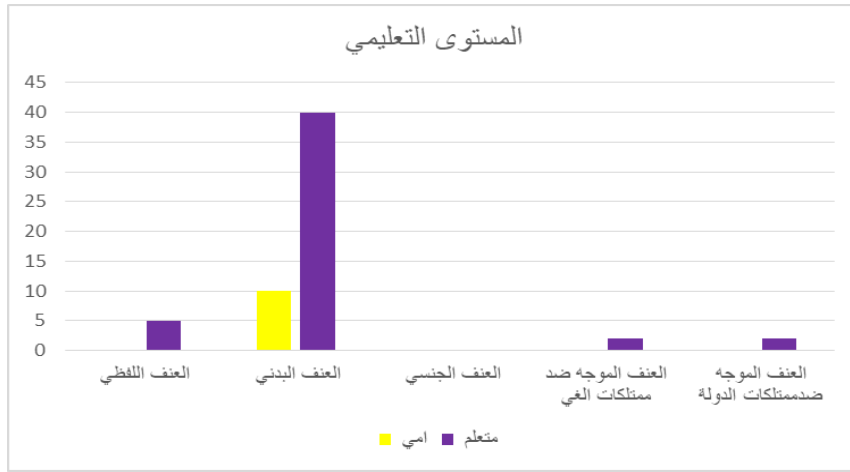
تخبرنا معطيات الجدول السابق عن متغير السن للأفراد الذين مارسوا العنف الحضري لقطاع الحضري السابع لسنة 2014، حيث تبين لنا ارتفاع عدد البالغين في ارتكاب العنف و الذين يقدر عددهم بـ45 بالغ مقابل 15 قاصر. كما نلاحظ ارتفاع نسبة ارتكابهم للعنف البدني .

بالنسبة البالغين ترتفع نسبة ارتكابهم للعنف البدني بـ 77.77% ، و تنخفض في باقي الاشكال ، حيث بلغت نسبة ارتكابهم للعنف اللفظي 11.11%، و في العنف الموجه ضد ممتلكات الغير و الدولة 4.44% ، و في العنف الجنسي بلغت نسبتهم 2.22% . أما القاصر فقد مارس أغلبهم العنف البدني بنسبة 100%.

الجدول رقم(80) : يبين المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري السابع :

اشكال العنف	الجنس				الاجموع	
	امبي		متعلم		النسبة %	التكرار
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
العنف اللفظي	00	00	10	05	8.33	05
العنف البدني	100	10	80	40	83.33	50
العنف الجنسي	00	00	1.6	01	1.66	01
العنف الرمزي	00	00	00	00	00	00
العنف الموجه ضد ممتلكات الغير	00	00	04	02	3.33	02
العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة	00	00	04	02	3.33	02
الاجموع	100	10	100	50	100	60

الشكل رقم (55): يبين المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري السابع.



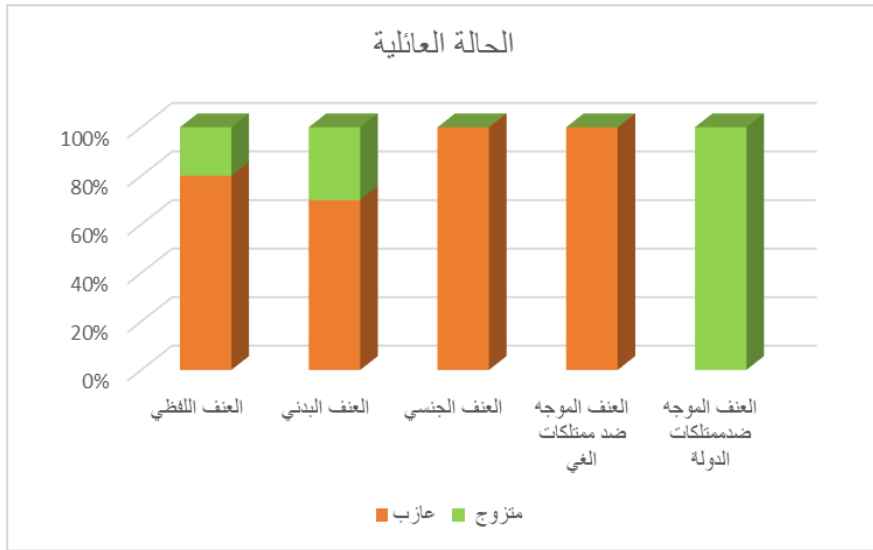
تتعلق بيانات الجدول بالمستوى التعليمي للأفراد الذين مارسوا العنف في القطاع الحضري السابع ، والمسجلين ضمن محاضر الشرطة لسنة 2014. حيث يتبين لنا ارتفاع نسبة المتعلمين في ممارسة العنف والذين قدر عددهم بـ50 متعلم مقابل 10 أميين، كما نلاحظ أن أغليبتهم مارسوا العنف البدني بنسبة 83.33%.

بالنسبة للمتعلمين فقد ارتفعت نسبتهم في ممارسة العنف البدني بنسبة 80%، ثم تبدأ في الانخفاض في باقي الأشكال حيث قدرت نسبة ممارستهم للعنف اللفظي 10%، العنف الموجه ضد ممتلكات الغير والدولة بنسبة 4%، والعنف الجنسي بنسبة 1.6%. أما الأميين فتشكل نسبة ارتكابهم للعنف البدني 100%.

الجدول رقم (81): يبين الحالة العائلية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري السابع.

المجموع	الحالة العائلية					اشكال العنف
	متزوج		أعزب			
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة %	التكرار	
8.33	05	5.55	01	9.52	04	العنف اللفظي
83.33	50	83.33	15	83.33	35	العنف البدني
1.66	01	00	00	02.38	01	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
3.33	02	00	00	4.76	02	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
3.33	02	11.11	02	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
100	60	100	18	100	42	المجموع

الشكل رقم (56) : بين الحالة العائلية لمرتكي العنف بالقطاع الحضري السابع.



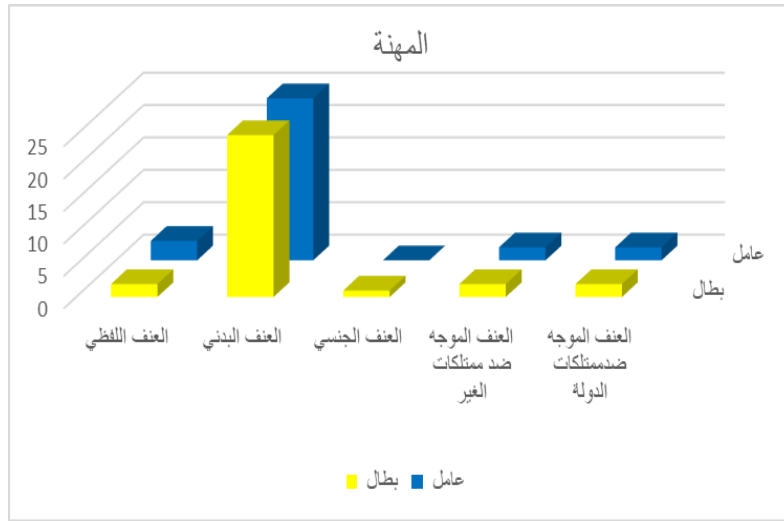
ما يميز جدول الحالة العائلية للأفراد الذين يمارسوا العنف في القطاع الحضري السابع لسنة 2014، هو ارتفاع عدد العزاب فيها والذين يقدر عددهم بـ 42 عازب مقابل 18 متزوج. أغلبهم مارسوا العنف البدني بنسبة 83.33% بـ 35 عازب، بينما تنخفض نسبتهم في ارتكاب الاشكال الأخرى للعنف.

أما المتزوجون فلقد مارس أغلبهم العنف البدني بنسبة 83.33%، وباقي النسبة توزعت على كل من العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة بنسبة 11.11%، والعنف اللفظي بنسبة 5.55%.

الجدول رقم (82) : يبين مهنة لمرتكي العنف بالقطاع الحضري السابع.

اشكال العنف	المهنة				الاجموع
	عامل		بطل		
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
العنف اللفظي	6.25	02	10.71	03	8.33
العنف البدني	78.12	25	89.28	25	83.33
العنف الجنسي	3.12	01	00	00	1.66
العنف الرمزي	00	00	00	00	00
العنف الموجه ضد ممتلكات الغير	6.25	02	00	00	3.33
العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة	6.25	02	00	00	3.33
الاجموع	100%	32	100%	28	100%

الشكل رقم 57: يبين مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري السابع.



يبين الجدول الحالة المهنية للأفراد الذين مارسوا العنف في القطاع الحضري السابع لسنة 2014، حيث تم ملاحظة ارتفاع نسبة البطالين في ارتكاب العنف والذين بلغ عددهم 32 بطل مقابل 28 عامل.

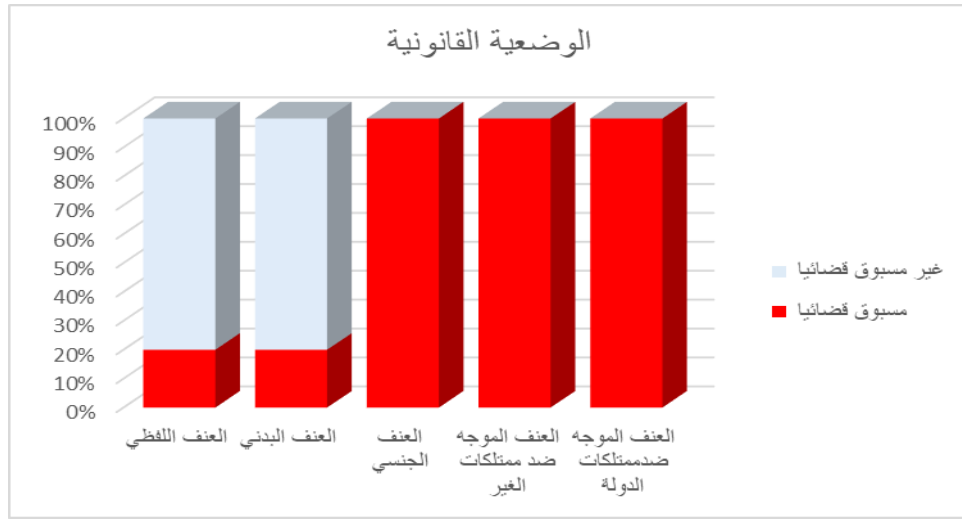
غير أن نسبة البطالين ترتفع في ممارسة العنف البدني بنسبة 78.12%، وتتساوى نسبتهم في ممارسة العنف اللفظي والعنف الموجه ضد ممتلكات الغير والدولة بنسبة 6.25%، في حين بلغت نسبة العنف الجنسي 3.12%.

أما العمال فترتفع نسبة ارتكابهم للعنف البدني بنسبة 89.28%، تليها نسبة العنف اللفظي تقدر بـ 10.71%.

الجدول رقم (83) : يبين الوضعية القانونية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري السابع :

اشكال العنف	الوضعية القانونية				المجموع	
	مسبوق قضائيا		غ. مسبوق قضائيا		النسبة %	التكرار
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
العنف اللفظي	6.25	01	9.09	04	8.33	05
العنف البدني	62.5	10	90.90	40	83.33	50
العنف الجنسي	6.25	01	00	00	1.66	01
العنف الرمزي	00	00	00	00	00	00
العنف الموجه ضد ممتلكات الغير	12.5	02	00	00	3.33	02
العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة	12.5	02	00	00	3.33	02
المجموع	100	16	100	44	100	60

الشكل رقم (58) : بين الوضعية القانونية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري السابع.



بالنظر إلى معطيات الجدول والتي تدل على الوضعية القانونية للأفراد الذين مارسوا العنف في القطاع الحضري السابع ، يتبين لنا ارتفاع نسبة غير مسبوقين قضائيا في ممارسة العنف والذين يقدر عددهم بـ 44 مقابل 16 مسبوق.

حيث نلاحظ ارتفاع نسبة المسبوقين قضائيا في ممارسة العنف البدني بنسبة 62.5% ، بينما تنخفض في باقي الاشكال، حيث مثلت نسبة 12.5 كل من العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة و الغير . أما نسبة 6.25% فلقد مثلت كل من العنف اللفظي و الجنسي .

في حين نجد ارتفاع نسبة غير مسبوقين في ارتكابهم العنف البدني بنسبة 90.90%، و تنخفض في العنف اللفظي بنسبة 9.09%.

8- القطاع الحضري الثامن .

يتشكل القطاع الحضري الثامن من عدة أحياء مثل : بلير ، كعبوب ، القصيرة ، المعبودة ، 750. حيث تعتبر من أقدم الاحياء في المدينة و التي ترجع نشأتها الى الحقبة الاستعمارية ، تقع في الجهة الشمالية للمدينة يبلغ عدد سكانها بالتقدير 37692 نسمة ، يتنوع طابعها العمراني بين القديم و الحديث ، بين العمرات و السكنات الفردية ، كما تتوفر بها عدة مرافق عامة أهمها : المستشفى سعادنة عبد النور و السجن و مقر بلدية سطيف .. الخ.

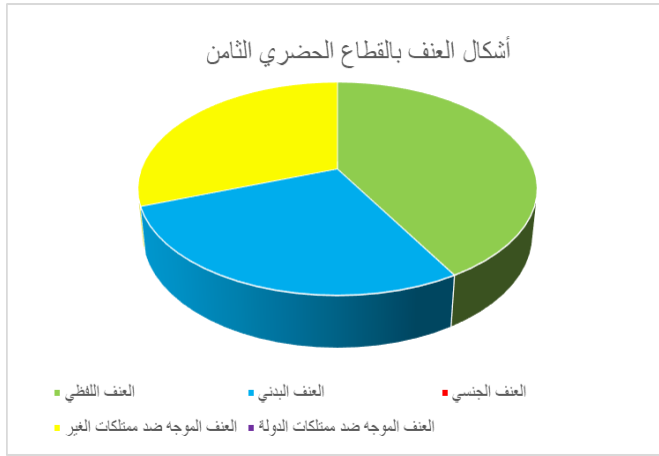
• عدد قضايا أشكال العنف الحضري بالقطاع الحضري الثامن:

بلغ عدد حالات العنف المبلغ عنها في القطاع الحضري الثامن ما يقارب 72 حالة عنف موزعة على 6 أشكال للعنف الحضري، حيث تحتل المرتبة الثامنة ضمن تصنيف القطاعات الأكثر عنفاً، والذي يقدر بـ 1.91% حالة عنف لكل 1000 نسمة.

الجدول رقم 84: عدد قضايا أشكال العنف الحضري بالقطاع الشكل رقم 59: عدد قضايا أشكال العنف الحضري بالقطاع

الحضري الثامن.

الحضري الثامن.



النسبة %	التكرار	اشكال العنف
41.66	30	العنف اللفظي
27.77	20	العنف البدني
00	00	العنف الجنسي
00	00	العنف الرمزي
30.55	22	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
%100	72	المجموع

تبين لنا بيانات الجدول عدد حالات العنف الممارس في القطاع الحضري الثامن لسنة 2014، و التي تقدر بـ 72 حالة عنف موزعة على 6 أشكال تتمثل في: 30 حالة عنف لفظي، 20 حالة عنف بدني، 22 حالة عنف موجه ضد ممتلكات الغير.

حيث نلاحظ ارتفاع العنف اللفظي في القطاع بنسبة 41.66%، ثم يليه العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 30.55%، والعنف البدني بنسبة 27.77%.

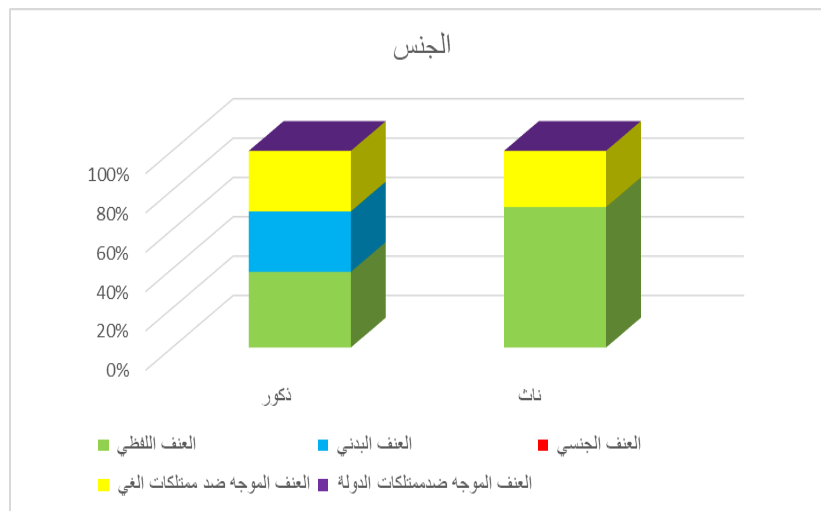
• الخصائص الديموغرافية لمرتكي العنف بالقطاع الحضري الثامن.

تتمثل خصائص الديموغرافية للأفراد الذين مارسوا العنف بالقطاع الحضري الثامن، و يمكن التعرف عليها من خلال الطرح الموالي :

الجدول رقم 85: يبين جنس مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثامن.

الجنس	الجنس		الجنس		اشكال العنف	
	اناث	ذكور	اناث	ذكور		
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
41.66	30	71.42	05	38.46	25	العنف اللفظي
27.77	20	00	00	30.76	20	العنف البدني
00	00	00	00	00	00	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
30.55	22	28.57	02	30.76	20	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
00	00	00	00	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
%100	72	%100	07	%100	65	الاجموع

الشكل رقم 60: يبين جنس مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثامن.



تتناول بيانات الجدول متغير الجنس للأفراد الذين مارسوا العنف في القطاع الحضري الثامن لسنة 2014، حيث يقدر عددهم بـ72 مدان من بينهم 65 ذكر و 7 اناث. حيث نلاحظ ارتفاع نسبة ارتكابهم للعنف اللفظي بنسبة 41.66%، تليها نسبة العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بـ30.55%، ثم العنف البدني بنسبة 27.77%.

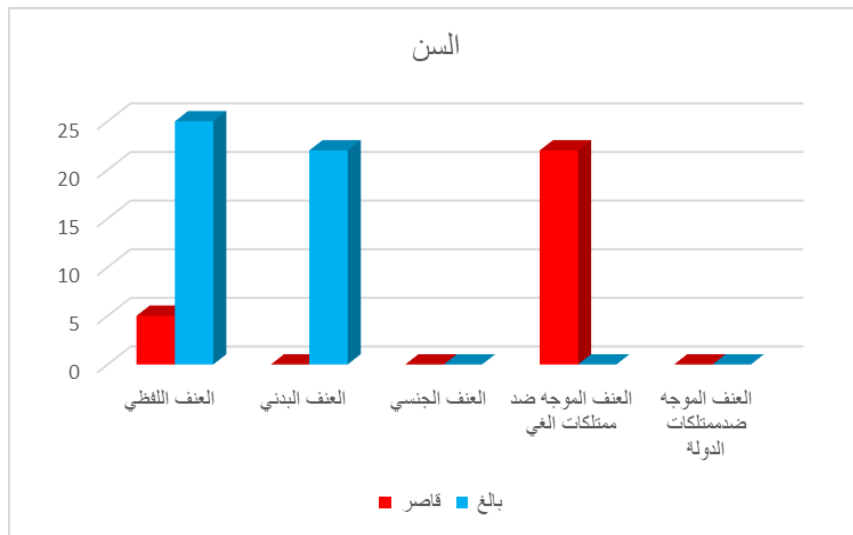
لقد سجلت أعلى نسبة للذكور في ممارسة العنف اللفظي قدرت بـ 38.46%، تليها نسبة 30.76% تمثل كل من العنف البدني و العنف الموجه ضد ممتلكات الغير.

أما الاناث فترتفع نسبة ارتكابهم للعنف اللفظي قدرت بـ71.42%، ثم تتبعها نسبة العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 28.57%.

الجدول رقم 86: يبين سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثامن.

الجموع	السن				اشكال العنف
	بالغ		قاصر		
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
41.66	30	55.55	25	18.51	05
27.77	20	44.44	20	00	00
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
30.55	22	00	00	81.48	22
00	00	00	00	00	00
%100	72	%100	45	%100	27

الشكل رقم (61): يبين سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثامن.



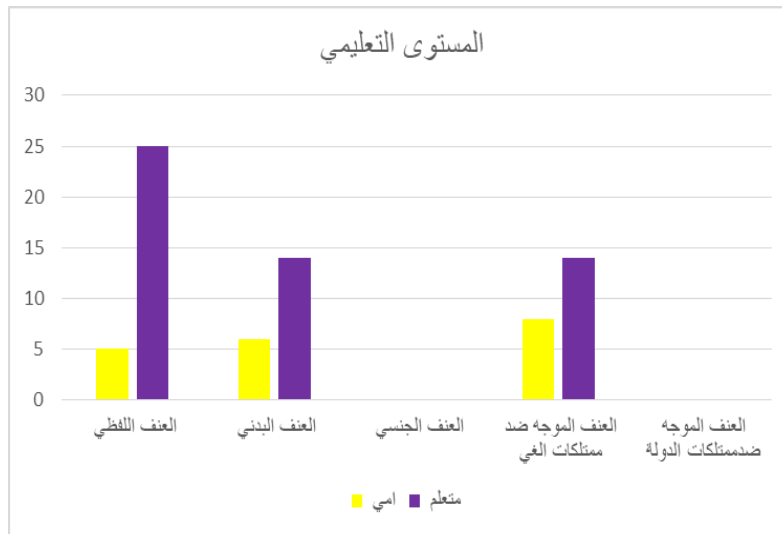
تطلعنا معطيات الجدول عن متغير السن للأفراد الذين مارسوا العنف في القطاع الحضري الثامن لسنة 2014 ، حيث يتبين لنا ارتفاع نسبة البالغين في ارتكاب العنف اللفظي بنسبة 55.55 % ، والعنف البدني بنسبة 44.44% ، و تنعدم نسبة ارتكابهم للأشكال الأخرى .

بينما القاصرين والذين يبلغ عددهم 27 قاصر فلقد ارتفعت نسبتهم في ارتكاب العنف الموجه ضد ممتلكات الغير حيث قدرت بـ 81.48% ، و تنخفض نسبتهم في ارتكاب العنف اللفظي بـ 18.51% ، و تنعدم نسبة ارتكابهم لباقي الاشكال .

الجدول رقم 87: يبين المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثامن.

المجموع	المستوى التعليمي				أشكال العنف
	متعلم		أمي		
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
41.66	30	47.16	25	26.31	05
27.77	20	26.41	14	31.57	06
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
30.55	22	26.14	14	42.10	08
00	00	00	00	00	00
%100	72	%100	53	100%	19

الشكل رقم 62: يبين المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثامن.



إن الصبغة الغالبة على الأفراد الذين ارتكبوا العنف في القطاع الحضري الثامن لسنة 2014 ، هو ارتفاع عدد المتعلمين ، حيث يقدر عددهم بـ 53 متعلم مقابل 19 أمي .

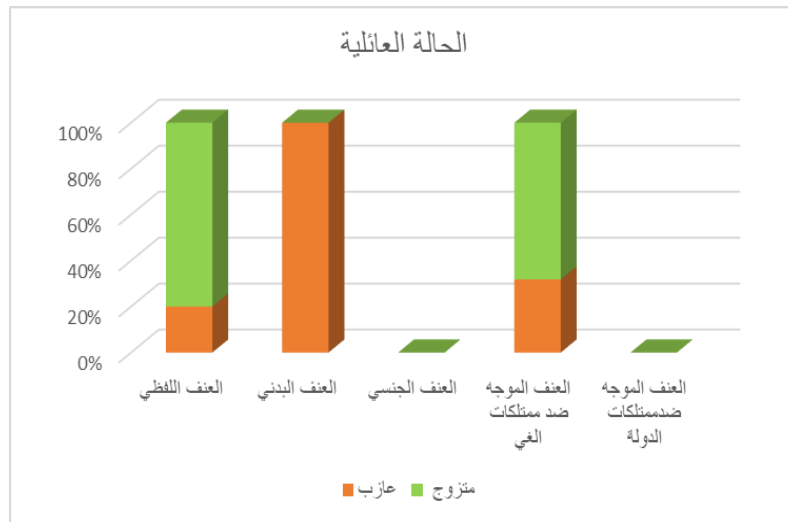
بالنسبة للمتعلمين فقد ارتفعت نسبة ممارستهم للعنف اللفظي بـ 47.16%، وتساوت في كل من العنف البدني و العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 26.14%.

أما الإلمين فلقد ارتفعت نسبة ممارستهم للعنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 42.10%، ثم العنف البدني بنسبة 31.57%، و العنف اللفظي بنسبة 26.31%.

الجدول رقم (88) : بين الحالة العائلية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثامن .

الجموع	الحالة العائلية					أشكال العنف
	متزوج		أعزب			
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
	30	61.53	24	18.18	06	العنف اللفظي
	20	00	00	60.60	20	العنف البدني
	00	00	00	00	00	العنف الجنسي
	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
	22	38.46	15	21.21	07	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
	00	00	00	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
%100	72	%100	39	%100	33	الجموع

الشكل رقم (63) : بين الحالة العائلية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثامن .



يبين هذا الجدول الحالة العائلية للأفراد الذين ارتكبوا العنف في القطاع الحضري الثامن، حيث يظهر لنا تقارب في عدد العزاب و المتزوجين ، و الذين يقدر عددهم بـ 39متزوج و 33 عازب .

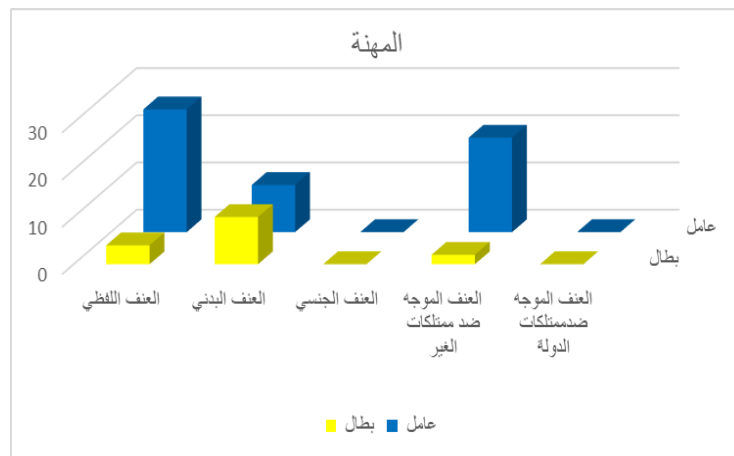
بالنسبة للعزاب نلاحظ ارتفاع نسبة ممارستهم للعنف البدني بـ 60.60%، ثم تنخفض في كل من العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 21.21%، ثم العنف اللفظي بنسبة 18.18% .

أما المتزوجين فلقد ارتفعت نسبة ارتكابهم للعنف اللفظي بـ 61.53%، والعنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 38.46%.

الجدول رقم (89) : يبين مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثامن.

المهنة	اشكال العنف		المهنة		المجموع
	بطل	عامل	النسبة %	التكرار	
العنف اللفظي	04	25	46.42	26	30
العنف البدني	10	62.5	17.85	10	20
العنف الجنسي	00	00	00	00	00
العنف الرمزي	00	00	00	00	00
العنف الموجه ضد ممتلكات الغير	02	12.5	35.71	20	22
العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة	00	00	00	00	00
المجموع	16	100%	56	100%	72

الشكل رقم (64) : يبين مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثامن.



يتناول الجدول السابق الوضع المهني للأفراد الذين ارتكبوا العنف في القطاع الحضري الثامن ، حيث نلاحظ ارتفاع عدد العمال الذين ارتكبوا أعمالاً عنيفة إذ وصال عددهم بـ 56 عامل مقابل 16 بطل . حيث يتركز أغلبهم في ممارسة العنف اللفظي ، ثم تليها باقي الأشكال .

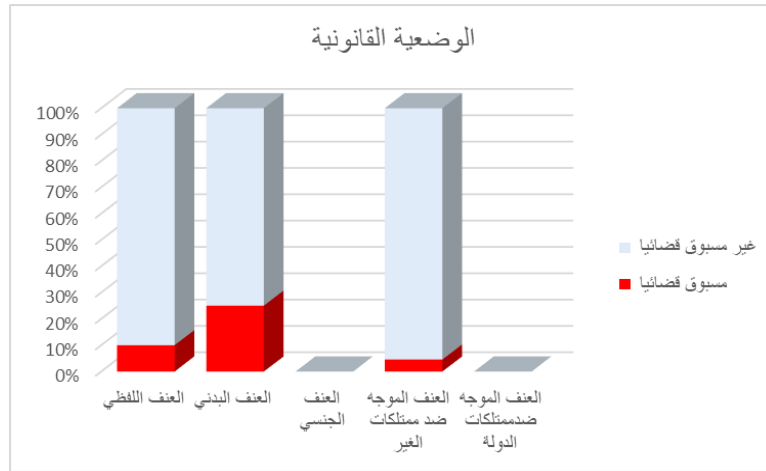
فنجد ارتفاع نسبة العمال في ممارسة العنف اللفظي بنسبة 46.42%، تليها نسبة ارتكابهم للعنف الموجه ضد ممتلكات الغير بـ 35.71%. ثم العنف البدني بنسبة 17.85%.

أما البطالين فلقد سجلت أعلى نسبة لهم في العنف البدني تقدر بـ 62.5%، ثم تنخفض نسبة ممارستهم لكل من العنف اللفظي بـ 25%، و العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 12.5%.

الجدول رقم (90) : يبين الوضعية القانونية لمرتكي العنف بالقطاع الحضري الثامن.

الاجموع	الوضعية القانونية				اشكال العنف
	غ. مسبوق قضائيا		مسبوق قضائيا		
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
41.66	30	42.85	27	33.33	03
27.77	20	23.80	15	55.55	05
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
30.55	22	33.33	21	11.11	01
00	00	00	00	00	00
%100	72	%100	63	%100	09

الشكل رقم (65) : يبين الوضعية القانونية لمرتكي العنف بالقطاع الحضري الثامن.



يتبين لنا من خلال هذا الجدول الوضعية القانونية للأفراد الذين ارتكبوا العنف في القطاع الحضري الثامن لسنة 2014، حيث نلاحظ ارتفاع عدد الأفراد غير مسبوقين قضائيا في ارتكاب العنف، والذين يقدر عددهم بـ 63 مقابل 9 مسبوق قضائيا.

لقد ارتفعت نسبة ارتكاب العنف البدني عند المسبوقين قضائيا بنسبة 55.33%، تليها نسبة 33.33 يمثلها العنف اللفظي، ثم تنخفض في العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 11.11%. في حين ارتفعت نسبة غير مسبوقين في ممارسة العنف اللفظي بنسبة 42.85%، تليها نسبة 33.33% في ممارسة العنف الموجه ضد ممتلكات الغير، نسبة 23.80% تمثل العنف البدني .

9- القطاع الحضري التاسع .

يضم القطاع الحضري التاسع عدة احياء جديدة في مدينة سطيح والتي تتمثل في حي 1006، حي أولاد براهيم ، حي حشمي ، حي 1 نوفمبر 1954. هذه الاحياء تعتبر من الاحياء الراقية في المدينة و تسكنها فئة من الأثرياء و تدور بها تجارة متنوعة ، يبلغ عدد سكانها 51931 نسمة .

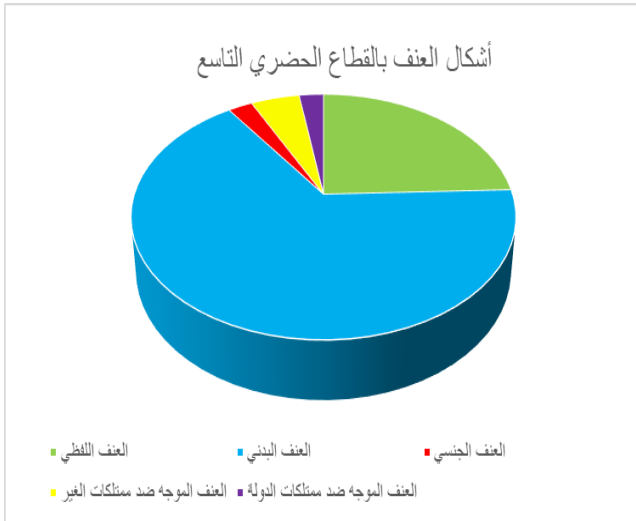
• عدد قضايا أشكال العنف الحضري:

تتنوع أشكال العنف الحضري بالقطاع الحضري التاسع ، وتقدر نسبة حالات العنف بها بـ 6.55% أي 41 حالة عنف مسجلة ضمن محاضر الشرطة لسنة 2014 ، حيث تحتل المرتبة الحادية عشر بنسبة بقدر بـ 0.79% حالة عنف لكل 1000 نسمة ، و هو معدل ضعيف جدا مقارنة بالقطاعات الحضرية الأخرى ، اذا يمكن اعتبارها من المناطق الأكثر أمانا بمدينة سطيح .

الجدول رقم 91: عدد قضايا أشكال العنف الحضري بالقطاع الشكل رقم 66: عدد قضايا أشكال العنف الحضري

بالقطاع الحضري التاسع

الحضري التاسع



النسبة %	التكرار	أشكال العنف
24.39	10	العنف اللفظي
65.85	27	العنف البدني
2.43	01	العنف الجنسي
00	00	العنف الرمزي
4.87	02	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
2.43	01	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
100%	41	المجموع

تتناول معطيات الجدول حجم حالات العنف الواقعة بالقطاع الحضري التاسع، والتي تقدر بـ 41 حالة عنف مقسمة على 6 أشكال للعنف الحضري ، حيث نلاحظ انخفاض نسبة العنف بها مقارنة بالعدد الإجمالي لحالات العنف المسجلة لسنة 2014 ، إذ يتبين لنا ارتفاع نسبة العنف البدني تقدر بـ 65.85%، وتنخفض في باقي الأشكال حيث تقدر

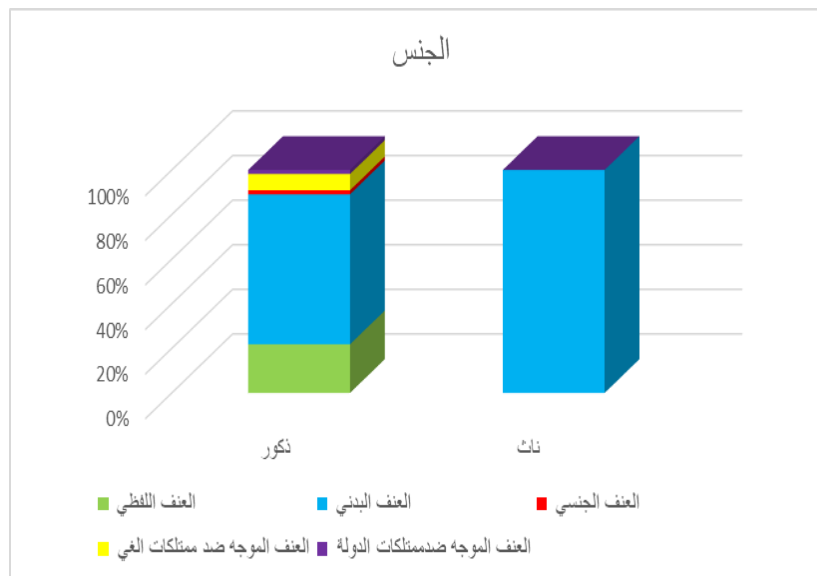
في العنف اللفظي بـ24.39%، و في العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بـ4.87%، و تتساوى في كل من العنف الجنسي و العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة بـ2.43%، كما لم تسجل أي حالة عنف رمزي .

• الخصائص الديموغرافية لمرتكي العنف بالقطاع الحضري التاسع :يمكن التعرف على الخصائص الديموغرافية للأفراد الذين مارسوا العنف في القطاع الحضري التاسع فيما يلي:

الجدول رقم 92: يبين جنس مرتكي العنف بالقطاع الحضري التاسع .

أشكال العنف	الجنس		المجموع	
	ذكور	إناث	النسبة %	التكرار
العنف اللفظي	21.81	00	20.33	12
العنف البدني	67.27	04	69.49	41
العنف الجنسي	1.81	00	1.78	01
العنف الرمزي	00	00	00	00
العنف الموجه ضد ممتلكات الغير	7.27	00	6.77	04
العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة	1.81	00	1.78	01
المجموع	55	04	100%	59

الشكل رقم (67): يبين جنس مرتكي العنف بالقطاع الحضري التاسع .



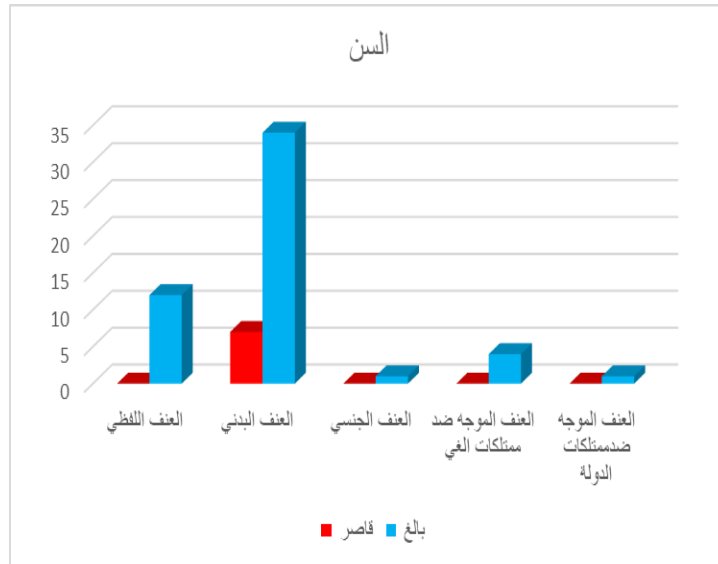
يوضح لنا الجدول الخاص بمتغير الجنس للأفراد الذين مارسوا العنف في القطاع الحضري التاسع لسنة 2014، ارتفاع عدد الذكور في ارتكاب العنف حيث قدر عددهم بـ 55 ذكر مقابل 4 اناث يمثلون المجموع الكلي 59 فرد. كما نلاحظ ارتفاع نسبة ارتكابهم للعنف البدني و الذي تقدر نسبته بـ 69.49%، و تنخفض في باقي الأشكال.

فلقد سجلت للذكور أعلى نسبة في ارتكابهم للعنف البدني بـ 67.27%، ثم تنخفض النسبة في باقي الاشكال الى أن تصل الى نسبة 1.81 % في كل من العنف الجنسي والعنف الموجه ضد ممتلكات الدولة. بالنسبة للإناث فلقد مارس أغلبهن العنف البدني بنسبة 100 %، و تنعدم نسبة ارتكابهن باقي الأشكال.

الجدول رقم 93 : يبين سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري التاسع .

المجموع	السن				أشكال العنف	
	بالغ		قاصر			
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
20.33	12	23.07	12	00	00	العنف اللفظي
69.49	41	65.38	34	100	07	العنف البدني
1.78	01	1.92	01	00	00	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
6.77	04	7.69	04	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
1.78	01	1.92	01	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
%100	59	100%	52	%100	07	المجموع

الشكل رقم (68) : يبين سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري التاسع .



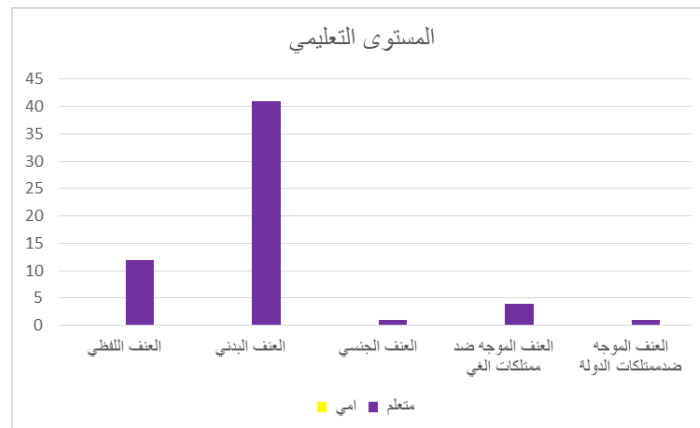
نلاحظ من خلال هذا الجدول والذي يمثل متغير السن للأفراد الذين مارسوا العنف في القطاع الحضري التاسع لسنة 2014، ارتفاع نسبة البالغين في ارتكاب العنف حيث يقدر عددهم بـ 52 بالغ مقابل 7 قاصر. وترتفع نسبة ارتكابهم للعنف البدني بنسبة 69.49% وتنخفض في باقي الأشكال.

كما يتضح لنا ارتفاع نسبة البالغين في ممارسة العنف البدني والذي تقدر بـ 65.38%، و تنخفض في العنف اللفظي بنسبة 23.07%، و العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 7.69%، كما تتساوى نسبته في ارتكاب كل من العنف الجنسي و العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 1.92%. أما القصر فلقد مارس أغلبهم العنف البدني بنسبة 100%.

الجدول رقم (94) : يبين المستوى التعليمي لمرتكي العنف بالقطاع الحضري التاسع .

المجموع	المستوى التعليمي				أشكال العنف
	متعلم		امي		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
20.33	12	20.33	12	00	00
69.49	41	69.49	41	00	00
1.78	01	1.78	01	00	00
00	00	00	00	00	00
6.77	04	6.77	04	00	00
1.78	01	1.78	01	00	00
100	59	100	59	00	00

الشكل رقم (69) : يبين المستوى التعليمي لمرتكي العنف بالقطاع الحضري التاسع .



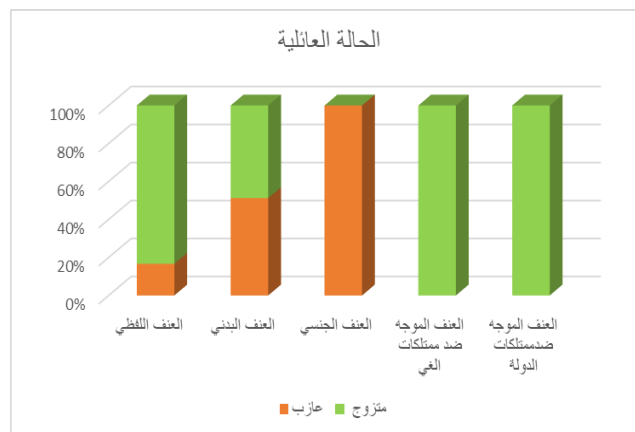
تعتبر معطيات الجدول على المستوى التعليمي للأفراد الذين مارسوا العنف الحضري في القطاع الحضري التاسع ، حيث يتضح لنا ارتفاع نسبة المتعلمين في ممارسة العنف و الذين يقدر عددهم بـ59متعلم ، في حين نسجل انعدام نسبة الاميين في ممارسة العنف .

كما سجلت معطيات الجدول ارتفاع نسبة المتعلمين في ارتكاب العنف البدني بنسبة 69.49%، وتنخفض في الأشكال الأخرى ، فلقد بلغت نسبة ممارستهم للعنف اللفظي 20.33%، بينما في العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بلغت نسبته 6.77%، كما نلاحظ تساوي نسبة كل من العنف الجنسي والعنف الموجه ضد ممتلكات الدولة و التي تقدر بـ1.78%.

الجدول رقم (95) : يبين الحالة العائلية لمرتكي العنف بالقطاع الحضري التاسع .

اشكال العنف	الحالة العائلية		الاجموع
	متزوج	أعزب	
	النسبة %	التكرار	النسبة %
العنف اللفظي	8.33	02	20.33
العنف البدني	87.5	21	69.49
العنف الجنسي	4.16	01	1.78
العنف الرمزي	00	00	00
العنف الموجه ضد ممتلكات الغير	00	00	6.77
العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة	00	00	1.78
الاجموع	100%	24	59

الشكل رقم (70) : يبين الحالة العائلية لمرتكي العنف بالقطاع الحضري التاسع .



يمثل الجدول الحالة العائلية للأفراد الذين مارسوا العنف الحضري في القطاع الحضري التاسع لسنة 2014 ، حيث يتبين لنا ارتفاع نسبة المتزوجين في ارتكاب العنف و الذي يقدر عددهم بـ35 متزوج مقابل 24 عازب . كما نلاحظ ارتفاع نسبة ارتكابهم للعنف البدني و انخفاض نسبت ممارستهم للأشكال الأخرى .

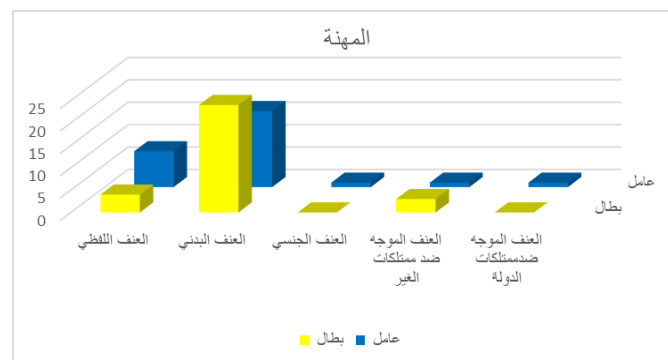
بالنسبة للمتزوجين فلقد ارتفعت نسبة ارتكابهم للعنف البدني والتي تقدر بـ57.14%، تليها نسبة العنف اللفظي بـ28.57%، ثم العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 11.42 ، و أخيرا نسبة العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة تقدر بـ2.85%.

أما العزاب فلقد بلغت نسبة ارتكابهم للعنف البدني بـ 87.5% حيث تسجل كأعلى نسبة لهم في ممارسة العنف، وتنخفض في كل من العنف اللفظي و الجنسي و التي تقدر بـ8.33% ، و 4.16% على التوالي .

الجدول رقم 96 : يبين مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري التاسع .

المهنة	أشكال العنف		المهنة		المجموع	
	بطل	عامل	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
العنف اللفظي	04	00	12.90	08	28.57	12
العنف البدني	24	00	77.41	17	60.71	41
العنف الجنسي	00	00	00	01	3.57	01
العنف الرمزي	00	00	00	00	00	00
العنف الموجه ضد ممتلكات الغير	03	00	9.67	01	3.57	04
العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة	00	00	00	01	3.57	01
المجموع	31	28	100%	28	100%	59

الشكل رقم (71) : يبين مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري التاسع .



بيانات الجدول على الحالة المهنية للأفراد الذين ارتكبوا العنف في القطاع الحضري التاسع لسنة 2014، حيث نلاحظ تقارب في عدد البطالين والعمال في ممارسة العنف حيث وصل عددهم 31 بطل مقابل 28 عامل. كما ترتفع نسبة ارتكابهم للعنف البدني بنسبة 69.49%.

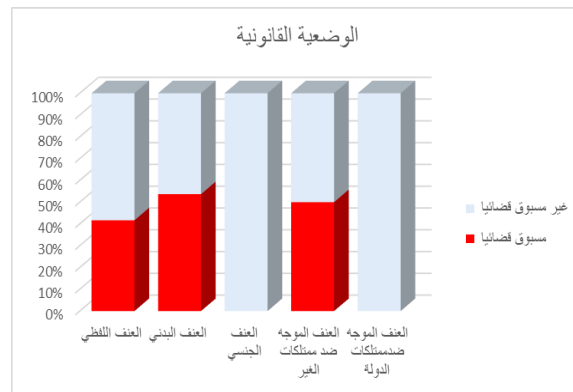
بالنسبة للبطالين نلاحظ ارتفاع نسبة ارتكابهم في العنف البدني حيث قدرت بـ 77.41%، وتنخفض في باقي الأشكال حيث قدرت نسبة العنف اللفظي 12.90%، بينما وصلت في العنف الموجه ضد ممتلكات الغير 9.67%.

أما العمال فلقد ارتفعت نسبة ارتكابهم للعنف البدني والتي تقدر بـ 60.71%، ثم تنخفض في ممارسة كل من العنف اللفظي بنسبة 28.57%، و العنف الجنسي، العنف الموجه ضد ممتلكات الغير، العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة بنسبة 3.57%.

الجدول رقم (97): يبين الوضعية القانونية لمرتكي العنف بالقطاع الحضري التاسع .

الجموع	الوضعية القانونية				أشكال العنف	
	غ. مسبق قضائيا		مسبق قضائيا			
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
20.33	12	23.33	07	17.24	05	العنف اللفظي
69.49	41	63.33	19	75.86	22	العنف البدني
1.78	01	3.33	01	00	00	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
6.77	04	6.66	02	6.89	02	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
1.78	01	3.33	01	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
%100	59	%100	30	100%	29	الجموع

الشكل رقم (72) : يبين الوضعية القانونية لمرتكي العنف بالقطاع الحضري التاسع .



تبين معطيات الجدول الوضعية القانونية للأفراد الذين مارسوا العنف في القطاع الحضري التاسع لسنة 2014، والمسجلون في محاضر الشرطة لسنة 2014. ما نلاحظه هو تقارب عدد المسبوقين وغير المسبوقين في ممارسة العنف حيث بلغ عددهم 29 مسبوق و30 غير مسبوق.

بالنسبة للمسبوقين فلقد سجلت لهم أعلى نسبة في ممارسة العنف البدني حيث بلغت 75.86%، و تنخفض نسبة ارتكابهم العنف اللفظي و العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بـ 17.24% و 6.89% على التوالي .

أما الافراد الذين لم يسبق لهم ارتكاب العنف فلقد بلغت نسبة ارتكابهم العنف البدني 63.33% ، وتنخفض في باقي الاشكال الى ان تصل الى 3.33% في كل من العنف الجنسي و العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة .

10- القطاع الحضري العاشر :

يتكون القطاع الحضري العاشر عدة احياء تتمثل في :حي 1000 و حي 20 اوت 1955، وحي بيزار ، وحي بونشادة. يبلغ عدد سكانها 26076 نسمة ، يعتبر حي بونشادة (بيرقاي) من أقدم الاحياء في المدينة يرجع للحقبة الاستعمارية ،ويتنوع الطابع العمراني للأحياء بين الطابع القديم و الحديث ، و بين تواجد سكنات فردية وعمارات . يتميز بحركة تجارية كبيرة لوجود محلات لبيع بالجملة بالإضافة الى تواجد المركز التجاري ماليزيا وسوق الخضار و الفواكه لاندربولي سابقا .

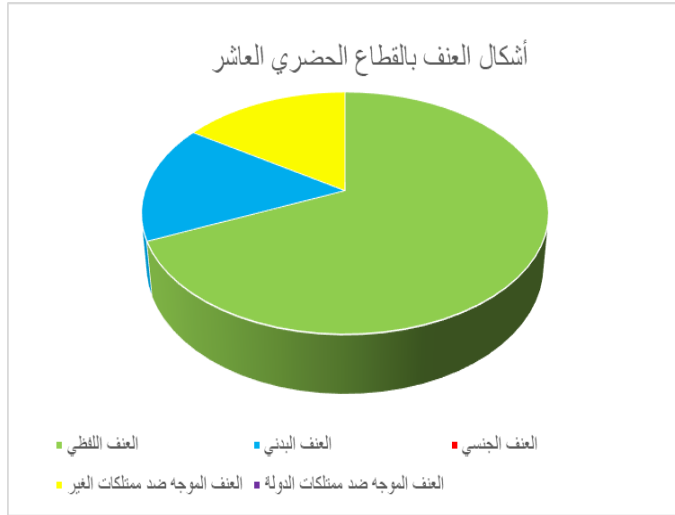
• عدد قضايا أشكال العنف الحضري بالقطاع الحضري العاشر.

يعتبر القطاع الحضري العاشر من بين القطاعات الأكثر أمانا في مدينة سطيف ويرجع ذلك لنجاح الخطة الأمنية الموضوعة حيث نلاحظ تكثيف أمني في كل من زاوية من زوايا هذه الأحياء وذلك من أجل حفظ سلامة و أمن السكان و ممتلكاتهم.

وهذا ما يعبر عنه حجم حالات العنف المسجلة حيث تم إحصاء 19 حالة عنف لسنة 2014، ، بنسبة العنف يقدر بـ 0.73% حالة عنف لكل 1000 نسمة، وبذلك تحتل المرتبة الاخيرة في تصنيف المناطق غير آمنة بمدينة سطيف .

الشكل رقم(73) : عدد قضايا أشكال العنف الحضري القطاع العاشر .

الجدول رقم(98) : عدد قضايا أشكال العنف الحضري القطاع الحضري العاشر .



النسبة %	التكرار	اشكال العنف
68.42	13	العنف اللفظي
15.78	03	العنف البدني
00	00	العنف الجنسي
00	00	العنف الرمزي
15.78	03	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
%100	19	المجموع

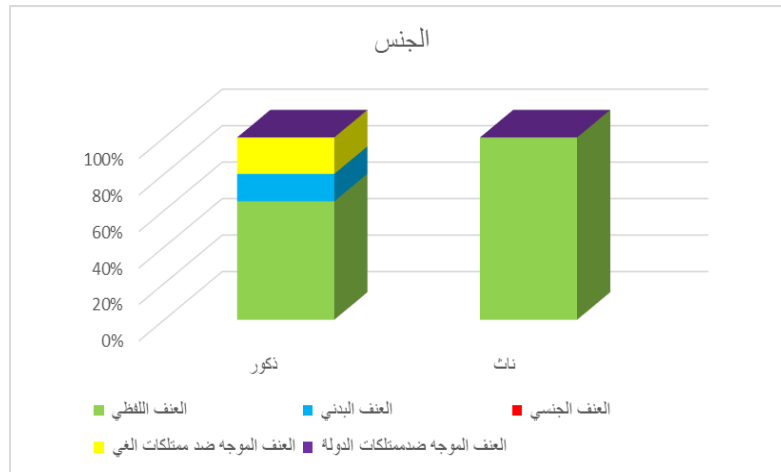
من خلال هذا الجدول يتضح لنا انخفاض عدد حالات العنف الممارسة في القطاع الحضري العاشر، والتي تقدر بـ 19 حالة. وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بحجم السكان القاطنين فيها والوافدين اليها بغرض التسوق والمبادلات التجارية، حيث نلاحظ ارتفاع في نسبة ممارسة العنف اللفظي بالقطاع والذي يقدر بـ 68.42%، و تنخفض نسبة ممارسة كل من العنف البدني و العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بـ 15.78%.

● الخصائص الديموغرافية لمرتكي العنف بالقطاع الحضري العاشر : تتمثل في :

الجدول رقم 99: يبين جنس مرتكي العنف بالقطاع الحضري العاشر .

المجموع		الجنس				اشكال العنف
النسبة %	التكرار	اناث		ذكور		
		النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
68.18	15	100	02	65	13	العنف اللفظي
13.63	03	00	00	15	03	العنف البدني
00	00	00	00	00	00	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
18.18	04	00	00	20	04	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
00	00	00	00	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
%100	22	%100	02	%100	20	المجموع

الشكل رقم (74): يبين جنس مرتكبي العنف بالقطاع الحضري العاشر .



تكشف لنا معطيات هذا الجدول عن متغير الجنس بالنسبة لمرتكبي العنف في القطاع الحضري العاشر، حيث نلاحظ انخفاض عدد مرتكبي العنف ويصل الى 22 فرد فقط من بينهم 20 ذكر و 2 أنثى. وارتفاع نسبة ممارستهم للعنف اللفظي بـ 68.18% ، والعنف الموجه ضد ممتلكات الغير بـ 18.18%، والعنف البدني بنسبة 13.63%، وانعدامها في باقي الاشكال الأخرى .

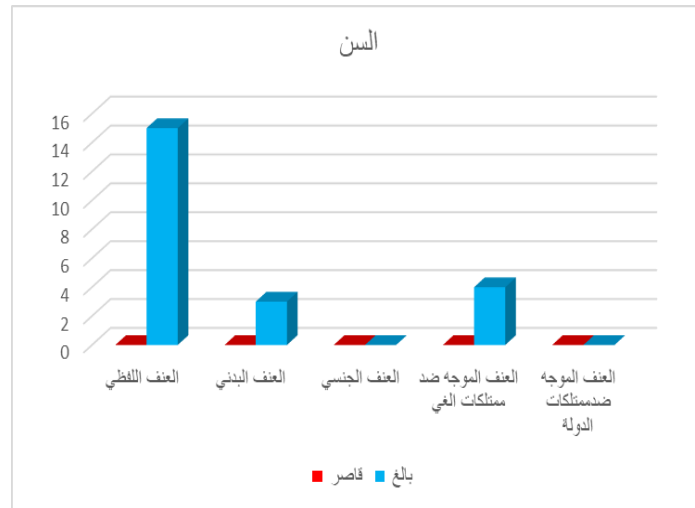
كما نلاحظ ارتفاع عدد الذكور في ممارسة العنف اللفظي بنسبة 65%، وتنخفض نسبتهم في ممارسة العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بـ 20%، والعنف البدني بـ 15%.

أما الإناث رغم انخفاض عددهن في ممارسة العنف الا أن معظمهن مارسن العنف اللفظي بنسبة 100%.

الجدول رقم (100) : يبين سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري العاشر .

المجموع	السن				اشكال العنف
	بالغ		قاصر		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
68.18	15	68.18	15	00	00
13.63	03	13.63	03	00	00
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
18.18	04	18.18	04	00	00
00	00	00	00	00	00
100	22	100	22	00	00

الشكل رقم (75): يبين سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري العاشر .



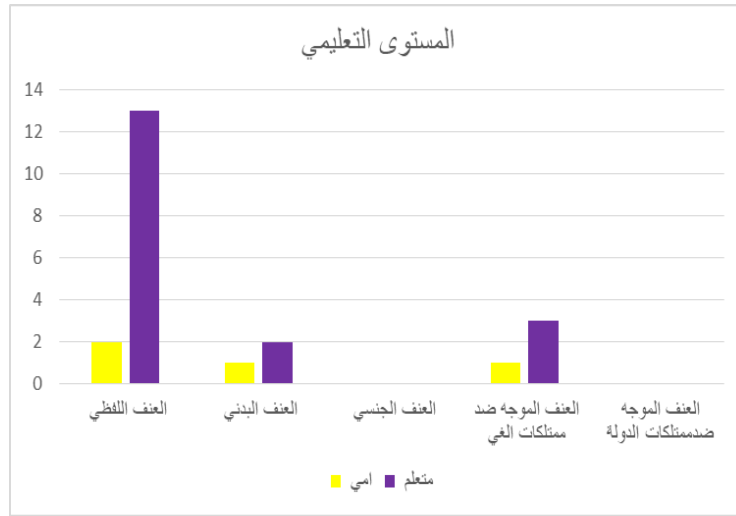
يكشف لنا الجدول المتعلق بمتغير السن للأفراد الذين ارتكبوا العنف بالقطاع الحضري العاشر عن ارتفاع نسبة البالغين في ارتكاب العنف، والذين يقدر عددهم بـ 22 بالغ فقط.

حيث نلاحظ ارتفاع نسبة ارتكابهم للعنف اللفظي والتي تقدر بـ 68.18%، وتنخفض في كل من العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 18.18%، و في العنف البدني بنسبة 13.63%.

الجدول رقم (101): يبين المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري العاشر .

اشكال العنف	الجنس		الجموع	
	امبي	متعلم	النسبة %	التكرار
العنف اللفظي	02	13	72.22	15
العنف البدني	01	02	11.11	03
العنف الجنسي	00	00	00	00
العنف الرمزي	00	00	00	00
العنف الموجه ضد ممتلكات الغير	01	03	16.66	04
العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة	00	00	00	00
الجموع	04	18	100%	22

الشكل رقم (76) : يبين المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري العاشر .



يبين لنا هذا الجدول المستوى التعليمي للأفراد الذين مارسوا العنف الحضري بالقطاع الحضري العاشر، حيث يكشف لنا عن ارتفاع نسبة المتعلمين في ممارسة العنف و الذين يقدر عددهم بـ 18 متعلم مقابل 4 أميين. كما نلاحظ ارتفاع نسبة ممارستهم للعنف اللفظي، و تنخفض في باقي الأشكال.

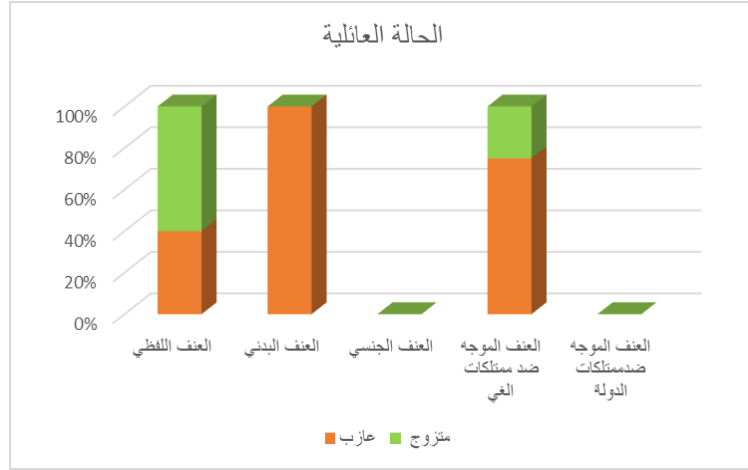
ونلاحظ أيضا ارتفاع نسبة المتعلمين في ارتكاب العنف اللفظي بـ 72.22%، و تنخفض نسبة ممارستهم للعنف الموجه ضد ممتلكات الغير بـ 16.66%، و العنف البدني بنسبة 11.11%.

أما الاميين فسجلت أعلى نسبة لهم في ممارسة العنف اللفظي بـ 50%، وتساوت نسبة ممارستهم لكل من العنف البدني و العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بـ 25%.

الجدول رقم 102 : يبين الحالة العائلية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري العاشر .

المجموع	الحالة العائلية				أشكال العنف	
	متزوج		أعزب			
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
68.18	15	90	09	50	06	العنف اللفظي
13.63	03	00	00	25	03	العنف البدني
00	00	00	00	00	00	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
18.18	04	10	01	25	03	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
00	00	00	00	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
100	22	100	10	100	12	المجموع

الشكل رقم (77) : بين الحالة العائلية لمرتكي العنف بالقطاع الحضري العاشر .



من خلال هذا الجدول يتضح لنا الحالة العائلية للأفراد الذين مارسوا العنف الحضري بالقطاع الحضري العاشر والمسجلين في محاضر الشرطة لسنة 2014. حيث نلاحظ تقارب عدد العزاب والمتزوجين في ارتكاب العنف والذين يقدر عددهم بـ 12 عازب و 10 متزوجين.

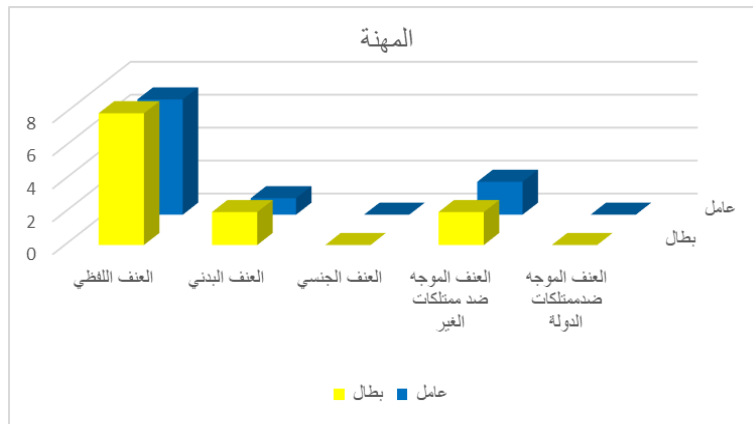
بالنسبة للعزاب ترتفع نسبة ارتكابهم للعنف اللفظي الى 50%، وتنخفض في كل من العنف البدني والعنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 25%.

أما المتزوجين فتتمركز أعلى نسبة لهم في ممارسة العنف اللفظي تقدر بـ 90%، و أصغرها في العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بـ 10%.

الجدول رقم (103) :بين مهنة مرتكي العنف بالقطاع الحضري العاشر .

المجموع	المهنة				اشكال العنف	
	عامل		بطل			
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
68.18	15	70	07	66.66	08	العنف اللفظي
13.63	03	10	01	16.66	02	العنف البدني
00	00	00	00	00	00	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
18.18	04	20	02	16.66	02	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
00	00	00	00	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
%100	22	%100	10	%100	12	المجموع

الشكل رقم (78) : يبين مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري العاشر .



يتناول هذا الجدول الحلة المهنية للأفراد الذين ارتكبوا العنف في القطاع الحضري العاشر ، حيث نلاحظ تقارب في ممارسة العنف لدى فئة البطالين وعمال. مع ارتفاع نسبة ارتكابهم للعنف اللفظي وانخفاضها ممارستهم لباقي الأشكال.

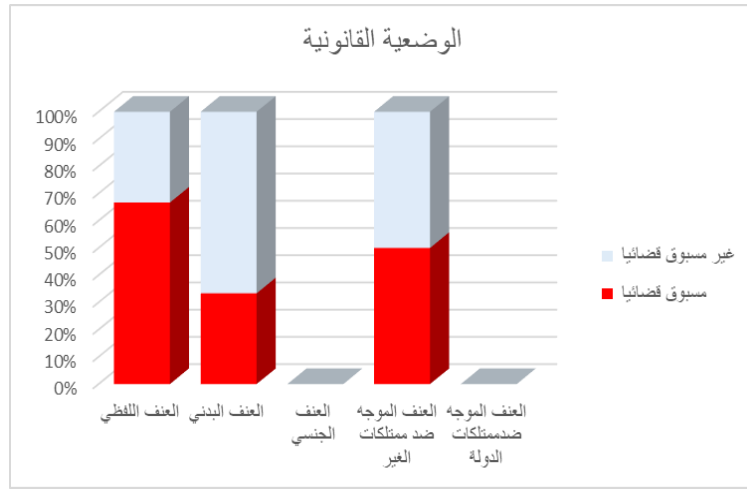
بالنسبة لفئة البطالين نلاحظ ارتفاع نسبة ارتكابهم للعنف اللفظي والتي تقدر بـ 66.66%، و تتساوى في كل من العنف البدني و العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بـ 16.66%.

أما فئة المتزوجين فلقد قدرت نسبة ممارستهم للعنف اللفظي بـ 70% حيث تشكل اعلى نسبة لهم، وتنخفض في كل من العنف البدني و العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 20% و 10% على التوالي .

الجدول رقم (104): يبين الوضعية القانونية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري العاشر .

اشكال العنف	الوضعية القانونية			
	مسبق قضائيا		غ. مسبق قضائيا	
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
العنف اللفظي	76.92	10	55.55	05
العنف البدني	7.69	01	22.22	02
العنف الجنسي	00	00	00	00
العنف الرمزي	00	00	00	00
العنف الموجه ضد ممتلكات الغير	15.38	02	22.22	02
العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة	00	00	00	00
المجموع	100%	13	100%	09

الشكل رقم (79) : بين الوضعية القانونية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري العاشر :



ما يمكن تسجيله من خلال هذا الجدول الذي يمثل الوضعية القانونية للأفراد الذين مارسوا العنف في القطاع الحضري العاشر، هو ملاحظة ارتفاع عدد المسبوقين قضائياً في معاودة ممارسة العنف حيث قدر عددهم بـ13 مسبوق مقابل 9 غير مسبوقين.

يعتبر المسبوقون قضائياً أكثر افراد ارتكابا للعنف اللفظي و الذي قدرت نسبته بـ76.9%، ثم تليها نسبة العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بـ15.38%، و العنف البدني بنسبة 7.69%، و تنعدم في باقي الاشكال .

أما الافراد غير مسبوقين قضائياً و البالغ عددهم 9 افراد ترتفع نسبة ممارستهم للعنف اللفظي بـ55.55%، وتتساوى نسبة ممارستهم لكل من العنف البدني و العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بـ22.22%.

11- القطاع الحضري الحادي عشر .

يتمثل القطاع الحضري الحادي عشر في المنطقة السكنية التي تضم كل من :حي لعارسة، وحي 500 مسكن، وحي 300 مسكن. وبالغ عدد سكانها 20063 نسمة ، تعتبر من مناطق التي تقل بها الكثافة السكانية ، يتنوع الطابع العمراني لها بمزيج بين السكنات الفردية الخاصة و السكنات الجماعية التي عبارة عن عمارات اجتماعية و عمارات لكتاب.

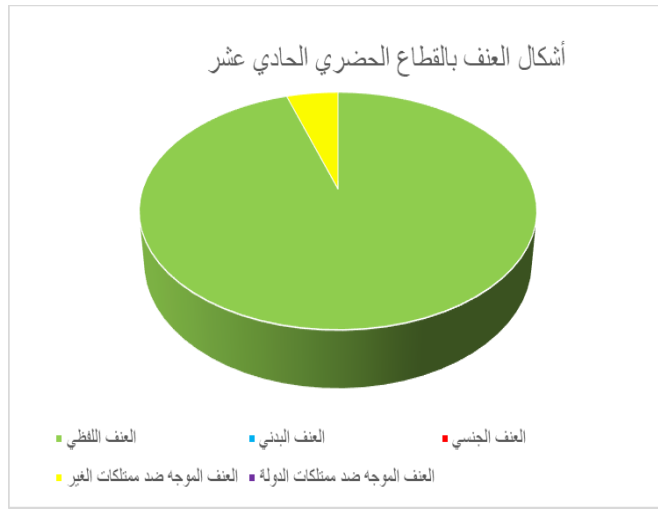
● عدد قضايا أشكال العنف الحضري بالقطاع الحضري الحادي عشر:

تقدر عدد حالات العنف المرتكبة في القطاع الحضري الحادي عشر بما يقارب 40 حالة عنف مسجلة في سنة 2014، أي بنسبة 6.39% وهي نسبة منخفضة مقارنة مع باقي المقاطعات فتحتل المرتبة السابعة ضمن تصنيف الأماكن الأكثر عنفا بمدينة سطيف، حيث تقدر نسبة حالات العنف بـ 1.99% حالة عنف لكل 1000 نسمة .

الجدول رقم (105) : عدد قضايا أشكال العنف الحضري القطاع الشكل رقم (80) : عدد قضايا أشكال العنف القطاع

الحضري الحادي عشر.

الحضري الحادي عشر



النسبة %	التكرار	اشكال العنف
95	38	العنف اللفظي
00	00	العنف البدني
00	00	العنف الجنسي
00	00	العنف الرمزي
05	02	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
%100	40	المجموع

تطلعنا معطيات الجدول عن حجم حالات العنف المرتكبة في القطاع الحضري الحادي عشر، حيث نلاحظ انخفاض عدد حالات العنف المرتكبة والتي تقدر بـ 40 حالة مسجلة في محاضر الشرطة لسنة 2014 ، كما نلاحظ ممارسة شكلين فقط من العنف في هذا القطاع هما: العنف اللفظي و العنف الموجه ضد ممتلكات الغير ، حيث تقدر نسبتها 95%، و 5% على التوالي .

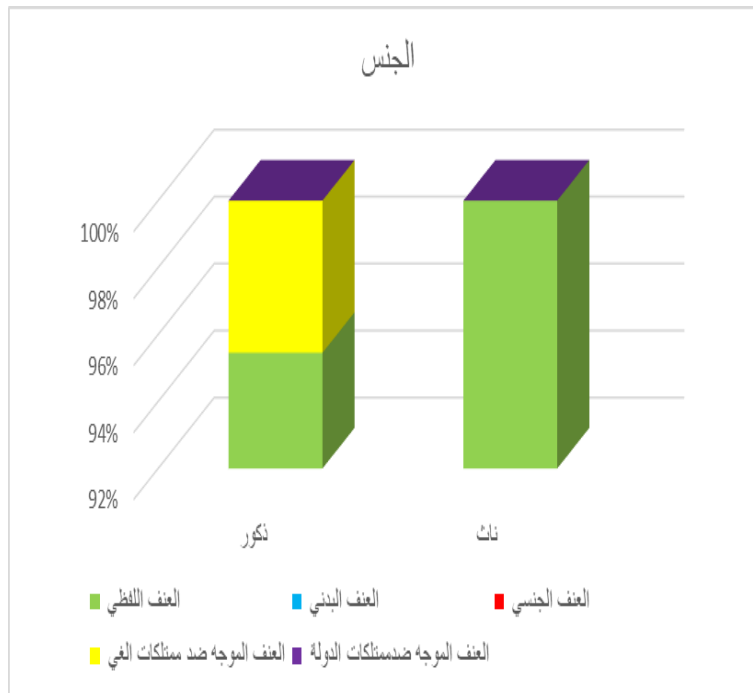
● الخصائص الديموغرافية لمرتكي العنف بالقطاع الحضري الحادي عشر:

تتمثل الخصائص الديموغرافية للأفراد الذين مارسوا العنف الحضري بالقطاع الحضري الحادي عشر في:

الجدول رقم (106) :يبين جنس مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الحادي عشر.

الجموع	الجنس					أشكال العنف
	اناث		ذكور			
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
96.55	56	100	14	95.45	42	العنف اللفظي
00	00	00	00	00	00	العنف البدني
00	00	00	00	00	00	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
3.44	02	00	00	4.54	02	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
00	00	00	00	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
100	58	100	14	100	44	الجموع

الشكل رقم(81) : يبين جنس مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الحادي عشر.



يبين لنا هذا الجدول جنس مرتكبي العنف في القطاع الحضري الحادي عشر والمقدر عددهم بـ 58 مدان من بينهم 44 ذكر و14 أنثى، أغلبهم مارسوا العنف اللفظي بنسبة 96.55%، وباقي النسبة كانت للعنف الموجه ضد ممتلكات الغير تقدر بـ 3.44%.

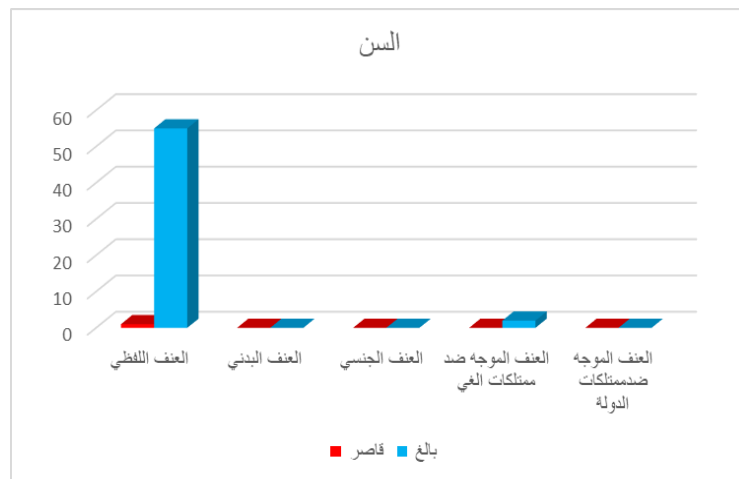
بالنسبة للذكور فلقد مارس أغلبهم العنف اللفظي بنسبة 95.45%، وتنخفض الا ان تصل الى 4.54% تمثل نسبة ممارستهم للعنف الموجه ضد ممتلكات الغير، وتندم في باقي الأشكال.

أما الاناث فمعظمهن مارسن العنف اللفظي بنسبة 100%، ولم يمارسن أي شكل آخر من أشكال العنف.

الجدول رقم(107) :يبين سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الحادي عشر.

المجموع	السن				اشكال العنف
	بالغ		قاصر		
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
96.55	56	96.49	55	100	01
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
3.44	02	3.50	02	00	00
00	00	00	00	00	00
%100	58	%100	57	%100	01

الشكل رقم(82) : يبين سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الحادي عشر .



نلاحظ من خلال هذا الجدول الذي يمثل متغير السن للأفراد الذين ارتكبوا العنف في القطاع الحضري الحادي عشر ، والبالغ عددهم 58 مدان من بينهم 57 بالغ وقاصر، ارتفاع نسبة ارتكابهم للعنف اللفظي، وانخفاضها في باقي الأشكال.

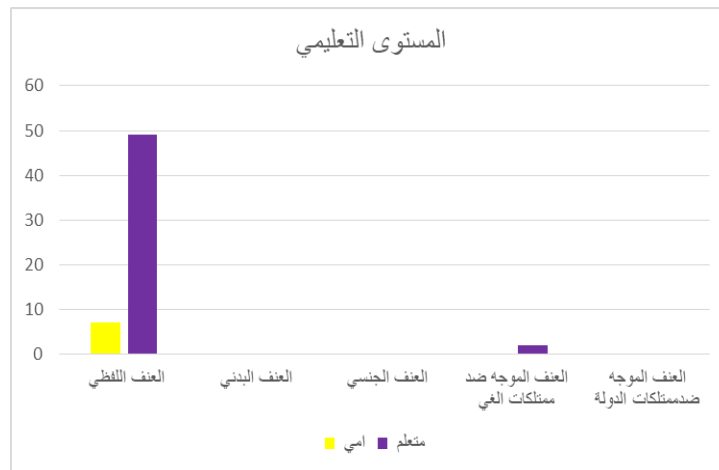
لقد ارتفعت نسبة البالغين في ممارسة العنف اللفظي والتي تقدر بـ 96.49%، و تنخفض نسبة ممارستهم للعنف الموجه ضد ممتلكات الدولة بنسبة 3.50%، و تنعدم في باقي الأشكال.

أما نسبة ارتكاب القصر للعنف فلقد بلغت نسبة 100% في ممارسة العنف اللفظي.

الجدول رقم (108): يبين المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الحادي عشر.

الاجموع	المستوى التعليمي				أشكال العنف
	متعلم		امي		
النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار
96.55	56	96.07	49	100	07
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
3.44	02	3.92	02	00	00
00	00	00	00	00	00
%100	58	%100	51	100%	07

الشكل رقم (83): يبين المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الحادي عشر.



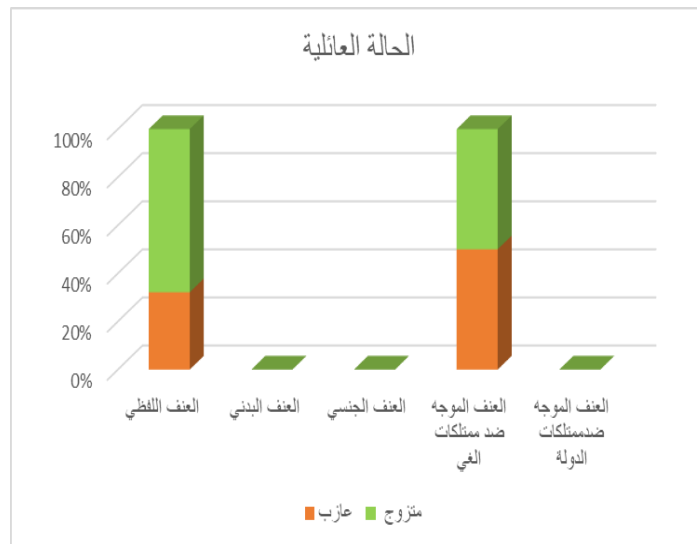
يتبين لنا من خلال هذا الجدول المستوى التعليمي للأفراد الذين مارسوا العنف في القطاع الحضري الحادي عشر ، والذين يقدر عددهم بـ 58 من بينهم 51 متعلم و 7 أميين، أغلبهم مارسوا العنف اللفظي.

بالنسبة للمتعلمين نلاحظ ارتفاع نسبة ممارستهم للعنف اللفظي والتي تقدر بـ 96.51%، ثم تنخفض في العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بـ 3.92%، وتنعدم في باقي الأشكال. أما الأميين فأغلبيتهم مارست العنف اللفظي بنسبة 100%، ولم تسجل لهم أي حالة عنف في باقي الأشكال.

الجدول رقم (109): يبين الحالة العائلية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الحادي عشر.

اشكال العنف	الحالة العائلية		الاجموع
	متزوج	أعزب	
	النسبة %	التكرار	النسبة %
العنف اللفظي	97.43	38	96.55
العنف البدني	00	00	00
العنف الجنسي	00	00	00
العنف الرمزي	00	00	00
العنف الموجه ضد ممتلكات الغير	2.56	01	3.44
العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة	00	00	00
الاجموع	100%	39	100%

الشكل رقم (84): يبين الحالة العائلية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الحادي عشر.



يوضح لنا هذا الجدول الحالة العائلية للأفراد الذين ارتكبوا العنف في القطاع الحضري الحادي عشر، حيث نلاحظ ارتفاع نسبة المتزوجين والذين يقدر عددهم 39 متزوج مقابل 19 أعزب.

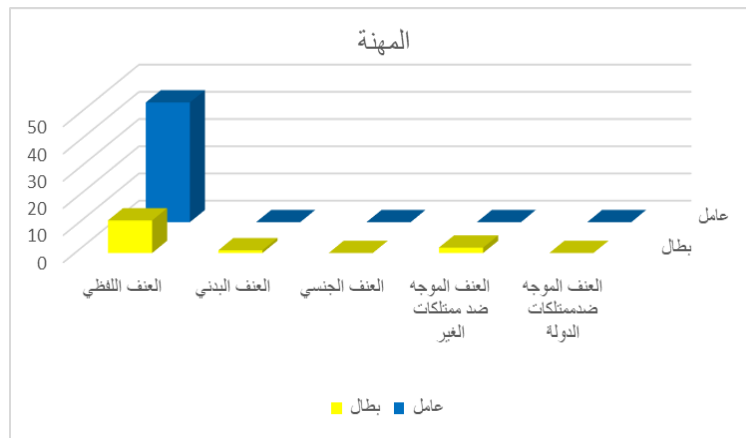
بالنسبة للمتزوجين فلقد بلغ عددهم 39 مدان مارست أغليتهم العنف اللفظي بنسبة 97.43 %، وتنخفض الى 2.56 % في العنف الموجه ضد ممتلكات الغير .

بينما العزاب فقد مارس أغلبهم العنف اللفظي بنسبة 94.76 %، وتنخفض نسبة ممارستهم للعنف الموجه ضد ممتلكات الغير حيث قدرت بـ 5.26 %.

الجدول رقم(110) :يبين مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الحادي عشر .

المجموع	المهنة				اشكال العنف	
	عامل		بطل			
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار		
96.55	56	100	44	85.71	12	العنف اللفظي
00	00	00	00	00	00	العنف البدني
00	00	00	00	00	00	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
3.44	02	00	00	14.28	02	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
00	00	00	00	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
%100	58	%100	44	%100	14	المجموع

الشكل رقم(85) : يبين مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الحادي عشر .



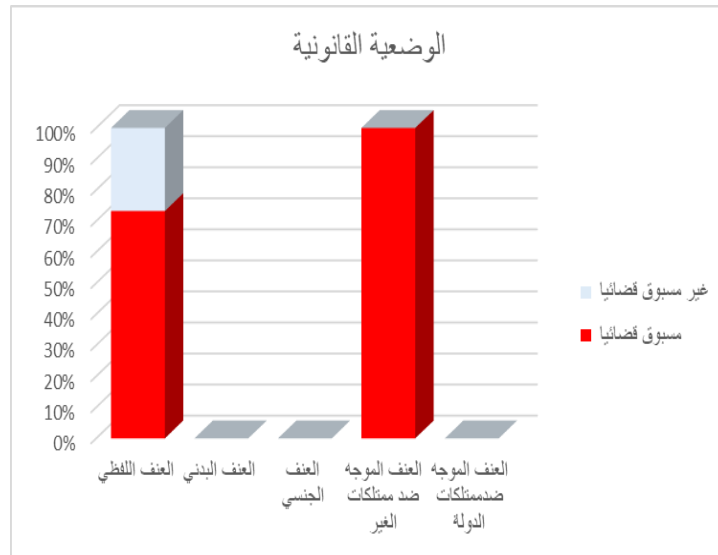
يتبين لنا من خلال هذا الجدول الحالة المهنية للأفراد الذين مارسوا العنف في القطاع الحضري الحادي عشر ، حيث نلاحظ ارتفاع نسبة العمال في ممارسة العنف ويقدر عددهم بـ 44 عامل مقابل 14 بطل. أغلبهم مارسوا العنف اللفظي

بنسبة 100%. أما البطالين فلقد ارتفعت نسبة ارتكابهم للعنف اللفظي و التي تقدر بـ 85.71%، ثم العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 14.28% .

الجدول رقم (111) : يبين الوضعية القانونية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الحادي عشر .

الجموع	الوضعية القانونية				أشكال العنف	
	غ. مسبوق قضائيا		مسبوق قضائيا			
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
96.55	56	100	15	95.34	41	العنف اللفظي
00	00	00	00	00	00	العنف البدني
00	00	00	00	00	00	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
3.44	02	00	00	4.65	02	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
00	00	00	00	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
%100	58	%100	15	%100	43	الجموع

الشكل رقم (86) : يبين الوضعية القانونية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الحادي عشر.



يبين لنا الجدول الخاص بالوضعية القانونية للأفراد الذين مارسوا العنف في القطاع الحضري الحادي عشر، ارتفاع نسبة ممارسة العنف من قبل المسبوقين قضائيا حيث يقدر عددهم بـ 43 مقابل 15 غير مسبوق .

كما نلاحظ ان أغلبية المسبوقين مارسوا العنف اللفظي بنسبة 95.34%، و العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 4.65%، أما غير مسبوقين فقد مارس جلهم العنف اللفظي بنسبة 100% .

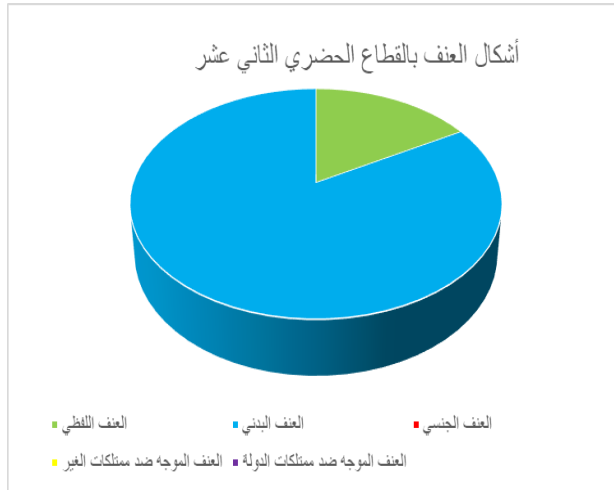
12- القطاع الحضري الثاني عشر.

يضم القطاع الحضري الثاني عشر حيين هما: حي الهضاب وحي المنطقة الحضرية الجديدة، حيث تعتبر من المناطق حديثة الإنجاز وتتمثل في العمارات وسكنات فردية، تحتوي على عدة مرافق عمومية أهمها القطب الجامعي الثاني محمد لمين دباغين سطيف 2 ، ويبلغ عدد سكانها 31450 نسمة.

● عدد قضايا أشكال العنف الحضري:

تبلغ عدد حالات العنف في القطاع الحضري الثاني عشر ما يعادل 42 حالة عنف خلال سنة 2014، حيث يحتل المرتبة العاشرة من حيث معدلات العنف والتي تقدر بـ 1.34% حالة عنف لكل 1000 نسمة.

الجدول رقم 112: عدد قضايا أشكال العنف الحضري القطاع الحضري الثاني عشر
الشكل رقم 87: عدد قضايا أشكال العنف الحضري القطاع الثاني عشر



النسبة %	التكرار	اشكال العنف
16.66	07	العنف اللفظي
83.33	35	العنف البدني
00	00	العنف الجنسي
00	00	العنف الرمزي
00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
100	42	المجموع

تعطي لنا بيانات الجدول صورة واضحة عن أشكال العنف المرتكبة في القطاع الحضري الثاني عشر ، حيث يتبين لنا حجم حالات العنف التي وقعت في المقاطعة و البالغ عددها 42 حالة عنف لسنة 2014 ، كما نلاحظ ارتفاع نسبة ممارسة العنف البدني والمقدرة بـ 83.33%، وتنخفض في ممارسة العنف البدني والتي تقدر بـ 16.66%، وتندعم في

باقي الأشكال الأخرى . حيث نلاحظ انخفاض معدل ممارسة العنف بالمنطقة و الذي تتحكم فيه عدة عوامل أهمها : ضعف الروابط الاجتماعية بين السكان لكونها منطقة جديدة، وسكانها من مناطق مختلفة لا تجمعهم صلة .

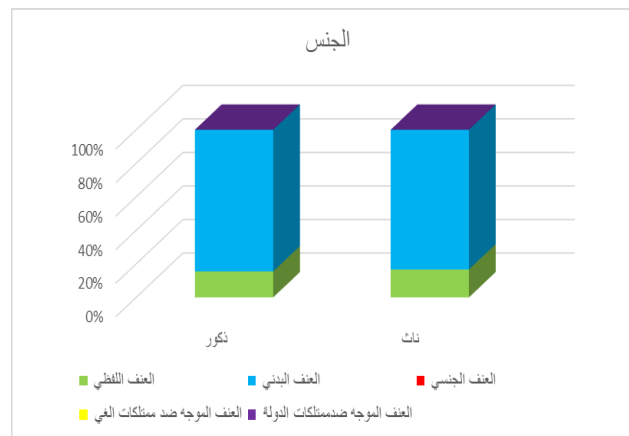
• الخصائص الديموغرافية لمرتكي العنف بالقطاع الحضري الثاني عشر:

تتمثل الخصائص الديموغرافية للأفراد الذين ارتكبوا العنف لسنة 2014 في القطاع الحضري الثاني عشر فيما يلي:

الجدول رقم (113) : يبين جنس مرتكي العنف بالقطاع الحضري الثاني عشر .

المجموع	الجنس				اشكال العنف
	اناث		ذكور		
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
15.62	10	16.66	01	15.51	09
84.37	54	83.33	05	84.48	49
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
%100	64	%100	6	%100	58

الشكل رقم (88): يبين جنس مرتكي العنف في القطاع الحضري الثاني عشر.



يبين لنا الجدول السابق عدد الأفراد الذين ارتكبوا العنف الحضري في القطاع الحضري الثاني عشر، و الذين يقدر عددهم بـ 64 مدان من بينهم 58 ذكر و 6 اناث. أغلبهم مارسوا العنف البدني بنسبة 84.37%، و العنف البدني بنسبة 15.62%.

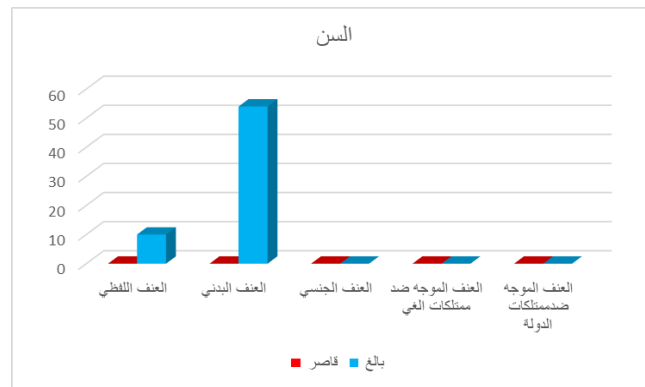
بالنسبة للذكور و الذين يشكلون الأغلبية في ممارسة العنف في القطاع ، فقد بلغت نسبة ارتكابهم للعنف البدني 84.48%، و تنخفض في ممارستهم للعنف اللفظي حيث تقدر نسبتهم بـ15.51%.

في حين سجلت اعلى نسبة للعنف عند الاناث في العنف البدني بنسبة 83.33%، تليها نسبة 16.66% تمثل العنف اللفظي .

الجدول رقم (114) :يبين سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني عشر.

اشكال العنف	السن		الاجموع	
	قاصر	بالغ	النسبة %	التكرار
العنف اللفظي	00	10	15.62	10
العنف البدني	00	54	84.37	54
العنف الجنسي	00	00	00	00
العنف الرمزي	00	00	00	00
العنف الموجه ضد ممتلكات الغير	00	00	00	00
العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة	00	00	00	00
الاجموع	00	64	100%	64

الشكل رقم 89: يبين سن مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني عشر.



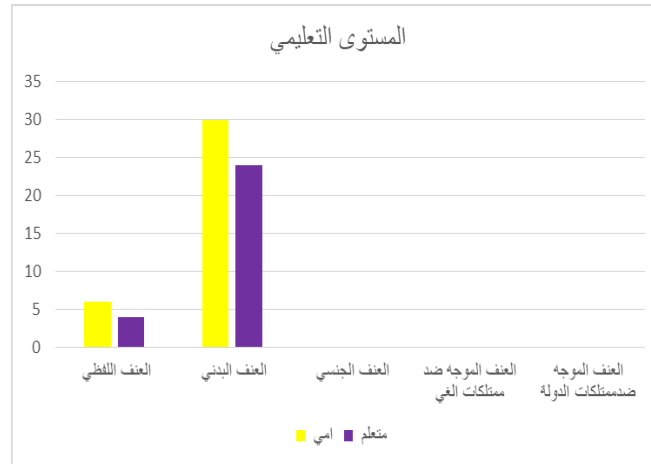
يخبرنا هذا الجدول عن متغير السن للأفراد الذين مارسوا العنف في القطاع الحضري الثاني عشر ، حيث يتضح لنا ارتفاع نسبة البالغين في ممارسة العنف لأنهم يشكلون الأغلبية بنسبة 100%، كما نلاحظ ارتفاع نسبة ممارستهم للعنف

البدني والذي يقدر بـ 84.37%، و نخفض في ممارسة العنف اللفظي بنسبة 15.62%، و تنعدم في باقي الأشكال الأخرى.

الجدول رقم(115) :يبين المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني عشر :

المجموع		المستوى التعليمي				اشكال العنف
		متعلم		امي		
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
15.62	10	14.28	04	16.66	06	العنف اللفظي
84.37	54	85.71	24	83.33	30	العنف البدني
00	00	00	00	00	00	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
00	00	00	00	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
00	00	00	00	00	00	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
100	64	100	28	100	36	المجموع

الشكل رقم (90): يبين المستوى التعليمي لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني عشر.



تكشف لنا معطيات الجدول على المستوى التعليمي للأفراد الذين مارسوا العنف في القطاع الحضري الثاني عشر ، والمسجلين ضمن محاضر الشرطة لسنة 2014، حيث يتبين لنا ارتفاع نسبة الأيمن في ارتكاب العنف والذين يقدر عددهم بـ 36 أمني مقابل 28 متعلم.

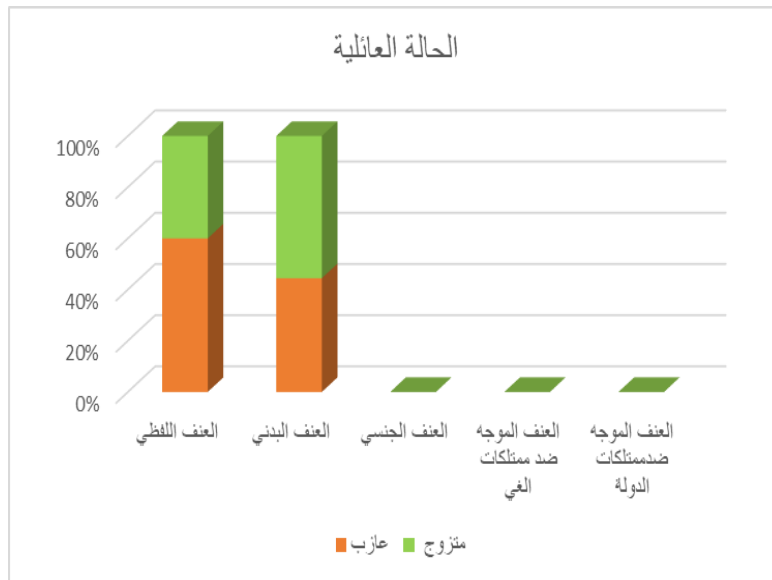
بالنسبة للأيمن فقد مارست أغلبيتهم العنف البدني بنسبة 83.33%، ثم العنف اللفظي بنسبة 16.66%، وتنعدم نسبة ممارستهم لباقي الأشكال.

أما المتعلمين فترتفع نسبة ممارستهم كذلك في العنف البدني والتي تقدر بـ 85.71%، تليها نسبة ممارستهم للعنف اللفظي بـ 14.28%، و لم تسجل لهم أي نسبة في باقي الأشكال.

الجدول رقم(116) :يبين الحالة العائلية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني عشر.

المجموع	الحالة العائلية				اشكال العنف
	متزوج		أعزب		
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
15.62	10	9.41	04	20	06
84.37	54	88.23	30	80	24
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
%100	64	%100	34	%100	30

الشكل رقم (91) : يبين الحالة العائلية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني عشر .



يوضح لنا هذا الجدول الحالة العائلية للأفراد الذين مارسوا العنف في القطاع الحضري الثاني عشر ، حيث نلاحظ بانه يوجد تقارب في ممارسة العنف من طرف العزاب و المتزوجين ، و الذين يقدر عددهم بـ 30عازب و 34متزوج . و تظهر اعلى نسبة لهم في ممارسة العنف البدني.

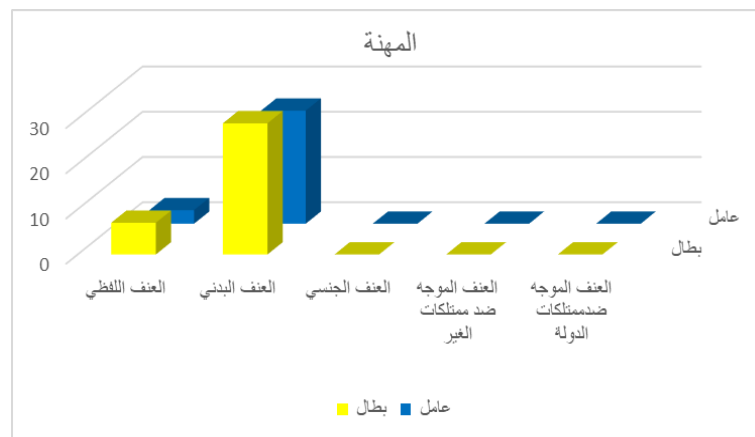
كما نلاحظ ارتفاع نسبة العزاب ي ممارسة العنف البدني بنسبة 80%، وتنخفض في ممارسة العنف اللفظي بنسبة 20%، كما تنعدم نسبتهم في ممارسة الأشكال الأخرى.

أما المتزوجين فلقد بلغت نسبة ممارستهم للعنف البدني بـ 88.31%، و العنف اللفظي بنسبة 9.41%، و تنعدم في باقي الأشكال.

الجدول رقم 117: يبين مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني عشر.

المجموع	المهنة				اشكال العنف
	عامل		بطال		
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
15.62	10	10.71	03	19.44	07
84.37	54	89.28	25	80.55	29
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
100%	64	100%	28	100%	36

الشكل رقم (92): يبين مهنة مرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني عشر.



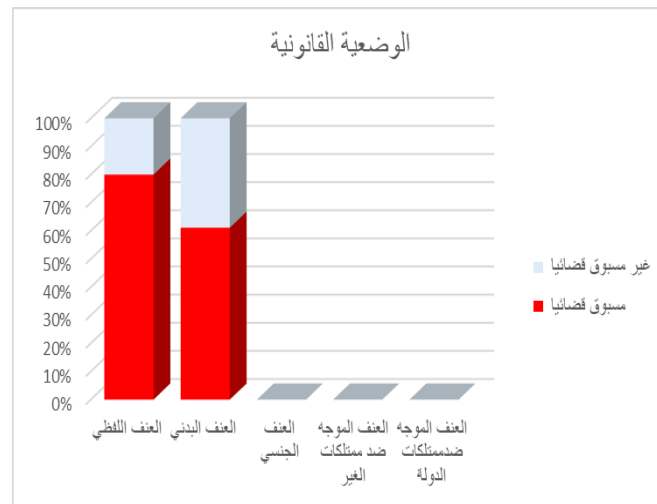
يخبرنا الجدول المتعلق بالحالة المهنية للأفراد الذين مارسوا العنف في القطاع الحضري الثاني عشر، بارتفاع نسبة البطالة في أوساط المدانين بارتكاب العنف والبالغ عددهم 36 بطال مقابل 28 عامل، حيث نلاحظ ارتفاع نسبتهم في ارتكاب العنف البدني بـ 80.55%، و تنخفض في ممارسة العنف اللفظي و التي تصل الى 19.44%، بينما لم تسجل لهم أية نسبة في الاشكال الأخرى.

أما المتزوجين والبالغ عددهم 28 متزوج ترتفع نسبة ممارستهم للعنف البدني والمقدرة بـ89.28%، و تنخفض في العنف اللفظي بنسبة 10.71%، و تنعدم في باقي الأشكال الأخرى.

الجدول رقم(118) :يبين الوضعية القانونية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني عشر :

الجموع	الوضعية القانونية				اشكال العنف
	مسبوق قضائيا		غ. مسبوق قضائيا		
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
15.62	10	8.69	02	19.51	08
84.37	54	91.30	21	80.48	33
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
00	00	00	00	00	00
%100	64	%100	23	%100	41

الشكل رقم (93) :يبين الوضعية القانونية لمرتكبي العنف بالقطاع الحضري الثاني عشر.



يكشف لنا الجدول السابق عن الوضعية القانونية للأفراد الذين مارسوا العنف في القطاع الحضري الثاني عشر، حيث يتبين لنا ارتفاع المسبوقين في معاودة ارتكاب العنف والذين يقدر عددهم بـ41مسبوق مقابل 23 غير مسبوقين.

بالنسبة للمسبوقين نلاحظ ارتفاع نسبة ارتكابهم للعنف البدني بـ80.48%، وانخفاضها في العنف اللفظي بنسبة 19.41%، و انعدامها في ممارستهم لباقي الاشكال.

أما الغير مسبوقين قضائيا فتقدر نسبة ممارستهم للعنف البدني بـ91.30%، و العنف اللفظي بنسبة 8.69%، كما تنعدم نسبة ممارستهم لباقي الأشكال.

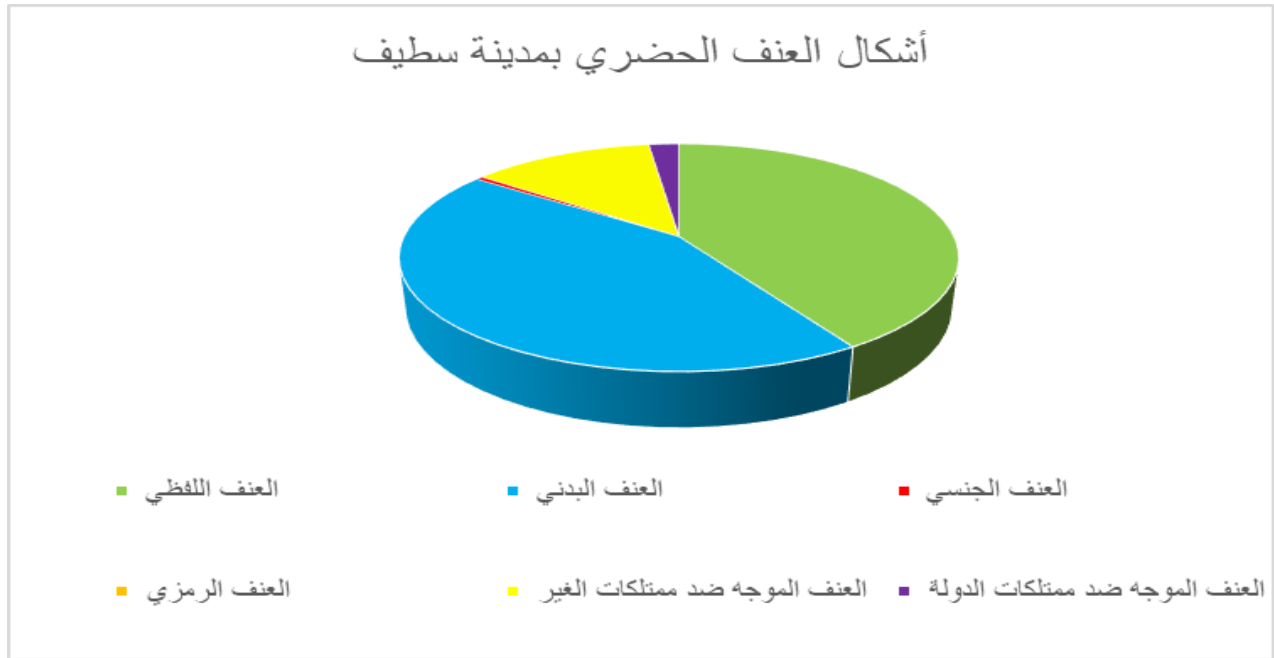
13- مدينة سطيف.

من خلال ما سبق، يمكن وضع ملخص اجمالي لبيانات الدراسة يتوافق مع الطرح التفصيلي السابق، من خلال تسليط الضوء على مختلف أشكال العنف الحضري 12 قطاع حضري، والخصائص الديموغرافية لمرتكبي العنف.

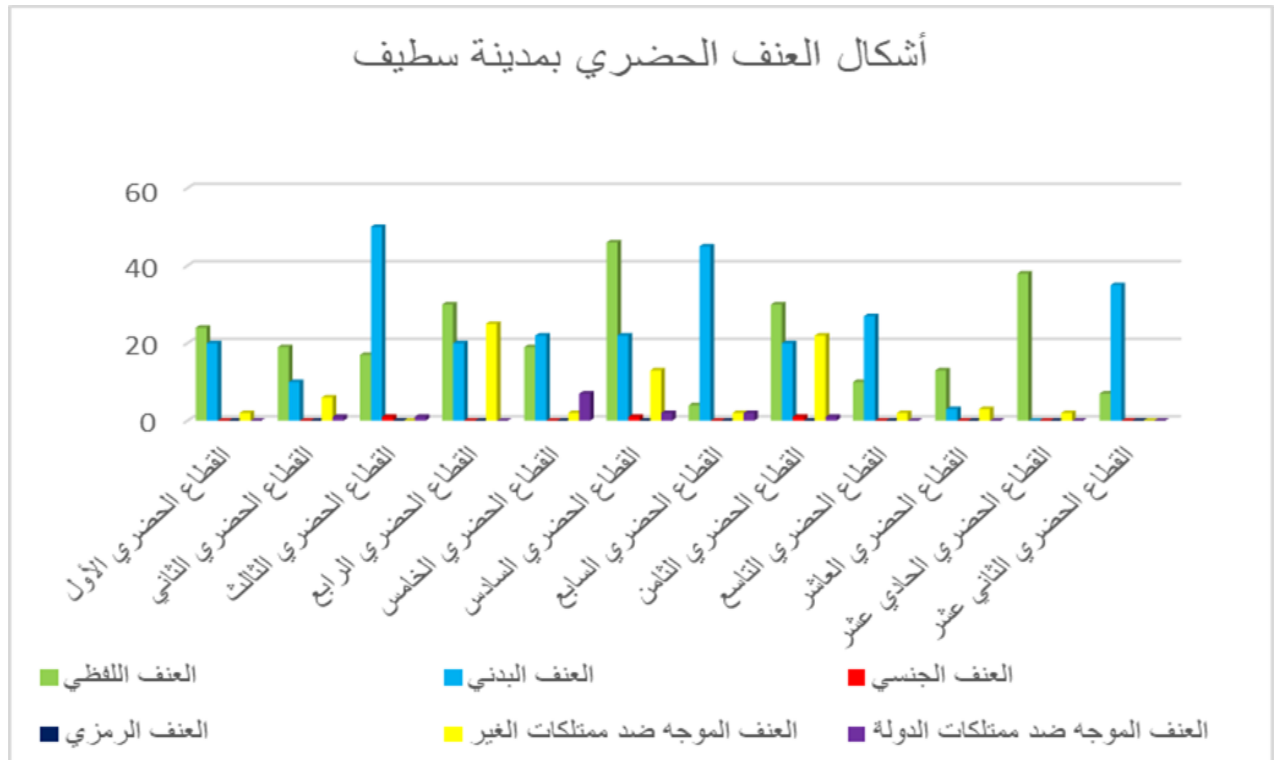
الجدول رقم(119) : تحليل وتفسير البيانات المتعلقة بقضايا أشكال العنف الحضري لمدينة سطيف.

القطاع الحضري	العنف اللفظي	العنف البدني	العنف الجنسي	العنف الرمزي	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة	المجموع
القطاع الحضري الأول	24	20	0	0	2	0	46
القطاع الحضري الثاني	19	10	0	0	6	1	36
القطاع الحضري الثالث	17	50	1	0	0	1	69
القطاع الحضري الرابع	30	20	0	0	25	0	76
القطاع الحضري الخامس	19	22	0	0	2	7	43
القطاع الحضري السادس	46	22	1	0	13	2	88
القطاع الحضري السابع	4	45	0	0	2	2	54
القطاع الحضري الثامن	30	20	1	0	22	1	72
القطاع الحضري التاسع	10	27	0	0	2	0	41
القطاع الحضري العاشر	13	3	0	0	3	0	19
القطاع الحضري الحادي عشر	38	0	0	0	2	0	40
القطاع الحضري الثاني عشر	7	35	0	0	0	0	42
المجموع	257	274	3	0	79	13	626
النسبة %	41.05	43.77	0.48	0	12.62	2.08	%100

الشكل رقم (94) : عدد قضايا أشكال العنف الحضري لمدينة سطييف.



الشكل رقم (95): عدد قضايا أشكال العنف الحضري عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطييف.



يوضح لنا الجدول السابق حجم حالات العنف الممارس في مدينة سطيف من خلال معطيات 12 قطاع حضري والتي يقدر عددها بـ 626 حالة عنف مسجلة بمدينة سطيف، و التي تتوزع على 6 أشكال حيث نلاحظ ارتفاع نسبة ممارسة العنف البدني و المقدرة بـ 43.77%، تليها نسبة العنف اللفظي بـ 41.05%. حيث تعتبر نسبتان متقاربتان بمعنى ان العنف الأكثر ممارسة في مدينة سطيف هو العنف البدني و اللفظي .

كما نلاحظ انخفاض نسبة ممارسة الاشكال الأخرى حيث قدرت نسبة ممارسة العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بـ 12.62%، ثم ممارسة كل من العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة والعنف الجنسي بنسبة ضئيلة جدا حيث تقدر بـ 2.08% و 0.48% على التوالي. وتنعدم نسبة ممارسة العنف الرمزي في المدينة وهذا راجع لعدم التبليغ عنه، أو قد يكون سببا رئيسيا في ارتكاب أشكال العنف الأخرى.

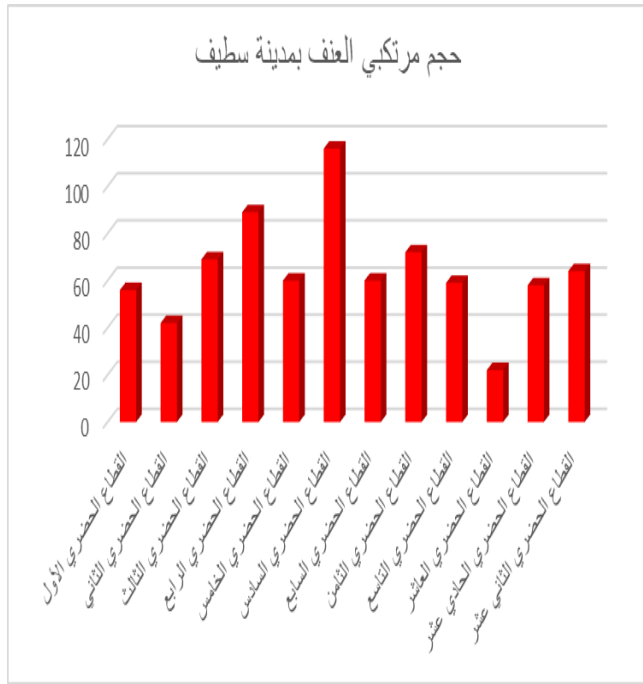
كما تكشف لنا معطيات الجدول عن المناطق الأكثر عنفا في مدينة وهي بالترتيب: القطاع الحضري الثالث، الرابع، السادس، الثامن. والأقل عنفا هو القطاع الحضري العاشر.

أما فيما يخص ممارسة أشكال العنف في القطاعات الحضرية يتبين لنا ما يلي:

- العنف اللفظي تظهر لنا أعلى نسبة ممارسته في القطاعات التالية: الرابع، السادس، الثامن، الحادي عشر.
- العنف البدني ترتفع نسبة ممارسته في كل من: القطاع الثالث، السابع ، والثاني عشر.
- العنف الجنسي تم ممارسة 3 حالات في القطاعات التالية : الثالث ، السادس ، الثامن .
- العنف الموجه ضد ممتلكات الغير ارتفع نسبة ارتكابه في القطاعات التالية : الرابع ، السادس ، الثامن .
- العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة ترتفع نسبة ممارسته في كل من القطاعات التالية: الخامس، السادس، السابع.

- تحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لمرتكبي العنف الحضري بمدينة سطيّف .
تتمثل الخصائص الديموغرافية للأفراد الذين ارتكبوا العنف الحضري بمدينة سطيّف لسنة 2014 فيما يلي:

الجدول رقم 120: يبين عدد الافراد الذين مارسوا العنف
سطيّف لسنة 2014. الشكل رقم 96: يبين عدد الافراد الذين مارسوا العنف بمدينة
سطيّف



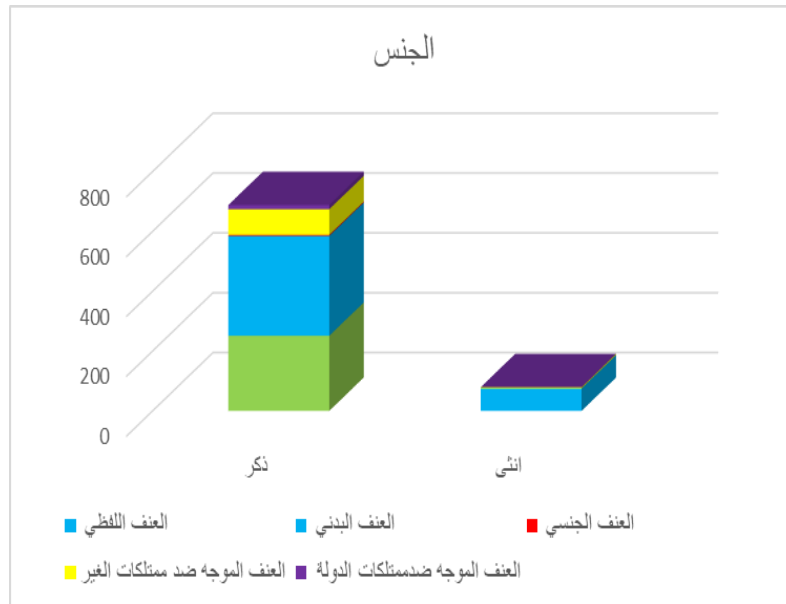
القطاعات الحضرية	العدد	النسبة %
القطاع الحضري الأول	56	7,30
القطاع الحضري الثاني	42	5,48
القطاع الحضري الثالث	69	9,00
القطاع الحضري الرابع	89	11,60
القطاع الحضري الخامس	60	7,82
القطاع الحضري السادس	116	15,12
القطاع الحضري السابع	60	7,82
القطاع الحضري الثامن	72	9,39
القطاع الحضري التاسع	59	7,69
القطاع الحضري العاشر	22	2,87
القطاع الحضري الحادي عشر	58	7,56
القطاع الحضري الثاني عشر	64	8,34
المجموع	767	100%

يوضح لنا الجدول التالي عدد الأفراد الذين مارسوا العنف في مدينة سطيّف والمسجلين ضمن محاضر الشرطة لسنة 2014، حيث يقدر عددهم بـ 767 مدان، يتوزعون على 12 قطاع حضري، كما نلاحظ ارتفاع عددهم في كل من القطاعات الحضرية التالية: الرابع، السادس، والثامن حيث بلغت نسبتهم : 15.12%، 11.60%، و 9.39% على التوالي . وتقل نسبتهم في باقي القطاعات ولكن بنسب متفاوتة حيث سجلت أقل نسبة لهم في القطاع الحضري العاشر بنسبة 2.87%.

الجدول رقم 121: يبين الجنس .

المجموع	الجنس				اشكال العنف
	اناث		ذكور		
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
39,37	302	64,56	51	36,48	251
46,68	358	30,38	24	48,55	334
0,39	30	00	00	0,44	30
00	00	00	00	00	00
11,73	90	5,06	4	12,50	86
1,83	14	00	00	2,03	14
%100	767	%100	79	%100	688

الشكل رقم 97 : يبين الجنس .



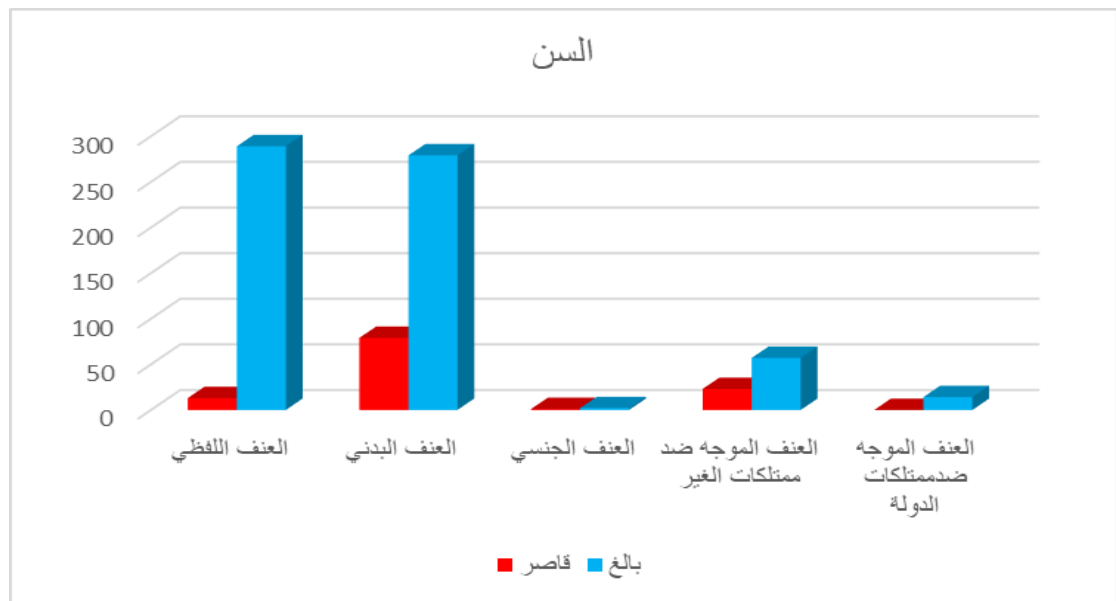
يوضح لنا هذا الجدول ارتفاع نسبة الذكور في ممارسة العنف في مدينة سطيف حيث يقدر عددهم بـ 688 ذكر مقابل 79 أنثى . كما نلاحظ ارتفاع نسبة ممارسة العنف البدني بشكل عام و الذي قدرت نسبته بـ 46.68%، تليه نسبة العنف اللفظي بـ 39.37%، و أقل نسبة كانت في ممارسة العنف الجنسي بـ 0.39%، و تنعدم في العنف الرمزي .

بالنسبة للذكور ترتفع نسبة ارتكابهم للعنف البدني حيث قدرت نسبتهم بـ 48.55%، يليها العنف اللفظي بنسبة 36.48%، ثم تنخفض في باقي الأشكال حيث سجلت أصغر نسبة ممارسة للعنف الجنسي بنسبة 0.44%. أما الإناث فلقد سجلت لهم أعلى نسبة في ممارسة العنف اللفظي بنسبة 64.56%، يليها العنف البدني بنسبة 30.38%، ثم العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 5.06%، وتنعدم نسبة ممارستهم لباقي الأشكال.

الجدول رقم 122: يبين السن .

المجموع	السن		اشكال العنف		
	بالغ	قاصر	التكرار	النسبة	
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
39,37	302	44,39	289	11,21	13
46,68	358	42,86	279	68,10	79
0,39	03	0,31	02	0,86	01
00	00	00	00	00	00
11,73	90	10,29	67	19,83	23
1,83	14	2,15	14	00	00
100	767	100	651	100	116

الشكل رقم 98: بين السن.

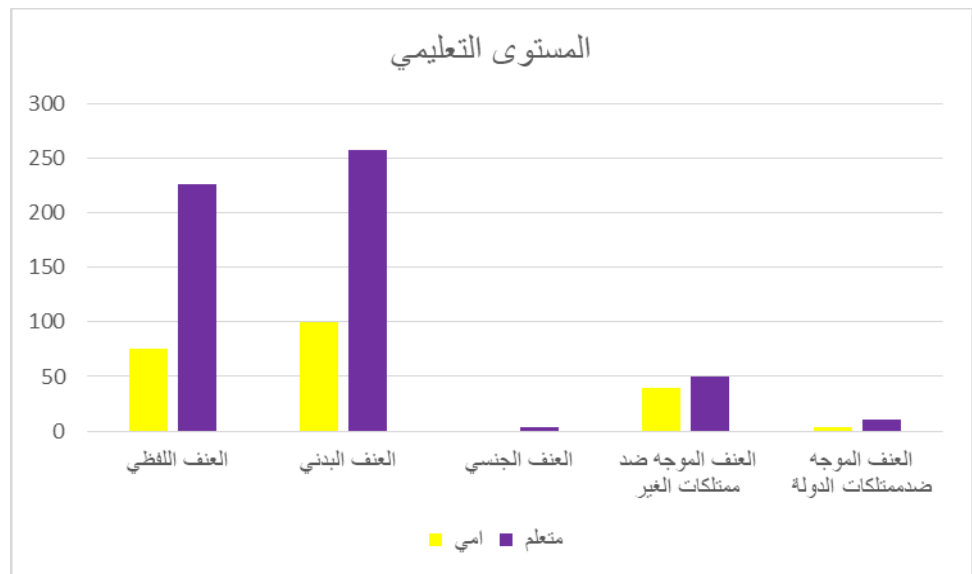


يكشف لنا الجدول السابق على ارتفاع نسبة البالغين في ارتكاب العنف والذين يقدر عددهم بـ 651 مقابل 116 قاصر، حيث نلاحظ تقارب نسبة ارتكابهم للعنف البدني و اللفظي و التي تقدر بـ 44.39% و 42.86% على التوالي ، و تنخفض نسبة ممارسته لباقي الأشكال حيث سجلت أصغر نسبة في العنف الجنسي بـ 0.13%. أما القصر فلقد ارتفعت نسبة ممارستهم للعنف البدني بـ 68.10%، و تنخفض في باقي الأشكال، حيث سجلت لهم أقل نسبة في العنف الجنسي بـ 0.86%.

الجدول رقم 123 : يبين المستوى التعليمي .

المجموع	المستوى التعليمي				أشكال العنف
	متعلم		امي		
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
39,37	302	41,24	226	34,70	76
46,68	358	47,08	258	45,66	100
0,39	03	0,55	03	00	00
00	00	00	00	00	00
11,73	90	9,12	50	18,26	40
1,83	14	2,01	11	1,37	3
100	767	100	548	100	219

الشكل رقم 99 : يبين المستوى التعليمي .



تطلعنا معطيات الجدول السابق عن ارتفاع نسبة المتعلمين في ارتكاب العنف بالنسبة للأفراد الذين مارسوا العنف في مدينة سطيف لسنة 2014، حيث بلغ عددهم 548 متعلم مقابل 219 أمة.

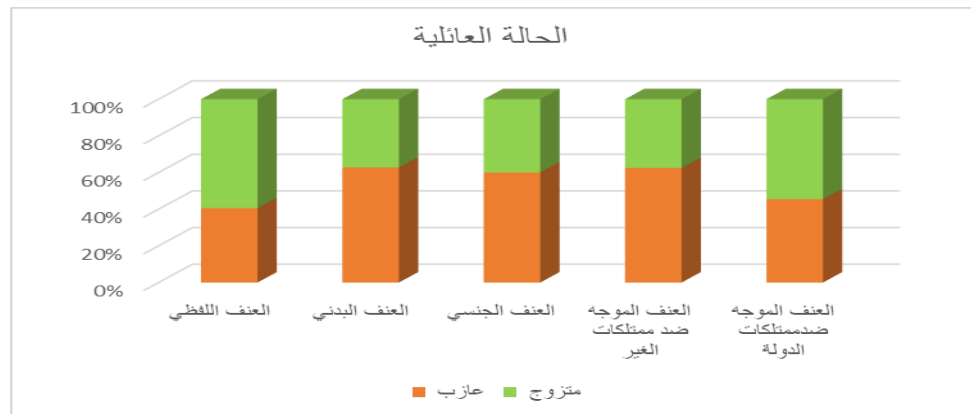
بالنسبة للمتعليمين فلقد تقاربت نسبة ارتكابهم للعنف البدني واللفظي والتي قدرت بـ 47.08% و 41.24% على التوالي ، وتنخفض في باقي الأشكال حيث قدرت بـ 9.12% في العنف الموجه ضد ممتلكات الغير، و 2.01% في العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة، وأقل نسبة في العنف الجنسي بـ 0.55%.

أما الأميين فلقد ارتفعت نسبة ارتكابهم للعنف البدني بـ 45.66%، تليها نسبة العنف اللفظي بـ 34.70%، ثم تقل في باقي الأشكال حيث قدرت نسبة ممارستهم للعنف الموجه ضد ممتلكات الغير بـ 18.26%، والعنف الموجه ضد ممتلكات الدولة بنسبة 1.37%.

الجدول رقم 124: يبين الحالة العائلية .

الجموع	الحالة العائلية				اشكال العنف	
	متزوج		عازب			
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
39,37	302	53,47	162	30,17	140	العنف اللفظي
46,68	358	32,01	97	56,25	261	العنف البدني
0,39	03	00	00	0,65	03	العنف الجنسي
00	00	00	00	00	00	العنف الرمزي
11,73	90	11,55	35	11,85	55	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير
1,83	14	2,97	09	1,08	05	العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة
100	767	100	303	100	464	الجموع

الشكل رقم 100: يبين الحالة العائلية .



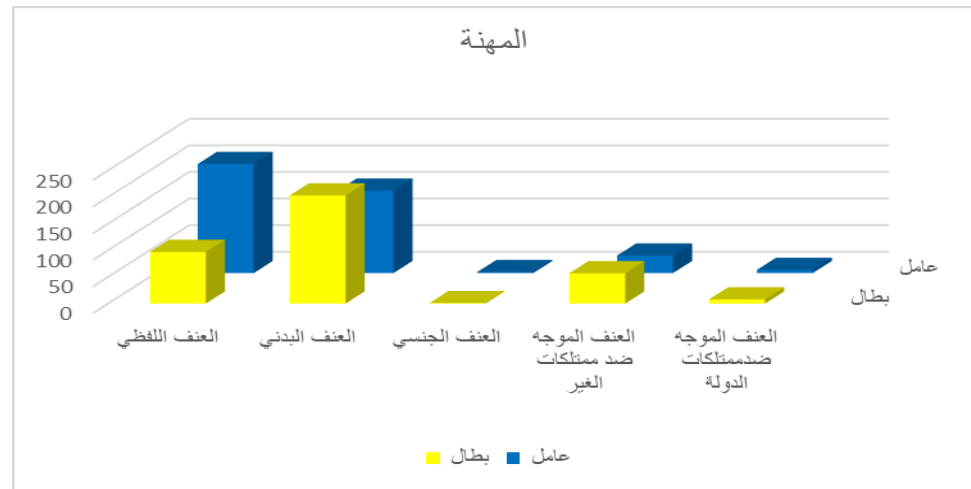
تبين لنا معطيات هذا الجدول الحالة العائلية للأفراد الذين مارسوا العنف بمدينة سطيف، حيث يتضح لنا ارتفاع نسبة العزاب والذين يقدر عددهم بـ 464 عازب مقابل 303 متزوج. كما نلاحظ ارتفاع نسبة العزاب في ارتكاب العنف البدني 56.25%، و تنخفض في باقي الأشكال.

أما المتزوجين فترتفع نسبة ممارستهم للعنف اللفظي بنسبة 53.47%، وتنخفض في باقي الأشكال. و يرجع هذا الى كون المتزوجين أكثر رزانة من العزاب .

الجدول رقم 125: يبين المهنة .

اشكال العنف	المهنة					
	عامل			بطال		
	التكرار	النسبة %	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
العنف اللفظي	302	51,12	205	26,50	97	39,37
العنف البدني	358	38,65	155	55,46	203	46,68
العنف الجنسي	3	0,50	2	0,27	1	0,39
العنف الرمزي	0	0	0	0	0	0
العنف الموجه ضد ممتلكات الغير	90	8,23	33	15,57	57	11,73
العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة	14	1,50	6	2,19	8	1,83
المجموع	767	100	401	100	366	100

الشكل 101: يبين المهنة .



يخبرنا الجدول السابق عن الحالة المهنية للأفراد الذين ارتكبوا العنف في مدينة سطيف خلال سنة 2014 ، حيث يتبين لنا ارتفاع نسبة العاملين في ارتكاب العنف و الذين يقدر عددهم بـ 401 عامل مقابل 366 بطل . حيث نلاحظ

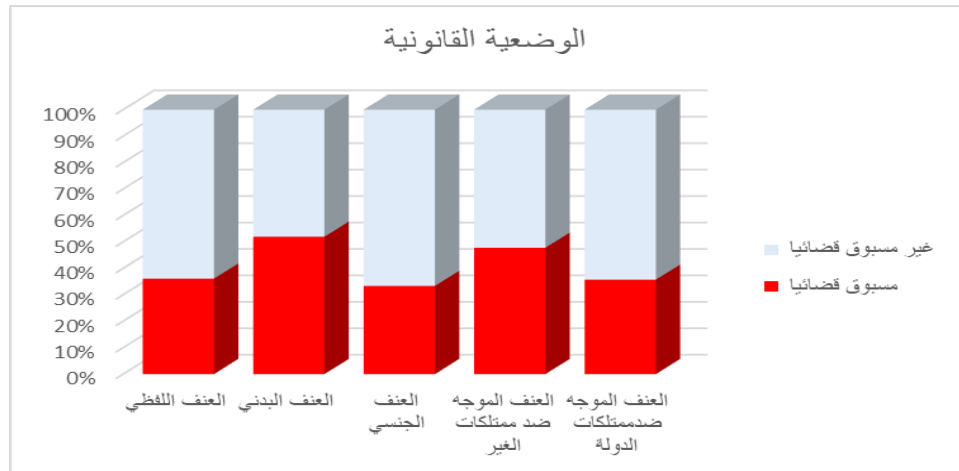
ارتفاع نسبة ارتكابهم للعنف اللفظي بنسبة 51.12%، و تنخفض في باقي الأشكال فلقد سجلت نسبة العنف البدني بـ38.65%، و العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بـ8.23% ، و أقل نسبة سجلت في العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة بـ1.50% و العنف الجنسي بـ0.50%.

أما البطالين فلقد ارتفعت نسبة ممارستهم للعنف البدني بنسبة 55.46% ، و تنخفض في باقي الأشكال حيث قدرت في العنف اللفظي بـ26.50%، والعنف الموجه ضد ممتلكات الغير بـ15.57%، و العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة بـ2.19%، و العنف الجنسي بـ0.27%.

الجدول رقم 126: يبين الوضعية القانونية :

اشكال العنف	الوضعية القانونية				المجموع	
	مسبوق قضائيا		غ. مسبوق قضائيا		النسبة %	التكرار
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
العنف اللفظي	31,69	109	45,63	193	39,37	302
العنف البدني	54,07	186	40,66	172	46,68	358
العنف الجنسي	0,29	1	0,47	2	0,39	3
العنف الرمزي	0	0	0	0	0	0
العنف الموجه ضد ممتلكات الغير	12,50	43	11,11	47	11,73	90
العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة	1,45	5	2,13	9	1,83	14
المجموع	100	344	100	423	100	767

الشكل رقم 102: يبين الوضعية القانونية :



تبين لنا معطيات الجدول المتعلقة بالوضع القانوني للأفراد الذين مارسوا العنف بمدينة سليف خلال سنة 2014، ارتفاع نسبة الافراد غير مسبوقين قضائيا في ممارسة العنف والمقدر عددهم بـ423 غير مسبوق مقابل 344 مسبوق . بالنسبة للأفراد غير مسبوقين ترتفع نسبة ممارسته لكل من العنف اللفظي والبدني، حيث قدرت نسبتها بـ45.63%، و40.66% على التوالي ، بينما نلاحظ انخفاضها في باقي الأشكال حيث سجلت نسبة 11.11% للعنف الموجه ضد ممتلكات الغير، و2.13% مثلها العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة ، و أخيرا العنف الجنسي بـ0.47%. وانعدمت ممارستهم للعنف الرمزي .

أما الأفراد المسبوقين قضائيا فلقد ارتفعت نسبة ممارستهم للعنف البدني بنسبة 54.07%، وانخفضت في كل من العنف اللفظي بنسبة 31.69% ، و العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 12.50%، والعنف الموجه ضد ممتلكات الدولة 1.45%، و سجلت أصغر نسبة في العنف الجنسي بـ0.29% ، كما انعدمت ممارستهم للعنف الرمزي .

ثانيا: تحليل و تفسير البيانات المتعلقة باستمارة البحث.

من خلال هذا العنصر، سوف يتم عرض معطيات استمارة البحث التي جمعت من عينة تمثل سكان مدينة سليف والمقدر حجمها بـ200 مبحوث موزعين بطريقة تناسبية على 12 قطاع حضري.

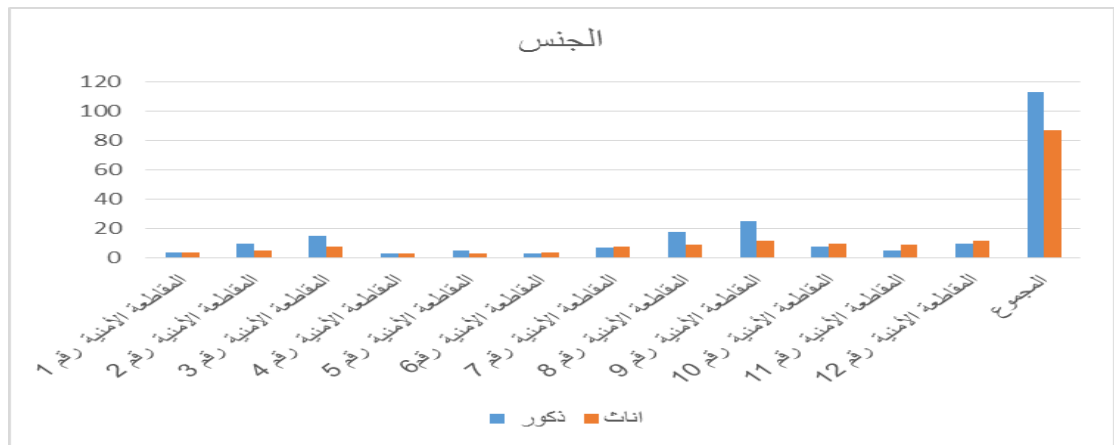
المحور الأول: البيانات الشخصية لمجتمع الدراسة.

يعتمد الباحث على البيانات الشخصية لأفراد مجتمع البحث بغرض تحديد سمات وخصائص المجتمع المدروس، وتتمثل في الجنس ، العمر ، المستوى التعليمي ، الحالة العائلية ، المهنة . والتي يتم عرضها على النحو التالي :

الجدول 127 :يبين الجنس .

المجموع		إناث		ذكور		المقاطعات
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
4	8	4,60	4	3,54	4	القطاع الحضري الأول
7,5	15	5,75	5	8,85	10	القطاع الحضري الثاني
11,5	23	9,20	8	13,27	15	القطاع الحضري الثالث
3	6	3,45	3	2,65	3	القطاع الحضري الرابع
4	8	3,45	3	4,42	5	القطاع الحضري الخامس
3,5	7	4,60	4	2,65	3	القطاع الحضري السادس
7,5	15	9,20	8	6,19	7	القطاع الحضري السابع
13,5	27	10,34	9	15,93	18	القطاع الحضري الثامن
18,5	37	13,79	12	22,12	25	القطاع الحضري التاسع
9	18	11,49	10	7,08	8	القطاع الحضري العاشر
7	14	10,34	9	4,42	5	القطاع الحضري الحادي عشر
11	22	13,79	12	8,85	10	القطاع الحضري الثاني عشر
100	200	100	87	100	113	المجموع

الشكل رقم 103: يبين الجنس



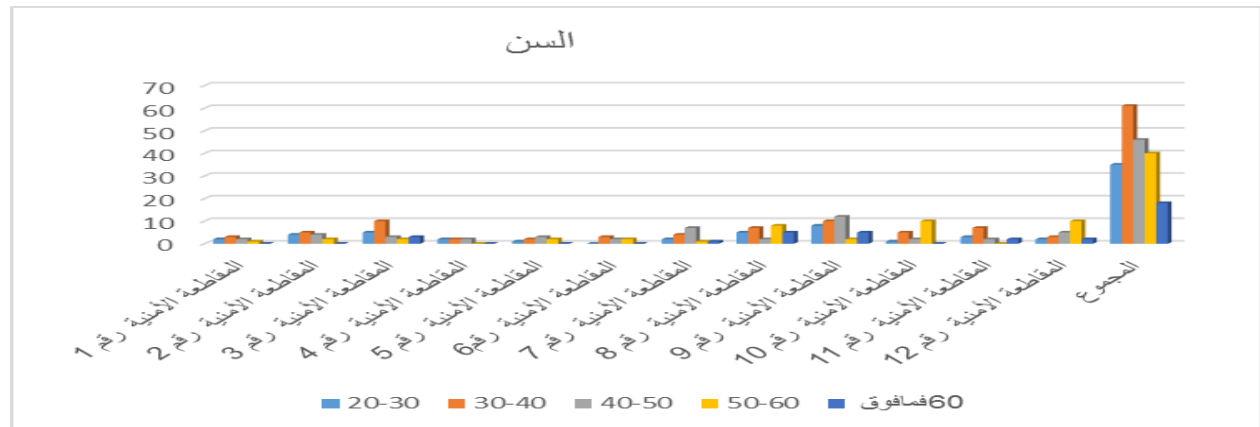
تمثل معطيات الجدول المدونة أعلاه توزيع أفراد مجتمع البحث حسب متغير الجنس ، حيث نلاحظ ارتفاع عدد الذكور والمقدر عددهم بـ 113 ذكر موزعين على 12 قطاع حضري .بلغت أعلى نسبة لهم في القطاع الحضري رقم 9 والتي تقدر بـ 22.12% ، و أصغرها في كل من القطاع الحضري رقم الرابع و السادس بنسبة 2.65% .

أما الإناث فلقد بلغ عددهن 83 أنثى سجلت أعلى نسبة لهم في كل من قطاع الحضري رقم 9 و 12 بنسبة 13.7% يرجع هذا التباين في عدد الذكور و الإناث إلى عامل الصدفة لا القصد ، لأن توزيع الاستثمارات كان بشكل عشوائي على الأفراد الذين تمت مقابلتهم في المناطق السكنية دون تمييز في نوع الجنس .

الجدول 128: يبين السن .

المقاطع	30-20		40-30		50-40		60-50		60 فما فوق		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
القطاع الحضري الأول	2	5,71	3	4,92	2	4,35	1	2,5	0	0	8	4
القطاع الحضري الثاني	4	11,43	5	8,20	4	8,70	2	5	0	0	15	7,5
القطاع الحضري الثالث	5	914,2	10	16,39	3	6,52	2	5	3	16,67	23	11,5
القطاع الحضري الرابع	2	5,71	2	3,28	2	4,35	0	0	0	0	6	3
القطاع الحضري الخامس	1	2,86	2	3,28	3	6,52	2	5	0	0	8	4
القطاع الحضري السادس	0	0	3	4,92	2	4,35	2	5	0	0	7	3,5
القطاع الحضري السابع	2	5,71	4	6,56	7	15,22	1	2,5	1	5,56	15	7,5
القطاع الحضري الثامن	5	14,29	7	11,48	2	4,35	8	20	5	27,78	27	13,5
القطاع الحضري التاسع	8	22,86	10	16,39	12	26,09	2	5	5	27,78	37	18,5
القطاع الحضري العاشر	1	2,86	5	8,20	2	4,35	10	25	0	0	18	9
القطاع الحضري الحادي عشر	3	8,57	7	11,48	2	4,35	0	0	2	11,11	14	7
القطاع الحضري الثاني عشر	2	5,71	3	4,92	5	10,87	10	25	2	11,11	22	11
المجموع	35	100	61	100	46	100	40	100	18	100	200	100

الشكل رقم 104: يبين السن .



تمثل معطيات الجدول الفئات العمرية للمبحوثين الذين يتوزعون على 5 فئات عمرية ، حيث يرتفع عددهم في الفئة العمرية (30-40) و المقدر ب61 مبحوث ، تليها الفئة (40-50) ب46 مبحوث ، ثم الفئة العمرية (50-60) ب40 مبحوث ، و أقل نسبة سجلت لهم في الفئة العمرية 60 فما فوق حيث قدر عددهم ب18 مبحوث . كما نلاحظ إخلاف في نسبة تمثيلهم لهذه الفئات ضمن 12 قطاع حيث تتوزع كما يلي :

- الفئة العمرية الأولى (20-30) نلاحظ ارتفاع نسبة المبحوثين في القطاع الحضري التاسع ب22.86% ، وسجلت أقل نسبة لهم في كل من القطاع الخامس و العاشر المقدرة ب2.86% .

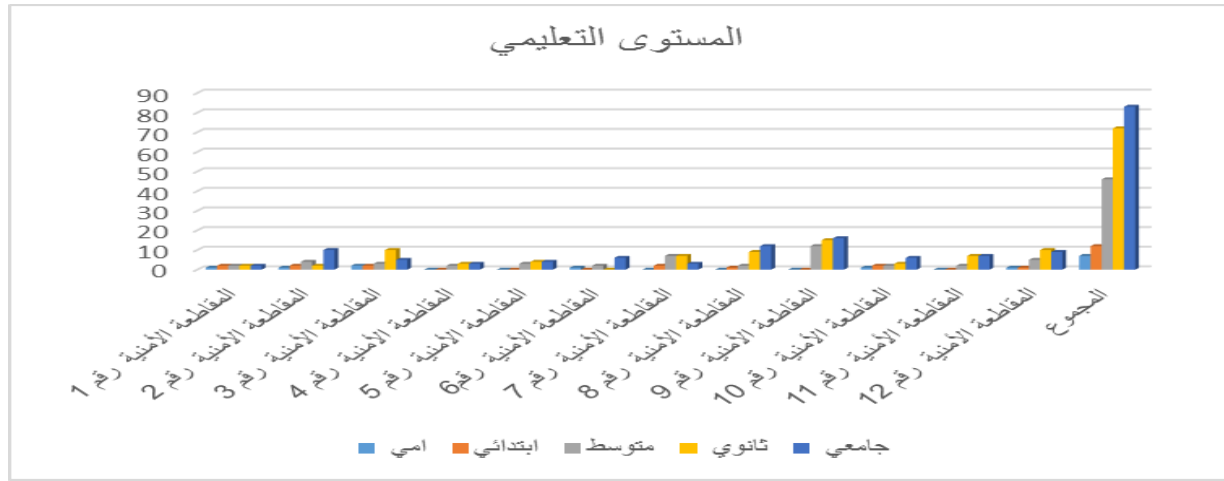
- الفئة العمرية (30-40) ترتفع نسبتهم في القطاع الثالث و التاسع بنسبة 16.39 % ، و تنخفض في كل من القطاع الرابع و الخامس بنسبة 3.28 %.
- الفئة العمرية (40-50) نلاحظ ارتفاع نسبة المبحوثين في القطاع التاسع و المقدر بـ 26.09 % ، وتسجيل انخفاض في القطاعات التالية : الحادي عشر ، العاشر ، الثامن ، السادس ، الرابع ، الأول و التي تقدر بـ 4.35 %.
- الفئة العمرية (50-60) ترتفع نسبة المبحوثين في كل من القطاع العاشر و الثاني عشر بنسبة 12 % ، وأصغرهما في القطاع الأول و السابع بنسبة 2.5 %.
- الفئة العمرية 60 فما فوق : ترتفع نسبتهم في القطاعين الثامن و التاسع بنسبة 27.78 % ، و تنخفض في القطاع السابع بنسبة 5.56 %.

ما يمكن استنتاجه هو ارتفاع نسبة الشباب بين أوساط المبحوثين و الذين يشكلون أغلبية سكان المدينة.

الجدول رقم 129: المستوى التعليمي.

المقطاعات	امي		ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
القطاع الحضري الأول	1	14,29	2	16,67	1	3,85	2	2,78	2	2,41	8	4
القطاع الحضري الثاني	1	14,29	2	16,67	0	0	2	2,78	10	12,05	15	7,5
القطاع الحضري الثالث	2	28,57	2	16,67	4	15,38	10	13,89	5	6,02	23	11,5
القطاع الحضري الرابع	0	0	0	0	0	0	3	4,17	3	3,61	6	3
القطاع الحضري الخامس	0	0	0	0	0	0	4	5,56	4	4,82	8	4
القطاع الحضري السادس	1	14,29	0	0	0	0	0	0	6	7,23	7	3,5
القطاع الحضري السابع	0	0	2	16,67	3	11,54	7	9,72	3	3,61	15	7,5
القطاع الحضري الثامن	0	0	1	8,33	5	19,23	9	12,50	12	14,46	27	13,5
القطاع الحضري التاسع	0	0	0	0	6	23,08	15	20,83	16	19,28	37	18,5
القطاع الحضري العاشر	1	14,29	2	16,67	6	23,08	3	4,17	6	7,23	18	9
القطاع الحضري الحادي عشر	0	0	0	0	0	0	7	9,72	7	8,43	14	7
القطاع الحضري الثاني عشر	1	14,29	1	8,33	1	3,85	10	13,89	9	10,84	22	11
المجموع	7	100	12	100	26	100	72	100	83	100	200	100

الشكل رقم 105: المستوى التعليمي .



من خلال معطيات الجدول نلاحظ ارتفاع نسبة الجامعيين في أوساط المبحوثين حيث يقدر عددهم بـ 83 جامعي ، ثم يليها المستوى الثانوي و الذين يقدر عددهم بـ 72 مبحوث ، ثم المستوى الابتدائي بـ 12 مبحوث و 7 أميين .

- بالنسبة للمستوى الجامعي: يرتفع في القطاع الحضري التاسع بنسبة 19.28 % ، و أصغر نسبة في القطاع الحضري الأول بنسبة 2.41 % .

- المستوى الثانوي: بلغت أعلى نسبة له في القطاع الحضري التاسع بنسبة 20.83 % ، وتنخفض مستوى تعليم المبحوثين في كل من قطاع الأول و الثاني بنسبة 2.85 % .

- المستوى المتوسط : ترتفع نسبة المبحوثين الذين مستواهم متوسط في كل من القطاع التاسع و العاشر بـ 23.08 % ، وتنخفض نسبتهم في القطاع الأول و الثاني عشر بنسبة 3.85 % .

- المستوى الابتدائي: ظهرت أعلى نسبة للمبحوثين الذين مستواهم ابتدائي في كل من قطاعات : الأول ، الثاني، الثالث ، السابع ، العاشر حيث قدرت بـ 1667 %، و سجلت أقل نسبة في كل من القطاع الثامن والثاني عشر بنسبة 8.83 % .

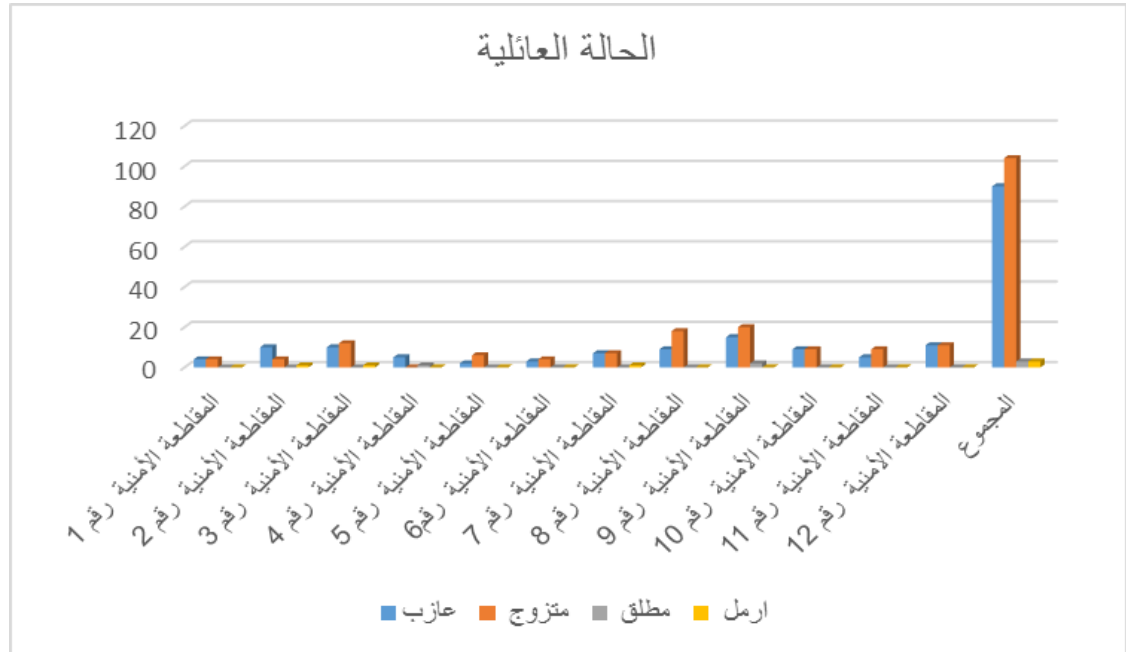
- الأمية: يقدر عدد المبحوثون الذين ليس لهم مستوى تعليمي بـ 7 أميين ، من بينهم 2 في القطاع الثالث والباقي يتوزعون على القطاعات : الأول الثاني السادس العاشر الثاني عشر بنسبة 14.29 % .

نلاحظ ارتفاع المستوى التعليمي للمبحوثين خاصة الجامعي والثانوي و هذا ما يدل على تحسن المستوى التعليمي في المدينة خاصة لدى الفئات الشابة التي تسعى إلى تحسين مستواها التعليمي ، من أجل الظفر بوظيفة محترمة .

الجدول رقم 130: يبين الحالة الاجتماعية للمبحوثين .

المقاطعات	أعزب		متزوج		مطلق		أرمل		الاجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
القطاع الحضري الأول	4	4,44	4	3,85	0	0	0	0	8	-
القطاع الحضري الثاني	10	11,11	4	3,85	0	0	1	33,33	15	7,5
القطاع الحضري الثالث	10	11,11	12	11,54	0	0	1	33,33	23	11,5
القطاع الحضري الرابع	5	5,56	0	0	1	0	33,33	0	6	3
القطاع الحضري الخامس	2	2,22	6	5,77	0	0	0	0	8	4
القطاع الحضري السادس	3	3,33	4	3,85	0	0	0	0	7	3,5
القطاع الحضري السابع	7	7,78	7	6,73	0	0	1	33,33	15	7,5
القطاع الحضري الثامن	9	10	18	17,31	0	0	0	0	27	13,5
القطاع الحضري التاسع	15	16,67	20	19,23	2	0	66,67	0	37	18,5
القطاع الحضري العاشر	9	10	9	8,65	0	0	0	0	18	9
القطاع الحضري الحادي عشر	5	5,56	9	8,65	0	0	0	0	14	7
القطاع الحضري الثاني عشر	11	12,22	11	10,58	0	0	0	0	22	11
الاجموع	90	100	104	100	3	100	3	100	200	100

الشكل رقم 106: الحالة العائلية .



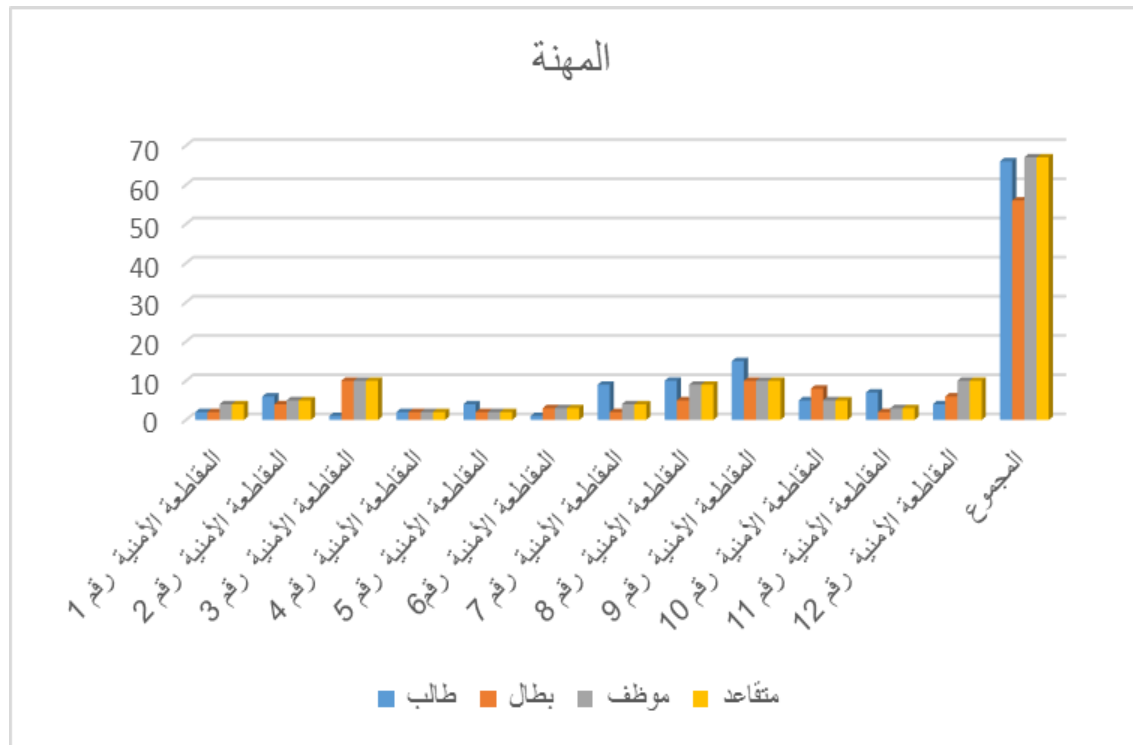
من خلال الجدول السابق يتبين لنا الحالة العائلية للمبحوثين، حيث نلاحظ ارتفاع نسبة المتزوجين و التي يقدر عددهم بـ104 متزوج ، تليها فئة العزاب بـ90 عازب ، و تنخفض في كل من فئة المطلقين و الأراامل و الذين يقدر عددهم بـ3 مبحوث في كل فئة .

- فئة المتزوجين : ترتفع نسبتهم في كل من القطاع التاسع والثامن و تقدر نسبتهم بـ19.23 و 17.81 % على التوالي ، و تنخفض في كل من القطاع الأول ، الثاني ، و السادس بنسبة 3.85 %.
- فئة العزاب : سجلت أعلى نسبة لهم في القطاع الحضري التاسع بنسبة 16.67 % ، و سجلت أصغر نسبة لهم في القطاع الخامس بنسبة 2.22 %.
- فئة المطلقين : يقدر عدد المبحوثون المطلقين بـ3 مطلقين يوجد 2 منهم في القطاع التاسع ، ومطلق في القطاع الرابع .
- فئة الأراامل : يقدر عدد المبحوثين الأراامل 3 أفراد ، يتواجدون في القطاعات الحضرية التالية : الثاني الثالث، السابع .

الجدول رقم 131: يبين المهنة

المقطاعات	طالب		بطل		موظف		متقاعد		الجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
القطاع الحضري الأول	2	3,03	2	3,57	4	5,97	0	0	8	4
القطاع الحضري الثاني	6	9,09	4	7,14	5	7,46	0	0	15	7,5
القطاع الحضري الثالث	1	1,52	10	17,86	10	14,93	2	18,18	23	11,5
القطاع الحضري الرابع	2	3,03	2	3,57	2	2,99	0	0	6	3
القطاع الحضري الخامس	4	6,06	2	3,57	2	2,99	0	0	8	4
القطاع الحضري السادس	1	1,52	3	5,36	3	4,48	0	0	7	3,5
القطاع الحضري السابع	9	13,64	2	3,57	4	5,97	0	0	15	7,5
القطاع الحضري الثامن	10	15,15	5	8,93	9	13,43	3	27,27	27	13,5
القطاع الحضري التاسع	15	22,73	10	17,86	10	14,93	2	18,18	37	18,5
القطاع الحضري العاشر	5	7,58	8	14,29	5	7,46	0	0	18	9
القطاع الحضري الحادي عشر	7	10,61	2	3,57	3	4,48	2	18,18	14	7
القطاع الحضري الثاني عشر	4	6,06	6	10,71	10	14,93	2	18,18	22	11
الجموع	66	100	56	100	67	100	11	100	200	100

الشكل رقم 107 : بين المهنة .



تطلعنا معطيات الجدول على الحالة المهنية لعينة مجتمع البحث ، حيث يتبين لنا وجود تقارب في عدد الباحثين في فئتي الطلاب و الموظفين و الذين يقدر عددهم بـ 66 و 67 على التوالي . تليها فئة البطالين فيقدر عددهم بـ 56، و 11 متقاعد .

- بالنسبة لفئة الطلاب : نلاحظ ارتفاع نسبة الطلاب في القطاع الحضري التاسع بنسبة 22.73 %، ثم تنخفض في القطاعين الثالث و السادس بنسبة 1.52 %.
- أما فئة الموظفين : ترتفع نسبتهم في القطاعين الثالث و التاسع بنسبة 14.93 %، و تنخفض في كل من القطاعين الرابع و الخامس بنسبة 2.99 % .
- بينما فئة البطالين : ترتفع نسبتهم في القطاعين الثالث و التاسع بنسبة 17.86 %، و تنخفض النسبة إلى أن تصل إلى 3.75 % في كل من القطاعات : الأول ، الرابع ، الخامس و السابع .
- فئة المتقاعدين : ترتفع نسبة الباحثين المتقاعدين في القطاع الحضري الثامن بنسبة 27.27 %، أما النسبة المتبقية تنقسم بالتساوي على القطاعات التالية : الثالث ، التاسع ، الحادي عشر ، الثاني عشر بنسبة 18.18 %.

المحور الاول : طبيعة العلاقات الاجتماعية في الحي

الجدول رقم 132: يبين العلاقات الاجتماعية في الحي.

%	المجموع	القطاع الحضري 12		القطاع الحضري 11		القطاع الحضري 10		القطاع الحضري 9		القطاع الحضري 8		القطاع الحضري 7		القطاع الحضري 6		القطاع الحضري 5		القطاع الحضري 4		القطاع الحضري 3		القطاع الحضري 2		القطاع الحضري 1		القطاعات نوع العلاقة	طبيعة العلاقات الاجتماعية
		%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد		
57,5	115	45,45	10	71,43	10	55,56	10	40,54	15	74,07	20	40,00	6	13,33	2	50	4	0	0	86,96	20	66,67	10	100	8	سطحية	طبيعة العلاقات بين المبحوثين و سكان الحي
31	62	36,36	8	28,57	4	33,33	6	27,03	10	25,93	7	46,67	7	20,00	3	50	4	100	6	8,70	2	33,33	5	0	0	حسننة	
11,5	23	18,18	4	0	0	11,11	2	32,43	12	-	0	13,33	2	13,33	2	0	0	0	0	4,35	1	-	0	0	0	قوية	
100	200	100,00	22	100,00	14	100	18	100	37	100	27	100	15	46,67	7	100	8	100	6	100	23	100,00	15	100	8	المجموع	
5,5	11	0	0	0	0	0	0	5,41	2	18,52	5	6,67	1	0	0	0	0	0	0	13,04	3	0	0	0	0	أقارب	الصلة
12,5	25	13,64	3	14,29	2	0	0	18,92	7	22,22	6	33,33	5	28,57	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	اصدقاء	
82	164	86,36	19	85,71	12	100	18	75,68	28	59,26	16	60,00	9	71,43	5	100	8	100	6	86,96	20	100	15	100	8	لا توجد صلة	
100	200	100	22	100	14	100	18	100	37	100	27	100	15	100	7	100	8	100	6	100	23	100	15	100	8	المجموع	
65	130	68,18	15	57,14	8	55,56	10	72,97	27	55,56	15	66,67	10	100	7	100	8	50	3	56,52	13	66,67	10	50	4	محدودة	علاقات الجيرة في الحي
26,5	53	31,82	7	42,86	6	44,44	8	27,03	10	44,44	12	0	0	0	0	0	0	50	3	0	0	20,00	3	50	4	عادية	
8,5	17	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	33,33	5	0	0	0	0	0	0	43,48	10	13,33	2	0	0	قوية	
100	200	100,00	22	100	14	100	18	100	37	100,00	27	100	15	100	7	100	8	100	6	100	23	100,00	15	100	8	المجموع	

تكشف لنا معطيات الجدول عن شبكة العلاقات الاجتماعية في القطاعات الحضرية لمدينة سليف، حيث تبين لنا أن معظم العلاقات التي تجمع بين سكان علاقات سطحية ، هذا ما يعكس التأثير السلبي للحياة الحضرية إذ يبررها الأفراد بكثرة المشاغل أو لتفادي المشاكل . وهذا ما سوف نلقي عليه الضوء في ما يلي :

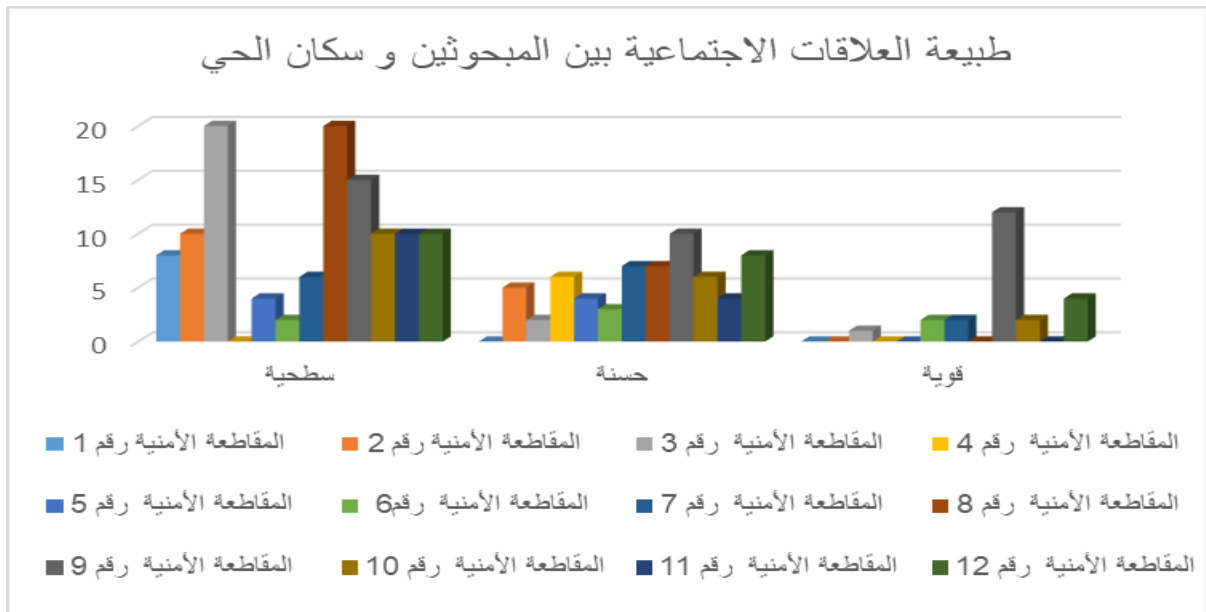
1- **طبيعة العلاقات بين سكان الحي** : من خلال هذا العنصر تكشف لنا معطيات الجدول عن طبيعة العلاقة التي تربط بين المبحوثين وسكان أحيائهم ، حيث اتضح لنا أن معظم الإجابات تؤكد على أنها علاقات سطحية .

- **علاقة سطحية** : بلغت نسبة الإجابات التي تصف العلاقات بين المبحوثين و سكان أحيائه بالسطحية 57.5%، حيث نلمسها في جميع القطاعات الحضرية .

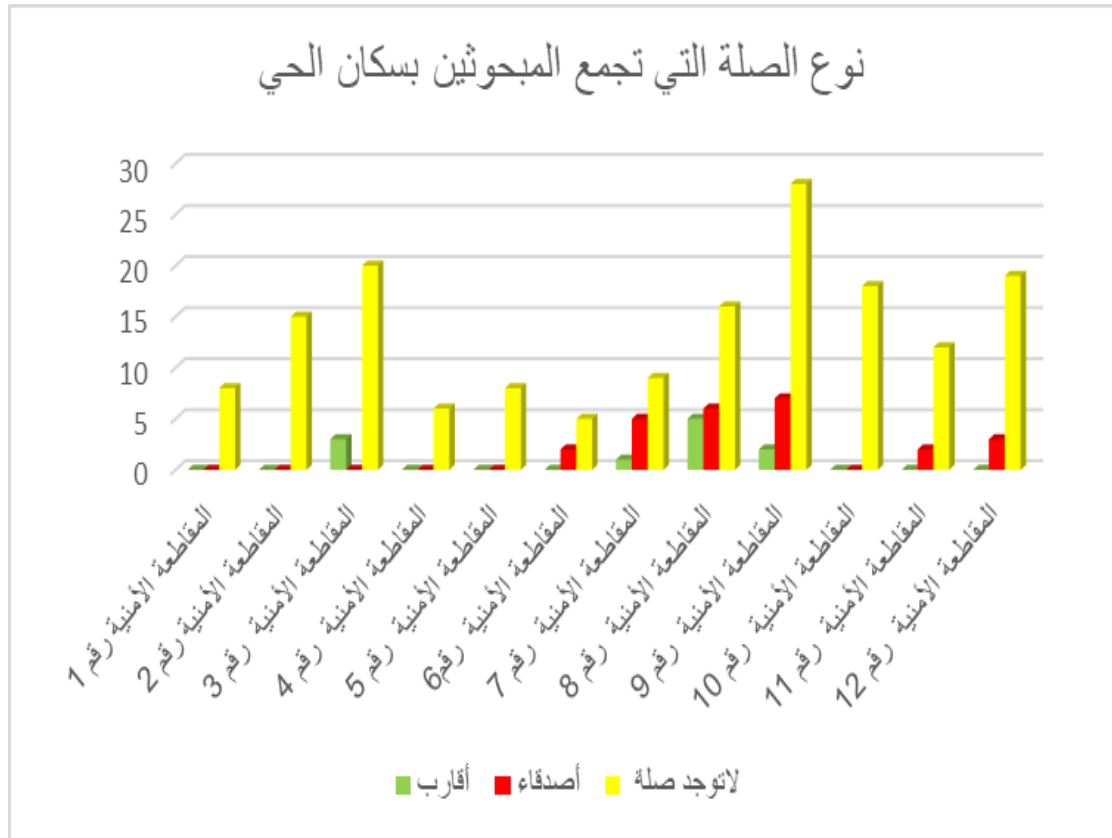
- **علاقة حسنة** : تقدر نسبة الإجابات التي تصرح بوجود علاقات حسنة بين المبحوثين و سكان الحي 31%، وترتفع نسبة تواجها أكثر في القطاع الحضري السابع

- **علاقة قوية** : وصلت نسبة الإجابات التي توضح العلاقات القوية بين المبحوثين وسكان الحي إلى 11.5%، وتظهر خاصة في المقاطعة الحضرية 9.

شكل رقم 108: يبين طبيعة العلاقات بين المبحوثين وسكان الحي.



- 2- نوع الصلة التي تجمع المبحوثين بسكان الحي : ما يميز نوع العلاقة بين سكان المقاطعات هو عدم وجود روابط اجتماعية بين الجيران ، باعتبار أن مدينة سطيف ترتفع فيها معدلات النمو الديموغرافي بسبب ارتفاع نسبة الوافدين إليها من بلدياتها و الولايات المجاورة.
- لا توجد صلة : من خلال تصريحات المبحوثين يتبين لنا ارتفاع نسبة عدم وجود صلة بين المبحوثين وسكان الحي حيث وصلت إلى 82%. و لعل ما يجلب السكان يتفادون العلاقات بين سكان لعدة اعتبارات تتمثل في حفظ الخصوصية .
- أصدقاء: عبر المبحوثين عن وجود علاقات صداقة بين الجيران تصل نسبتها إلى 5.5% و هي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بسابقتها . و لعل العامل الأساسي في تشكل هذه الصداقات هو مقاعد الدراسة .
- أقارب : حسب تصريحات المبحوثين نسبة تواجد أقرباء لهم بالحي 5.5% و هي نسبة قليلة .
- الشكل رقم 109: نوع علاقة التي تجمع بين المبحوثين و سكان الحي .



3- علاقات الجيرة في الحي :

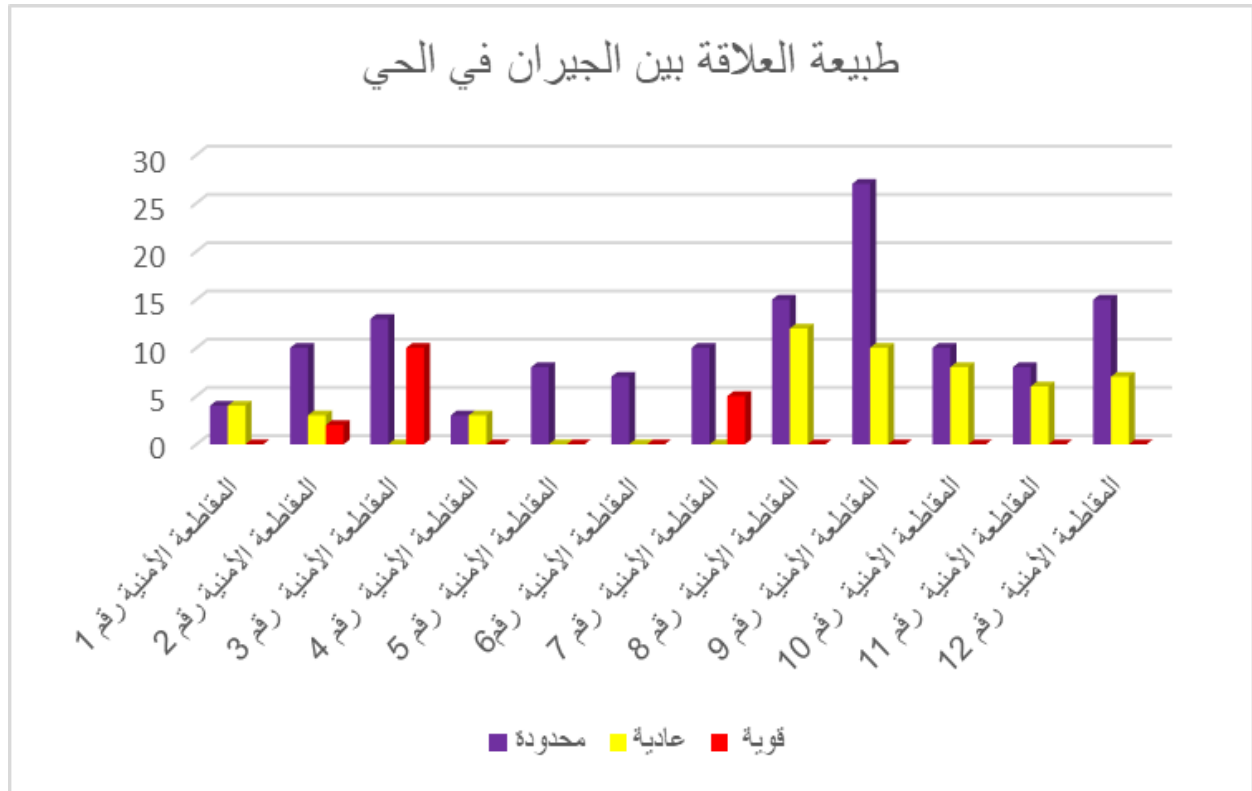
من خلال معطيات الجدول تبين لنا وجود ثلاث أنواع لعلاقات الجيرة، كما نلاحظ ارتفاع نسبة الإجابات التي تعبر عن محدودية في العلاقات بين الجيران .

- **محدودة** : بلغت نسبة الإجابات التي تأكد بمحدودية العلاقات بين الجيران 65% ، حيث ترتفع نسبتها في معظم القطاعات .

- **عادية** : بلغت نسبة الإجابات بوجود علاقات عادية بين الجيران 26.5% ، ترتفع نسبة الإجابات في القطاعات التالية : القطاع الأول، الثامن، العاشر، الحادي عشر.

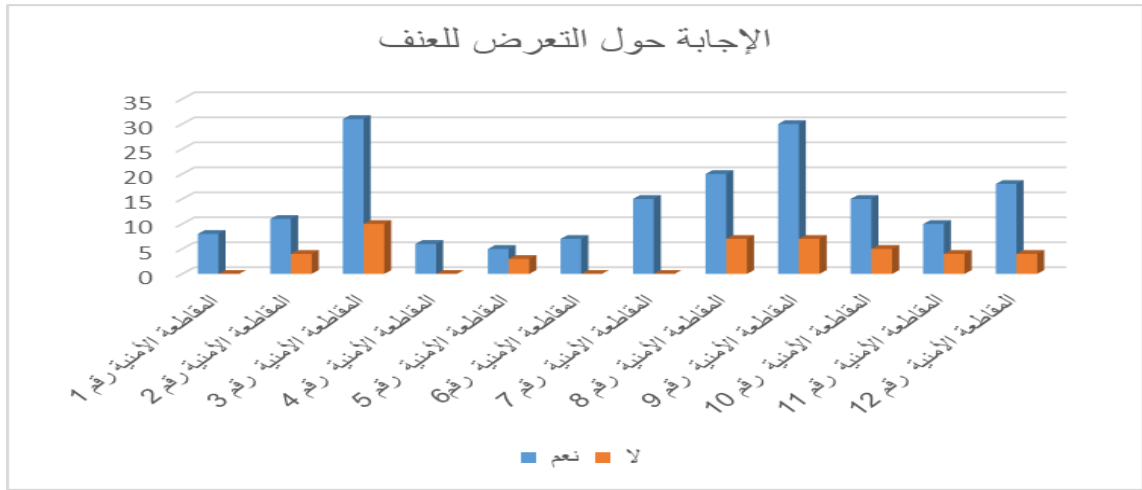
- **قوية** : فلقد بلغت نسبة الإجابات التي تعبر عن وجود علاقات قوية بين الجيران 8.5%. تتركز نسبة إجاباتهم في القطاعين الثالث و السابع.

الشكل رقم 110 : يبين طبيعة علاقات الجيرة في الحي .



تبين لنا معطيات الجدول نسبة تعرض المبحوثين للعنف داخل أحيائهم حيث قدرت بـ 78% من مجموع الإجابات في حين صرح البقية بعدم تعرضهم للعنف و الذين قدرت نسبتهم 22% .

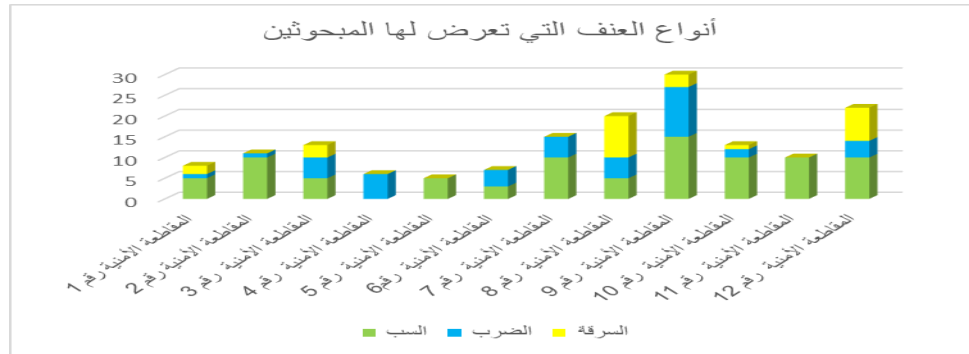
الشكل رقم 111: يبين إجابات المبحوثين حول تعرضهم للعنف .



بالنسبة للمبحوثين الذين تعرضوا للعنف والبالغ عددهم 156 مبحوث تمحورت إجاباتهم حول نوع العنف الذين تعرضوا له و طبيعة المكان الذي وقع فيه حيث تبين لنا ما يلي :

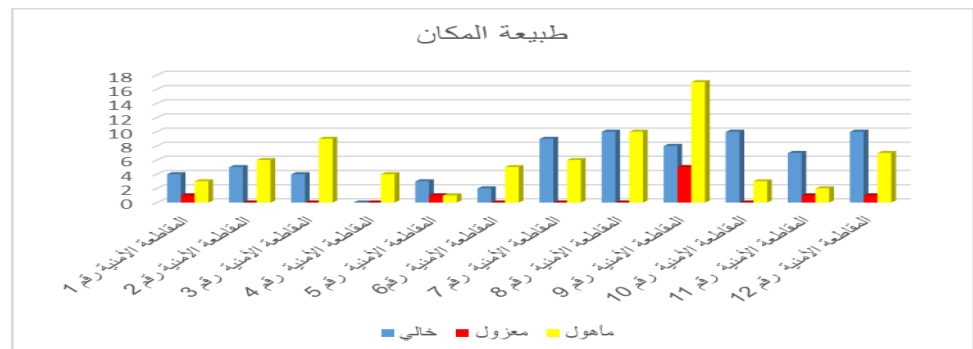
- شكل و نوع العنف الممارس على المبحوثين : لقد صرح المبحوثين بتعرضهم لثلاث أشكال مختلفة من العنف داخل أحيائهم تتمثل في :
 - **العنف اللفظي** : والمتمثل في السب والشتم حيث قدرت نسبته بـ 56.41% من مجمل الإجابات ، كما بينت لنا بيانات الجدول القطاعات الحضرية التي ارتفعت فيها نسبة ممارسة العنف ضد قاطنيتها وهي : القطاع الثاني ، الخامس ، السابع ، الثامن ، التاسع ، العاشر ، الحادي عشر .
 - **العنف البدني** : والمتمثل في الضرب و الاعتداءات الجسمية المختلفة حيث بلغت نسبته 26.28% من مجمل الإجابات ، بينما القطاعات الحضرية التي ترتفع فيها معدلات ممارستها هي: القطاع الرابع و القطاع السادس والقطاع التاسع .
 - **العنف الموجه ضد ممتلكات الغير** : و المتمثل في السرقة بلغت نسبته 17.31% من مجمل الإجابات ، بينما القطاعات التي يكثر فيها تتمثل في : الأول ، الثالث ، الثامن ، الثاني عشر .

الشكل رقم 112: بين أنواع العنف التي تعرض لها المبحوثين داخل أحيائهم .



- **طبيعة المكان:** من خلال تصريحات المبحوثين تبين لنا طبيعة المكان الذي تعرضوا له للعنف ، و تتمثل مميزاته في :
 - **خالي:** بينت تصريحات المبحوثين أن المكان الذي تقل فيه الحركة داخل أحيائهم لأسباب متعددة يكون مسرحا للعنف ، وكشفت البيانات عن القطاعات الحضرية التي يكثر فيها العنف و المتمثلة في : القطاع الحضري الأول ، الثاني ، الخامس ، السابع ، العاشر ، الثاني عشر .
 - **معزول:** بلغت نسبة إجابة المبحوثون الذين تعرضوا للعنف في أماكن معزولة 5.77% ، أما القطاعات الحضرية التي ارتفعت فيها معدلات العنف في الأماكن المعزولة هي : القطاع الحضري الأول ، الخامس ، التاسع ، الحادي عشر .
 - **مأهول:** قدرت نسبة تصريحات المبحوثون الذين تعرضوا للعنف في الأماكن المأهولة وكثيرة الحركة نسبة 46.79% ، في حين أن القطاعات التي يكثر فيها العنف في الأماكن المأهولة تتمثل في : القطاع الحضري الثاني ، الثالث ، الرابع ، السادس ، التاسع .

الشكل رقم 113: بين طبيعة المكان الذي تعرض فيه المبحوثين للعنف .



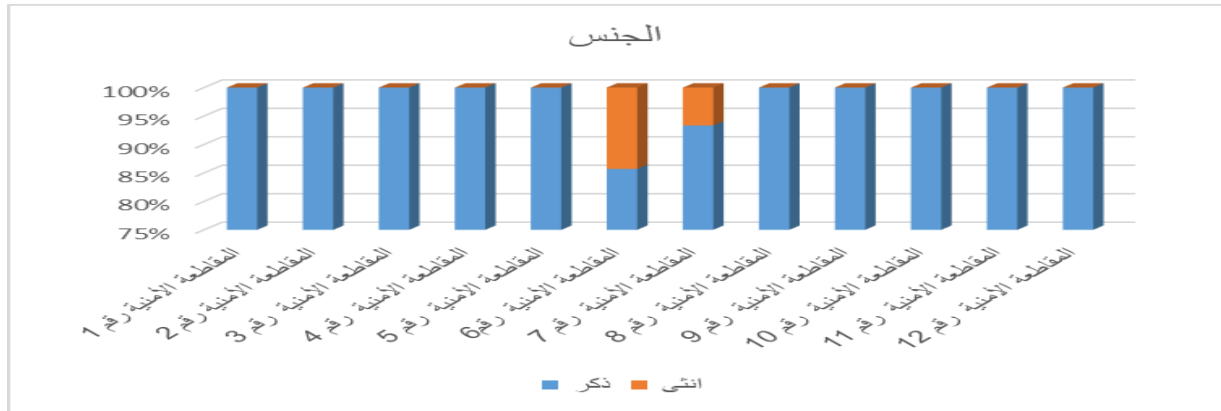
2-الجدول رقم 128 : يبين صفات المتعدي .

القطاعات	القطاع الأول		القطاع الثاني		القطاع الثالث		القطاع الرابع		القطاع الخامس		القطاع السادس		القطاع السابع		القطاع الثامن		القطاع التاسع		القطاع العاشر		القطاع الحادي عشر		القطاع الثاني عشر		المجموع	%		
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%				
الجنس	صفات مرتكبي العنف																											
	ذكر	8	100	11	100	13	100	6	100	5	100	6	85,71	14	93,33	20	100	30	100	13	100	10	100	18	100	154	98,72	
	أنثى	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	14,29	1	6,67	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	1,28	
المجموع	8	100	11	100	13	100	6	100	5	100	6	100	15	100	7	100	20	100	30	100	13	100	10	100	18	100	156	100
علاقة المدان بك	الجيران	0	0	2	18,18	5	38,46	0	0	3	60	8	53,33	5	25	10	33,33	7	53,85	2	20	9	50	18	51	32,69		
	المعارف	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	13,33	6	30	5	16,67	0	0	0	10	1	0	14	8,97			
	الغرباء	8	100	9	81,82	8	361,5	6	100	2	40	5	33,33	9	45	15	50,	6	46,15	7	70	9	50	91	58,33			
	المجموع	8	100	11	100	13	100	6	100	5	100	7	100	15	100	20	100	30	100	13	100	10	100	18	100	156	100	

تكشف لنا بيانات الجدول السابق على صفات الأفراد الذين ارتكبوا العنف ضد المبحوثين وتمثل في:

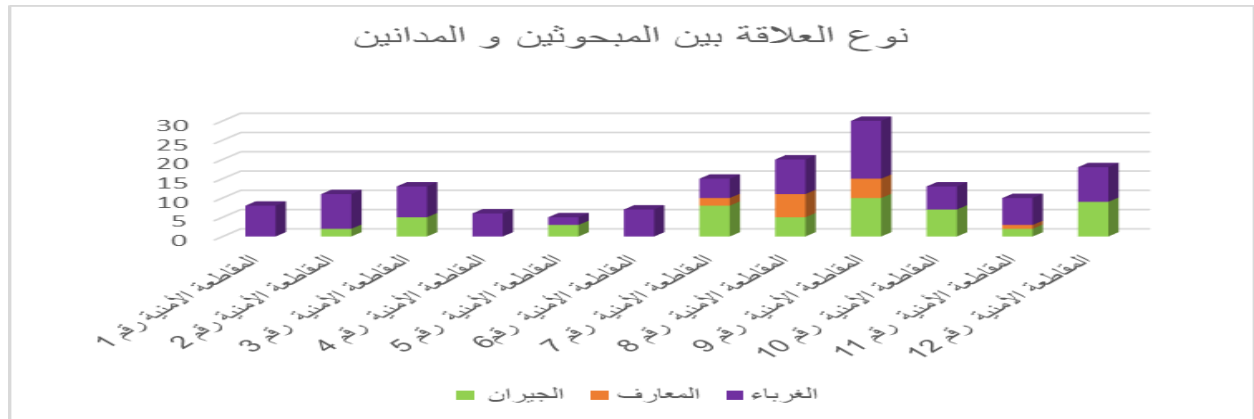
- الجنس: نلاحظ ارتفاع نسبة الذكور في ممارسة العنف و التي تقدر بـ 98.72% في جميع القطاعات الحضرية، مقابل 1.28% بالنسبة للإناث، وحسب تصريحات المبحوثين فان معظم الاعتداءات كانت بشكل فردي وليس جماعي ، كما أكدت المبحوثات اللواتي تعرضن للعنف من قبل إناث والبالغ عددهن 2 أنه يتمثل في شجارات بين الجيران

الشكل 114: يبين جنس مرتكبي العنف الذين اعتدوا على المبحوثين .



- نوع العلاقة التي تربط المبحوثين بالمعتدين عليهم : من خلال هذا العنصر يتضح لنا نوع العلاقة التي تربط المبحوثين بالأفراد الذين اعتدوا عليهم . و التي تتمثل في الطرح التالي :
- الغرباء : تبين لنا ارتفاع نسبة تعرضهم للعنف من قبل الغرباء الذين لا صلة لهم بهم ، والتي تقدر بـ 58.33% . و تظهر في القطاعات التالية : الخامس ، الرابع ، العاشر ، و الثاني عشر .
 - الجيران : بلغت نسبة تعرض المبحوثين للعنف من قبل جيرانهم 32.69% ، و التي ترتفع في كل من قطاعات التالية : السابع ، الثامن ، التاسع ، العاشر ، و الحادي عشر .
 - المعارف : لقد صرح المبحوثون بتعرضهم للعنف من قبل معارفهم و المتمثلين في الأهل و الأصدقاء والتي تقدر نسبتهم بـ 8.97% .

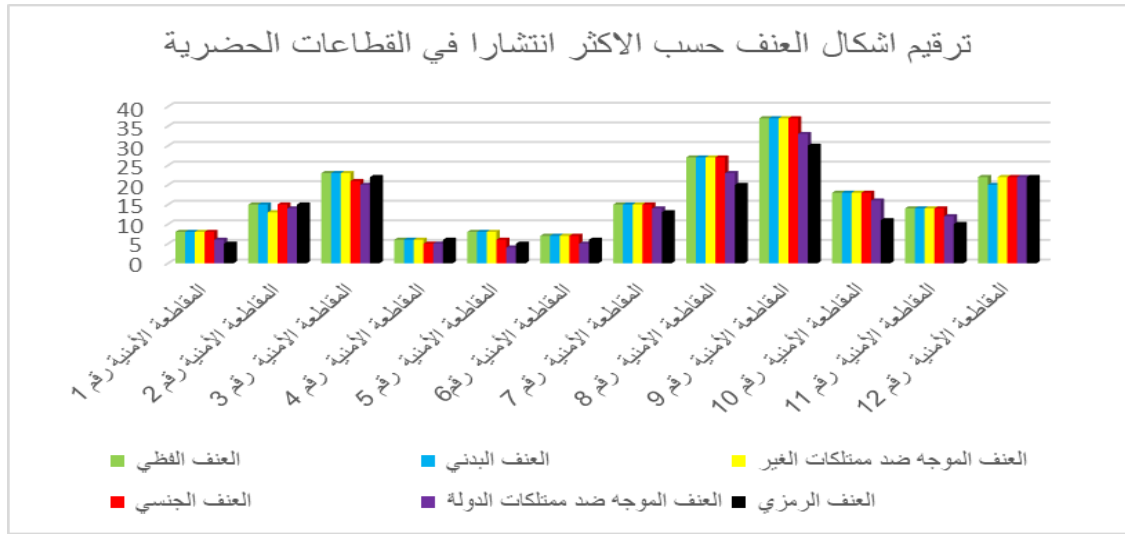
الشكل 115: يبين نوع العلاقة التي تربط المبحوثين بالمعتدين عليهم .



الجدول رقم 135: ترقيم أشكال العنف حسب رأي المبحوثين.

التقييم	القطاعات الإجابات		القطاع الحضري 1		القطاع الحضري 2		القطاع الحضري 3		القطاع الحضري 4		القطاع الحضري 5		القطاع الحضري 6		القطاع الحضري 7		القطاع الحضري 8		القطاع الحضري 9		القطاع الحضري 10		القطاع الحضري 11		القطاع الحضري 12		الاجموع		
	نعم	لا	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1	العنف اللفظي	نعم	100	8	100	15	100	23	100	6	100	8	100	7	100	15	100	27	100	27	100	18	100	14	100	22	100	200	100
		لا	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		الاجموع	100	8	100	15	100	23	100	6	100	8	100	7	100	15	100	27	100	27	100	18	100	14	100	22	100	200	100
2	العنف البدني	نعم	100	8	100	15	100	23	100	6	100	8	100	7	100	15	100	27	100	27	100	18	100	14	100	20	99	198	90,91
		لا	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	1	2	9,09
		الاجموع	100	8	100	15	100	23	100	6	100	8	100	7	100	15	100	27	100	27	100	18	100	14	100	22	100	200	100,00
2	عنف ضد ممتلكات الغير	نعم	86,67	13	100	23	86,67	13	100	6	100	23	86,67	13	100	8	100	6	100	23	86,67	13	100	15	100	8	99	198	100
		لا	13,33	2	0	0	13,33	2	0	0	0	0	13,33	2	0	0	0	0	0	0	13,33	2	0	0	0	1	2	0	
		الاجموع	100	15	100	23	1000	15	100	6	100	23	1000	15	100	8	100	6	100	23	1000	15	100	15	100	8	100	200	100
5	العنف الرمزي	نعم	62,5	5	100	15	62,5	5	100	6	100	15	62,5	5	100	8	100	6	100	23	95,65	22	100	15	62,5	5	81,5	163	90,91
		لا	37,5	3	0	0	37,5	3	0	0	0	0	37,5	3	0	0	0	0	0	0	4,35	1	0	0	37,5	3	18,5	37	9,09
		الاجموع	100	8	100	15	100	23	100	6	100	15	100	8	100	7	100	8	100	6	100	23	100	15	100	8	100	200	100
4	العنف ضد ممتلكات الدولة	نعم	75	6	100	14	75	6	100	5	100	14	75	6	100	4	100	5	100	23	86,96	20	93,33	14	75	6	97	194	100
		لا	25	2	0	0	25	2	0	0	0	0	25	2	0	0	0	0	0	16,67	1	13,04	3	6,67	1	3	26	0	
		الاجموع	100	8	100	15	100	23	100	6	100	15	100	8	100	7	100	8	100	6	100	23	100	15	100	8	100	200	100
3	العنف الجنسي	نعم	91,30	21	100	15	91,30	21	100	5	100	15	91,30	21	100	6	100	8	100	23	83,33	5	100	15	100	8	97,5	195	100
		لا	8,70	2	0	0	8,70	2	0	0	0	0	8,70	2	0	0	0	0	0	16,67	1	8,70	2	0	0	2,5	5	0	
		الاجموع	100	8	100	15	100	23	100	6	100	15	100	8	100	7	100	8	100	6	100	23	100	15	100	8	100	200	100

الشكل رقم 116 : يبين ترتيب أشكال العنف من قبل المبحوثين .



من خلال بيانات الجدول يتضح لنا تصنيف أشكال العنف الأكثر انتشارا في القطاعات الحضرية بمدينة سطيف من قبل المبحوثين حيث تبين لنا الترتيب التالي :

- المركز الأول : يتمثل في العنف اللفظي ، حيث صرح المبحوثين بأن العنف اللفظي يحتل المرتبة الأولى من بين أشكال العنف الموجودة في المدينة حيث بلغت نسبة إجاباتهم بـ 100%.
- المركز الثاني : يتقاسم المركز الثاني كل من العنف البدني و العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 99%، حيث أكدت إجابات المبحوثين أن العنف البدني و العنف الموجه ضد ممتلكات الغير يحتل المرتبة الثانية .
- المركز الثالث :العنف الجنسي ، لقد أكد المبحوثين انه يتمثل في التحرشات الجنسية التي تتعرض لها الإناث داخل القطاعات الحضرية ، هذا ما تعبر عنه النسبة التي بلغها و المقدرة بـ 97.5%.
- المركز الرابع : احتله العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة بنسبة 97% ، وهي نسبة متقاربة مع نسبة العنف الجنسي . لقد صرح المبحوثون بأن أنواع هذا العنف تتمثل في إتلاف و تخريب ممتلكات التابعة للدولة ، مثل تجهيزات المرافق العمومية ، و كذا المؤسسات التابعة لها .
- المركز الخامس: وأخيرا العنف الرمزي بنسبة 81.5%، رغم عدم اهتمام المبحوثين بهذا الشكل من العنف، والذين لا يعتبرونه عنفا إلا أنهم صنّفوه في المرتبة الأخيرة، حيث تم حصره في مجمل الرسومات والكتابات الحائطية الموجودة و المنتشرة داخل أسوار القطاعات الحضرية .

2-الجدول رقم 136 : أنواع العنف الممارس في الحي :

%	المجموع	القطاع الحضري 12		القطاع الحضري 11		القطاع الحضري 10		القطاع الحضري 9		القطاع الحضري 8		القطاع الحضري 7		القطاع الحضري 6		القطاع الحضري 5		القطاع الحضري 4		القطاع الحضري 3		القطاع الحضري 2		القطاع الحضري 1		القطاعات الإجابات	
		%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد		
95.5	191	100	22	100	14	100	18	89,19	33	100	27	93,33	14	100	7	100	8	100	6	86,96	20	100	15	87,5	7	السب	العنف
4.5	9	0	0	0	0	0	0	10,81	4	0	0	6,67	1	0	0	0	0	1	0	13,04	3	0	0	12,5	1	التهديد	اللفظي
100	200	100	22	100	14	100	18	100	37	100	27	100	15	100	7	100	8	100	6	100	23	100	15	100	8	المجموع	
72	144	100	22	100	14	100	18	54,05	20	62,96	17	66,67	10	100	7	50	4	83,33	5	65,22	15	53,33	8	50	4	الضرب	بالعنف
28	57	0	0	0	0	0	0	45,95	17	37,04	10	33,33	5	0	0	50	4	16,67	1	34,78	8	46,67	7	50	4	محاولة القتل	البيدي
100	200	100	22	100	14	100	18	100	37	100	27	100	15	100	7	100	8	100	6	100	23	100	15	100	8	المجموع	
97.5	195	100	22	100	14	88,89	16	100	37	100	27	93,33	14	85,71	6	100	8	100	6	95,65	22	100	15	100	8	السرقه	عنف
2.5	5	0	0	0	0	11,11	2	0	0	0	0	6,67	1	14,29	1	0	0	0	0	4,35	1	0	0	0	0	التخريب	ضد
100	200	100	22	100	14	100	18	100	37	100	27	100	15	100	7	100	8	100	6	100	23	100	15	100	8	المجموع	ممتلكات الغير
100	200	100	22	100	14	100	18	100	37	100	27	100	15	100	7	100	8	100	6	100	23	100	15	100	8	كتابات الخاطئية	عنف رمزي
100	200	100	22	100	14	100	18	100	37	100	27	100	15	100	7	100	8	100	6	100	23	100	15	100	8	المجموع	
26.5	53	22,73	5	0	0	11,11	2	0	0	0	0	46,67	7	57,14	4	100	8	0	0	86,96	20	46,67	7	0	0	السرقه	العنف
73.5	147	77,27	17	100	14	88,89	16	100	37	100	27	53,33	8	42,86	3	0	0	100	6	13,04	3	53,33	8	100	8	الإتلاف	ضد
100	200	100	22	100	14	100	18	100	37	100	27	100	15	100	7	100	8	100	6	100	23	100	15	100	8	المجموع	ممتلكات الدولة
100	200	100	22	100	14	100	18	100	37	100	27	100	15	100	7	100	8	100	6	100	23	100	15	100	8	التحرش	العنف
100	200	100	22	100	14	100	18	100	37	100	27	100	15	100	7	100	8	100	6	100	23	100	15	100	8	المجموع	الجنسي

تكشف لنا معطيات الجدول عن أنواع العنف المرتكبة داخل القطاعات الحضرية وفق تصريحات المبحوثين ، والتي سوف يتم التعرف عليها وفق الترتيب السابق لأشكال العنف :

- **العنف اللفظي** يتمثل في نوعين من العنف حسب تصريحات المبحوثين هما : السب والشتم قدرت نسبة بـ 95.5%، والتهديد والوعيد بنسبة 4.5%، حيث نلاحظ ارتفاع نسبة العنف اللفظي في جميع القطاعات الحضرية.
- **العنف البدني**: حسب تصريحات المبحوثين فان العنف البدني يتمثل في نوعين هما: الضرب حيث قدرت نسبته بـ 72%، ومحاولة القتل بنسبة 28%.
- **العنف الموجه ضد ممتلكات الغير**: و يتمثل في نوعين هما السرقة وصلت نسبتها إلى 97.5%، و التخريب بنسبة 2.5%.
- **العنف الرمزي** : يتمثل في الرسومات الحائطية حيث بلغت نسبة التصريحات المبحوثين 100%. و هذه عينة من بعض الصور الموجودة في المدينة ، لكن أغلبها خادشة للحياء .



-**العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة** : يتمثل في كل من السرقة بلغت نسبتها 26.5%، و الإتلاف الممتلكات بنسبة 73.5%.

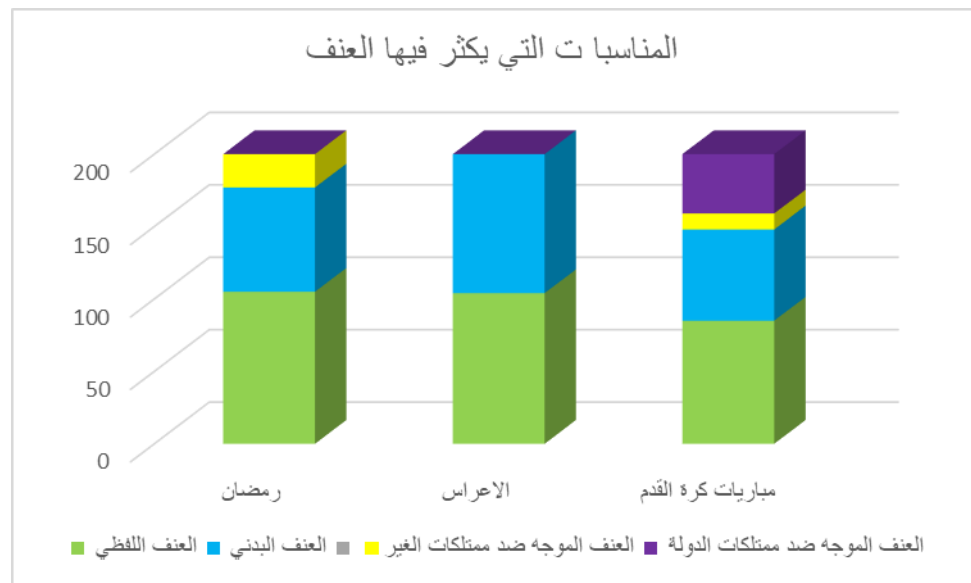
- **العنف الجنسي**: تمثل تصريحات المبحوثين في التحرشات بنسبة 100%.

المحور الرابع : بيانات حول المناسبات التي يكثر فيها العنف.

الجدول رقم 137: يبين المناسبات التي يكثر فيها العنف

المناسبات	القطاعات																												
	القطاع الحضري 1		القطاع الحضري 2		القطاع الحضري 3		القطاع الحضري 4		القطاع الحضري 5		القطاع الحضري 6		القطاع الحضري 7		القطاع الحضري 8		القطاع الحضري 9		القطاع الحضري 10		القطاع الحضري 11		القطاع الحضري 12		المجموع	%			
أشكال العنف	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%		
	رمضان	عنف لفظي	8	100	5	33,33	20	86,96	0	0	0	0	4	50	2	28,57	6	40,00	20	74,07	10	27,03	10	55,56	10	71,43	10	45,45	105
	عنف بدني	0	0	10	66,67	2	8,70	6	100	4	50	7	46,67	3	42,86	7	46,67	15	25,93	6	40,54	4	33,33	4	28,57	8	36,36	72	36
	الاعتداء على ممتلكات الغير	0	0	0	-	1	4,35	0	0	0	0	2	13,33	2	28,57	2	13,33	12	32,43	2	11,11	0	-	0	-	4	18,18	23	11,5
	المجموع	8	100	15	100	23	100	6	100	8	100	15	100	7	100	27	100	37	100	18	100,00	14	100	22	100	200	100	200	100
الأعراس و الأفراح	العنف اللفظي	8	100	11	73,33	23	100	1	16,67	4	50	8	53,33	5	71,43	14	51,85	15	40,54	5	27,78	0	0	14	100	10	45,45	104	52
	العنف البدني	0	0	4	26,67	0	0	5	83,33	4	50	7	46,67	2	28,57	13	48,15	22	59,46	13	72,22	14	100	12	100	96	54,55	48	24
	مجموع	8	100	15	100	23	100	6	100	8	100	15	100	7	100	27	100	37	100	18	100	14	100	22	100	200	100	200	100
مباريات كرة القدم	العنف اللفظي	4	50	5	33,33	10	43,48	3	50	8	100	5	33,33	7	100	10	37,04	11	29,73	8	44,44	5	35,71	9	40,91	85	42,5	42,5	42,5
	العنف البدني	4	50	5	33,33	3	13,04	0	0	0	0	5	33,33	0	0	5	18,52	15	40,54	8	44,44	8	57,14	10	45,45	63	31,5	31,5	31,5
	ضد ممتلكات الغير	0	0	3	20	0	-	3	50	0	0	0	-	0	0	0	0	0	10,81	4	0	0	-	0	1	4,55	11	5,5	5,5
	ضد ممتلكات الدولة	0	0	2	13,33	10	43,48	0	0	0	0	5	33,33	0	0	12	44,44	7	18,92	2	11,11	1	7,14	2	9,09	41	20,5	20,5	20,5
	المجموع	8	100	15	100	23	100	6	100	8	100	15	100	7	100	27	100	37	100	18	100	14	100	22	100	200	100	200	100

الشكل رقم 117 : يبين المناسبات التي يكثر فيها العنف .



تطلعنا أرقام هذا الجدول على المناسبات التي يمارس فيها العنف بمدينة سطيف حيث تبين لنا بروز ثلاث مناسبات حسب تصريحات المبحوثين تتمثل في : رمضان ، الأفراس والأعراس ، و مباريات كرة القدم . مع وجود تباين في أشكال العنف الممارس بها حيث يتم توضيحها وفق الطرح التالي :

- شهر رمضان : من خلال تصريحات المبحوثين يتبين لنا ظهور ثلاث أشكال من العنف تمارس في شهر رمضان تتمثل في : العنف اللفظي ، العنف البدني ، و العنف الموجه ضد ممتلكات الغير . ما يمكن ملاحظته هو ارتفاع نسبة التصريحات التي ترمي إلى ارتفاع نسبة ممارسة العنف اللفظي إلى 25.5 % ، والمتمثل في السب والشتم بشهر رمضان حيث بلغت عدد الإجابات المعبر عنها بـ 105 إجابة ، و ترتفع نسبته في كل من القطاع الحضري رقم الثالث و الثامن .

أما العنف البدني فلغت نسبته 36% والمتمثل في الاعتداءات الجسمية باستعمال الأيدي أو عن طريق استخدام الأسلحة ، حيث بلغت عدد الإجابات المصرح بها 72 إجابة ، و ترتفع نسبته في القطاع الحضري التاسع . في حين قدرت عدد الإجابات حول العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بـ 11.5 % ، والذي يتمثل في السرقة بـ 24 إجابة ، و ترتفع نسبته في القطاع الحضري التاسع .

- الأفرح و الأعراس : يظهر لنا من خلال تصريحات عينة المبحوثين وجود شكلين من العنف يمارسا في الأعراس و الأفرح يتمثلان في : **العنف اللفظي** ، و**العنف البدني** . حيث تبين لنا معطيات الجدول ارتفاع ممارسة العنف اللفظي بنسبة 52% ، إذ تقدر عدد الإجابات المصرح بها 104 يتمثل غالبا السب و الشتم خلال المناسبات ، أما العنف البدني فتصل نسبة ممارسته في الأفرح 48% ويتمثل عموما في التعدي الجسمي على الأفراد .

- مباريات كرة القدم : يتضح لنا من خلال بيانات الجدول وجود أربعة أشكال للعنف تمارس في المناسبات الكروية سواء على مستوى الأحياء، أو خلال مشاهدة مباريات الوفاق السطايفي، أو المباريات دولية . والتي تتمثل في : العنف اللفظي (السب و الشتم) ، العنف البدني (مختلف الاعتداءات الجسمية) ، العنف الموجه ضد ممتلكات الغير (السرقه) ، و العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة (التخريب) . حيث ترتفع نسبة الإجابات التي تصرح بممارسة العنف اللفظي بـ 42.5% إجابة ، يليها العنف البدني بـ 31.5% ، ثم العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة بنسبة 20.5% ، و العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 5.5% .

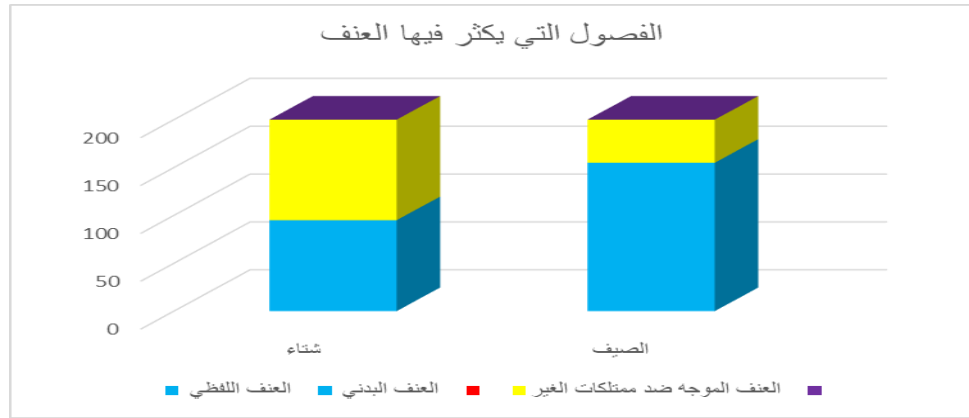
من خلال الطرح السابق يتبين لنا ارتكاب العنف في ثلاث مناسبات اجتماعية تجمع بين الشرائح المختلفة للمجتمع وبكثرة . **فشهر رمضان** الذي تكثر فيه الاحتكاك بين الناس خاصة في المرافق العامة لغرض التعداد أو التسوق أو الترفيه، تمارس فيه أشكال مختلفة من العنف يبررها مرتكبيها بأثر الصيام على الجسم . أما الأعراس و الأفرح أصبحت الأفعال و السلوكيات الطائشة للشباب في الأعراس تنتج عنها أشكال مختلفة للعنف . و مباريات كرة القدم التي يفرغ أغلبية مشجعيها شحنات الفرح أو الخسارة في الاعتداء على الأفراد أو ممتلكاتهم أو ممتلكات الدولة . كردة فعل عن نتائج المباريات .

المحور الخامس : يبين الفصول التي يكثر فيها العنف

الجدول رقم 138 : يبين الفصول التي ينتشر فيها العنف .

الفصول	القطاعات أشكال العنف	القطاع الحضري 1		القطاع الحضري 2		القطاع الحضري 3		القطاع الحضري 4		القطاع الحضري 5		القطاع الحضري 6		القطاع الحضري 7		القطاع الحضري 8		القطاع الحضري 9		القطاع الحضري 10		القطاع الحضري 11		القطاع الحضري 12		الاجموع		
		%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
الخريف	العنف	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	البدني	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
	اللفظي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
الشتاء	العنف	52,5	105	54,55	12	57,14	8	50	9	54,05	20	37,04	10	33,33	5	71,43	5	50	4	66,67	4	65,22	15	53,33	8	62,5	5	
	البدني	47,5	95	54,55	10	42,86	6	50	9	45,95	17	62,96	17	66,67	10	28,57	2	50	4	33,33	2	34,78	8	46,67	7	37,5	3	
	اللفظي	100	200	54,55	22	100,00	14	100	18	100,00	37	100,00	27	100,00	15	100,00	7	100	8	100,00	6	100,00	23	100,00	15	100	8	
الربيع	العنف	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
	البدني	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
	اللفظي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
الصيف	العنف	58	116	72,73	16	100	14	55,56	10	54,05	20	55,56	15	46,67	7	28,57	2	50	4	100	6	43,48	10	46,67	7	62,5	5	
	البدني	22,5	45	22,73	5	0	0	22,22	4	21,62	8	29,63	8	20,00	3	28,57	2	0	0	0	0	30,43	7	33,33	5	37,5	3	
	اللفظي	19,5	39	4,55	1	0	0	22,22	4	24,32	9	14,81	4	33,33	5	42,86	3	50	4	0	0	26,09	6	20,00	3	0	0	
	الاجموع	100	200	22	100	14	100,00	18	100,00	37	100,00	27	100,00	15	100,00	7	100	8	100	6	100	23	100,00	15	100	8	الاجموع	

الشكل رقم 118: بين الفصول التي يكثر فيها العنف في مدينة سليف .



من خلال معطيات الجدول المسجلة أعلاه يتضح لنا أن معظم المبحوثين أكدوا انه يوجد فصلين فقط لارتكاب العنف هما الصيف و الشتاء، حسب اعتقادهم أنه يوجد فصلين فقط خلال السنة شتاء بارد و صيف حار .

- **فصل الشتاء:** نلاحظ إجماع المبحوثين على وجود شكلين فقط من العنف ارتكبا في فصل الشتاء هما : العنف البدني و العنف الموجه ضد ممتلكات الغير . على اعتبار أن الطقس البارد يعتبر عاملا أساسيا في ممارسة هاذين الشكلين. فلقد ارتفعت نسبة العنف الموجه ضد ممتلكات الغير والمتمثل في السرقة 52.5 % ، بينما العنف البدني والمتمثل في الاعتداءات الجسمية كالضرب مثلا قدرت نسبته 47.5% .
- **أما فصل الصيف:** فلقد أظهرت بيانات الجدول وجود ثلاث أشكال للعنف تتمثل في : العنف اللفظي ، العنف البدني ، العنف الموجه ضد ممتلكات الغير، حيث نلاحظ ارتفاع نسبة العنف اللفظي و المتمثلة في السب و الشتم بـ 58% ، يليها العنف الموجه ضد ممتلكات الغير و المتمثل في السرقة بنسبة 22.5% ، ثم العنف البدني و المتمثل في مختلف الاعتداءات الجسمية بنسبة 19.5% .

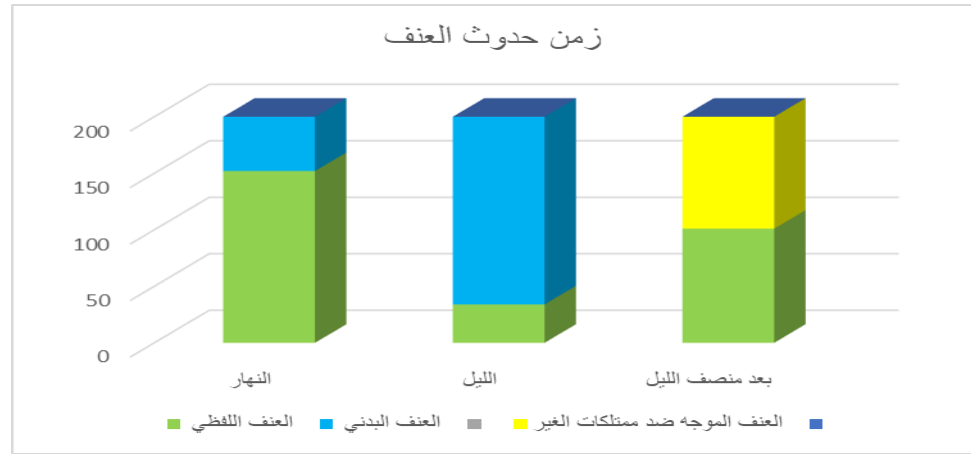
ما يمكن قوله هنا هو وجود علاقة ارتباطيه بين فصول السنة و أشكال العنف، حيث نلاحظ ارتباط ظهور العنف البدني و العنف الموجه ضد ممتلكات الغير في فصل الشتاء على اعتبار أن الجو البارد يقلل من حركة السكان خاصة في الليل حيث يصبح مناخا ملائما لارتكاب العنف . ومنه فان أغلب الأفراد في فصل الشتاء يتعرضون للسرقة و مختلف الاعتداءات الجسمية في الشوارع ، كذلك في منازلهم .

المحور الخامس: زمن حدوث العنف.

الجدول رقم 139: يبين أوقات حدوث العنف .

الوقت	القطاعات																											
	القطاع الحضري 12		القطاع الحضري 11		القطاع الحضري 10		القطاع الحضري 9		القطاع الحضري 8		القطاع الحضري 7		القطاع الحضري 6		القطاع الحضري 5		القطاع الحضري 4		القطاع الحضري 3		القطاع الحضري 2		القطاع الحضري 1		أشكال وأنواع العنف الممارس			
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	أنواع العنف	أشكال العنف
النهار	62,5	5	100	14	83,33	15	67,57	25	70,37	19	80	12	57,14	4	100	8	100	6	65,22	15	66,67	10	62,5	5	السبب و الشتم	العنف اللفظي		
	37,5	3	0	0	16,67	3	67,57	12	29,63	8	20	3	42,86	3	0	0	0	0	34,78	8	33,33	5	37,5	3	الاعتداء الجسدي	العنف البدني		
	8	100	14	100	18	100	37	100	27	100	15	100	7	100	8	100	6	100	23	100	15	100	8	8	المجموع			
الليل	0	0	14,29	2	0	0	27,03	10	11,11	3	26,67	4	14,29	1	0	0	33,33	2	21,74	5	46,67	7	0	0	السبب و الشتم	العنف اللفظي		
	100	22	85,71	12	100	18	72,97	27	88,89	24	73,33	11	85,71	6	100	8	66,67	4	78,26	18	53,33	8	100	8	الاعتداء الجسدي	العنف البدني		
	22	100	14	100	18	100	37	100	27	100	15	100	7	100	8	100	6	100	23	100	15	100	8	8	المجموع			
بعد منتصف الليل	54,55	12	57,14	8	50	9	70,27	26	33,33	9	66,67	10	42,86	3	62,5	5	50	3	26,09	6	26,67	4	100	8	الاعتداءات الجسمية	العنف البدني		
	45,45	10	42,86	6	50	9	29,73	11	66,67	18	33,33	5	57,14	4	37,5	3	50	3	73,91	17	73,33	11	0	0	السرقة	العنف الموجه ضد ممتلكات الغير		
	22	100	14	100	18	100	37	100	27	100	15	100	7	100	8	100	6	100	23	100	15	100	8	8	المجموع			

الشكل 119: يبين زمن حدوث العنف بمدينة سطييف.



تخبرنا معطيات الجدول عن زمن وقوع العنف في مدينة سطييف حيث صرح المبحوثون بأن العنف يحدث في جميع الأوقات ولكن بأشكال ومعدلات مختلفة، ولقد اقتصر إجاباتهم عموماً على وجود ثلاث أوقات يحدث فيها العنف في مدينة سطييف هي النهار والليل وبعد منتصف الليل. باعتبار وجود علاقة وطيدة بين أنواع العنف وزمن حدوثها.

- النهار: وفق تصريحات المبحوثين ترتفع نسبة ممارسة العنف اللفظي خلال فترة النهار بـ 76.5 %، ثم يليها العنف البدني بنسبة 23.5 %. حيث نلاحظ ارتفاع نسبة ممارسة العنف اللفظي في كل من القطاع الحضري العاشر والحادي عشر. أما العنف البدني ترتفع نسبته في القطاع الثالث والثامن.
- أما الليل: تمحورت إجابات المبحوثين حول ارتفاع نسبة ممارسة العنف البدني بمدينة سطييف والمتمثل في الاعتداءات الجسمية و التي تقدر بـ 83 %، حيث نلاحظ ارتفاع نسبته في أغلب القطاعات. ثم يليها العنف اللفظي كالسب و الشتم بنسبة 17 %، حيث يرتفع في كل من القطاع الحضري الثالث و السابع .
- و بعد منتصف الليل: صرح المبحوثون بممارسة شكلين من العنف بعد منتصف الليل يتمثلان في : العنف البدني بنسبة 51.5 % و المتمثل حسب اعتقادهم في الاعتداءات الجسمية ، و الذي نلاحظ ارتفاعه في كل من القطاع الحضري الأول و السابع و التاسع. أما العنف الموجه ضد ممتلكات الغير و المتمثل في السرقة فلقد بلغت نسبته 48.5 %، فظهرت أعلى نسبة لممارسته في كل من القطاعات التالية : الثاني، الثالث ، الثامن

ثالثا : عرض و تحليل المقابلات .

1- المقابلة الأولى : تمت هذه المقابلة مع ممثل للشرطة

السؤال الأول :ضع تعريفا مناسباً للعنف في المدينة حسب رأيك ؟

- هو كل ما يسبب الأذى للذات البشرية من الناحية المادية و المعنوية .

السؤال الثاني :ما هي أشكال العنف الأكثر انتشارا في مدينة سطييف . و أذكر أنواعها ؟

- العنف اللفظي ويتمثل في السب و الشتم .العنف الرمزي: العنف الرياضي : العنف ضد ممتلكات الدولة : العنف ضد المرأة : العنف البدني ويتمثل الاعتداءات ،العنف الجنسي ، العنف ضد ممتلكات الغير .العنف المسلح .

السؤال الثالث : ما هي أسباب وعوامل انتشار العنف في مدينة سطييف ؟

- تسرب مدرسي ، الطلاق و المشاكل الزوجية ، الإحساس بالحقرة والتهميش ،التأثير السلبي لوسائل الإعلام، البطالة، انعدام فرص العمل .

السؤال الرابع : ما هي المناطق أو الأحياء الأكثر عنفا في مدينة سطييف ؟اذكرها؟

- تتمثل في المناطق و الأحياء الشعبية مثل : لانديبولي سابقا و حي طنجة و الأسواق .

- بما تتميز هذه المناطق ؟ مع ذكر خصائصها ؟

- تعتبر أحياء قديمة ،يقطنها عدد كبير من السكان . تتنوع فيها بعض الأنشطة الاقتصادية الرسمية و الفوضوية.تنتمي للطبقات الاجتماعية الفقيرة و المتوسطة .

- هل يتناسب عدد الشرطة مع حجم السكان في مدينة سطييف ؟

- لا يتناسب و يظهر قليلا مقارنة مع عدد السكان .

السؤال الخامس : ما هي المناسبات التي يكثر فيها العنف و ما هي أنواعه؟

- شهر رمضان و في الأعياد ، رأس السنة الميلادية ، و أثناء مباريات كرة القدم غالبا ما يكون عنف مادي ومعنوي.

السؤال السادس : ما هي أوقات التي يحدث فيها العنف عادة في المدينة و ما هي أنواعه ؟.

- يحدث العنف في جميع الأوقات و في جميع الأماكن.

السؤال السابع : ما هي الفصول التي يكثر فيها العنف ؟

- يحدث العنف في جميع الفصول ، فليس له فصل معين .

السؤال الثامن : فيما تتمثل خصائص المجرمين ؟

- يتميز المجرمين من حيث الجنس اغلبهم ذكور مع وجود نسبة قليلة للإناث، من حيث العمر: جميع الفئات العمرية، في بعض الأحيان نجد المسبوقين قضائيا ، وقد يكونوا من سكان المدينة ومن خارجها .

السؤال التاسع: حسب رأيك ما هو الدور الذي تلعبه كل من هذه الهيئات (الشرطة ، المجتمع المدني ،سكان المدينة ، المسجد ، المؤسسات التربوية ، الجامعة)في مواجهة العنف في المدينة ؟

- يجب على الشرطة أن تقوم بدور تحسيسي روعي ، أما كل من السكان و المجتمع المدني والمسجد فيكون تحسيسي توعوي ، أما كل من الجامعة و المؤسسات التربوية فيجب أن تربي الأجيال على ثقافة التسامح و الأمن والأمان .

السؤال العاشر : ما هي آثار العنف على المجتمع و المدينة ؟

ج12: تفشي الخوف و الهلع ،اللا أمن ، اللا استقرار ، تشويه صورة المدينة ، انتشار الجريمة.

المقابلة الثانية :

تمت هذه المقابلة مع أستاذ بقسم علم الاجتماع جامعة سطيف 2، متحصل على شهادة دكتوراه تخصص علم اجتماع حضري.

السؤال الأول :ضع تعريفا مناسباً للعنف في المدينة حسب رأيك ؟

العنف هو كل سلوك يلحق من خلاله الفرد الإيذاء المعنوي أو الجسدي بالأفراد الآخرين في المدينة، ويكون فردياً أو جماعياً أو مجتمعياً، وتتعدد أنماطه وأشكاله، كما تتعدد الفضاءات التي يمارس فيها العنف داخل المدينة، كما تختلف أشكال العنف من مجتمع حضري إلى آخر، فكل مجتمع يفرز أشكال معينة من العنف، فنجد هناك اختلافات جذرية بين العنف الذي يمارس في المدن الغربية، والعنف الذي يمارس في المدن العربية.

السؤال الثاني :ما هي أشكال العنف الأكثر انتشاراً في مدينة سطيف . و أذكر أنواعها ؟

- العنف اللفظي ، العنف البدني ، العنف الرمزي

السؤال الثالث :ما هي أسباب و عوامل انتشار العنف في مدينة سطيف أذكرها ؟

تتمثل في أسباب تاريخية:

إن ظاهرة العنف في مدينة سطيف لها جذور تاريخية، فكما نعلم، المدينة عانت من أشكال مختلفة من العنف الكولونيالي، العنف الطي مورس في مظاهرات 8 ماي 1945، والعنف الجسدي والتعذيب في مرحلة الثورة التحريرية، فتخزن الذاكرة التاريخية الجامعية أشكال عديدة من العنف، رغم أن العنف في المرحلة الاستعمارية لها ما يبرره في تلك السياقات التاريخية، لكن العنف الحالي، هو عنف جسدي أو لفظي، ناجم بصورة ما عن التطور التاريخي المعاصر للمدينة، بسبب الهجرات الريفية للمدينة، واختلاف المنحدرات الاجتماعية للمهاجرين، مما يؤثر سلباً على أشكال التفاعلات الاجتماعية، ويعبر عن خلل في عملية التواصل بين مختلف الشرائح المجتمعية، التي تلجأ للعنف للتعبير عن أفكارها أو شرح وجهة نظرها.

أسباب اجتماعية:

تساهم العوامل الاجتماعية في تنامي ظاهرة العنف في المدينة الجزائرية، ومدينة سطيف نموذجاً، فتنطوي الأبنية الاجتماعية الحضرية على تفاوتات اجتماعية، تركز الإقصاء والاستبعاد الاجتماعي، فتجد العديد من الفئات الاجتماعية المهمشة والمحاصرة اجتماعياً تمارس العنف لإلحاق الأذى بفئات اجتماعية أخرى، أو ممارسة العنف من خلال تخريب الممتلكات العمومية والخاصة، ويتحول العنف إلى أحد الأدوات الرئيسية التي تحقق بها ذاتيتها في المدينة. أما العنف الذي تولده بعض البيئات الاجتماعية في المدينة، فمرده مجموعة مسببات أخرى.

أسباب أسرية :

تكرس العديد من أنماط التنشئة الاجتماعية في الأسر السطيفية ظاهرة العنف في المدينة، فيتم إكساب الأفراد العنف كقيمة لإثبات الذات اجتماعياً، فيعلمون الطفل السب والشتم في مراحل عمرية باكراً، مما يؤدي إلى شرعنة العنف اللفظي، بالإضافة إلى إن التفكك الأسري يسهم في عملية انتشار العنف في المدينة الجزائرية، فتنحول الأسر إلى محاضن لكل أشكال العنف، وكذلك غياب أشكال الحوار والتواصل بين الأفراد داخل الأسرة، واعتمادهم على العنف كأداة للحوار والتواصل، وبالتالي، العنف في المدينة ما هو إلا امتداد لظاهرة العنف في الوسط الأسري.

أسباب إعلامية:

تسهم وسائل الإعلام والوسائط الجديدة في تنمية السلوك العنيف في المدينة الجزائرية، وإن كنا نعتقد إن المديا ووسائلها لا تعد إلا بمثابة العامل التحريضي على العنف المخترن في اللاوعي الجمعي للأفراد أو الجماعات أو المجتمعات، وبالتالي، الإعلام ووسائله، متغير وسيط فقط، فالإعلام يعتبر بمثابة محفز على العنف، لأنه لو لم يكن هناك استعداد لممارسة العنف لدى الأفراد لما مارس الأفراد العنف في المدينة، وارى أن العنف الجماهيري كالعنف الرياضي، تسهم الميديا في تأجيجه في مدينة سطيف، تحرض مثلاً وسائل إعلام على ممارسة العنف ضد أنصار فرق رياضية منافسة للوفاق سطيف.

أسباب اقتصادية:

تؤدي الوضعية الاقتصادية المتردية للأفراد إلى ممارسة العنف في المدينة، فيسهم الفقر الاجتماعي في تزايد ظاهرة العنف، وتشير العديد من الدراسات السوسولوجية أن الأحياء القصديرية والأحياء العشوائية البيئات المفرخة للأفراد

العنيفين، فمثلا يعتبر القاطنين في شوف لكداد من أكثر الفئات الاجتماعية التي تمارس العنف في مدينة سطيف، بالإضافة إلى أن الأفراد الذين يقطنون الأحياء الشعبية، والأحياء السكنات العمودية الاجتماعية.

ومن زاوي نظر أخرى، هناك شكل آخر من العنف يكون موجهها إلى الممتلكات العمومية، قيام العاطلين عن العمل او المطالبين بالسكن بحركات احتجاجية، لتحقيق مطلبهم، فيوظفون التخريب والعفن كأداة للتفاوض مع مختلف الفاعلين في المدينة، وبالتالي، العامل الاقتصادي يؤثر بشكل ما في توليد ظاهرة العنف في مدينة سطيف.

أسباب أمنية :

إن مأسسة العلاقات الاجتماعية في المدينة، تعني بداهة أن نعتمد على الضبط الاجتماعي الرسمي، وليس على الضبط الاجتماعي غير الرسمي، الذي يعرفه المجال الريفي، لكننا نلاحظ أن هناك عجز في مدينة سطيف في مجال مؤسسات الرقابة الاجتماعية، فلا يزال الفضاء العمومي يخضع للسطوة الأفراد والجماعات، بدلا من خضوعه الكامل للسلطة الدولة ومؤسساتها، لذلك، يؤدي ضعف الأجهزة الرقابية إلى تنامي ظاهرة العنف في مدينة سطيف، فبعض الأحياء تفتقر إلى المقرات الأمنية، بالإضافة إلى التسبب وغياب الردع القانوني ضد مختلف الممارسين للعنف.

أسباب حضرية خاصة بالمدينة :

لعب النمو الحضري السريع الذي عرفته مدينة سطيف دورا في خلق العديد من المشكلات الاجتماعية الحضرية، نذكر منها ظاهرة العنف الحضري، أما عن العلاقة بين التحضر والعنف في المدينة، فيتمثل في عدم قدرة المدينة على تلبية حاجات ساكنتها، بالإضافة إلى تداخل وتعدد الثقافات الفرعية، فكل ثقافة فرعية تحاول أن تهمين على المدينة، مما ينجر عنه عنف وصادم بين مختلف الأفراد، وتحلى هذه الظاهرة في مناسبات ثقافية أو مناسبات سياسية. كما أن النمو العمراني للمدينة، وعدم قدرة المدينة على تلبية الحاجات الاجتماعية الترفيهية للأفراد كغياب المرافق الرياضية، يؤدي إلى زيادة ظاهرة التسكع الشباب في المدينة، مما ينجر عنه آليا ظاهرة العنف.

أسباب جغرافية :

لا اعتقد أن هناك علاقة بين الجغرافيا وظاهرة العنف، فلا نلاحظ تمايزات جغرافية واضحة داخل المدينة، ربما حجم العنف يمارس بنسب متفاوتة في بيئات جغرافية داخل المدينة ، إما أن تسهم الجغرافيا في العنف فلا اعتقد ذلك.

السؤال الرابع: ما هي المناطق أو الأحياء الأكثر عنفا في مدينة سطيف؟ اذكرها؟

تعتبر الأحياء العشوائية (العمراي غير المخطط)، والأحياء القصدية (كحي شوف لكداد)، والأحياء الشعبية (حي طنجة)، وأحياء السكنات العمودية الجماعية (نط السكن الاجتماعي) من أكثر الأحياء توليدا للأفراد المارسين للظاهرة العنف في مدينة سطيف، وهذا نظر لاتصاف ساكنها بمجموعة من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية.

• لماذا تتميز هذه المناطق ؟ أو اذكر خصائصها ؟

من ناحية العمران:

تعاني هذه الأحياء من تردي عمراني، نجد الأحياء القصدية عمرانها مشكل من الطوب والخشب، بينما الأحياء الشعبية نط عمراني تقليدي، (غرفتين في الأغلب الأعم)، السكن العمودي الاجتماعي عمرانه حديث؛ لكنه يعاني من الإهمال، وعدم قدرة ساكنته على تجديده، بالإضافة إلى التغييرات التي أحدثتها السكان على هذه السكنات، السمة التي تجمع بين هذه الأنماط تتمثل في الإشغال السكني العالي لها، حيث تعاني هذه الأحياء من ظاهرة التكس سكاني.

من ناحية السكان :

تتوزع ساكنة هذه الأحياء بين سكان المدينة، وبين المهاجرين من الأرياف إلى المدينة.

من ناحية النشاط الاقتصادي :

يعاني اغلب سكان هذه الأحياء من تردي أوضاعهم الاقتصادية، فترتفع معدلات البطالة بين ساكنها، كما أنهم يعانون من ضعف مستوياتهم التعليمية و المهارة، كما يعانون من ضعف مداخيلهم، فمعظمهم يعمل بشكل موسمي ومؤقت، ويزاولون أنشطة غير رسمية، كالبيعة علة الرصيف، والاتجار في الممنوعات وغيرها.

من ناحية الطبقة الاجتماعية :

ينتمي غالبية سكان هذه الإحياء إلى الطبقات الاجتماعية الفقيرة، فكما ذكرنا في السابق، يعاني غالبيتهم من البطالة، ومن تدني مستوياتهم التعليمية، كما يتعرضون لكل أشكال الاستغلال والقهر الاجتماعي، فتعمل العديد من الفئات الاجتماعية المهيمنة في المدينة على إقصاؤهم من الحياة الاجتماعية الحضرية.

- هل يتناسب عدد الشرطة مع حجم السكان في مدينة سطيف ؟

كملاحظ فقط، اعتقد أن عدد المؤسسات الأمنية لا يتناسب مع حجم سكان المدينة، كما أن هناك نوع من التمييز الاجتماعي بين سكان المدينة، فبعض الأحياء تم تغطيتها بشكل امني كثيف، بينما بعض الأحياء يتم تهميشها وإقصاؤها من التغطية الأمنية، مما يسهم في انحراف المراهقين والشباب في هذه الأحياء. العنف الجسدي الناجم عن فعل السرقة، العنف الرمزي الناجم عن الزحام المروري والسكاني.

السؤال الثامن: فيما تتمثل خصائص المجرمين في مدينة سطيف ؟ من حيث :

- أغلبهم ذكور، يتراوح أعمارهم ما بين 15-35 سنة، ذو مستوى علمي متدني ، أغلبهم عزاب و بطالين ، مستواهم المعيشي منخفض، من اسر كبيرة الحجم ،لدهم سوابق ، ومن سكان المدينة .

السؤال التاسع: حسب رأيك ما هو الدور الذي يجب أن تلعبه كل من هذه الهيئات في المواجهة العنف في المدينة؟**• الشرطة**

التغطية الأمنية الكثيفة، واستخدام كل وسائل الردع القانوني، ومنح صلاحيات أكثر للشرطة للتدخل في الحد من ظاهرة العنف، مع ضرورة ابتكار وسائل وأدوات ردعية جديدة.

• المجتمع المدني: القيام بجمالات تحسيسية لتوعية السكان بأخطار ظاهرة العنف على المجتمع الحضري، وخاصة

العنف اللفظي الذي ينتشر بشكل كثيف في مدينة سطيف، فمثلا بادر مركز الشهاب بتعليق لافتات تدعى إلى عدم الشتم والسب، فكتب عليها: لا تسب الله.

• سكان المدينة

إسهام السكان من خلال إشراكهم في كل الحملات التحسيسية بمخاطر الظاهرة العنف، وكذلك التبليغ عن المخالفات والممارسات العنف التي يمارسها بعض الأفراد.

• المسجد : يساهم المسجد عن طريق الخطاب الديني في إدانة ظاهرة العنف في مدينة سطيف، وتنمية القيم

الحضارية لدى الأفراد، فمثلا العنف اللفظي مدان في الخطاب الديني.

● المؤسسات التربوية و التعليمية :

تسهم المؤسسات التربوية في تخفيف منابع العنف لدى الأفراد، من خلال تسيير برامج تربوية تؤكد على مبادئ حقوق الإنسان، من خلال احترام الآخر، واستخدام أسلوب الحوار الهادئ في عملية التواصل الاجتماعي، و الإدانة الأخلاقية لكل أشكال العنف ، وإكساب الناشئة قيم التسامح بدلا من قيم العنف.

● الجامعة :

تساهم المؤسسات الجامعية من خلال مراكزها البحثية أو مخبرها العلمية عن طريق إعداد دراسات أكاديمية تشرح الأسباب التي تؤدي إلى ظاهرة العنف في المدينة، فتساعد النتائج التي تتوصل إليها هذه الدراسات مختلف المؤسسات الحكومية في معالجة ظاهرة العنف الحضري والحد من انتشارها.

السؤال العاشر : ما هي آثار العنف على المجتمع و المدينة ؟

هناك العديد من الآثار السلبية للظاهرة العنف على المجتمع عموما، والمدينة بشكل خاص، حيث يساهم العنف في الحد من التواصل بين مختلف الفئات الاجتماعية التي تقطن المدينة، مما يزيد من العزلة الاجتماعية بينهم، وهو ما يؤثر سلبا على شبكة العلاقات الاجتماعية داخل المدينة، بالإضافة إلى أن العنف تنجر عنه خسائر مادية، كالتخريب الذي يطال الممتلكات العمومية، وكذلك العنف يقوض كل أشكال الأمن، وتتحول بعض المجالات الحضرية الى شبه ملكية خاصة للمجرمين، يجرم على سكان المدينة الولوج إليها، ففي سطيف تحولت بعض المنتزهات الخضراء إلى أماكن للمنحرفين، مما حرم العائلات من الاستفادة منها.

المقابلة رقم 3 :

تمت مع ممثل عن المجتمع المدني ، عضو في جمعية شبابنا لمدينة سطيف .

السؤال الأول :ضع تعريفا مناسباً للعنف في المدينة حسب رأيك ؟

العنف هو كل تصرف في السلوك مناف للنزاهة و الاستقامة يقصد من يقدم عليه إلحاق الضرر بالآخرين (فرد أو جماعة) سواء باللفظ أو الفعل أو الترميز داخل الأوساط الحضرية .

السؤال الثاني: ما هي أشكال العنف الأكثر انتشارا في مدينة سطيف ز واذكر أنواعها ؟

- العنف اللفظي يتمثل في السب و الشتم و الكلام البذيء الفاحش .
- العنف ضد ممتلكات الغير مثل السرقة .
- العنف البدني: الخصام ، الضرب و الحرج العمدي .
- العنف الجنسي: الاعتداءات ضد الأطفال القصر (ذكور و إناث).
- العنف الرياضي: الاعتداء الأنصار ،اللاعبين ،المسيرين ،الحكام .
- العنف ضد الممتلكات الدولة: التخريب العمدي للمرافق العمومية .
- العنف ضد المرأة: الضرب ، الإهانة ، الإذلال ،المعاملة السيئة .
- العنف الرمزي : النظرة الدونية للجنس ،التعصب للعرق ،معاداة بعض اللهجات الجزائرية.
- العنف المسلح: الإرهاب ، القتل .

السؤال الثالث: ما هي أسباب و عوامل انتشار العنف في مدينة سطيف اذكرها ؟

- أسباب تاريخية: اثر الاستعمار الفرنسي . العشرية السوداء .
- أسباب اجتماعية: التنشئة الاجتماعية .
- أسباب أسرية: نسبة الطلاق مرتفعة .
- أسباب نفسية: الإحباط ، الاكتئاب ، الاغتراب .
- أسباب إعلامية: تضخيم المعلومة ، مشاهدة الأفلام و الرسوم المتحركة الخاصة بالعنف .
- أسباب اقتصادية: البطالة ، تفشي الفقر في بعض المناطق .

السؤال الرابع: ما هي المناسبات التي يكثر فيها العنف و ما هي أنواعه ؟

- رمضان: العنف اللفظي .
- مباريات كرة القدم: الضرب و الجرح و الاعتداء على الأنصار .
- رأس السنة الميلادية: العنف البدني و الخصومات جراء تعاطي الممنوعات .
- عيد المرأة: العنف اللفظي و الرمزي للانقاص من قيمتها و الحط من قدرها .
- عطلة نهاية الأسبوع: السرقة و الاعتداء على العائلات التي تقصد بعض المناطق الاستحمام و الراحة .
- المولد النبوي الشريف: استعمال بعض المواد الحارقة التي تؤدي إلى إصابة الأشخاص .
- عيد الاستقلال: العنف اللفظي (شتم و السب المشاركين في تحرير البلاد و الحط من قدرهم و تخوينهم) .
- الأعياد: سرقة ممتلكات الغير .

السؤال السابع: ما هي أوقات التي يحدث فيها العنف عادة في المدينة و ما هي أنواعه ؟

- من 8 الى 10 صباحا: العنف اللفظي المتمثل في الملامسات الكلامية و الشتم .
 - من 4 الى 6 مساء: العنف ضد المرأة و المتمثل في المعاكسة و التحرش أثناء التحاقها بالمنزل) .
 - من 10 الى 12 ليلا: السرقة و الاعتداء على الغرباء عن المدينة .
- السؤال الثامن: حسب رأيك ما هو الدور الذي تلعبه كل من هذه الهيئات في مواجهة العنف في المدينة ؟

● دور الشرطة :

- تكثيف الدوريات التفتيشية قصد توقيف المتسببين في هذه الظاهرة .
- التوزيع المتناسب لمراكز الشرطة على حسب التعداد السكاني .
- عدم التساهل مع المتسببين في ظاهرة العنف و التعامل معهم على حسب ما تنص عليه القوانين .

● المجتمع المدني :

- عقد الجمعيات لأيام دراسية و ندوات توعوية يحسس من خلالها سكان المدينة بمخاطر آفة العنف و إبعادها والآثار السلبية المختلفة التي تنجر عن استفحالها و تقديم بديل يتصور مجتمع خال من هذه الظاهرة على اختلاف أنواعها .

● سكان المدينة :

- أخبار و تبليغ مصالح الأمن عن كل سلوك قام به شخص عنيف من إلحاق الضرر بالآخرين .
- التخلي عن عقلية المداراة و التعامي عن سلوكات الأشخاص العنفين بالوقوف في وجههم و مساعدة المعتدي عليهم .

- المسجد : الحديث عن المسجد يقتضي الحديث عن الإمام الذي يتوجب عليه تحسيس الجميع من دون استثناء من خطورة الظاهرة و التذكير بما يدعوا إليه الإسلام من تعاليم و مبادئ سمحة تمنع ظهور هذه الظاهرة بما فيها من مساوئ في المجتمع .

- المؤسسات التربوية و التعليمية : هذا النوع من المؤسسات ينتظر منها وضع مناهج خاصة لترسيخ مبادئ المواطنة و تنمية الوعي لدى الطلبة و التلامذة و كذلك الاهتمام بالبحوث العلمية و الدراسات المتضمنة أسباب انتشار هذه الظاهرة و السبل الوقاية للحد منها .

- الجامعة : بحكم إنها مركز لإشعاع العلمي و المعرفي و الثقافي يتوجب على القائمين بشؤونها عقد الندوات و الأيام الدراسية يتدخل فيها المختصون للتشنيع من هذه الظاهرة و الوقوف على حقيقة مخاطرها بتقديم أبحاث و دراسات علمية تساعد في الحد من انتشارها و في تقوية أوصال النسيج الاجتماعي لسكان المدينة

السؤال التاسع : ما هي آثار العنف على مجتمع و المدينة ؟

للظاهرة آثار عدة تمس الفرد و الجماعة على حد سواء منها :

- العجز التصالحي بين أفراد الجماعة الواحدة و هذا من شأنه أن يزيد من تمزيق النسيج الاجتماعي و استفحال العداء و الكراهية .

- انتشار ظواهر أخرى العنف يكون سببا لها بالدرجة الأولى إذ أن بعضا من الأشخاص المعتدي عليهم يتعرضون لصدمات نفسية تؤدي بهم إلى الجنوح و إلى الانحراف (كالتدخين و المخدرات و الشذوذ) فيصبح هو بحد ذاته من المتسببين في ظاهرة العنف بشكل أو بآخر .

تحليل و تفسير المقابلات :

من خلال استعراض المقابلات السابقة ، و التي تمت مع عينة مختارة تمثل هيئات رسمية في مدينة سطييف. تبين لنا ما يلي :

1- تصور واقعي للعنف الممارس داخل المدينة :

لقد حاول الباحثون وضع مفهوم للعنف حسب تصوراتهم ، والتي تتلخص في : العنف هو عبارة عن سلوك او فعل يقوم به الأفراد داخل المدينة ، يكون إما فردي أو جماعي ، تتباين أشكاله و أنواعه ، تؤثر فيه عدة عوامل و أسباب .

2- تحديد أشكال وأنواع العنف في مدينة سطييف :

من خلال تصريحات الباحثين فان أشكال العنف تختلف باختلاف مناطق حدوثه، وتمثل في:

- **العنف اللفظي:** وهو النوع الأكثر شيوعا في مدينة سطييف، ويتمثل في السب، الشتم، التهديد، الكلام البذيء ...
- **العنف البدني:** يتمثل في جملة الاعتداءات الجسمية كالقتل، الضرب، الكسر، الجرح والتكسير.
- **العنف الجنسي:** التحرش الجنسي بالأطفال (ذكور و إناث) و النساء ، الاغتصاب .
- **العنف الرياضي:** يتعلق خاصة بالأفعال و السلوكيات التي يقوم بها أنصار الفرق الرياضية.
- **العنف ضد المرأة:** يتمثل في العنف المعنوي و المادي كالتهميش ، الإهانة ، الضرب ، المعاملة السيئة ...
- **العنف المسلح:** استعمال جميع أنواع الأسلحة في ممارسة العنف كالسلاح الأبيض ، السيوف ، البنادق، البخاخات ، المسدس الكهربائي
- **العنف ضد ممتلكات الغير:** يتمثل في عمليات السطو والسرقة لممتلكات الأفراد أو الأسر أو المحلات، تكسير ، تخريب ، حرق ، إتلاف ممتلكات الأفراد .
- **العنف ضد ممتلكات الدولة:** هو الاعتداء على ممتلكات الدولة من سرقة و تكسير و إتلاف و حرق ...

3- تحديد أسباب و عوامل علنية و خفية التي ساهمت بشكل كبير في اتساع دائرة انتشاره :

من خلال ما قدمه المبحوثين من تصريحات فان أسباب تنامي العنف في مدينة سطيف تتمثل في :

- أسباب تاريخية : للعنف جذور تاريخية ، تمتد إلى الحقبة الاستعمارية ، حيث مارس المستعمر الفرنسي مختلف ، بعد الاستقلال استمر تنامي ظاهرة العنف بأنواع مغايرة للحقبة السابقة صاحبت التطور التاريخي للمدن الجزائرية نتيجة لعدم تكيف السكان الوافدين للمدن مع الحياة الحضرية الجديدة .
- أسباب اجتماعية : لقد ساهمت العوامل الاجتماعية في تنامي ظاهرة العنف في مدينة سطيف ، و يرجع ذلك إلى تشكيلة متنوعة من العوامل تتمثل في : التفاوت الاجتماعي بين السكان ، الإقصاء و التهميش .
- أسباب أسرية : و ترجع إلى دور التنشئة الاجتماعية للأفراد، التفكك الأسري ، انعدام الحوار و التواصل داخل الأسرة ، التربية العنيفة . الاعتماد على العنف كوسيلة للحوار و التعامل .
- أسباب نفسية : بعض الأمراض نفسية ، العنف الموجه ضد الذات كالانتحار أو بعض القيام بممارسات لتعذيب الذات كالوشم ، الكي ، الجرح .
- أسباب إعلامية : تساهم وسائل الإعلام المختلفة في تنمية السلوك العنيف للفرد من خلال تقليد ما تقدمه من برامج تجسد صور العنف كالأفلام ، الرسوم ، الألعاب ،...، بالإضافة إلى عمليات التحريض و إثارة البلبلة والفتنة و الدعوى إلى العنف .
- أسباب اقتصادية : تعتبر مدينة سطيف قطب صناعي و تجاري مهم فهي وجهة تجتمع فيها أفراد من ربوع الوطن و حتى من الدول المجاورة هذا التفاعل ينتج عنه عدة أنواع من العنف كالسرقة الاحتيال النصب .. ، لذلك ، ذهنية المرأة السطايفية في اكتناز الذهب هذا ما يصبح دافع لسرقتها .
- أسباب أمنية : تتمثل في وجود خلل في التغطية الأمنية و ضعف مخططاتها الموجهة لحفظ الأمن و سلامة المدن ، و غياب الردع القانوني ، عدم تناسب حجم الشرطة مع عدد السكان ، عدم وجود مقرات أمنية كافية لتغطية جميع الأحياء و المناطق السكنية .
- أسباب حضرية : تتمثل في عدم قدرة المدينة من تلبية حاجيات سكانها ، عدم تكيف النازحين مع الحياة الحضرية الجديدة . بالإضافة التوزيع غير عادل للمرافق داخل المدينة ، صاحب الحياة الحضرية البطالة و تسكع مما يخلق فضاء لممارسة العنف .

- أسباب جغرافية : الموقع الاستراتيجي للمدينة و الولاية ككل ، فهي نقطة وصل بين العديد من ولايات الشرق ، أما المدينة فتتوسط بلدياتها ، فهي منطقة عبور بين بلدياتها و همزة وصل بين الغرب –الوسط والشرق .
- أسباب قانونية : تتمثل في الثغرات القانونية التي يستغلها مرتكبي العنف للإفلات من المسائلة القانونية .

4- تسليط الضوء على الأثر الذي يخلفه العنف على المدينة:

أشار المبحوثين إلى جملة من الآثار المختلفة للعنف على المدينة، باعتبار أن ظاهرة العنف لها آثار وخيمة على المجتمع والأفراد. و التي يمكن تلخيصها في :

- الآثار الأمنية: للعنف عواقب تمس الجانب الأمني تتلخص في :
 - انعدام الأمن و الأمان في الأحياء و المناطق السكنية و المرافق العامة.
 - انتشار حالة من الذعر و الخوف أوساط الأفراد نتيجة سلسلة متكررة من أعمال العنف.
 - تشويه صورة المدينة.
 - انتشار العنف في جميع المناطق و الذي تختلف أشكاله باختلاف مناطق تواجده .
- الآثار الاجتماعية: تتمثل الآثار العنف على الأفراد و المجتمع في :
 - انعدام الثقة بين الأفراد و تدهور العلاقات الاجتماعية .
 - يؤثر العنف على الشبكات الاجتماعية فتتقلص دائرة العلاقات الاجتماعية.
 - يتسبب العنف في العزلة الاجتماعية داخل المدينة .
- الآثار الاقتصادية: ينتج عن ظاهرة العنف آثار تمس الاقتصاد الحضري يمكن إيجازها في :
 - ينجم عن ممارسة العنف خسائر مادية تمس الاقتصاد ، خاصة ما تعلق بالجانب المالي و التجاري للدولة والأفراد.
 - يتسبب العنف في تخريب وإتلاف الممتلكات العامة والخاصة.
 - تحول بعض الأماكن العامة حكر على المنحرفين فتصبح مصدر للعنف دون الاستفادة منها ولعب الدور الذي أقيمت من أجله.

5- التوصل إلى معرفة الدور الذي تلعبه بعض الهيئات للحد من العنف: من خلال تصريحات المبحوثين

تبين لنا ما يلي:

- دور الشرطة: يجب تفعيل دور الشرطة من خلال تكثيف التغطية الأمنية، وتوسيع صلاحياتها.

- دور سكان المدينة: اكتساب ثقافة احترام القانون وتطبيقه، والتبليغ عن أعمال العنف دون خوف .
- المجتمع المدني: القيام بحملات تحسيسية بين الحين و الآخر لتوعية السكان بمخاطر العنف .
- دور المسجد: الحث على ثقافة التسامح ، و نبذ العنف من أجل إحلال السلم و الأمان في المجتمع حسب تعاليم ديننا الحنيف.
- دور المؤسسات التربوية: تربية الأجيال على أسس و مبادئ تزرع أخلاق و القيم و تنبذ العنف .
- دور الجامعة: القيام بدراسات أكاديمية وإقامة ملتقيات للكشف عن الظاهرة و إيجاد الحلول لها

ثالثا: انشاء خريطة العنف الحضري بمدينة سطيف.

من خلال الطرح السابق، والذي تم فيه تحليل بيانات الدراسة الميدانية لجميع القطاعات الحضرية بشكل مفصل، سواء ما تعلق بالمعطيات الإحصائية أو بيانات الاستمارة سوف نحاول في هذا العنصر إنشاء خريطة للعنف الحضري بمدينة سطيف، وتمثيل جميع البيانات الكمية المتعلقة بالدراسة تمثيلا كارتوغرافيا ، مع تحديد القطاعات التي ترتفع فيها معدلات العنف وتنخفض . وعليه فان الدراسة الراهنة اعتمدت على إنشاء أربع خرائط توضيحية تمثل ظاهرة العنف الحضري بمدينة سطيف، والتي يتم استعراضها وفق الترتيب الموالي:

- 1- خريطة تبين توزيع مقرات الأمن عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيف.
- 2- خريطة تمثل توزيع نسبة حالات العنف لكل 1000 نسمة عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيف.
- 3- خريطة تكشف عن توزع أشكال العنف الحضري عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيف.
- 4- خريطة تبين توزيع حجم مرتكبي العنف عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيف.
- 5- الخريطة الزمنية للعنف الحضري بمدينة سطيف.

1- خريطة التغطية الأمنية لمقرات الأمن الحضري بمدينة سطيّف.

من خلال بيانات الجدول الموالي والخريطة رقم (13) يتبين لنا توزيع مقرات الأمن عبر المجال الحضري لمدينة سطيّف، حيث نسجل عدم توازن بين: عدد مقرات الأمن والمساحة وكثافة السكانية بالقطاعات الحضرية. هذا التفاوت يؤثر سلبا على نسبة التغطية الأمنية من قطاع الى آخر لاسيما إذا ما قورنت بعدد التجهيزات المسخرة مع الكثافة السكانية. هذه المعطيات مكنتنا من تسجيل الملاحظات التالية:

- من حيث العدد المقرات:

تتميز مدينة سطيّف بتباين في عدد مقرات الأمن وعدد الأحياء، حيث يوجد 12 مقر أمن حضري يغطي أمنيا 35 حي بمدينة سطيّف لسنة 2014، تم توزيعها على 12 قطاع حضري وفق التقسيم التي تعتمده الدراسة، وبوجود اختلاف في نسبة التغطية الأمنية من قبل المقرات الأمنية لعدد الأحياء يتبين لنا وجود 4 مجموعات تتمثل في:

- المجموعة الأولى: مقر أمني وحيد يغطي حين: ويظهر ذلك في خمسة قطاعات هي: القطاع الحضري الأول، الثالث، الخامس، السادس، الثاني عشر.
- المجموعة الثانية: مقر أمني وحيد يغطي 3 أحياء: يتمثل في أربع قطاعات هي: القطاع الحضري الثاني، الرابع، السابع، الحادي عشر.
- المجموعة الثالثة: مقر أمني وحيد يغطي 4 أحياء سكنية يتمثل في قطاعين هما: القطاع الحضري التاسع، والعاشر.
- المجموعة الرابعة: مقر أمني وحيد يغطي 5 أحياء يتمثل في: القطاع الحضري الثامن.

- من حيث موقع مقرات:

يتبين لنا من خلال الخريطة أن مواقع المقرات الأمنية لا تحتل المواقع الاستراتيجية داخل القطاعات الحضرية، بل تتوزع بشكل غير متموضع داخل إقليم اختصاصها. اذ نجد بعض مقرات تتركز في حدود القطاعات وبالتالي بعد المسافة بين الأحياء والمقرات الأمنية، هذا ما يؤدي غالبا إلى عدم التدخل في الوقت المناسب، بالإضافة إلى عدم الاستفادة من خدمات هذه المقرات لبعد المسافة.

- من حيث نسبة التغطية الأمنية:

من خلال معطيات الجدول والخريطة يتضح لنا تساوي في نسبة التغطية الأمنية لجميع القطاعات الحضرية والتي تقدر بـ 8.33%، أي وجود مقر أمني وحيد لكل قطاع حضري، هذا التساوي نلمس فيه عدة فروقات خاصة ما تعلق بعدد الأحياء المنتمية لكل قطاع حضري. ومنه يمكن تفسير وقياس التغطية الأمنية للقطاعات الحضرية بالاعتماد على المعايير التالية:

● معيار حجم السكان:

يعبر حجم السكان من المعايير الهامة لقياس نسبة تغطية الأمنية لمقرات الأمن، حيث نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع عدد سكان القطاعات الحضرية الذي لا يتوافق مع تغطية مقر أمني وحيد لكل قطاع.

● معيار عدد الشرطة:

وفقا للمعدل الدولي المعمول به هو وجود شرطي لكل 300 نسمة، ففي الجزائر هذا المعيار في الواقع لا يزال بعيدا جدا للوصول اليه، فنجد شرطي لكل 1054 نسمة، ونظرا لعدم منحنا احصائيات حول عدد الشرطة بمدينة سطيف، يمكن التكهن بأن عدد الشرطة لا يتناسب مع عدد السكان ونلمس هذا من خلال انخفاض في نسبة التغطية الأمنية للأحياء السكنية بها.

● معيار التوزيع المتمركز لمقرات الأمن:

نلاحظ أن مقرات الأمن الحضري بمدينة سطيف تتوزع توزيعا لا مركزيا، بمعنى أن مواقع مقرات الأمن لا تحتل النقاط المركزية داخل القطاعات الحضرية، وانما تبدو لنا أنها وزعت بطريقة غير مدروسة. وربما يمكن ارجاع ذلك الى أمرين اثنين:

-الأمر الأول يرتبط بتشديد المقرات الأمنية الذي لا يتزامن مع بناء الأحياء السكنية، وانما يكون بعد انشائها، أو ضمها للمقرات القريبة.

-الأمر الثاني: يتعلق بمواقع بناء المقرات الأمنية والذي يخضع دائما الى ما توفر من مساحات تابعة للدولة والمخصصة للبناء.

الجدول رقم 140: يمثل توزيع مقرات الأمن الحضري عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيف.

عدد السكان	المناطق السكنية	عدد المناطق السكنية	نسبة %	عدد مقرات الأمن الحضري	القطاعات
11274	حي الحدائق -حي المعدومين الخمس -	2	8.33	1	القطاع الحضري الأول
21250	حي ثليجان - شمينو - حي لنقار .	3	8.33	1	القطاع الحضري الثاني
32267	حي بجاوي ، حي بوعمرة .	2	8.33	1	القطاع الحضري الثالث
8864	حي بقاق -حي سونطراك-حي العيد الضحوي	3	8.33	1	القطاع الحضري الرابع
11294	حي الأبراج-تبننت	2	8.33	1	القطاع الحضري الخامس
9612	وسط المدينة - حي 600 مسكن.	2	8.33	1	القطاع الحضري السادس
21756	حي 1014 مسكن - حي 200 مسكن .حي sntr	3	8.33	1	القطاع الحضري السابع
37692	حي بلير - كعبوب - القصرية - المعبودة - حي 750 .	5	8.33	1	القطاع الحضري الثامن
51931	1006-ولاد براهم - حي حشمي -1 نوفمبر 1954.	4	8.33	1	القطاع الحضري التاسع
26076	حي 1000 - حي 20 اوت 1955. -حي بيزار - عمر دقو -حي بونشادة	4	8.33	1	القطاع الحضري العاشر
20063	لعراسة-500مسكن وحي 300 مسكن .	3	8.33	1	القطاع الحضري الحادي عشر
31450	الهضاب - المنطقة الحضرية الجديدة .	2	8.33	1	القطاع الحضري الثاني عشر
283529		35	100	12	المجموع

الخريطة رقم 13: خريطة التغطية الأمنية لمقرات الأمن الحضري بمدينة سطيف.



المصدر : اعداد الباحثة .

2- خريطة تمثل توزيع نسبة حالات العنف لكل 1000 نسمة عبر القطاعات الحضرية.

انطلاقاً من بيانات الجدول الموالي تم إنشاء خريطة تمثل حجم حالات العنف الممارسة بمدينة سطيّف والبالغ عددها 626 حالة عنف تتوزع عبر القطاعات الحضرية بشكل متباين تتحكم فيه عدة عوامل: مكانية، اجتماعية، اقتصادية، وديموغرافية. ومنه تم تقسيم مجال الدراسة الى أربع فئات:

- الفئة الأولى: مرتفعة جداً (أكثر من 6% حالة عنف لكل 1000 نسمة)

تضم هذه الفئة قطاعين حضريين هما: القطاع الحضري الرابع، والسادس، حيث بلغت نسبة حالات العنف بهما 8.57% و9.16% لكل 1000 نسمة على التوالي خلال سنة 2014، بمجموع قضايا يقدر بـ 76 و88 قضية على التوالي. وبهذا يصبح القطاعين من أكثر المناطق عنفاً في المدينة وتعود أسباب ارتفاع نسبة حالات العنف في القطاعين الى:

- ارتفاع عدد الوافدين على اعتبار أن القطاعين مركزاً للنشاطات التجارية والإدارية والصحية.
- تواجد السوق الأسبوعي للسيارات في القطاع الرابع.
- تواجد المنطقة الصناعية بالقطاع الرابع.
- انتشار تجارة الخمر غير مرخصة بالقطاع الرابع وأماكن الدعارة.
- نشاط تجارة المخدرات بالقطاعين.
- بينما القطاع الحضري السادس فيعتبر النقطة المحورية للمدينة أين تتم جميع المعاملات والنشاطات التجارية والإدارية، حيث يعتبر نقطة التقاء جميع الوافدين للمدينة سواء من أحيائها أو من بلدياتها أو من الولايات المجاورة على اعتبار أنها همزة وصل بين مختلف الولايات، ونتج عن هذه الحركة والديناميكية الكبيرة للسكان عدة مشكلات ولدت أعمال العنف.

- الفئة الثانية: مرتفعة (من 3% - 6% حالة عنف لكل 1000 نسمة)

تضم هذه الفئة قطاعان اثنان هما: القطاع الحضري الأول، والخامس حيث بلغ عدد حالات العنف المبلغ عنها 46 حالة في القطاع الأول بنسبة 4.08%، في حين قدرت نسبة حالات العنف في القطاع الخامس 3.81%، ويرجع هذا الى جملة من العوامل ساهمت بشكل كبير في انتشار العنف والمتمثلة أساساً في: محاذة القطاعين السابقين الأكثر

عنفا في المدينة، آثار ارتفاع نسبة الحركة السكانية بالقطاعين. اذ يعتبر القطاع الأول من الأحياء القديمة في المدينة وقريب من وسط المدينة ولا توجد فواصل بينهما، أما القطاع الخامس فيعتبر وجهة إدارية مهمة لتواجد أغلب الهيئات الرسمية.

- الفئة الثالثة: متوسطة (من 1% - 3% حالة عنف لكل 1000 نسمة)

تضم هذه الفئة ستة (6) قطاعات حضرية، والمتمثلة في: القطاع الثاني، الثالث، السابع، الثامن، الحادي عشر، والثاني عشر. تعتبر النسبة المسجلة في ارتكاب العنف متوسطة مقارنة بالفئتين السابقتين، ويتواجد بهذه الفئة مزيج بين الأحياء القديمة والشعبية والأحياء الجديدة. ويمكن ارجاع أسباب العنف بها الى:

- تعتبر هذه القطاعات مناطق جاذبة السكان لما تتوفر عليه من أماكن للتسوق والترفيه والتنزه، هذا الاحتكاك بين الأفراد تولد عنه أعمال عنيفة متفاوتة النسب. ومن أجل حماية الأفراد تسعى المصالح الأمنية الى حفظ الأمن العام من خلال تكثيف دوريات الشرطة في الأحياء، وتواجد الأمني الميداني في أماكن التسوق والترفيه.
- محاذة القطاع الثامن لغابة الزنادية التي تعد وكرا للمنحرفين، وارتفاع نشاط تجارة المخدرات بها.
- أغلب السكنات المتواجدة بالقطاعات هي سكنات ذات صيغة اجتماعية، حيث تم ترحيل السكان اليها من المناطق الفوضوية التي تم القضاء عليها، إن عدم تكيف السكان مع المناطق الجديدة يدفع بهم الى ارتكاب العنف وممارسة الجريمة.
- وجود مناطق حضرية جديدة مثل حي الهضاب الذي يشهد حركة سكانية كبيرة نظرا لوجود قطب جامعي به.

- الفئة الرابعة: ضعيفة (أقل من 1% حالة عنف لكل 1000 نسمة)

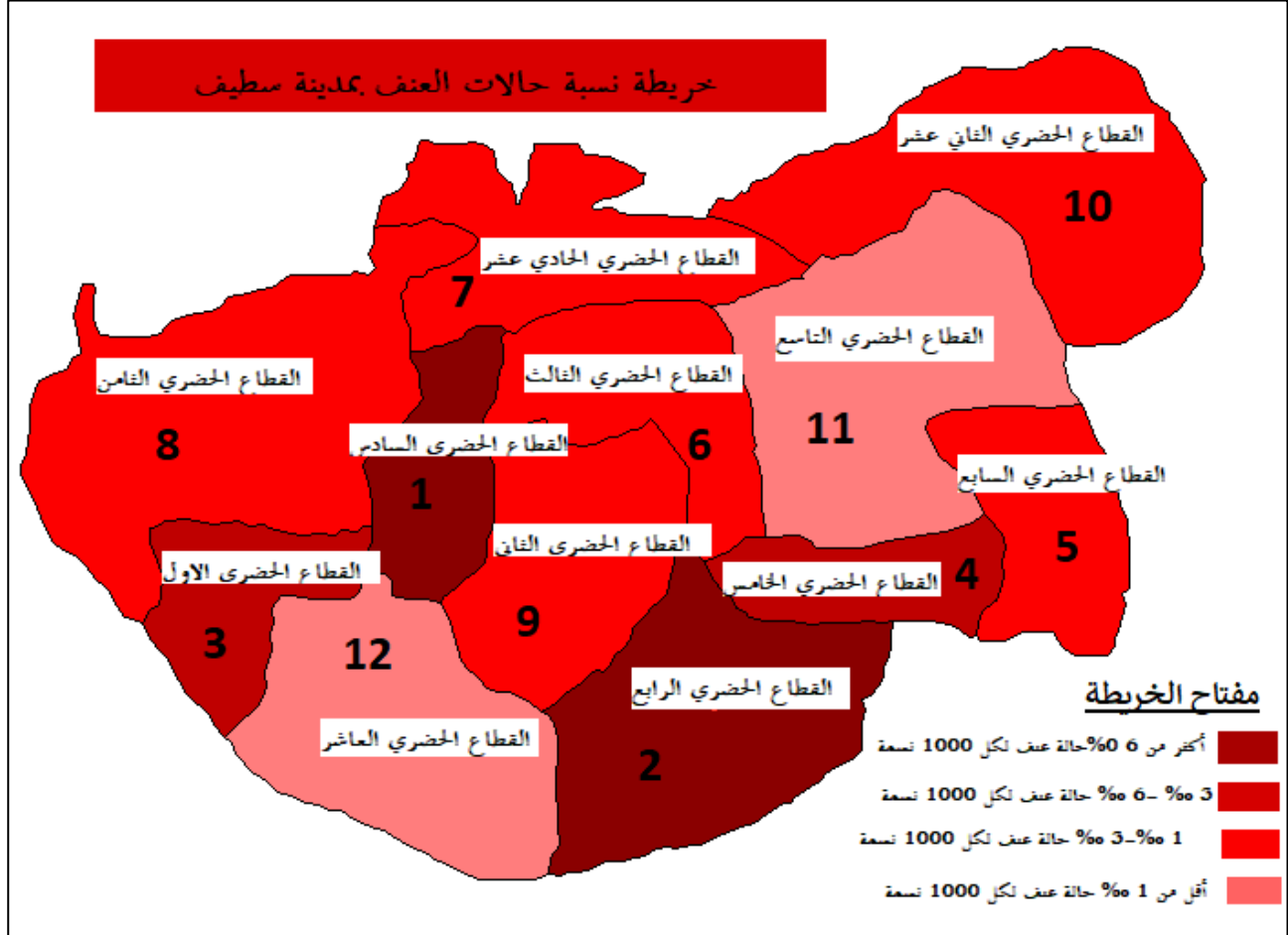
تضم هذه الفئة قطاعين هما: القطاع الحضرى التاسع والعاشر. رغم ارتفاع عدد السكان بالقطاعين الا أن نسبة حالات العنف منخفضة جدا اذ تقدر بـ 0.79%، و 0.73% على التوالي، ويرجع هذا الانخفاض الى القضاء على السوق الشعبي لاندربولي سابقا بالقطاع العاشر الذي كان بؤرة من بؤر العنف في المدينة. بالإضافة الى كون القطاع التاسع يضم أغلب الأحياء الهادئة في المدينة لقلّة النشاط التجاري بها و طبيعته.

الجدول رقم 141: يبين حالات العنف بمدينة سطيف.

القطاعات الحضرية	عدد الحالات	عدد السكان	نسبة حالات العنف لكل 1000 نسمة	ترتيب المقاطعات حسب نسبة حالات العنف
القطاع الحضري الأول	46	11274	4,08	3
القطاع الحضري الثاني	36	21250	1,69	9
القطاع الحضري الثالث	69	32267	2,14	6
القطاع الحضري الرابع	76	8864	8,57	2
القطاع الحضري الخامس	43	11294	3,81	4
القطاع الحضري السادس	88	9612	9,16	1
القطاع الحضري السابع	54	21756	2,48	5
القطاع الحضري الثامن	72	37692	1,91	8
القطاع الحضري التاسع	41	51931	0,79	11
القطاع الحضري العاشر	19	26076	0,73	12
القطاع الحضري الحادي عشر	40	20063	1,99	7
القطاع الحضري الثاني عشر	42	31450	1,34	10
المجموع	626	283529	2,21	

الخريطة رقم 14: تمثل توزيع حالات العنف عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيف.

المصدر : اعداد الباحثة

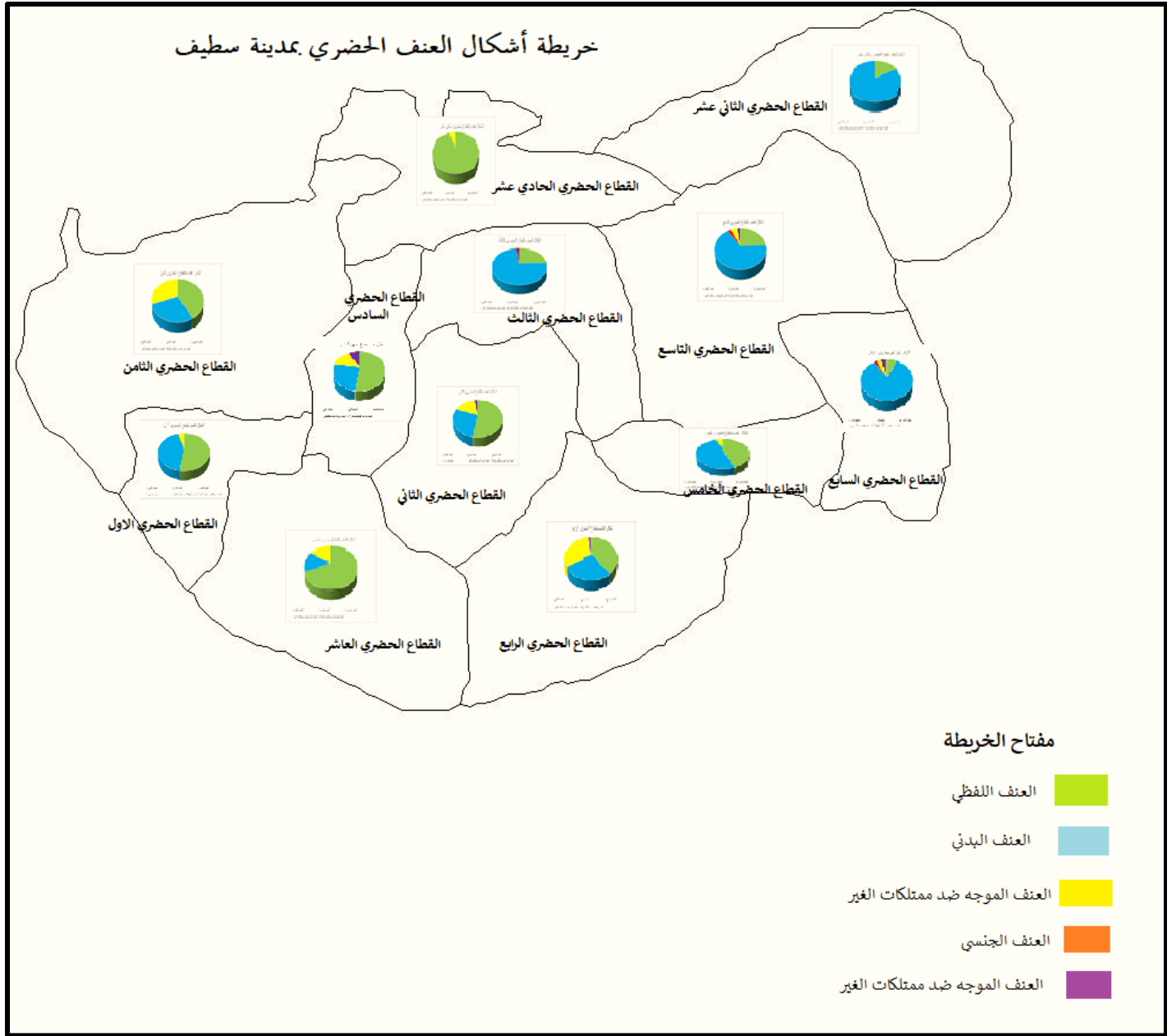


3- خريطة توزيع أشكال العنف عبر القطاعات الحضرية

من خلال العرض السابق لأشكال العنف الحضري بمدينة سطييف، تم إنشاء خريطة تبين توزيع هذه الأشكال عبر مجالها الحضري، حيث يتضح لنا وجود تباين في توزيع الأشكال والمعدلات من قطاع إلى آخر، وظهور تقارب في نسبة ممارسة العنف اللفظي والبدني. وتم تسجيل الملاحظات التالية:

- ارتفاع نسبة ممارسة العنف البدني بمدينة سطييف والتي تقدر بـ 43.77 %، حيث ترتفع معدلاته في كل من القطاعات التالية: القطاع الثالث، السابع، والثاني عشر.
- العنف اللفظي تقدر نسبته بـ 41.05 %، وتتركز في القطاعات التالية: الرابع والسادس، الثامن والحادي عشر.
- العنف الموجه ضد ممتلكات الغير وتقدر نسبته بـ 12.62 %، وينتشر أكثر في القطاع الرابع والسادس والثامن.
- العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة وتقدر نسبته بـ 2.08 %، يظهر أكثر في القطاع الخامس، السادس، السابع.
- العنف الجنسي وتقدر نسبته بـ 0.48 %، ويظهر في القطاع السادس والثامن.

الخريطة رقم 15: تبين أشكال العنف في مدينة سطيف



المصدر : اعداد الباحثة .

4- خريطة توزيع مرتكبي العنف عبر القطاعات الحضرية.

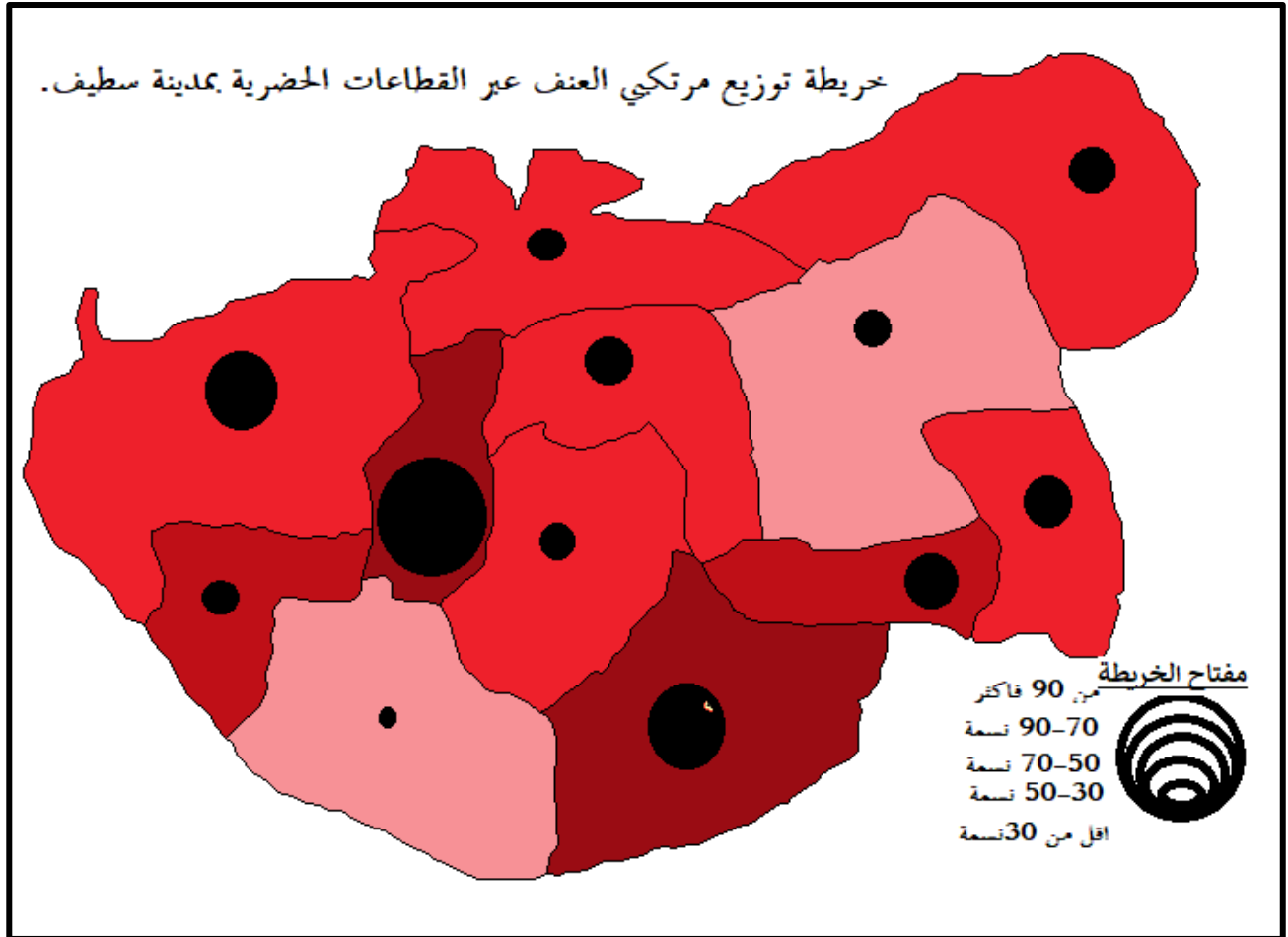
من خلال الجدول والخريطة المرفقة، يتضح لنا ارتفاع نسبة الأفراد الذين مارسوا العنف في مدينة سطياف في كل من القطاع الحضري الرابع والسادس بنسبة 11.60% و 15.12% على التوالي. وتنخفض في القطاع العاشر حيث قدرت نسبتهم بـ 2.87%. في حين تتوزع باقي النسب على باقي القطاعات بدرجات متفاوتة. كما تم التوصل الى تحديد خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية من خلال معطيات الدراسة الميدانية والتي تتلخص في:

- من حيث الجنس: ارتفاع نسبة الذكور عن الاناث في ارتكاب العنف بنسبة 89.70%.
- من حيث السن: أغلب مرتكبي العنف بالغين أي فوق سن الأهلية (19 سنة) وتقدر نسبتهم بـ 84.88%.
- من حيث المستوى التعليمي: أغلبهم ذو مستويات علمية متدنية وتقدر نسبتهم بـ 71.45%.
- من حيث الحالة الاجتماعية: ارتفاع نسبة العزاب بـ 60.50%.
- من حيث المهنة: ارتفاع نسبة البطالين بـ 52.28%.
- من حيث الوضعية القانونية: ارتفاع نسبة غير مسبوقين قضائيا في ارتكاب العنف والتي تقدر بـ 55.15%.

الجدول رقم 142: تبين توزيع مرتكبي العنف عبر القطاعات الحضرية لمدينة سطياف.

القطاعات الحضرية	عدد مرتكبي العنف	النسبة %
القطاع الحضري العاشر	22	2,87
القطاع الحضري الثاني	42	5,48
القطاع الحضري الأول	56	7,30
القطاع الحضري الحادي عشر	58	7,56
القطاع الحضري التاسع	59	7,69
القطاع الحضري الخامس	60	7,82
القطاع الحضري السابع	60	7,82
القطاع الحضري الثاني عشر	64	8,34
القطاع الحضري الثالث	69	9,00
القطاع الحضري الثامن	72	9,39
القطاع الحضري الرابع	89	11,60
القطاع الحضري السادس	116	15,12
المجموع	767	100%

الخريطة رقم 16: تبين توزيع مرتكبي العنف عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيف.

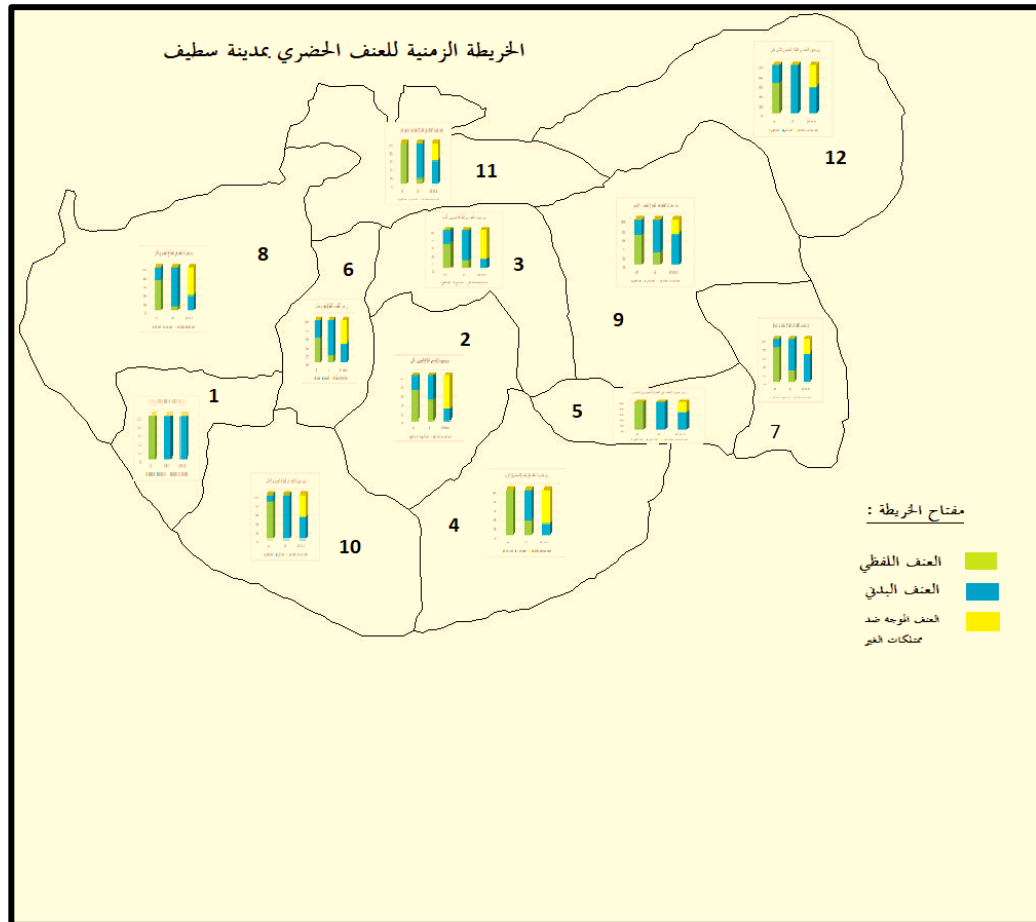


5- الخريطة الزمنية للعنف الحضري بمدينة سليف.

انطلاق من معطيات الخريطة رقم 18 والتي تبين التوزيع لأشكال العنف الحضري بمدينة سليف عبر أوقات اليوم، حيث يتبين لنا أن العنف يمارس في جميع الأوقات ولكن بمعدلات وأشكال مختلفة.

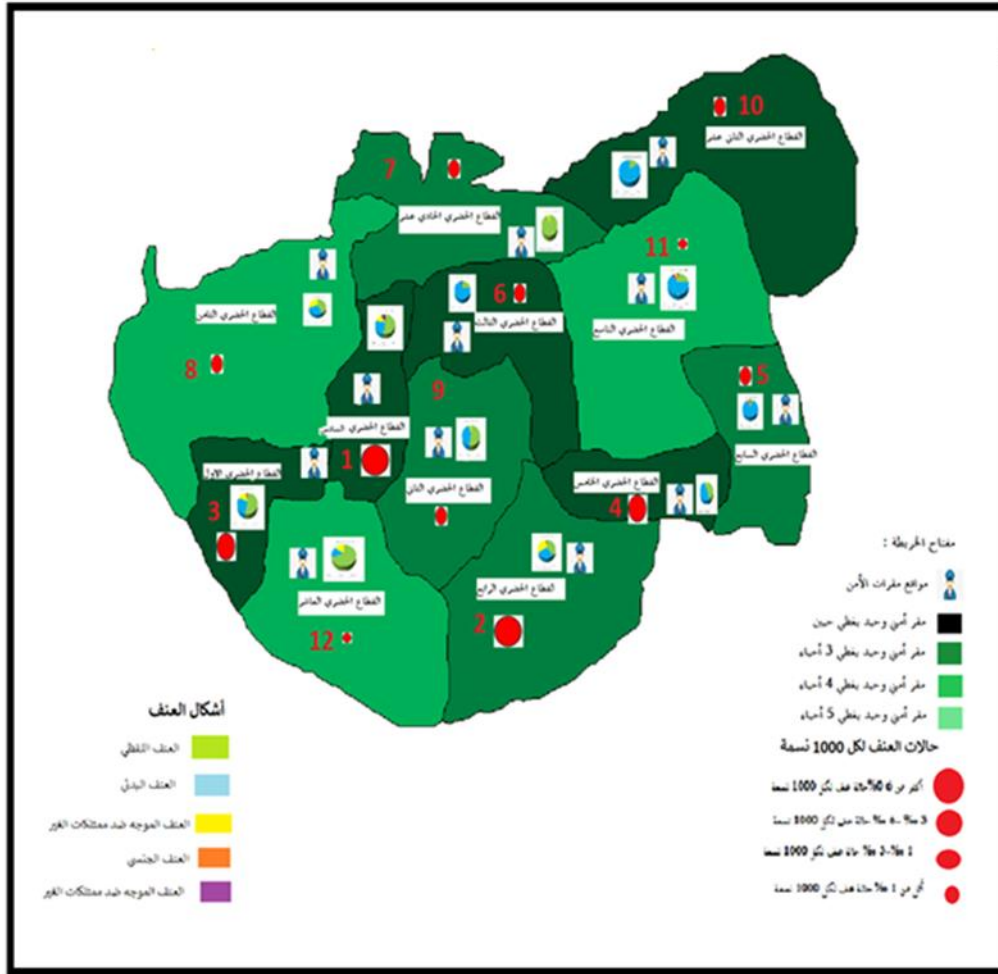
- النهار: نلاحظ ارتفاع نسبة العنف اللفظي في جميع القطاعات والتي وصلت نسبته الإجمالية الى 76.5%، ويرجع هذا الى: احتكاك الأفراد خلال النهار ينجم عنه الشجارات و الملاسنات الكلامية.
- الليل: نلاحظ ارتفاع ممارسة العنف البدني عبر جميع القطاعات اذ تصل نسبته الاجمالية 83%.
- بعد منتصف الليل: نلاحظ ارتفاع العنف الموجه ضد ممتلكات الغير عبر جميع القطاعات ما عدى القطاع الأول حيث يرتفع فيه العنف البدني.

الخريطة رقم 17: الخريطة الزمنية (النهار، الليل، منتصف الليل) للأشكال العنف الحضري بمدينة سليف.



المصدر: اعداد الباحثة

الخريطة رقم 18: خريطة العنف الحضري بمدينة سطييف لسنة 2014.



المصدر : اعداد الباحثة

الفصل الثامن : مناقشة نتائج الدراسة

• مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات الجزئية

أولاً

• مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية العامة

ثانياً

• مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

ثالثاً

أولاً: نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات الفرعية:

من خلال المعالجة الكمية والكيفية للبيانات التي جمعت عن طريق الدراسة الميدانية باستخدام الملاحظة والاستمارة والمقابلة، والإحصائيات الرسمية الجاهزة والصادرة من مراكز الشرطة ومديرية الإحصاء والبرمجة. واعتماد الدراسة على المنهج الوصفي والإحصائي والمقارن هذا من أجل اختبار فرضيات الدراسة والتي تم من خلالها التوصل الى تحديد العوامل المتحكمة في التوزيع المكاني للعنف بمدينة سطيف، حيث خرجت الدراسة بالاستنتاجات التالية:

1- نتائج الفرضية الفرعية الأولى:

تتعلق نتائج الفرضية الفرعية الأولى بالعوامل الجغرافية والطبيعية التي تتحكم في التوزيع المكاني للعنف والتي تؤثر على تباين أشكاله وأنواعه. حيث عبرت عنها جملة من النتائج التي تم استخلاصها من البيانات التي جمعت من العمل الميداني، والتي تتمثل في:

يعتبر الموقع الاستراتيجي لمدينة سطيف من بين أحد الأسباب التي ساعدت على انتشار ظاهرة العنف، حيث تعتبر موقع ولاية سطيف عامة ومدينة سطيف خاصة همزة وصل بين مختلف الولايات الأمر الذي سهل عملية التوافد السكاني الكبير إليها لأغراض مختلفة العلمية، الصحية، سياحية، وتجارية.

وهذا ما نلمسه من خلال حجم العنف الممارس في القطاعات الحضرية، فلقد ارتباط حجم العنف بطبيعة موضع القطاع ونشاطه حيث نسجل ارتفاع معدلات العنف في المناطق التي تكثر فيها الحركة نتيجة توافد عدد كبير من الأفراد سواء من داخل المدينة أو من خارجها بغرض المعاملات التجارية مثل القطاع الرابع لتواجد سوق السيارات به أو لمعاملات الإدارية مثل القطاع السادس والذي يشكل وسط المدينة، القطاع الخامس، الثاني والثامن والثاني عشر.

كذلك يرجع سبب ممارسة العنف لطبيعة المكان التي وقع فيه وحسب تصريحات الباحثين فان معظمهم تعرضوا للعنف في الأماكن الخالية من الحركة وبلغت نسبة 47.44%، في حين بلغت نسبة تعرضهم للعنف للأماكن المأهولة 46.79% وهذا ما يفسر أن كثرة الاحتكاك الأفراد في الأماكن التي تكثر فيها الحركة بنتيجة لطابعها المكاني التجاري والإداري والترفيهي مثل القطاع الثاني، الثالث، الرابع، السادس، والتاسع.

أما البيانات المتحصل عليها والتي تفيد بالدور الذي يلعبه عامل الوقت في حدوث العنف وتنوع أشكاله فلقد بينت تصريحات المبحوثين أن العنف يحدث في جميع الأوقات ولكن بأشكال ومعدلات مختلفة في جميع القطاعات، ففي النهار يكثر ممارسة العنف اللفظي بنسبة 76.5%، أما في الليل فترتفع حالات العنف البدني بنسبة 83%. في حين يظهر بعد منتصف الليل شكلين من العنف هما العنف البدني بنسبة 51.5%، والعنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 48.5%.

وبالحديث عن الفصول التي يكثر فيها العنف بالمدينة فلقد نوهت تصريحات المبحوثين أن هناك فصلين ترتفع فيهما معدلات العنف هما: فصل الشتاء ترتفع فيه نسبة ارتكاب العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 52.5%، والعنف البدني بنسبة 47.5% ويرجع ذلك للجو البارد وطول فترة الليل. في حين نجد في فصل الصيف يتم ممارسة ثلاث أشكال من العنف تتمثل في: العنف اللفظي بنسبة 58%، والعنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 22.5%، والعنف البدني بنسبة 19.5% ويعود هذا لارتفاع درجة الحرارة التي تدفع بالأفراد الى الخروج والاحتكاك في الأماكن العامة.

وفي ضوء الشواهد الكمية والكيفية، يتضح لنا أن الفرضية الأولى قد تحققت بدرجة عالية حيث تبين أثر العوامل الجغرافية والطبيعة في توزيع العنف عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيف، والدور الذي تلعبه في تباين أشكال ومعدلات العنف.

2- نتائج الفرضية الفرعية الثانية:

والتي ترتبط بدور العوامل السوسيو-اقتصادية في توزيع العنف عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيف، وأثر ذلك على اختلاف أشكاله ومعدلاته. وتتضح معالم هذا الدور من خلال تصريحات المبحوثين والتي تضمنت جملة من العوامل التي تؤدي للعنف:

- **دور العامل الديموغرافي** في توزيع العنف عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطيف، فقد عبرت عنها جملة من النتائج التي تم استخلاصها من البيانات الإحصائية التي جمعت وتمثل في:

- ارتفاع عدد السكان يقابله ارتفاع عدد حالات العنف: لقد انطلقت الدراسة من مسلمة مفادها أن ارتفاع عدد السكان يقابله ارتفاع عدد حالات العنف، في حين أن الواقع أثبت العكس فمعظم القطاعات الحضرية التي ترتفع فيها نسبة حالات العنف ينخفض فيها عدد السكان ونلمس ذلك في

القطاع الحضري السادس الذي يحتل المرتبة الأولى في تصنيف القطاعات بالنسبة لنسبة حالات العنف، حيث بلغ عدد سكانه 9612 نسمة، وقدرت حالات العنف به 88 حالة، وبلغت نسبة حالات العنف 9.16 حالة عنف لكل 1000 نسمة. والمرتبة الثانية للقطاع الحضري الرابع حيث بلغ عدد سكانه 8864 أصغر عدد مسجل، وتم تسجيل 88 حالة عنف، وقدرت نسبة حالات العنف 0.87% حالة عنف لكل 1000 نسمة.

وفي المقابل نجد أن القطاعات التي يكثر فيها عدد السكان تنخفض فيها عدد حالات العنف مثل القطاع الحضري التاسع الذي يحتل المرتبة ما قبل الأخيرة بنسبة 0.79% حالة عنف لكل 1000 نسمة، حيث قدر عدد سكانه 51931 نسمة مقابل 41 حالة عنف مرتكبة. والقطاع الحضري العاشر الذي يحتل المرتبة الأخيرة في تصنيف حالات العنف بنسبة 0.73%، حيث يقدر عدد سكانه 26076 نسمة مقابل 19 حالة عنف.

- ارتفاع نسبة الوافدين للمدينة: لقد بلغ عدد الوافدين للمدينة والذين يقدر عددهم بـ1307 وافد جديد، في حين يرتفع عدد الوافدين إليها بشكل يومي لأغراض مختلفة، ونلمس هذا في ارتفاع حالات العنف بالقطاعات التي تكثر بها النشاطات الإدارية والتجارية مثل القطاع الحضري السادس بـ 88 حالة عنف والذي يمثل وسط المدينة باعتبارها المنطقة التي تتم فيها جميع المعاملات الإدارية ويعد من أكبر القطاعات التي تستقبل الوافدين إليها من باقي القطاعات أو من خارج المدينة. والقطاع الحضري الرابع الذي تم تسجيل 76 حالة عنف فيه، ويرجع لوجود توافد سكاني كبير للقطاع من أجل السوق الأسبوعي للسيارات. والقطاع الحضري الثامن وبلغ عدد حالات العنف به 72 حالة وهذا لتواجد توافد سكاني كبير له لأغراض إدارية وعلمية. والقطاع الحضري الثالث والسابع حيث قدرت حالات العنف بهما 54 و46 على التوالي ويرجع التوافد عليهما لغرض التسوق العائلات لوجود محلات تجارية كثيرة.

- دور العامل الاجتماعي في توزيع العنف : والمتمثل في:

- **ضعف الروابط والعلاقات الاجتماعية بالمدينة:** وفق ما صرح به المبحوثون عن شبكة العلاقات الاجتماعية في القطاعات الحضرية لمدينة سطيف أن معظم العلاقات التي تجمع بين سكان علاقات سطحية بنسبة 51%، هذا ما يعكس التأثير السلبي للحياة الحضرية إذ يبررها الأفراد بكثرة المشاغل أو لتفادي المشاكل، ولعل السبب الرئيسي حسب اعتقادهم هو عدم معرفتهم لبعضهم البعض بنسبة 82%.
- **المناسبات:** حسب تصريحات المبحوثين بروز ثلاث مناسبات يظهر فيها العنف هي: رمضان، الأعراس والأفراح، ومباريات كرة القدم. مع وجود اختلافات في أشكال العنف الممارس بها حيث يتم توضيحها وفق الطرح التالي:
- **رمضان:** من خلال تصريحات المبحوثين فإن شهر رمضان يظهر فيه ثلاث أشكال من العنف في جميع القطاعات وسبب ذلك حسب اعتقادهم تأثير الصوم على سلوكيات الأفراد، حيث بلغت نسبة ممارسة العنف اللفظي 25.5% وترتفع نسبتهم في القطاع الثالث والثامن نظرا لكثرة تواجد الباعة المتجولين في هذه الفترة. والعنف البدني بنسبة 36% في القطاع الحضري التاسع لتواجد نشاط تجاري بالمنطقة والعنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 11.5% في القطاع الحضري التاسع نظرا للطبقة البورجوازية التي تسكنه بالإضافة للطابع التجاري للمنطقة.
- **الأعراس والأفراح:** حسب تصريحات المبحوثين فإنه يظهر شكلين من العنف في هذه المناسبات والذين يتمثلان في العنف اللفظي بنسبة 52% والعنف البدني بنسبة 48%. ويظهر هذا في جميع القطاعات.
- **مباريات كرة القدم:** من خلال بيانات الدراسة الميدانية يتبين لنا ظهور أربعة أشكال للعنف تمارس في المناسبات الكروية في جميع القطاعات ولكن بمعدلات مختلفة سواء كانت هذه المباريات على مستوى الأحياء، أو خلال مشاهدة مباريات الوفاق السطايفي، أو المباريات دولية. والتي التي يفرغ أغلبية مشجعيها شحنات الفرح أو الخسارة في الاعتداء على الأفراد أو ممتلكاتهم أو ممتلكات الدولة. كردة فعل عن نتائج المباريات تتمثل في: العنف اللفظي بـ 42.5%، يليها العنف البدني بـ 31.5%

%، ثم العنف الموجه ضد ممتلكات الدولة بنسبة 20.5%، و العنف الموجه ضد ممتلكات الغير بنسبة 5.5%.

- دور العامل الاقتصادي في توزيع العنف: ويتمثل في:

- النشاط الاقتصادي والتجاري بالمدينة: وفق معطيات الدراسة الميدانية تعتبر مدينة سطيف من الأقطاب الاقتصادية في الجزائر نظرا لتزايد وتيرة النشاط التجاري والاقتصادي بالمنطقة مما جعلها منطقة جذب للسكان بغرض العيش فيها والاستفادة من مميزات المنطقة، أو القدوم إليها من أجل القيام بنشاطات مختلفة بشكل يومي أو دوري. رغم إيجابية الطرح السابق الى أن هذا النمو الاقتصادي صاحبه نمو في معدلات العنف. وانتشار الاقتصاد غير الرسمي الذي يمثله الباعة المتجولين الذين يمكن اعتبارهم من بين مسببات العنف بالمدينة.
- ارتفاع نسبة البطالة: تعتبر البطالة من المشاكل التي يعاني منها الشباب في مدينة سطيف، ومن بين أهم الأسباب التي تدفع بهم لارتكاب العنف، حيث قدرت نسبة البطالة لمرتكبي العنف 52.28% وأغلبهم ذكور.
- الفقر الحضري: من بين مظاهر الفقر الحضري بمدينة سطيف هو انتشار الأحياء الفقيرة عبر مجالها الحضري، بالإضافة الى الأحياء ذات الصبغة الاجتماعية التي تسكنها الفئات ذات الدخل المحدود أي مدخولها لا يتعدى الأجر القاعدي في الجزائر و المقدر بـ18000 د.ج. هذا من جهة وتدني المستوى الاقتصادي لمرتكبي العنف من جهة أخرى.

- دور العامل الأمني في توزيع العنف: والذي يتمثل في:

- عدم وجود تناسب بين عدد مقرات الأمن وعدد الأحياء وحجم سكان داخل القطاعات الحضرية للمدينة، ويتبين لنا ذلك من خلال وجود تباينات في نسبة التغطية الأمنية بين الأحياء حيث يوجد 12 مقر أمني مقابل 35 حي بالمدينة. وكل حي يضم أعداد مختلفة من السكان ويقدر عددهم الاجمالي، اذ يظهر لنا أربع مجموعات متباينة:

-المجموعة الأولى مقر أمني وحيد يغطي حينين اثنين ويتمثل ذلك في القطاع الحضري الأول، الثالث، الخامس، السادس، والثاني عشر.

- المجموعة الثانية: مقر أمني يغطي 3 أحياء ويتمثل في القطاع الحضري الثاني، الرابع، السابع، والحادي العشر.

-المجموعة الثالثة: مقر أمني يغطي 4 أحياء ويتمثل في القطاع التاسع والعاشر.

-المجموعة الرابعة: مقر أمني يغطي 5 أحياء ويتمثل في القطاع الحضري الثامن.

● التوزيع غير متمركز للمقرات الأمنية داخل القطاعات الحضرية وهذا ما نلمسه في نقاط تموقع مقرات الأمن الحضري اذ لا تحتل النقاط المركزية داخل القطاعات الحضرية التابعة لها، وانما تبدوا لنا أنها وزعت بطريقة غير مدروسة، ويمكن ارجاع ذلك الى وقت تشييد المقرات الأمنية الذي لا يتزامن مع بناء الأحياء السكنية، وانما يكون بعد انشائها وتعميرها وأحيانا يكون بضم الأحياء الجديدة ضمها للمقرات القريبة منها. وقد يتعلق بمواقع بناء المقرات الأمنية والذي يخضع دائما الى ما توفر من مساحات تابعة للدولة والمخصصة للبناء.

● ضعف التغطية الأمنية داخل القطاعات الحضرية ويرجع ذلك الى تساوي في نسبة التغطية الأمنية لجميع القطاعات الحضرية والتي تقدر بـ 8.33 %، أي وجود مقر أمني وحيد لكل قطاع حضري، هذا التساوي نلمس فيه عدة فروقات خاصة ما تعلق بعدد الأحياء المنتمة لكل قطاع حضري. وعليه يمكن تفسير وقياس التغطية الأمنية للقطاعات الحضرية من خلال:عدم تناسب عدد المقرات مع حجم السكان ، وعدم تناسب عدد الشرطة مع عدد السكان، وتباين نسبة المسافة الفاصلة بين المقرات الأمنية والمناطق السكنية عبر القطاعات الحضرية.

من خلال العرض السابق يمكن القول أن الفرضية الثانية تم اثباتها ميدانيا من خلال النتائج المتحصل عليها من مجتمع الدراسة، و التي تبرهن على الدور الذي تلعبه العوامل الجغرافية والطبيعية و الاجتماعية و الاقتصادية والأمنية في التوزيع المكاني للعنف الحضري بمدينة سليف.

3- نتائج الفرضية الفرعية الثالثة:

تسعى الفرضية الثالثة الى التعرف على المناطق والقطاعات الحضرية الأكثر عنفا بمدينة و تحديد خصائصها، وعليه تحصلت الدراسة على النتائج التالية:

- المناطق الأكثر عنفا في المدينة: تتمثل المناطق التي ترتفع فيها معدلات العنف في المدينة مقارنة بعدد السكان والتي جعلتها غير آمنة وفق الترتيب التالي:

- القطاع الحضري السادس بنسبة 9.16 %، القطاع الحضري الرابع بنسبة 8.57 %، القطاع الحضري الأول بنسبة 4.08 %، القطاع الحضري الخامس بنسبة 4.08 %، القطاع الحضري السابع 2.48 %، القطاع الحضري الثالث بنسبة 2.14 %، القطاع الحضري الحادي عشر بنسبة 1.99 % . وتتميز هذه المناطق بالخصائص التالية:

- الخصائص المناطق الأكثر عنفا: تتميز المناطق الأكثر عنفا بالمدينة بما يلي:

-المناطق ذات نشاط تجاري وحركة سكانية كبيرة حيث يتوافد السكان اليها لأغراض تجارية وإدارية مختلفة بشكل يومي والتي تتمثل في: القطاع الحضري السادس والرابع والأول، الخامس.

- مناطق شعبية وفقيرة مثل القطاع الحضري الثالث.

- أحياء سكنية ذو صيغة اجتماعية: والتي تم ترحيل اليها سكان العشوائيات مثل القطاع

الحضري السابع والحادي عشر.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الفرضية الجزئية الثالثة لقد تحققت بنسبة عالية من خلال ما تم التوصل إليه

من نتائج حول تحديد المناطق الأكثر عنفا في مدينة سليف و تحديد خصائصها.

4- نتائج الفرضية الجزئية الرابعة:

تتمحور حول أشكال وأنواع العنف الحضري الذي يتوزع بمعدلات ونسب مختلفة عبر القطاعات الحضرية

بمدينة سليف، حيث تم تصنيفها الى ستة أشكال تتمثل في:

- الشكل الأول: العنف اللفظي الذي يتمثل في الإساءة اللفظية، السب والشتيم، التهديد العنف اللفظي فلقد قدرت نسبة الحالات المبلغ عنها والمسجلة في محاضر الشرطة 41.05 %، وتتركز أعلى نسبة ممارسته في القطاعات التالية: الرابع والسادس، الثامن والحادي عشر. في حين صرح المبحوثين أن العنف اللفظي ينتشر عبر كافة القطاعات بنسبة 100 % . وقدرت نسبة تعرضهم اليه 56.41 %.
 - الشكل الثاني: العنف البدني: والذي يتمثل في الاعتداءات الجسمية، الضرب والجرح العمدي. قدرت نسبة الحالات المبلغ عنها والمسجلة في محاضر الشرطة 43.77 %، حيث ترتفع معدلاته في كل من القطاعات التالية: القطاع الثالث، السابع. وبالنسبة للمبحوثين فلقد بلغت نسبة تعرضهم للعنف البدني 26.28 %.
 - الشكل الثالث: العنف الموجه ضد ممتلكات الأفراد: ويتمثل في السرقة، السطو، الحرق، الاتلاف.... فلقد قدرت نسبة الحالات المبلغ عنها والمسجلة في محاضر الشرطة 12.62 %، وينتشر أكثر في القطاع الحضري الرابع والسادس والثامن. وبالنسبة للمبحوثين فلقد بلغت نسبة تعرضهم له 17.31 %.
 - الشكل الرابع: الاعتداء على ممتلكات الدولة: إلحاق ضرر بممتلكات الدولة. وتقدر نسبته بـ 2.08 %، يظهر أكثر في القطاع الخامس، السادس، السابع.
 - الشكل الخامس: العنف الجنسي ويتمثل في الاغتصاب، التحرش، هتك عرض، اعتداءات الجنسية. وتقدر نسبته 0.48 %، ويظهر في القطاع السادس والثامن. بالنسبة للمبحوثين لم يصرحوا بأنهم تعرضوا له.
 - الشكل السادس: العنف الرمزي: ويتمثل في الرسومات والكتابات الحائطية. حيث يصنفه المبحوثين في الأخير إذ لا يعتبرونه عنفا ذو مخاطر كبيرة مقارنة بالأشكال الأخرى.
- من خلال النتائج المتحصل عليها، لقد تم اثبات الفرضية الجزئية الرابعة التي ترمي الى تحديد أشكال العنف بمدينة سطيف، والتي تتوزع بشكل متباين ومعدلات مختلفة وفي أوقات معينة عبر قطاعاتها الحضرية.

5- نتائج الفرضية الجزئية الخامسة:

والتي تتعلق بالدور الذي تلعبه الخصائص الديموغرافية والاجتماعية في دفع الأفراد الى ارتكاب العنف. يتضح لنا ارتفاع نسبة الأفراد الذين مارسوا العنف في مدينة سطياف في كل من القطاع الحضري الرابع والسادس بنسبة 11.60% و 15.12% على التوالي. وتنخفض في القطاع العاشر حيث قدرت نسبتهم بـ 2.87% . في حين تتوزع باقي النسب على باقي القطاعات بدرجات متفاوتة. كما تم التوصل الى تحديد خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية من خلال معطيات الدراسة الميدانية والتي تتلخص في:

- ارتفاع عدد الذكور عن الاناث في ممارسة العنف بنسبة 89.70% .
 - ارتفاع نسبة البالغين في ارتكاب العنف فوق سن الأهلية (19 سنة) وتقدر نسبتهم 84.88% .
 - تدني المستوى التعليمي لمرتكبي العنف أغلبهم ذو مستويات علمية متدنية وتقدر نسبتهم بـ 71.45% .
 - أغلب مرتكبي العنف عزاب ارتفاع نسبة العزاب بـ 60.50% .
 - معظم مرتكبي العنف بطالين ارتفاع نسبة البطالين 52.28% .
 - أغلب مرتكبي العنف لهم سوابق إجرامية ارتفاع نسبة غير مسبوقين قضائيا في ارتكاب العنف والتي تقدر 55.15% .
 - أغلب مرتكبي العنف لا تربطهم علاقة بضحاياهم بل غرباء لا يعرفونهم بنسبة 58.33% .
- من خلال النتائج المتحصل عليها سابقا تم اثبات صحة الفرضية الجزئية الخامسة امبريقيا، حيث تم من خلالها تحديد صفات وخصائص مرتكبي العنف الديموغرافية والاجتماعية التي تدفع بهم لارتكاب العنف بالمدينة.

ثانيا: نتائج الدراسة في ضوء الفرضية العامة:

تكشف نتائج الفرضية العامة عن العوامل التي تتحكم في التوزيع المكاني للعنف عبر القطاعات الحضرية بمدينة سطياف، والتي تتمثل في جملة العوامل الطبيعية، الديموغرافية، الاجتماعية، الاقتصادية، والأمنية. كما توصلت الدراسة الى الكشف عن الأشكال الأكثر انتشارا في المدينة، مع تحديد خصائص المناطق الأكثر عنفا وأما بالمدينة.

لقد تم اثبات الفرضية العامة امبريقيا، وهذا يعني أنه توجد عدة عوامل تتحكم في توزيع العنف عبر المجال الحضري لمدينة سطيف، والمرتبطة بعدة مؤشرات تتمثل في: طبيعة الموقع، ضعف التغطية الأمنية، ضعف العلاقات الاجتماعية، انتشار البطالة... من العوامل التي ساعدت في وضع خريطة العنف الحضري بمدينة سطيف. إن ظاهرة العنف في المجتمع الجزائري عامة والمجتمع السطايفي على وجه الخصوص ظاهرة معقدة تتشابك فيها عدة عوامل، وتتنوع أشكالها وأنواعها، فهي تحتاج الى إيجاد الحلول سريعة للحد منها من خلال تظافر جهود الجميع للحد من الظاهرة والتحكم في حجمها الذي يتزايد بشكل مستمر.

ثالثا: نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة والمشابهة:

لقد تم عرض ثمانية دراسات في الفصل الثاني تدرج ضمن إمكانيات الباحثة والمتمثلة في:

- 1- دراسة بركات النمر المهيترات: جغرافيا الجريمة -علم الإجرام الكارتوغرافي - دراسة تطبيقية للجوانب المكانية لظاهرة الجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية -
- 2-دراسة عبد الرحمان عبد الله علي بدوي: التوزيع المكاني للجريمة في مدينة الرياض وعلاقتها بالخصائص البيئية للمكان -دراسة تحليلية في جغرافية الجريمة -
- 3-دراسة أكرم عبد الزراق المشهداني: واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي - دراسة تحليلية لجرائم السرقات، القتل العمد، المخدرات.
- 4-دراسة عبد الله عبد الغني غانم: جرائم العنف وسبل المواجهة في السعودية.
- 5-دراسة أمال رداف: أشكال العنف في مدينة قسنطينة -دراسة ميدانية بالمدينة الجديدة على منجلي -
- 6-دراسة مالك شليح توفيق: العنف في الوسط الحضري-دراسة ميدانية بمدينة وهران (حي الحمري الصباح نموذجاً)
- 7-دراسة شوقية صليحة: التهميش السوسيو - مكاني، العنف والشعور بانعدام الأمن في أحياء قسنطينة - حالة بودرعة صلاح وقماص.

8-دراسة أمرسون بابسييت: العنف والوضع الاجتماعي في الوسط الحضري الهايتي: حالة حي صولاي ومارتيسان 2004-2012.

لقد تناولت جميع هذه الدراسات العنف والجريمة في البلدان النامية والتي تعاني عدة مشاكل اجتماعية واقتصادية ساهمت في تطور وانتشار الظاهرتين. وعلى هذا الأساس يتضح لنا وجود أوجه للاختلاف والتشابه بين الدراسة الراهنة والدراسات السابقة والمشابهة، من خلال ما يلي:

- حاولت الدراسة الراهنة وضع خريطة للعنف الحضري بمدينة سطيف من خلال تحديد العوامل المتحكمة في توزيع العنف مكانيا، والكشف عن خصائص المناطق التي تتباين فيها معدلات العنف، غير أن جميع الدراسات التي تناولت العنف اكتفت بتحديد خصائص المناطق التي ينتشر فيها العنف فيزيقيا واجتماعيا دون توضيح أهمية الموضوع في ذلك. بينما الدراسات التي تناولت الجريمة فقامت الدراسة الأولى والثانية بوضع خرائط تفصيلية عن توزيع الجرائم. فقد اعتمدت على الإحصاءات الرسمية ووضعتها في خرائط توضيحية تبين مناطق تركز الجرائم، ولقد استفادت الباحثة من هذه التصاميم في وضع خريطة العنف الحضري لكون الصورة هي أنجح وسيلة في تبليغ المعلومة.
- حددت الدراسات السابقة والمشابهة المناطق التي تعتبر بؤرا للعنف، وبينت خصائصها، فجميع الدراسات أرجعت انتاج العنف في المدينة واستمراره الى المناطق والأحياء الشعبية المتردية والفقيرة، والعشوائيات الحضرية. ومنها من درس العنف في الأحياء الجديدة للمدن باعتبارها مناطق تفرز العنف نتيجة عدم تأقلم الوافدين الجدد مع الحياة المدنية الجديدة. أما الدراسة الراهنة فتحاول الكشف عن خصائص الأحياء التي ترتفع وتنخفض فيها معدلات العنف بمدينة سطيف، فتنوعت بين المناطق الشعبية والأحياء العتيقة والأحياء الجديدة.
- لقد أرجعت الدراسة الحالية العوامل المتحكمة في توزيع العنف الحضري بمدينة سطيف الى جملة من العوامل المختلفة منه ما يتعلق بخصوصية المناطق ومنها ما يرتبط بظروف مرتكبي العنف والتي تتمثل في العوامل الطبيعية، الديموغرافية، الأمنية، والسوسيو-اقتصادية. وحاولت الخوص في أبعادها المختلفة. في حين أرجعت الدراسات السابقة والمشابهة أسباب العنف الحضري إلى عدة عوامل تتمثل في: ارتفاع عدد السكان، البطالة، الفقر، التنشئة الاجتماعية، تراجع دور الأسرة، المشاكل الأسرية، الهجرة، الإحباط،

فقدان الانتماء الاجتماعي، درجة التنمية البشرية، غياب الرقابة الأسرية، الفشل في الدراسة، الانتقام، ارتفاع نسبة الشباب المهمش، غياب ثقافة العيش في العمارات، افتقار الحي للمرافق الضرورية، المخدرات، بدافع السرقة، مشاجرات عادية، وضع الضحية، المال. أما الدراسات التي تناولت الجريمة فأرجعت أسباب الفعل الاجرامي الى: الفقر، الظروف المزرية، المتغيرات البيئية، تأثير الإعلام، التأثير بالغرب، صراع القيم، الابتعاد عن الدين، الهجرة الأجنبية، زيادة سكانية، تراجع قوة الضبط الاجتماعي، البطالة، الانتقام.

● لقد قامت بعض الدراسات السابقة بتحديد صفات الأفراد الذين يمارسوا العنف والجريمة، والتي تتمثل في: أغلبية مرتكبي العنف ذكور، شباب، عزاب، ذوي مستويات علمية متدنية، أغلبهم بطالين أو يمتهنون مهنا حرة، ينتمون الى أسر فقيرة، يعانون من مشاكل أسرية واجتماعية واقتصادية، معظمهم من الوافدين الجدد للمدن. أما الدراسة الحالية فلقد حددت صفات مرتكبي العنف انطلاقا مما توفر لديها من احصائيات ومعطيات ميدانية، والتي تتمثل في: معظم مرتكبي العنف ذكور مع تسجيل نسبة ضعيفة للإناث، بالغين، مستواهم العلمي منخفض، بطالين، من ذوي السوابق للفعل الاجرامي، غرباء لا تربطهم صلة بضحاياهم.

ومما سبق، يمكن التوصل الى حقيقة مفادها: إن العوامل والظروف التي تتحكم في توزيع المكاني للعنف تتباين من منطقة إلى أخرى ومن بلد لآخر، ويرتبط ذلك أساسا بخصوصية كل منطقة، والظروف المحيطة بها، والدور الذي يلعبه عاملي الزمن والمكان في ذلك. لأن أشكال العنف تتنوع وتتغير بتغير العوامل والأمكنة والزمن.

فلا يمكن تعميم نتائج الدراسة على جميع المدن الجزائرية، ولا على جميع التجمعات الحضرية لولاية سطيف من خلال دراسة واحدة لمدينة سطيف التي تتميز بخصائص جغرافية، فيزيقية، اجتماعية، اقتصادية مختلفة عن باقي المدن.

وفي الأخير لقد تم من خلال هذا الفصل الإجابة عن جميع الأسئلة البحثية المطروحة، من خلال اثبات صحة فرضياتها امبريقيا وعرض نتائج الدراسة المتحصل عليها عبر الفرضية العامة والفرضيات الجزئية، حيث تم وضع خريطة نهائية للعنف الحضري من خلال تبني دراسة كارتوغرافية لظاهرة العنف، والكشف عن العوامل المتحكمة في توزيعه مكانيا وفي اختلاف أشكاله ومعدلاته، وتبيان خصائص المناطق التي ترتفع فيها معدلات العنف وتنخفض.

بالإضافة الى تحديد الصفات الديموغرافية والاجتماعية لمرتكبي العنف من خلال دراسة تركز على دراسة واقع العنف في أكبر تجمع حضري لولاية سطيف.

خاتمة

خاتمة

خاتمة

في الأخير لقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

- عدم وجود تناسب بين عدد مقرات الأمن وعدد الأحياء وحجم سكان داخل القطاعات الحضرية للمدينة، ويتبين لنا ذلك من خلال وجود تباينات في نسبة التغطية الأمنية بين الأحياء حيث يوجد 12 مقر أمني مقابل 35 حي بالمدينة.
- التوزيع غير متمركز للمقرات الأمنية داخل القطاعات الحضرية وهذا ما نلمسه في نقاط تموقع مقرات الأمن الحضري اذ لا تحتل النقاط المركزية داخل القطاعات الحضرية التابعة لها، وانما تبدوا لنا أنها وزعت بطريقة غير مدروسة، ويمكن ارجاع ذلك الى وقت تشييد المقرات الأمنية الذي لا يتزامن مع بناء الأحياء السكنية، وانما يكون بعد انشائها وتعميرها وأحيانا يكون بضم الأحياء الجديدة ضمها للمقرات القريبة منها. وقد يتعلق بمواقع بناء المقرات الأمنية والذي يخضع دائما الى ما توفر من مساحات تابعة للدولة والمخصصة للبناء.
- ضعف التغطية الأمنية داخل القطاعات الحضرية ويرجع ذلك الى تساوي في نسبة التغطية الأمنية لجميع القطاعات الحضرية والتي تقدر بـ 8.33 %، أي وجود مقر أمني وحيد لكل قطاع حضري، هذا التساوي نلمس فيه عدة فروقات خاصة ما تعلق بعدد الأحياء المنتمة لكل قطاع حضري. وعليه يمكن تفسير وقياس التغطية الأمنية للقطاعات الحضرية من خلال: عدم تناسب عدد المقرات مع حجم السكان، وعدم تناسب عدد الشرطة مع عدد السكان، وتباين نسبة المسافة للمناطق الأكثر عنفا في المدينة: تتمثل المناطق التي ترتفع فيها معدلات العنف في المدينة مقارنة بعدد السكان والتي جعلتها غير آمنة وفق الترتيب التالي:
- القطاع الحضري السادس بنسبة 9.16 %، القطاع الحضري الرابع بنسبة 8.57 %، القطاع الحضري الأول بنسبة 4.08 %، القطاع الحضري الخامس بنسبة 4.08 %، القطاع الحضري السابع 2.48 %، القطاع الحضري الثالث بنسبة 2.14 %، القطاع الحضري الحادي عشر بنسبة 1.99 %، وتتميز هذه المناطق بالخصائص التالية:

خاتمة

- مناطق ذات نشاط تجاري وحركة سكانية كبيرة حيث يتوافد السكان اليها لأغراض تجارية وإدارية مختلفة بشكل يومي والتي تتمثل في: القطاع الحضري السادس والرابع والأول، الخامس.
 - مناطق شعبية وفقيرة مثل القطاع الحضري الثالث
 - أحياء سكنية ذو صيغة اجتماعية: والتي تم ترحيل اليها سكان العشوائيات مثل القطاع الحضري السابع والحادي عشر.
 - فاصلة بين المقرات الأمنية والمناطق السكنية عبر القطاعات الحضرية.
- تتنوع أشكال العنف الحضري بمدينة سطيف والذي يتوزع بمعدلات ونسب مختلفة عبر القطاعات الحضرية، حيث تتصدر ثلاث أشكال القائمة الأكثر انتشارا وهي:
- **الشكل الأول:** العنف البدني: والذي يتمثل في الاعتداءات الجسمية، الضرب والجرح العمدي. قدرت نسبة الحالات المبلغ عنها والمسجلة في محاضر الشرطة 43.77 %، حيث ترتفع معدلاته في كل من القطاعات التالية: القطاع الثالث، السابع.
 - **الشكل الثاني:** العنف اللفظي الذي يتمثل في الإساءة اللفظية، السب والشتم، التهديد العنف اللفظي فلقد قدرت نسبة الحالات المبلغ عنها والمسجلة في محاضر الشرطة 41.05 %، وتتركز أعلى نسبة ممارسته في القطاعات التالية: القطاع الرابع والسادس، الثامن والحادي عشر
 - **الشكل الثالث:** العنف الموجه ضد ممتلكات الأفراد: ويتمثل في السرقة، السطو، الحرق، الاتلاف.... فلقد قدرت نسبة الحالات المبلغ عنها والمسجلة في محاضر الشرطة 12.62 %، وينتشر أكثر في القطاع الحضري الرابع والسادس والثامن.
- من خلال ما عرض سابقا فان انتشار ظاهرة العنف عامة وفي مدينة سطيف على وجه الخصوص تكشف عن وجود علاقة وطيدة بين التوزيع المكاني لحالات العنف والخصائص السوسيو-اقتصادية للمدينة. هذه الخصائص ساهمت في استفحال الظاهرة في المجتمع الحضري، وتعددت أنماطه ومظاهره. وتباين توزيعه عبر القطاعات الحضرية للمدينة. ومن أجل إيجاد حلول للظاهرة وجب تضافر جهود جميع الأطراف لمحاربتها من شرطة والسكان وسائل الاعلام المختلفة، والمؤسسات التربوية والدينية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع و المصادر:

أولا : باللغة العربية :

أ- الكتب :

- 1- اجلال إسماعيل حلمي : العنف الاسري ، ط1، دار القباء، المغرب ، 1999.
- 2- أحسن بوسقيعة : الوجيز في القانون الجزائري الخاص -جرائم ضد الأشخاص ،الجرائم ضد الأموال و بعض الجرائم الخاصة لا سيما تبيض الاموال و جرائم المخدرات- ، ط1، دار هومة ،الجزائر، 2010 .
- 3- أحمد بوسقيعة : الوجيز في القانون الجنائي الخاص ، ج1.
- 4- إسماعيل محمد زيوت: العنف المجتمعي -اطلالة نظرية - ، الطبعة الأولى، دار الكنوز المعرفة، الأردن.
- 5- أكرم عبد الرزاق المشهداني : واقع الجريمة و اتجاهاتها في الوطن العربي ، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، السعودية.
- 6- أمال جمعة : القضايا و المشكلات الاجتماعية المعاصرة ، دار الكتاب الجامعي ، ط1، 2015 .
- 7- أمال كمال: الاتجاه نحو العنف لدى الأطفال: المجلد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، مصر، 2002.
- 8- بركات النمر المهيترات : جغرافيا الجريمة -علم الاجرام الكارتوغرافي - ، ط1، دارمجداوي للنشر، 2000.
- 9- بركات النمر المهيترات: جغرافيا الجريمة -علم الاجرام الكارتوجرافي - ، ط1، دار مجداوي للنشر، 2000.
- 10- بركات النمر المهيترات: جغرافيا الجريمة -علم الإجرام الكارتوغرافي - دراسة تطبيقية للجوانب المكانية لظاهرة الجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية
- 11- بلقاسم سلاطينية ، سامية حميدي: العنف و الفقر في المجتمع الجزائري، ط1، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2008 .
- 12- تماني حسن عبد الحميد الكيال : الثقافة و الثقافة الفرعية ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1997 ،
- 13- جعفر عبد الأمير ياسين : أثر التفكك العائلي في جنوح الاحداث ، ط1، عالم المعرفة ، بيروت ، لبنان ، 1981.
- 14- حسين توفيق إبراهيم : ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، ط1، مركز الدراسات للوحدة العربية ، بيروت ، لبنان، 1992.
- 15- حسين عبد الحميد رشوان : العنف و المجتمع دراسة في علم الاجتماع النفسي و السياسي و الاتصالي ، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر ، بدون سنة.
- 16- حلمي المليجي، علم النفس المعاصر، د ط، دار النهضة العربية، بيروت ، دون سنة..
- 17- حمد يوسف حجاج : التعصب و العدوان في الرياضة ، مكتبة الانجلو سكسونية ، القاهرة ، مصر ، 2002.
- 18- حمدي رجب عطية : علم الاجرام ، دار الكتاب الوطنية ، ليبيا ، 2003 . 84.
- 19- خالد بن سعود البشر : مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية ، ط1 ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض السعودية ، 2000.
- 20- خالص جبلي : سيكولوجية العنف و استراتيجياتية الحل السلمي . ط1، دار الفكر المعاصر، لبنان، 1998.
- 21- خالص حلبي : سيكولوجية العنف و استراتيجياتية الحل السلمي ، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت ، لبنان ، 1998.
- 22- خضيرة شعبان: مصطلحات في الاعلام والاتصال، دار اللسان العربي، باتنة، الجزائر، 1422.
- 23- ديفيد هربت : جغرافية الجريمة الحضرية ، ترجمة ليلي بنت صالح زعزوع ، ط1، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، لبنان ، 2001.
- 24- سامية قادري : مظاهر العنف المصاحبة لعمالة الأطفال ، المجلد الثاني ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية ، 2002.
- 25- سامية محمد جابر و حسن محمد حسن: علم الاجتماع القانوني، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003.
- 26- سامية محمد جابر، سوسيولوجيا الانحراف ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية مصر 2004.
- 27- سليم نعامة : سايكولوجيا الانحراف ، ط21، مكتب الخدمات الجامعية ، 1985.
- 28- السيد رمضان : الجريمة و الانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، مصر، 2001.
- 29- السيد علي الشتا : علم الاجتماع الجنائي ، مكتبة الاشعاع للطباعة و النشر و التوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، 1999.
- 30- شادية علي قناوي : نحو تفتيش آليات العنف في المجتمع المصري ، المجلد الأول ، مركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، مصر ، 2002.

- 31- شهبال دزيب: العنف ضد المرأة بين النظرية و التطبيق، دار الكتب القانونية، مصر، 2010.
- 32- صلاح الدين شروخ: منهجية البحث العلمي للجامعيين، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة الجزائر، 2003.
- 33- عاطف عدلي عبد العبيد: مدخل الاتصال والرأي العام، دون دار نشر، القاهرة، 1993.
- 34- عبد الرزاق أمقران : دراسات في علم الاجتماع ، ط1، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع ، قسنطينة ، الجزائر ، 2008.
- 35- العربي البختي : جنوح الاحداث في ضوء الشريعة و علم النفس -الأسباب و العوامل -الجزء و العلاج، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2014،
- 36- علي القهوجي : أصول علمي الاجرام و العقاب ، دار الجامعية للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان ، 1985.
- 37- علي سموك : إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقارنة سوسولوجية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2006.
- 38- غيث محمد عاطف: المشاكل الاجتماعية والسلوك والانحراف، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1988.
- 39- فتيحة كرشوش : ظاهرة انحراف الاحداث في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2011.
- 40- فوقية حسن رضوان : منهجية البحث و تنظيمه، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، مصر، 2007.
- 41- ليلي بلعيفة: ثقافة التحايل و العشوائيات الحضرية ، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2016.
- 42- ليلي عبد الوهاب : العنف الاسري - الجريمة و العنف ضد المرأة -، دار المدى للثقافة و النشر ، دمشق سوريا.
- 43- محمد إبراهيم زيد : مقدمة في علم الاجرام و العقاب في الفقهين الوضعي و الإسلامي، دار نضر الثقافة ، مصر 1978.
- 44- محمد الهلالي ، عزيز لزرقي : العنف- دفاثر فلسفية -، دار توبقال للنشر ، المغرب ، ط1 ، 2009.
- 45- محمد بيومي : ظاهرة التطرف ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1992.
- 46- محمد حسن الغامري : ثقافة الفقر(دراسة في الانثروبولوجية التنموية الحضرية)، المركز العربي للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، 1980.
- 47- محمد خضر بن مختار: الاغتراب و التطرف نحو العنف، دار غريب، القاهرة، 1999 .
- 48- محمد رزيق، الجرائم الفرنسية شهادات وإعترافات أكبر قادة وضباط فرنسا وخبراء العاملين في الجزائر خلال فترة (1830-1871) (دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط 1، 2014 .
- 49- محمد صبحي عبد الحكيم ، ماهر عبد الحميد الليثي : علم الخرائط ، مكتبة الانجلو المصرية ، مصر ، 1996 .
- 50- محمد يسري إبراهيم ، الإرهاب و الشباب ، ط2 ، 1996.
- 51- محمود سعيد خولي : العنف في مواقف الحياة اليومية نطاقات و تفاعلات ، ط1، دار الاسراء للطبع و النشر ، 2006
- 52- مكّي دردوس : الموجز في علم الاجرام، ط2، ديوان المطبوعان الجامعية ، الجزائر ، 2009.
- 53- منى الفياض : أن نتعامل مع العنف بيننا ، ط1، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ، 2014.
- 54- موريس انجوس : منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، ط2، دار القضاة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2006.
- 55- ناجي عبد العظيم سعيد مرشد، تعديل السلوك العدواني للأطفال العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة دليل للأباء والأمهات، مكتبة زهراء الشرق، 2006 .
- 56- نضال ياسين الحاج حمو العبادي: الوجيز في علم الاجرام، دار الكتب القانونية ودار الشتات للنشر و البرمجيات، الامارات ، 2014 .
- 57- نضال ياسين العبادي: الوجيز في علم الاجرام، دار الكتب القانونية، الامارات ، 2014.
- 58- يسري نور علي : الوجيز في علمي الاجرام و العقاب ، ادار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 2001.
- 59- يوسف قطامي، عبد الرحمن عدس، علم النفس العام، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، عمان، 2002 .

ب- المعاجم و القواميس :

- 1- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 2- موريس نخلة : القاموس القانون الثلاثي ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان ، 2002.

ت- المجالات:

- 1- 67 سعد المغربي : سيكولوجية العدوان و العنف، مجلة البحوث والدراسات النفسية عن الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، العدد 01، جانفي 1987.
- 2- بن يمينة سعيد ، بن شرقية الزهرة: ممارسة العنف اللفظي في أوساط الشباب -المنظور السوسولوجي ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد6،جامعة مسيلة ، الجزائر ،جانفي 2016.
- 3- خالد صرايرة: أسباب سلوك العنف الطلابي ، المجلة الأردنية في العلوم التربوية ، المجلد 5،العدد2 ، 2000.
- 4- كريم أبو حلاوة : ثقافة العنف -بحث في الأسباب و التداعيات و الحلول المحتملة - دراسة مقدمة في ورشة عمل بمركز دمشق للأبحاث والدراسات -مداد-، 2016.
- 5- كمال بلخيري : النسق القيمي لدى الفرد الجزائري و علاقته بالجريمة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد15 ، السداسي الأول ، جامعة سطيف 2، الجزائر ، 2004.
- 6- ليلي بلعيفة : حول أسباب انحراف الشباب في المجتمع الجزائري ، مجلة عالم التربية ،المؤسسة العربية للاستشارات العلمية و تنمية الموارد البشرية ، القاهرة ، مصر ، العدد 59، الجزء 7، يوليو 2016.
- 7- محمد إبراهيم زيد : علم الاجتماع و التعريف الاجتماعي للجريمة ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد 5، العدد2 ، القاهرة مصر ، يوليو1964.
- 8- محمد عابد ،خير الدين بوزيان: العنف لدى الشباب في الوسط الحضري -عوامله و النظريات المفسرة له-، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية ،جامعة المسيلة الجزائر ، العدد2، سبتمبر 2016.
- 9- مصطفى عمر التير : العدوان و العنف و التطرف، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ، السعودية ، 1993.
- 10-مصطفى ناصف،نظريات التعلم دراسة مقارنة، ترجمة علي حسين حجاج ومراجعة عطية محمود هنا، سلسلة عالم المعرفة، عدد 70.
- 11-ملود عروس : انعكاسات العنف السياسي على التنمية في الجزائر التعددية الحزبية ، مجلة البحوث السياسية و الإدارية ، العدد الثامن .
- 12-نجاة احمد الزليطي : سيكولوجيا العدوان و النظريات المفسرة له، المجلة الجامعة - العدد السادس عشر -المجلد الرابع -نوفمبر 2014 -
- 13-وناسي سهام : العنف : الاشكال و العوامل و النظريات المفسرة له ، مجلة افاق للعلوم ، العدد التاسع ،سبتمبر 2017 الجلفة

ث- الرسائل الجامعية:

- 1- أكرم عبد الرزاق المشهداني : واقع الجريمة و اتجاهاتها في الوطن العربي ، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، السعودية ، 2005.
- 2- أمال رداق : أشكال العنف الحضري في مدينة قسنطينة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علم اجتماع حضري ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2006-2007 .
- 3- بلعابد عبد القادر : الاتجاه نحو العنف و علاقته بالاغتراب لدى الشباب في ضوء متغيري الثقافة و الجنس : رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم النفس ، جامعة وهران ، 2013-2014.
- 4- بلعابد محمد :أثر القراة على الجرائم و العقوبات ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الشريعة و القانون ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2012-2013.
- 5- حجار ماجدة: العولمة و العنف: مقارنة سوسولوجية لظاهرة العنف في ظل العولمة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تنمية الموارد البشرية، قسنطينة 2009-2010 .
- 6- سمير يونس: ظاهرة العود للانحراف-دراسة الظروف الأسرية - ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الجريمة و الانحراف، جامعة عنابة 2005/2006.
- 7- عبد الرحمان بدوي : التوزيع المكاني للجريمة في مدينة الرياض و علاقتها بالخصائص البيئية للمكان ، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، السعودية ، 2003.
- 8- عبد الرحمان عبد الله علي بدوي: التوزيع المكاني للجريمة في مدينة الرياض و علاقتها بالخصائص البيئية للمكان -دراسة تحليلية في جغرافية الجريمة -رسالة ماجستير ، السعودية ، 2003.

- 9- فاروق يعلى : التحضر و الاندماج الاجتماعي للاسرة النازحة -دراسة ميدانية بمدينة سطيف - ، رسالة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر ، 2012-2013.
- 10- كمال بوطورة : مظاهر العنف المدرسي و تداعياته في المدارس الثانوية الجزائرية ، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علم الاجتماع ، بسكرة ، 2016-2017.
- 11- لونس عبد الله: دور الاعلام الرياضي المكتوب اتجاه ظاهرة العنف الرياضي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاعلام الرياضي التربوي ، جامعة الجزائر ، 2007-2008.
- 12- مالك شليح توفيق : العنف في الوسط الحضري- دراسة ميدانية بمدينة وهران - رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2013-2014.
- 13- نجيب بوالمين: الجريمة و المسالة السوسولوجية -دراسة بأبعادها السوسيوثقافية و القانونية -، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علم اجتماع التنمية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2007-2008.
- 14- يعقوب الاسطل : مشكلات النفس الاجتماعية و الانحرافات السلوكية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس ، جامعة الإسلامية غزة ، فلسطين 2011.

ج- التقارير و المنشورات :

- 1- أمر رقم 77-937، المؤرخ في 98 صفر 9587، الموافق ل 08 جويلية سنة 9177، يتضمن قانون العقوبات الجزائري.
- 2- ليلي بلعيفة : الاشكال الجديدة للعنف الحضري -حالة مدينة سطيف ، ورقة غير منشورة مقدمة في اليوم الدراسي حول أشكال الجديدة للعنف الحضري بالجزائر ، مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية crasc ، وهران 2013.
- 3- مديرية الإحصاء : حولية إحصائية .
- 4- منشوران لجنة الدفاع الوطني : امن المواطن في نظر الدرك و الشرطة ، الجزائر 2013

ثانيا : باللغة الأجنبية :

- 1- Atoui said Problématique de L'urbanisation Spontané en Algérie (Cas de Sétif), Thèse de Magistère L'architecture, 2002
- 2- Abderrahmane moussaoui.de la violence en algérie .editios barzakh.alger.2006.p
- 3- CHOUGUIA- BELMALLEM SALIHA. MARGINALITE SOCIO – SPATIALE, VIOLENCE ET SENTIMENT D'INSECURITE DANS LES QUARTIE PERIPHERIQUES DE CONSTANTINE : CAS DE BOUDRAA SALAH ET D'EL GAMMAS. THÈSE DOCTORAT en URBANISME CONSTANTINE 2010-2011
- 4- slimane medhar. la violence sociale en algérie. 2 éme édition .thala editions.alger.2009.
- 5- EMERSON JEAN BAPTISTE. VIOLENCE ET RAPPORT SOCIAL DANS LE MILIEU URBAIN HAITIEN :LES CAS DE CITÉ SOLEIL ET DE MARTISSANT, 2004-2012. THÈSE DOCTORAT EN SOCIOLOGIE MONTRÉAL.Canada .2017

ثالثا : الأنترنت .

- 1- www.academia.edu - مصطفى خواص : العنف السياسي في الجزائر : المصادر و التجليات ، كراسات المركز ، سلسلة علم الاجتماع ، العدد 31 ، 2016.
- 2- www.aranthropos.com - حيثامة العيد : خلفيات العنف المسلح و المصالحة الوطنية الجزائرية.
- 3- www.crasc.com - محمد داود : الادباء الشباب ، و العنف في الوقت الراهن ، مجلة انسانيات ، CRASC ، 2000 .
- 4- www.smallarmssurvey.org - العنف المسلح.
- 5- www.unvi-alger.dz - العنف عند الشباب في الفضاءات العامة -دراسة سوسولوجية على عنة من الشباب في الجزائر العاصمة.
- 6- www.ceriste.dz - كربوش رمضان : العنف في المجتمع الجزائري : ارقام و معطيات ، مجلة دراسات و الأبحاث ، العدد 24 ، سبتمبر 2016.
- 7- www.echroukonline.com عبد الحميد مرداسي : العنف في المجتمع أسبابه وعلاجه.
- 8- www.ida2at.com التحرش الجنسي في مصر.

- 9- www.politics.dz ظاهرة العنف السياسي في الجزائر -دراسة تحليلية مقارنة 1976-1998.
- 10- www.univ-ouaragla.dz نبيل حميدشة : المقابلة في البحث العلمي ، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، العدد8، جوان 2012.
- 11- احمد على كنعان : الشباب الجامعي و الهوية الثقافية في ظل العولمة . www.damascusuniversity.eud.
- 12- أسماء ماهر معروف : مساق مبادئ في علم الخرائط : www.iugaza.edu
- 13- تعريف الجريمة لغة ، www.almaany.com
- 14- جمعة محمد داود: المخل الى الخرائط ، ط1، 2013 : www.cpas-egypt.com
- 15- قاموس لا روس www.larousse.fr
- 16- ماهي الكارتوغرافيا : www.bayt.com.
- 17- محمد سليم قريوج : الخرائط الموضوعية الرقمية ، جامعة ملك عبد العزيز ، www.new.educ.com
- 18- محمد عبد الصمد: ظواهر الانحراف الاجتماعي في المجتمع الإسلامي ومعالجتها: رؤية إسلامية، دراسات ، الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ
لمجلد الرابع، ديسمبر 2007، ص 146 www.banglajol.info .
- 19- معجم الوسيط : www.almougem.com
- 20- مقرر الخرائط و التمثيل الكارتوغرافي : www.fayoum.edu.eg
- 21- مولاي المصطفى البرجاوي : الخريطة بين التطور التاريخي و التوظيف الديداجتيكي ، شبكة الألوكة ، www.alukah.net
- 22- www.google-earth.com
- 23- www.ons.dz

الملاحق

استمارة البحث

المحور الأول : البيانات الشخصية .

الجنس : ذكر انثى

العمر : 30-20 40-30 50-40 60-50 60 سنة فما فوق

المستوى التعليمي : أمي ابتدائي متوسط

ثانوي جامعي مهني

الحالة الاجتماعية : عازب متزوج مطلق ارمل

المهنة : بطل طالب عامل متقاعد

المحور الأول: بيانات تتعلق بشبكة العلاقات الاجتماعية الموجودة في المدينة .

1- ما طبيعة العلاقة بينك و بين سكان الحي ؟

سطحية حسنة قوية

2- ماهي الجماعات التي تجمعك بهم صلة ؟

أقارب أصدقاء لا صلة لك بهم

3- كيف تصف العلاقات الجيرة في الحي ؟

محدودة ضعيفة قوية

المحور الثاني : بيانات حول أشكال وأنواع العنف المنتشرة في المدينة .

1- هل تعرضت للعنف في حي ؟

نعم لا

- اذا كانت اجابتك بنعم انتقل الى الأسئلة الموالية رقم 2 ، 3 ، 4 :

2- ما هو نوع العنف التي تعرضت له ؟

.....
.....

3- ماهي مواصفات الشخص الذي اعتدى عليك ؟ حدد ذلك من خلال :

- الجنس : ذكر انثى
علاقتك به : من جيران من المعارف من الغرباء

4- ما هي طبيعة المكان الذي تعرضت فيه للعنف ؟

خالي معزول مأهول

5- رقم أشكال العنف حسب الأكثر انتشارا في الحي و أذكر أنواعها ؟

العنف اللفظي .

..... ما نوعه؟

العنف البدني

..... مانوعه؟

العنف الجنسي

..... ما نوعه؟

العنف الاستفزازي .

..... مانوعه؟

العنف ضد ممتلكات الغير

..... ما نوعه؟

العنف ضد ممتلكات الدولة

..... ما نوعه؟

المحور الثالث: بيانات حول المناسبات التي يكثر فيها العنف .

1- ماهي المناسبات التي يكثر فيها عادة العنف في حيك ؟ مع ذكر انواعه ؟

رمضان

..... ما نوعه ؟

الأعياد

..... ما نوعه ؟

الافراح و الاعراس

..... ما نوعه

الجنائز

..... ما نوعه ؟

مباريات كرة القدم :

..... ما نوعه ؟

عطلة نهاية الأسبوع :

..... ما نوعه ؟

2- مناسبات أخرى اذكرها ؟

.....

المحور الرابع : بيانات حول زمن حدوث العنف في المدينة .

1- ما هي أوقات التي يحدث فيها العنف عادة في حيك ؟ وفيما تتمثل أنواعه ؟

النهار:

.....؟ ما نوعه ؟

الليل :

.....؟ ما نوعه ؟

بعد منتصف الليل :

.....؟ ما نوعه ؟

المحور الخامس : بيانات حول فصول السنة التي يحدث فيها العنف .

1- ما هي الفصول التي يكثر فيها العنف في حيك ؟ و ما هي أنواعه؟

الصيف

.....؟ ما نوعه ؟

الشتاء

.....؟ ما نوعه ؟

الربيع

.....؟ ما نوعه ؟

الخريف

.....؟ ما نوعه ؟

دليل المقابلة.

محاور المقابلة:

المحور الأول: العنف والمدينة.

- عرف العنف؟
- ماهي أشكال وأنواع العنف المنتشرة في مدينة سطييف؟
- ماهي أسباب انتشار العنف في مدينة سطييف؟
- ماهي خصائص مرتكبي العنف بمدينة سطييف؟

المحور الثاني: الخصائص الفيزيائية و السوسيو-اقتصادية للمدينة و أثرها في تباين أشكال و معدلات العنف.

- ماهي المناطق الأكثر عنفا في المدينة؟
- ماهي خصائص هذه المناطق؟

المحور الثالث: أثر عامل الزمن في تباين معدلات وأشكال العنف.

- ماهي المناسبات التي يقع فيها العنف؟
- ماهي أوقات حدوث العنف؟
- ماهي الفصول التي ينتشر فيها العنف؟

المحور الرابع: آليات الحد من الظاهرة العنف.

- ما هو الدور هذه الهيئات في الحد من ظاهرة العنف؟
 - الشرطة.
 - المجتمع المدني.
 - المدرسة.
 - الجامعة
 - المسجد

الملخص:

تتناول الدراسة الراهنة ظاهرة العنف الحضري بمدينة سطيف، إذ تحاول تحديد العوامل المتحكمة في التوزيع المكاني للظاهرة. والتي أرجعتها الى عدة عوامل تتمثل في: العوامل الجغرافية، الديموغرافية، الاجتماعية، الاقتصادية، الأمنية، والحضرية التي ساهمت في تنامي وانتشار العنف. كما تسعى الدراسة الى الكشف عن أشكال وأنواع العنف الحضري بالمدينة من خلال استعراض وتحليل مختلف البيانات المستقاة من محاضر الشرطة ومعطيات الدراسة الميدانية، والمتمثلة في: العنف اللفظي، العنف البدني، العنف الجنسي، العنف الرمزي، العنف الموجه ضد ممتلكات الغير، والعنف الموجه ضد ممتلكات الدولة.

ونظرا لاختلاف معدلات العنف وتباين أنواعه بين أحياء المدينة، تم التعرف على المناطق الأكثر عنفا وأمنا في المدينة مع تحديد خصائصها ودور التغطية الأمنية في ذلك.

الكلمات المفتاحية : الخريطة ، العنف الحضري ، الجريمة ، الانحراف .

Résumé:

L'étude actuelle porte sur le phénomène de la violence urbaine dans la ville de Sétif, son objet est cerner les facteurs qui influencent la distribution spatiale de ce phénomène, en y intégrant les aspects géographiques, démographique, socio- économique aussi les facteurs de sécurité.

Cette étude vise également à identifier les différents types de violence qui naissent dans cette ville en se référant aux données recueillies et recensés par les services de la police et en élargissant la question aux données fournies par le terrain , ce constat débouche sur : la violence physique , sexuelle , symbolique et les agressions qui touchent les personnes et les symboles étatiques.

Suites aux multiples formes enregistrés on constate deux zones distinctes : celles ou la violence est nettement virécentes et accentuées, et celles plus .sure et ou elle est maitrisable

Mots clés : cartes. violence urbaine .crimes délinquance déviation